سلسلة الاقتصاد

التحـالف الاقتصادي
في الأنظمة الرأسمالية

إعــداد

د. عبد السلام مصطفى أحمد السيد   د. إبراهيم جابر السيد

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

دار الجديد للنشر والتوزيع

٣٣٠ السيد ، عبد السلام مصطفى أحمد .
سلسلة الاقتصاد / عبد السلام مصطفى أحمد السيد .{واخ}.-ط١.-
ا . ع دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع.
٣٨٠ ص ؛ ١٧.٥ × ٢٤.٥سم .
تدمك : ٢ - ٦١٥ – ٣٠٨ – ٩٧٧ – ٩٧٨
١. الاقتصاد .
أ - السيد ، عبد السلام مصطفى أحمد (مؤلف مشارك) .

رقم الإيداع : ٢٠٨٨٤

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة – بجوار البنك الأهلي المركز

هاتف- فاكس : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ محمول : ٠٠٢٠١٢٧٧٥٥٤٧٢٥-٠٠٢٠١٢٨٥٩٣٢٥٥٣

E-mail: elelm_aleman٢٠١٦@hotmail.com ، elelm_aleman@yahoo.com

النـــاشــــر : دار الجــديد للنشـــر والتـــوزيع

تجزءة عزوز عبد الله رقم ٧١ زرالدة الجزائر

هاتف : ٢٤٣٠٨٢٧٨ (٠) ٠٠٢٠١٣

محمول ٦٦١٦٢٣٧٩٧ (٠) ٠٠٢٠١٣ & ٧٧٢١٣٦٣٧٧ (٠) ٠٠٢٠١٣

الفـــــهرس

مقدمـــــة

منذ القدم و حتى يومنا الحاضر عمل الإنسان على مواجهة المشكلة الاقتصادية حسبما يتماشى و تطور البيئة المعيشية و متطلباتها، و كلما انتقل الإنسان من مرحلة تاريخية إلى أخرى تتطور معه طبيعة حاجياته و طرق تلبيتها، و تبعا لذلك أنتجت لنا كل مرحلة تاريخية نظاماً اقتصادياً معيناً يختلف عن النظام الاقتصادي الذي يليه.

سنحاول من خلال هذا الكتاب التطرق للحديث عن مفهوم النظري للنظام الاقتصادي، و نتعرف بعدها على أهم النظم الاقتصادية التي عرفها الإنسان منذ البدايات الأولى لوجوده على الأرض.

الفصل الأول
مفهــوم النظـم الاقتصــاديةو تطــورها التاريخــي
أولا: تعريف النظام الاقتصادي و مكوناته:-

النظام الاقتصادي *Economic System* هو:

مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمان بعينِه. و يركز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى.

ويعدّ النظام الاقتصادي جزءاً لا يتجزأ من النظام الاجتماعي العام يتأثّر به ويؤثّر فيه.

وعرّف "أنتونيلي Antonelli "النظام الاقتصادي بأنه:

مجموعة من العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لجماعة محددة في الزمان والمكان[1].

و يعرف "صومبارات Sombart " النظام الاقتصادي بأنه:

المظهر الذي يجمع بين العوامل الثلاثة التالية [2]:

---

١) الموسوعة العربية (النسخة الإلكترونية) ، "الأنظمة الاقتصادية"، نقلا عن الموقع: http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=١٤٩٨٤٥

٢) أنطوان أيوب، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣.

الروحية: أي الدوافع البارزة للفعاليات الاقتصادية (كأن يكون الاقتصاد في سبيل السيطرة و الحرب، أو في سبيل الكسب الآني و السريع أو في سبيل تطبيق مبدأ من مبادئ المثالية...إلخ).

١- **الشكل**: و هو مجموعة العوامل الاجتماعية و الحقوقية و القانونية التي تحدد إطار الحياة الاقتصادية (نظام الملكية، نظام العمل، علاقات الإنتاج، دور الدولة في الحياة الاقتصادية).

٢- **الماهيـــة**: و هي مجموعة الوسائل و الطرق التقنية التي تجري بواسطتها التحولات المادية في الزراعة و الصناعة و التجارة (الآلة اليدوية الميكانيكية، التكنولوجية الصناعية...).

وتتحدد طبيعة النظام الاقتصادي من التداخل المنطقي بين العناصر الثلاثة المذكورة.

ويؤكد "صومبارات" أن : عنصر الشكل هو المحدد الرئيسي لطبيعة النظام؛ لأنه تعبيرٌ عن الروحية التي تعكس في النهاية بالخلفية الفكرية (العقيدة) التي يقوم عليها النظام. وتتوافق الروحية أيضاً مع مستوى معين من تطور وسائل الإنتاج[١].

و هناك من يذهب في تحديد معنى النظام الاقتصادي إلى تعريفه من خلال ثلاثة عناصر أساسية: المذهب الفكري، القوى الإنتاجية، العلاقات الإنتاجية، هذه العناصر الثلاثة تشكل في مجموعها النظام الاقتصادي

---

١) الموسوعة العربية (النسخة الإلكترونية)، "الأنظمة الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره.

و لابد من اجتماع هذه العناصر الثلاثة لكي يوجد أي نظام اقتصادي أصلا:

فبدون العلاقات الإنتاجية ليس من المتصور إمكانية تطبيق مذهب فكري معين، غير أن وجود مذهب فكري لا يعني بالضرورة توافر القوى الإنتاجية والعلاقات الإنتاجية الكفيلة بوضعه موضع التنفيذ، كما أنه لا يعني حتمية أو إمكانية تطبيق المذهب الفكري(١).

و بناءاَ على هذا فإنه يتم داخل كل نظام اقتصادي يشتمل هذه العناصر الثلاثة التعامل مع كيفية معالجة المشكلة الاقتصادية **على تحديد المسائل الثلاث الآتية:**

- **أولا:** ماذا ينتج المجتمع؟
- **ثانيا:** كيف ينتج المجتمع؟
- **ثالثا:** على من يتم توزيع ما تم إنتاجه فعلا؟ و على أي أساس؟ (التوزيع)
- **ثانيا: تصنيف النظم الاقتصادية**(حسب تطورها التاريخي).

على ضوء التعاريف السابقة للنظام الاقتصادي، قام الدارسون بتصنيف أنواع النظم الاقتصادية منذ بداية التفاعلات و النشاطات الاقتصادية و حتى يومنا هذا.

و قد سجلت لنا دراسات تاريخ الفعاليات و النشاطات الاقتصادية مختلف أطوار التشكيلات و النظم الاجتماعية الاقتصادية للإنسانية، و المحددة بأسلوب الإنتاج الاجتماعي في كل مرحلة من مراحل التطور التاريخي(٢). بحيث تختلف الكيفية التي بها الإنتاج و التبادل و التوزيع من دولة إلى أخرى، فإذا كانت

---

١)مختار عبد الحكيم طلبة، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة،٢٠٠٧، ص ٢٥.

٢) عبد الله ساقور،مرجع سبق ذكره، ص ٤٠.

الغاية النهائية للنشاط الإنساني الاقتصادي هي إشباع حاجات الإنسان عن طريق إنتاج السلع اللازمة لهذا الإشباع، فإن تنظيم الإنتاج و توجيه أو توزيعه تختلف باختلاف المكان و الزمان حسب النظام الاقتصادي الذي يتبناه كل مجتمع[1].

بالرغم من اختلاف الباحثين في وضع معايير مشتركة في تحديد وتصنيف لأنظمة الاقتصادية، إلاَّ أنه يمكننا اعتماد التصنيف التالي لشموليته فقد عرف الإنسان منذ القدم و طبق العديد من النظم الاقتصادية المختلفة من حيث أسلوب الإنتاج و توزيعه مكاناً و زماناً،و هذه النظم الاقتصادية حسب تطورها التاريخي **يمكن تصنيفها إلى:**

نظم اقتصادية قبل المرحلة الرأسمالية (النظام الاقتصادي: البدائي / العبودي/ الإقطاعي).

١- نظم اقتصادية بعد الرأسمالية (النظام الاقتصادي: الرأسمالي الاشتراكي/ المختلط).

١. النظم الاقتصادية قبل المرحلة الرأسمالية:

أ- النظام الاقتصادي البدائي (المشاعية البدائية):

تعد المشاعية البدائية أول نظام اقتصادي اجتماعي في التاريخ، وكانت وسائل الإنتاج التي استخدمها الإنسان بسيطة وبدائية، كما كانت مهارات العمل وخبرة الأفراد ومعرفتهم قليلة جدًا[2]. فالحياة الاقتصادية في هذه المرحلة كانت

---

١) مختار عبد الحكيم طلبة، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.
٢) الموسوعة العربية (النسخة الإلكترونية)، **"الأنظمة الاقتصادية"**،مرجع سبق ذكره.

تربط الإنسان مباشرة بالطبيعة، بحيث تركز جهد الإنسان و إنتاجه في صيد الحيوانات و اقتطاف الثمار و الخيرات التي تجود بها الأرض، فلم يكن يملك آلات ورأس مال ليحول إنتاجه[1]، بل مجرد أدوات بسيطة كالعصا أو الحجر لتحصيل قوته اليومي، و بالتدريج بدأ الإنسان يدخل تحسينات على أدوات إنتاجه الحجرية و الخشبية و العظمية ليحصل بواسطتها على كميات أكبر من المواد اللازمة لتحسين معيشته، **و قد تحقق له ذلك من خلال:**

- اكتشاف النار الذي سمح له باكتشاف مصادر جديدة للغذاء، و للوقاية من البرد، و كذلك لصنع بعض الأدوات المنزلية من الطين و الخشب.
- اكتشاف بعض المعادن كالبرونز و الحديد.
- اكتشاف القوس و أدوات الصيد، الأمر الذي زاد من مصادر الغذاء و ساعد على التربية الحيوانات بعد اصطيادها.
- تعلم مبادئ الزراعة و الفلاحة.

✓ **علاقات الإنتاج**: لم يكن في مقدور الأفراد مواجهة الطبيعة إلا بتجميع جهودهم وتضافرها، فتجمعوا حينها و شكلوا قبائل و جماعات ، و كان اقتصاد القبيلة يدور بصورة مشتركة لتأمين حاجاتهم عن طريق إقامة علاقات إنتاجية قائمة على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج فاضطرارهم للتعاون و توافر أدوات عمل بسيطة متاحة من الطبيعة لم تسمح بتملكها لأشخاص أو مجموعات معينة داخل القبيلة، بل كانت مشاعة و مشتركة بين أفراد القبيلة. أما بالنسبة لتوزيع المنتجات فكان يتم ضمن كميات

---

١) فتح الله ولعلو، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥.

- متساوية و قليلة للحفاظ على البقاء[1]. و لم تكن هناك حاجة للنقود و الأسواق للمبادلة، إلى أن تم استخدام المقايضة لاحقا.
- و الملاحظ على النشاط الاقتصادي للمجتمعات البدائية أنه كان قائما على أساس المساواة و مشاركة الرجل و المرأة في العمل معا، حيث ظهر أول تقسيم اجتماعي للعمل حسب الجنس و العمل، فتخصص النساء في تربية الأطفال و جني الثمار و أعمال البيت، بينما تخصص الرجال في الصيد و الزرع..، كما عرفت المجتمعات البدائية ظهور حرفيين مختصين في إنتاج صناعات معينة كصناعة التعدين و الحياكة و الحدادة و صنع الأسلحة إلى جانب قسم آخر يختص في الزراعة.
- القانون الأساسي الذي حكم النظام الاقتصادي البدائي كان قائما على أساس: **إنتاج الخيرات الضرورية لسد الحاجيات القبلية بواسطة الأدوات البسيطة و على أساس العمل الجماعي**[2].

---

١) عبد الله ساقور، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢.
٢) المرجع نفسه ، ص ٤٣-٤٤.

ب- النظام الاقتصادي العبودي :

✓ يعد نظام الرق *Slavery* أو العبودية، الذي حلَّ محلَّ النظام المشاعي البدائي أول نظام في التاريخ يقوم على الاستغلال و الانقسام الطبقي الإنسان لأخيه الإنسان[1].

و هناك عدة عوامل ساهمت في ظهور هذا النظام الاقتصادي، و أهمها[2]:

- التقسيم الاجتماعي المستمر للعمل.
- ظهور إمكانية العمل الفردي نتيجة تطور وسائل و إنتاجية العمل.
- ظهور الملكية الفردية و ما ترتب عنها من علاقات اقتصادية جديدة أخلت بنظام التوزيع المتساوي لمنتجات العمل.
- **بصفة عامة:** أدى التبدل الحاصل في بنية المجتمع إلى حتمية تطور و نمو قوى الإنتاج و انحلال العلاقات الإنتاجية للقبيلة البدائية، فحل العمل الفردي محل العمل الجماعي، و حلت الملكية الفردية محل الملكية الجماعية، هذا ما أدى بدوره إلى تغير في منظومة الحقوق و الواجبات.
- وكانت العبودية في أولى مراحلها تسمى « العبودية الأبوية » أو العبودية البيتية، وكان عدد الأرقاء قليلاً، وكان السيد مالك الرقيق يشتغل في الأرض مع أرقائه.
- استهل أسلوب الإنتاج في نظام الرق تاريخه حين صار استغلال الرقيق هو السائد في عملية الإنتاج، وحين انقسم المجتمع إلى طبقتين متناحرتين: **المُسْتَغِلِّيْنَ** « الأسياد » و**المُسْتَغَلِّين** « الرقيق ». ويضمُّ مجتمع الرق إلى هاتين

---

١) الموسوعة العربية (النسخة الإلكترونية)، **"الأنظمة الاقتصادية"**، مرجع سبق ذكره.
٢) عبد الله ساقور،مرجع سبق ذكره، ص ٤٤-٤٥.

- الطبقتين فئة الأحرار كالحِرفيين و الفلاحين الصغار و التجار والمرابين. وتكَوَّن في ظل هذا النظام المجتمع الطبقي، وأضحت السيطرة السياسية مقصورة على طبقة الأسياد في المجتمع (علاقات الإنتاج / الشكل).

يمكن إجمال خصائص النشاط الاقتصادي في ظل المجتمع العبودي في النقاط التالية:

- شكلت طبقة العبيد الأساس الاقتصادي لعملية الإنتاج و الوسيلة الأساسية للثروات في المجتمع العبودي ، فلم تعد المجموعة القبلية تعمل لسد حاجاتها الاقتصادية، بل أصبحت طبقة من المجتمع تعمل من أجل تحقيق فائض بالنسبة لطبقة الأسياد.
- عرفت وسائل الإنتاج تطورًا ملحوظاً في هذه المرحلة، بحيث اكتشف الإنسان الكثير من الآلات و الوسائل البناء و التشييد و الزراعة[1].
- تقسيم العمل على أساس طبقي اجتماعي إلى: عمل جسدي و آخر ذهني فالعمل الجسدي: تخصص له الأرقاء للإنتاج المادي، فقد اختصوا في الأعمال البناء و التشييد و المناجم و شق الطرقات...، في حين كان العمل الذهني من نصيب الأسياد الذين اختصوا بالإدارة الحكومية والسياسة والفلسفة والشعر والأدب والفن، إلى جانب العمل الحرفي الذي اختص فيه الحرفيين و كذلك النشاط التجاري للمرابين و صغار الفرحين .
- وظهر في ظل نظام الرق تبادل البضائع الذي تحوّل تحولاً متدرجاً إلى تجارة منظمة، ونشأت الأسواق التي تجاوزت حدود الدولة الواحدة وظهر ما يسمى بالتجارة الخارجية. وقد أدى تزايد كميات الإنتاج من السلع المخصصة

---

١) عبد الله ساقور،مرجع سبق ذكره، ص ٤٥-٤٦.

- للسوق وتوسيع التبادل التجاري إلى تزايد التفاوت في الملكية والثروة على حساب عمل الرقيق، وظلت الأرض وسيلة الإنتاج الرئيسية. واعتمد النشاط الاقتصادي على الزراعة وتربية الماشية مع ظهور الإنتاج الحرفي. ومع تطور التجارة المنظمة ظهرت **النقود** التي بدأت تحتل مكانة مهمة في اقتصاديات مجتمع الرق[1].
- القانون الأساسي الذي حكم النظام الاقتصادي العبودي: إن إنتاج الخيرات المادية موجه لسد مختلف حاجيات الأسياد المتزايدة باستمرار و كان يتم عن طريق الاستثمار في العبيد، الذين شكلوا محور كل إنتاج يؤسس القاعدة التي يقوم عليها التركيب الفوقي للمجتمع، و كان من العوامل المهمة في تكريس هذا النظام هو مواقف الفلاسفة و المفكرين الذين كانوا يرون في هذا النظام خلود الطبيعة، فأفلاطون عبر عن هذا النظام قائلا: " الرقيق هو الأداة الحية في حين أن الأداة هي الرقيق الذي لا حياة فيه" [2].

ج- النظام الاقتصادي الإقطاعي (نظام الاقتصاد المغلق):

- هو النظام الاقتصادي الذي كان سائدًا في عصر الإقطاع في العصور الوسطى.
- **التنظيمات الاجتماعية في القرون الوسطى**: كان لهذه التنظيمات الدور والأثر الرئيسي في شكل النشاط الاقتصادي و جوهره، فبد انهيار الإمبراطورية الرومانية انقسمت إلى مجموعة من الدويلات و المدن و

---

١) الموسوعة العربية (النسخة الإلكترونية)، **"الأنظمة الاقتصادية"**، مرجع سبق ذكره.
٢) عبد الله ساقور،مرجع سبق ذكره، ص ٤٦.

- المقاطعات، و شكلت هذه الأخيرة الإطار العام للنشاط الاقتصادي في هذه المرحلة، فقد سادت و ظهرت العديد من المقاطعات المتنافرة و التي عرفت بممارسة اقتصاديات مغلقة تعتمد على الزراعة كنشاط أساسي. و عموما تشكل النظام الاجتماعي و السياسي الأوربي في هذه المرحلة من ثلاثة تنظيمات أساسية طبعت شكل الحياة الاقتصادية و أثرت عليها، **هي**:

- **الكنيسة**: مؤسسة وحيدة كان لها أكبر أثر على هذه المرحلة التاريخية في أوربا، كما أنها شكلت عقيدة واحدة صبغت كافة مجالات الحياة من فكر و اقتصاد و فن و

سياسة، و طبقة واحدة ممثلة في الرهبان كانت لها الزعامة السياسية و الاجتماعية على كافة فئات المجتمع.

- **الإقطاعية**: هي تنظيم سياسي و اقتصادي و اجتماعي تحكمها طبقة النبلاء أو الطبقة الإقطاعية، تمتلك قطعة أرض تقوم على استثمار أرضها، واستغلال الفلاحين الذين يمارسون النشاط الفلاحي لتلبية حاجيات الإقطاعي و حاجياتهم مقابل حماية الإقطاعي لهم.
- **المنظمات الحرفية**: طابعها الأساسي كان مزاجا بين المفاهيم الدينية و الاجتماعية و المهنية، و هي عبارة منظمات عملت على إيجاد قوانين صارمة تتعلق بالتدرج في المهنة و كيفيتها، كما عملت على تحقيق التماسك و التعاون الاجتماعي بين أعضائها، تدعمه تعاليم الديانة المسيحية، كما أنها تخضع في كل نشاطاتها لتعاليم الكنيسة.

خصائص النظام الاقتصادي الإقطاعي:

إن الـدوافع الاقتصـادية (العوامـل الروحيـة) في هـذا النظـام تتمثـل في تحقيق الاكتفاء الذاتي للإقطاعي و الفلاحين الذين يعملون ضمن ممتلكاته فليس الغايـة مـن العمـل هـو زيـادة الرفاهيـة بـل مجـرد الحفـاظ علـى مـا هـو ضـروري و مألوف، و بمعنى آخر الاقتصاد هنا هو "اقتصاد حاجة"، أي الاقتصاد الذي تتحدد أهدافه بانتهاء أراضي الإقطاعي.

من ناحيـة التنظيم الحقـوقي و الاجتمـاعي(الشكل) في هذا النظام فإنها ترتكز على إعطاء كل صلاحيات اتخاذ القرار في يد الإقطاعي، الذي يملك السلطة السياسية المطلقة على مقاطعته من الناحية البشرية، أو بالنسبة لتوزيع الدخل الاقتصادي[1].

ويقـوم النظـام الإقطـاعي علـى ملكيـة طبقـة الإقطـاعيين لوسـائل الإنتـاج "**الأرض**" واستغلال الفلاحين. و كانت الملكية الإقطاعية على منطقة معينة تشمل المدن والقرى وما فيها ومَنْ فيها من أقنان و فلاحين. ولم تكن هذه الملكية مجرد شكل حقوقي، وإنما كانت علاقة اقتصادية مضمونها استغلال الإقطاعيين للأرض والسكان المحرومين مما يضمن بقاءَهم و حمايتهم. وقد كان هذا الشكل للملكية يحدد وضع الناس في عملية الإنتاج الاجتماعي ويحدد البنية الطبقية للمجتمع الإقطاعي كما يحدد طريقة توزيع المنتجات، إلى جانب ذلك وجدت في النظام الإقطاعي أنواع أخرى للملكية ولكنها محدودة جداً مثل ملكية الفلاحين الصغار والحرفيين، الذين مارسوا الاستثمارات الخاصة التي تعتمد على ملكيتهم لوسائل إنتاج محدودة من الأدوات الصناعية الحرفية، أو وسائل الإنتاج الزراعي.

---

١) أنطوان أيوب، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤-٥٥.

وفي مرحلة تكوُّن النظام الإقطاعي بدأت تتحدد السمات الرئيسية لأسلوب الإنتاج الإقطاعي، وخاصة ظهور الملكية العقارية الإقطاعية، وظهور أنواع من الريع العقاري الإقطاعي بوصفه نوعاً اقتصادياً مميزاً لعلاقات الإنتاج في هذا النظام[1].

أما من الناحية التقنية (الماهية)، فأدوات الإنتاج ظلت بدائية بسيطة و محدودة، لا تعرف التطور و الاختراع، فالتطور في وسائل الإنتاج يحتاج إلى حافز أساسي عملي يتعلق بزيادة الطلب على المنتجات، و حافر فكري يتعلق بضرورة توفر بيئة فكرية تساعد على التفكير و هذا ما كان غابا بشكل مطلق في هذه المرحلة من تاريخ أوروبا، بحيث أن الكنيسة احتكرت المعرفة و رفضت إلي محاولات للتفكير و التأمل و، سعيا منها للحفاظ على الوضع القائم لضمان استمرار استفادتها من نتائج هذا التنظيم و استمرار هيمنتها على الحياة بكافة مجالاتها.

و عموما يمكن إبراز أهم السمات الأساسية لهذا النظام الاقتصادي في النقاط التالية[2]:

- أنه نظام اقتصادي مغلق، استمر لفترة يقوم على الاكتفاء الذاتي أو الإنتاج بغرض الاستهلاك.
- يمثل النشاط الزراعي النشاط الاقتصادي الرئيسي، و إلى جانبه ظهر كذلك النشاط الحرفي و الذي و اعتبر من مميزات الحياة الاقتصادية في هذه المرحلة، ومع هذا النشاط أصبح الإنتاج يتم بغرض التبادل، وإن كان على نطاق محدود.

---

١) الموسوعة العربية (النسخة الإلكترونية)، **"الأنظمة الاقتصادية"**، مرجع سبق ذكره.
٢) مختار عبد الحكيم طلبة، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص ٣١.

- تمثلت القوى الإنتاجية أو أدوات الإنتاج الأساسية، والتي تشمل أساساً الأرض والعمل ورأس المال والمهارات التنظيمية، القوى في عاملا الأرض والعمل.
- بالرغم من تزايد أهمية السوق بمرور السنين، كانت على وجه التحديد جانباً ثانوياً من جوانب الحياة الاقتصادية في العصور الوسطي.

٢. النظم الاقتصادية بعد المرحلة الرأسمالية:

أ- النظام الاقتصاد الرأسمالي (الرأسمالية /الاقتصاد الحر/ الليبرالي):

بعد أن استقر النظام الاقتصادي الإقطاعي في فترة العصور الوسطى ظهرت جملة من العوامل التي غيرت طبيعة البنية الاجتماعية والسياسية في تلك المرحلة ومهدت لظهور نظام اقتصادي جديد قام على أنقاض النظام الإقطاعي ،عرف هذا النظام بالنظام الاقتصادي الرأسمالي.

أولا: تعريف نظام الاقتصاد الرأسمالي.

يعرف نظام الاقتصاد الرأسمالي بأنه :

(**الرأسمالية** / *Capitalisme*) [*]:

"**نظام اقتصادي يتميز بنمط من** الإنتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين: طبقة مالكي وسائل الإنتاج (الأرض، المواد الأولية، آلات و أدوات العمل) – سواء كانت مكونة من أفراد أو شركات أو مؤسسات- الذين

*) لتعريف النظام الاقتصادي الرأسمالي يجب مراعاة عدة عناصر أساسية هي: الفرد أو الأفراد الرأسماليين، ثم الجمع بين عوامل الإنتاج من أرض وعمل ورأس مال ومواد خام، ثم استخدام الآلات والتقدم الفني، كل ذلك بهدف الربح وتراكم الثروة.
وبالتالي يمكن النظر للرأسمالية، كنظام، على أنها ذلك النظام، الذي يقوم على مبدأ الإتاحة للأفراد العاديين حق تملك وسائل الإنتاج المختلفة، والتنافس مع نظرائهم، بهدف تحقيق الكسب المادي، مع التأكيد على عدم التدخل الخارجي في طبيعة عمل القوانين الطبيعية، التي تحكم تعامل الأفراد بعضهم مع بعض، و الدول بعضها مع بعض.

يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم، و طبقة البروليتاريا (العمال) المجبرة على بيع قوة عملها، لأن ليس لأفرادها وسائل الإنتاج و لا رأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص"[١].

فالرأسمالية إذا تعبر في جوهرها على نظام إنتاج اجتماعي يتميز بتمركز أدوات و وسائل الإنتاج و مجموع الثروات بأيدي عدد قليل جدًا من الناس يشكلون طبقة الرأسماليين، بينما تصبح الأكثرية من الناس مضطرة للعمل كأجراء لدى الرأسماليين الذين يهدفون إلى تحقيق الربح على حساب الأكثرية من العمال[٢].

ثانيا: عوامل نشأة النظام الرأسمالي.

تجمعت عوامل كثيرة، خلال فترة زمنية، أدت إلى تداعى وانهيار النظام الإقطاعي، وفي نفس الوقت مهدت لظهور نظام الاقتصاد الرأسمالي. ويحدد مؤرخو تاريخ الفكر الاقتصادي هذه الفترة، بتلك الممتدة من منتصف القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، تلك الفترة التي شهدت بوضوح ببداية الثورة الصناعية ووقوع الثورة الأمريكية وصدور المؤلف العظيم **" ثروة الأمم *Wealth of Nations* " لآدم سميث**[*].

لقد قام النظام الرأسمالي على أنقاض النظام الإقطاعي، فالعوامل التي أدت إلى انهيار النظام الإقطاعي هي ذاتها التي ساهمت في إحداث تغيير في الهيكل الاجتماعي الموجود والقائم وإيجاد نظام جديد هو النظام الرأسمالي.□

---

١) عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة (الرأسمالية)**، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط٣، ج ٢، بيروت، ١٩٩٠، ص ٧٨٩.

٢) عبد الله ساقور، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧.

*) ويشار إلى هذه المرحلة، أحيانا، والتي امتدت نحو ثلاثون قرون، الرأسمالية التجارية، وأحيانا لمذهب التجاريين أو المركنتيلية.

و ترجع أسباب نشأة النظام الرأسمالي إلى العوامل التالية:

-تراكم رأس المال:

و قد تحقق ذلك نتيجة العوامل التالية:

- نتيجة انتعاش التجارة بين المدن و اكتشاف الذهب وما حصلت عليه الدول المستغلة من خيرات ومكاسب من مستعمراتها.
- نتيجة انتشار عمليات الربا والمضاربة التي مارسها الكثير من الأسر في أوروبا مما أدى إلى حصولها على ثروات كبيرة.
- بالإضافة إلى ما تراكم من أموال لدى بعض الأفراد والنبلاء وأصحاب العقارات وزيادة ثرواتهم نتيجة زيادة الضرائب والسكان ونمو المدن.
- و بهذا توافرت الأموال اللازمة لتمويل المشروعات ذات الحجم الكبير.
- وقد أدت حاجة الدول الحديثة إلى الأموال إلى نمو التجارة وإزالة الحواجز والقيود على انتقال الأفراد والسلع بين مختلف المناطق مما أدى بدوره إلى اتساع نطاق السوق المحلي واتساع الأخذ بالتخصص وتقسيم العمل. و هذا التخصص أدى إلى اتساع حجم التجارة الدولية، فكان من نتيجة ذلك أن زادت ثروة الأفراد والدول زيادة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية(**).

- زيادة عدد السكان:

كانت الزيادة المستمرة في عدد السكان أحد الأسباب المهمة التي أدت إلى

**) كانت المشكلة الاقتصادية التي واجهت العالم، قبل ظهور النظام الاقتصادي الرأسمالي،هي مشكلة الإنتاج: أي قصور الإنتاج عن الوفاء بحاجات الاستهلاك، أما بعد ظهور النظام الاقتصادي الرأسمالي فان المشكلة الأولى التي واجهت الدول الصناعية هي مشكلة الاستهلاك التي نشأت بسبب وفرة الإنتاج.

زوال النظام الإقطاعي، حيث زاد عدد سكان أوروبا زيادة كبيرة منذ القرن السادس عشر، وكانت هذه الزيادة في السكان نتيجة لانخفاض معدلات الوفيات بسبب توافر الخدمات الطبية والرعاية الصحية وخاصة في المدن التي كان سكانها يتزايدون بنسبة كبيرة.

أو الضيعة التي يقيم فيها فحسب، بل كان عليه أن يمد أسواق المدن بما تحتاج إليه من مواد غذائية، وأصبح الريف ينتج للتبادل التجاري.

تلك الفترة اكتشاف الأمريكتين والتوسع في استخراج المعادن النفيسة من مناجمها.

-التطورات الصناعية والتقنية:

عاملاً مساعداً على زيادة سعة السوق لاستيعاب الإنتاج الكبير للمشروع الصناعي. وبدأت حركة الاختراعات لآلات معقدة بخطى سريعة، تتطلب موارد مالية ضخمة، هذه المتطلبات الجديدة دعت إلى نشأة المشروع الصناعي، والذي يمثل الوحدة الإنتاجية الرئيسية في النظام الرأسمالي. فقد ارتبط النظام الرأسمالي بالمشروع الصناعي، بما يتصف به من خصائص وهى استخدام الآلات أساساً لأسلوب الإنتاج من أجل تحقيق المزيج من الثروة والتراكم الرأسمالي والربح.

التطورات السياسية وظهور الدولة القومية الحديثة:

بعد أن سادت الإقطاعية كوحدة سياسية خاضعة لسلطة الإقطاعي ظهرت الدولة القومية كوحدة سياسية جديدة حلت محل الإقطاعية، فمع صعود القومية جاءت المصالح المتبادلة والعلاقة الحميمة بين سلطة الدولة ومصلحة التجار البورجوازيون. وقد طرح البعض التساؤل التالي **وهو**: هل كانت الدولة القومية هي الأداة الضرورية لسلطة التجار؟ أم سعت الدولة نحو التجار في خدمة سلطاتها الأعلى؟

- الاكتشافات الجغرافية والفتوحات الأوروبية:

كان الاقتصاد الأوروبي يعتمد على الاكتفاء الذاتي، ولكن ظهرت الحاجة في بعض الدول التي كانت لا تنتج، وكان العرب يتحكمون في التجارة في قسمها الشرقي، أما القسم الغربي فكان من نصيب الإيطاليين أدى ذلك إلى تحقيق كل من العرب والإيطاليين لأرباح وفيرة، ولكن دول أوروبا الأخرى شعرت بشدة سيطرة التجار الإيطاليين وتحكمهم، فبدأت تبحث عن وسائل تحد من تلك السيطرة. فكان أن شجعت كل من أسبانيا والبرتغال على الاكتشافات البحرية.

ثالثا: خصائص النظام الرأسمالي.

١-دوافع الفعاليات الاقتصادية في النظام الرأسمالي:

إن دافع الحياة الاقتصادية هو دافع فردي مصلحي، يتلخص في البحث عن الربح *Profit* إلى أكبر حد تسمح به السوق أو قانون العرض و الطلب، و لقد أرجع "**سومبارت**" الفكرة الرأسمالية **إلى مبادئ ثلاث:**

- ✓ مبدأ حرية التملك.
- ✓ مبدأ المزاحمة الحرة.
- ✓ مبدأ العقلانية (تقدير الأشياء يعود دوما إلى نوع من الحسابات الدقيقة للكلفة و المردود و إمكانية الربح).

و لا يحد الفرد في مدى بحثه عن منفعته الخاصة و عن أكبر ربح له إلاَّ مقدرته الخاصة و قوانين السوق و قوانين الدولة[1].

فالوحدات الاقتصادية داخل النظام الرأسمالي تسعى دائماً لزيادة كمية الربح للمنتج وزيادة المنفعة للمستهلك. فالفرد هنا يقوم بوظيفة مزدوجة في النظام الاقتصادي مرة بصفته منتجاً ومرة بصفته مستهلكاً، ولكنه دائماً مدفوع بالدافع الاقتصادي أي تحقيق مصلحته الشخصية[2].

٢–الجوانب التنظيمية والاجتماعية للاقتصاد الرأسمالي:

أما بالنسبة للإطار القانوني و الاجتماعي في هذا النظام فإنه يرتكز **على المقومات التالية:**□

أ– مبدأ الملكية الخاصة:

يعترف القانون في الدول الرأسمالية بحق الفرد في تملك الأموال ملكية خاصة ، سواء كانت هذه الأموال سلعا استهلاكية أو سلعا إنتاجية . و حق الملكية على مال من الأموال يشمل مجموعة من الحقوق الفرعية تتمثل في حق الاستعمال وحق الاستغلال وحق التصرف ، كما أنه يتضمن الاعتراف بحق الإرث كسبب من أسباب كسب الملكية.

و لا يعني الاعتراف للأفراد بحق الملكية أن تصبح كل الأموال الموجودة في المجتمع مملوكة للأفراد ملكية خاصة. فالدولة الرأسمالية تتملك جزءا من الثروة القومية تتمثل في المباني الحكومية ، وأراضي الدولة، و المناجم ، والغابات والهياكل الأساسية للنشاط الاقتصادي كالطرق والمصارف والجسور.

---

١) أنطوان أيوب، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦.
٢) الموسوعة العربية (النسخة الإلكترونية)، **"الأنظمة الاقتصادية"**، مرجع سبق ذكره.

و يمكن للملكية الخاصة في البلاد الرأسمالية أن تحاط ببعض القيود القانونية مراعاة لاعتبارات الصالح العام، كالقيود التي تمنع المالك من استخدام ماله على نحو يضر بمصلحة جيرانه أو رفاهية مجتمعه. ففي بعض البلاد تمنع القوانين الارتفاع بالمباني فوق حد معين، كما تحرم إنشاء المصانع الضارة بالصحة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية[1].

ب- بمبدأ حرية التعاقد والعمل:

فالعمل من الناحية الحقوقية حر غير مقيد، غير أنه من الناحية الاقتصادية يرتبط -شأنه كشأن أي سلعة- بقانون العرض و الطلب، فكل عمل مباع يدفع أجرًا عنه يحدده العقد القائم بين البائع و الشاري[2].

فالاقتصاد الرأسمالي يقوم أساساً على وجود السوق التي تتم فيها مبادلة السلع والخدمات بين البائعين والمشترين على أساس المنافسة و المزاحمة، دون تدخل من جانب الدولة بقصد الحد من قوى العرض والطلب أو توجيهها فالقانون يكفل حرية التبادل وحرية التعاقد بالنسبة لكل الأموال الاقتصادية بما فيها عوامل الإنتاج ومن بينها العمل.

ويعتبر العقد – وهو عمل قانوني يقوم على إرادتين أو أكثر – عن أسلوب الأفراد في تصريف شؤونهم الاقتصادية. و يمكن بالعقد أن تقوم إلى جانب الملكية الفردية نوع آخر من الملكية يعرف بالملكية المشتركة وذلك بتأسيس الشركات[3].

---

١) مختار عبد الحكيم طلبة، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣.
٢) أنطوان أيوب، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧.
٣) مختار عبد الحكيم طلبة، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤.

جـ-الدور المهم للمستحدث أو رب العمل **(*Entrepreneur*):**

فرب العمل هو الذي يقوم بجمع وسائل الإنتاج الثلاثة(الموارد الطبيعية/ رأس المال و العمل)، ضمن الوحدة الاقتصادية (مصنع/ متجر/ مشروعا زراعيا) بواسطة شرائه لها، و هو بذلك يمثل الشخص الأساسي و الهام في عملية الإنتاج و التبادل. و يقوم بنتيجة عملية الإنتاج بدفع أجرة العمال و فائدة الرأسمالي و قيمة المواد الأولية، ثم يحتفظ بالباقي الذي يكون الربح الصافي[1].

د- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد:

عبر آدم سميث عن هذا المبدأ بمقولته المشهورة : " **دعه يعمل دعه يمر**" إشارة منه بضرورة عدم وضع أي حواجز أو معوقات من طرف أجهزة الدولة تحول أو تضيق إمكانية الفرد لممارسة حقه الطبيعي في العمل و التملك، فليس من حق الدولة في النظام الرأسمالي التدخل في تحديد مجالات العمل أو صيغ الملكية المنافية للملكية الفردية، فدورها يتمثل في خلق البيئة المستقرة و الآمنة التي تكفل للأفراد وتضمن لهم ممارسة أعمالهم و حماية ممتلكاته ، و هذا اصطلح عليه بـ"**الدولة الحامية**"، التي تقوم بسن التشريعات و القوانين المنظمة لعلاقات الأفراد الاقتصادية، كما أن آلية السوق القائمة على قانون العرض و الطلب هي الكفيلة بتحقيق التوازن و استقرار الأسعار و عدم ارتفاعها، لأن المنافسة داخل السوق تجعل التجار يبيعون منتجاتهم بأسعار تنافسية لترويج منتجاتهم و تحقيق الأرباح و في الوقت ذاته تتحقق منفعة المواطن المستهلك المستفيد من هذه المنافسة.

غير أن القول بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لا يؤخذ بمطلقه لأن التطورات الاقتصادية التي عرفتها الكثير من الدول الرأسمالية منذ بدايات ظهور هذا

---

١) أنطوان أيوب، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧.

النظام و حتى يومنا الحاضر تؤكد بأن الدولة لا تكتفي فقط بملاحظة النشاطات و التفاعلات الاقتصادية ، بل قد يكون لها في الكثير من الأحيان الدور الفعال في تنظيم الحياة الاقتصادية و تحديد معالمها بما لا يتنافى و المبادئ السابقة الذكر خاصة في حالة الأزمات المالية التي قد تصيب النظم الرأسمالية أو في حالات ضبط الأسعار حفاظا على التوازن بين مختلف فئات و طبقات المجتمع ، أو تأميم ملكية بعض القطاعات الحساسة على الاقتصاد الأمن القومي (غاز بروم في روسيا سوناطراك في الجزائر).

ذ- مبدأ المنافسة الحرة:

يتنافس البائعون والمشترون في سوق السلع الاستهلاكية وسوق عوامل الإنتاج من أجل الحصول على أفضل الشروط للسلع والخدمات محل التعاقد فالبائع يحاول بيع أكبر قدر ممكن من السلع سعياً وراء الربح، منافساً بذلك غيره من منتجي السلع المماثلة، محاولاً تخفيض ثمن سلعته أو تحسين من جودتها ليكسب السوق لنفسه.

وباستمرار تنافس البائعين يسود سوق السلعة ثمن واحد. ومهما أختلف حجم الكمية المباعة من ذات السلعة فإنها تباع بالثمن نفسه، وفي ذلك مصلحة للمستهلك. وهذا التنافس نفسه يحصل بين المشترين الذين يرغب كل منهم الفوز بشراء السلعة سواء أكانت استهلاكية أم إنتاجية[1].

---

١) موسوعة مقاتل من الصحراء، "تاريخ **النظم الاقتصادية**"، مرجع سبق ذكره.

الجوانب التقنية و الفنية للاقتصاد الرأسمالي:

قام النظام الرأسمالي في ظل الثورة الصناعية، فارتكز على التقدم التكنولوجي الذي أدت إليه هذه الثورة، وطبقت الفنون الإنتاجية المتقدمة نتيجة لمبدأ المنافسة. ففي ظل المنافسة يسعى المنتجون إلى تحسين وسائل إنتاجهم حتى يتمكنوا من تخفيض نفقات

الإنتاج، وتحقيق أكبر قدر من الأرباح. فنجاح أي منتج في استخدام وسائل جديدة من شأنها تخفيض التكاليف، يدفع المنتجين الآخرين إلى تطبيق مثل هذه الوسائل الحديثة حتى يتمكنوا من البقاء في مجال الإنتاج[1].

فالتقدم الذي حققت البشرية منذ عصر الثورة الصناعية و حتى يومنا الحاضر مرده إلى طبيعة هذا النظام الاقتصادي التنافسي، الذي فرض استخدام الآلة و تطويرها عبر الاختراعات المتجددة لوسائل الإنتاج للاستجابة إلى كمية الزيادة الهائلة على طلب مختلف المنتجات و المطردة مع زيادة عدد سكان العالم و طلباتهم.

١- النظام الاقتصاد الاشتراكي (نظام الإنتاج الجماعي):

أدى تطبيق النظام الاقتصادي الرأسمالي في العديد من الدول الأوربية منذ منصف القرن الثامن عشر إلى ظهور العديد من المشاكل التي صاحبت تطبيق هذا النظام على أرض الواقع، أوجبت التفكير في ضرورة تغيير الأوضاع □

١) مختار عبد الحكيم طلبة، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣.

و تقديم نظام اقتصادي بديل عنه، قادر على تجاوز الإختلالات التي عرفتها المجتمعات الأوربية على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي. و مع بداية القرن التاسع عشر، ظهرت الفكرة الاشتراكية، كرد فعل للدمار و الاختلال الذي نتج عن استتباب الأمر للرأسمالية الصاعدة.

أولا: مفهوم النظام الاقتصادي الاشتراكي وظروف نشأته.

أ- تعريف النظام الاقتصادي الاشتراكي:

يطلق لفظ الاشتراكية *Socialism* للتعبير عن الكثير من المعاني المختلفة، فأحياناً يطلق على مجرد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، وبذلك تكون الاشتراكية نقيضاً

لسياسة الحرية الاقتصادية. كما يطلق، أحياناً للتعبير عن تدخل الدولة في حياة العمال، والطبقات الفقيرة، بهدف سن التشريعات الاجتماعية، والاقتصادية، التي تخفف معاناتهم، وتمنحهم بعض المزايا.

إلاّ أن الاشتراكية، من الناحية العلمية، تعني النظام الذي تؤول فيه ملكية مواد الإنتاج، والأراضي، والآلات، والمصانع للدولة. بمعنى آخر، فإن الاشتراكية على خلاف ما تقتضيه الرأسمالية، تقوم على الملكية الجماعية لعناصر الإنتاج المختلفة(١).

الاشتراكية نظام اجتماعي قائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج والاشتراكية تظهر إلى حيز الوجود، نتيجة إلغاء النمط الرأسمالي للإنتاج وإقامة دكتاتورية البروليتاريا. وتبني الاشتراكية على شكلين من الملكية: ملكية الدولة (العامة) والملكية التعاونية والجماعية. وتقتضي الملكية العامة انعدام وجود

---

١) موسوعة مقاتل من الصحراء، **"تاريخ النظم الاقتصادية"**، مرجع سبق ذكره.

الطبقات المستغلة واستغلال الإنسان للإنسان، وتقتضي وجود علاقات التعاون الرفاقية والمساعدة المتبادلة بين العمال المشتركين في الإنتاج.

(الاشتراكية / Socialism/ نقلا عن موقع:

(http://www.marxists.org/arabic/glossary/terms/٠١.htm)

أما بالنسبة للنظام الشيوعي (الشيوعية)، فهو يشير إلى آخر مرحلة بعد بناء الدولة الاشتراكية التي يتم خلالها القضاء على كل بقايا النظام الرأسمالي ثم الإعداد لمرحلة بناء الدولة الاشتراكية ثم تأتي من بعدها الشيوعية بعد أن يتم ترسيخ قيم الحياة الجماعية داخل المجتمع.

و يعرف النظام الشيوعي بأنه:

" النظام الذي تنتفي فيه بتاتا الملكية الخاصة ، سواء كانت ملكية وسائل الإنتاج (الأرض، المصانع، الآلات)، أو ملكية السلع الاستهلاكية (الغذاء، الملبس، المسكن)، و الشرط الضروري لتحقق هذا النظام هو وجود البضائع بكثرة هائلة تنتفي معها رغبة التملك، لذلك تشكل الاشتراكية الخطوة الأولى لتطبيق الهدف البعيد : الشيوعية[1].

ب- الظروف و العوامل التي مهدت لظهور الاشتراكية كبديل للنظام الرأسمالي:

ظهرت في مراحل ميلاد الرأسمالية الصناعية ملامح تراكم رأس المال التقني وتشييد المعامل وانتشار صناعة النسيج والصلب والفولاذ واستغلال مناجم الفحم والحديد، ولقد صاحبت هذه الثورة الصناعية الليبرالية تعاسة كبيرة للطبقة العاملة و بؤس مدقع في أوساطها واستغلال كبير للأطفال والنساء الذين كانوا يعملون في

---

١) موسوعة مقاتل من الصحراء، **"تاريخ النظم الاقتصادية"**، مرجع سبق ذكره.

المناجم المظلمة والمعامل الضيقة، ولقد ساعد المستوى المنخفض للأجور، أصحاب الأموال على تكديسها واستثمارها الشيء الذي أدى على تقدم اقتصادي كبير على حساب تضحيات اجتماعية قاسية للطبقات العمالية الكادحة[1].

إذا فالاشتراكية **جاءت أساسا لكي تعبر عن وجهة نظر رافضة للأوضاع القائمة منتقدة في ذلك أداء النظام الرأسمالي، و كذلك العمل للقيام بثورة تقلب هذه الأوضاع لصالح طبقات** العمال المحرومة، لذلك يمكن القول بأن الاشتراكية منظور نقدي للرأسمالية تقوم على أساس:

- انتقاد لاذع للرأسمالية و أسسها القانونية والفلسفية، واعتبارها نظاما يساعد على استغلال طبقات اجتماعية لطبقات أخرى.
- اعتقاد بإمكانية تغير البنيات الاجتماعية من طرف كل أعضاء المجتمع فقط على أساس وعيهم لأخطار النظام الرأسمالي.
- تقديم اقتراحات ونماذج لمجتمعات جديدة يكون الأفراد فيها متساوون ولا تعرف الاستغلال.☐

و يمكن إجمال الانتقادات التي وجهت للرأسمالية، وشكلت في الوقت ذاته دافع للضرورة التغيير نحو الاشتراكية، في النقاط التالية:

- **نشر الأنانية التي تهدد التماسك الاجتماعي**: الناجمة عن تكريس مبدأ الملكية الخاصة، حيث يتحكم فرد أو أفراد قلائل بالأسواق تحقيقاً لمصالحهم الذاتية دون تقدير لحاجة المجتمع أو احترام للمصلحة العامة.
- انتشار اللا مساواة الاجتماعية و سوء التوزيع العادل للمداخل و الثروات: يرتكز النظام الرأسمالي على عدد من الدعائم أهمها الملكية الخاصة لعناصر

---

١) أنطوان أيوب، مرجع شبق ذكره ، ص ٥٩.

الإنتـاج ونظـراً لنـدرة عنـاصر الإنتـاج بـالنسبة لعـدد السكـان في كـل دولـة وتبقـى جمهـرة الأفـراد معدمـة. وبعبـارة أخـرى فـإن أصـحاب عنـاصر الإنتـاج يحصـلون على دخلهم من عناصر الإنتـاج فقـط كمـا هـو الحـال بالنسبة لأصحـاب الأراضي الذين يحصلون على الريـع أو الإيجـار ، وبالنسبة لأصحـاب رؤوس الأمـوال الـذين يحصلون على الفوائد. وقد يحصل بعض أصحـاب عنـاصر الإنتـاج على دخلهم من عنـاصر الإنتـاج ومجهـودهم الشخصـي كمـا هـو الحـال مـثلاً بالنسبة للمـنظمين الذين يحصلون على الأرباح[1].

- **ابتـزاز الأيـدي العاملـة**: ذلـك أن الرأسماليـة تجعـل الأيـدي العاملـة سـلعة خـاضعة لمفهومي العرض والطلب مما يجـعل العـامل معرضاً في كل لحظة لأن يُستبَدل به غيره ممن يأخذ أجراً أقل أو يؤدي عملاً أكثر أو خدمة أفضل.
- **انتشار البطالة**: وهـي ظـاهرة مألوفـة في المجتمـع الرأسمـالي، وتكـون شـديدة الـبروز إذا كـان الإنتـاج أكثـر مـن الاسـتهلاك ممـا يـدفع بصـاحب العمـل إلى الاستغنـاء عن الزيـادة في هذه الأيدي التي تثقل كـاهله.
- **الاحتكار**: إذ يقوم الشخص الرأسمالي باحتكار البضـائع وتخزينهـا حتـى إذا مـا فقدت من الأسواق نـزل بهـا ليبيعهـا بسعر مضـاعف يبتـز فيـه المستهلكين الضعفـاء.
- **الرأسمالية** تنظر إلى الإنسـان علـى أنـه كـائن مـادي وتتعامـل معـه بعيداً عـن ميولـه الروحيـة والأخلاقيـة ، داعيـة إلى الفصـل بـين الاقتصـاد وبـين الأخـلاق، تعمد الرأسمالية إلى حرق البضـائع الفائضة، أو تقذفهـا في البحر خوفاً من

---

[1]) موسوعة مقاتل من الصحراء، **"تاريخ النظم الاقتصادية"**، مرجع سبق ذكره.

أن تتدنى الأسعار لكثرة العرض، وبينما هي تقدم على هذا الأمر تكون كثير من الشعوب في حالة شكوى من المجاعات التي تجتاحها.

- **المزاحمة والمنافسة**: إن بنية الرأسمالية تجعل الحياة ميدان سباق مسعور إذ يتنافس الجميع في سبيل إحراز الغلبة، وتتحول الحياة عندها إلى غابة يأكل القوي فيها الضعيف، وكثيراً ما يؤدي ذلك إلى إفلاس المصانع والشركات الصغيرة والمتوسطة. لعدم قدرتها على منافسة الشركات الكبرى الاحتكارية.
- **خلق حالة صراع مستمر داخل المجتمع**: بين طبقتين إحداهما مبتزة يهمها جمع المال من كل السبل وأخرى محرومة تبحث عن المقومات الأساسية لحياتها.
- **الاستعمار**: ذلك أن الرأسمالية بدافع البحث عن المواد الأولية، وبدافع البحث عن أسواق جديدة لتسويق المنتجات تدخل في غمار استعمار الشعوب والأمم استعماراً اقتصادياً أولاً وفكرياً وسياسياً وثقافياً عامة وذلك فضلاً عن استرقاق الشعوب وتسخير الأيدي العاملة فيها لمصلحتها.

قبل أن يكتمل بناء النظام والدولة الاشتراكية يسبق ذلك قيام ثورة اشتراكية، تمثل المرحلة الانتقالية بين نظام الإنتاج الرأسمالي ونظام الإنتاج الاشتراكي.

إن مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية هي مرحلة إعادة بناء المجتمع الرأسمالي و تحويله ثوريا إلى مجتمع اشتراكي عن طريق تحويل نظام علاقات الإنتاج القائم حتى لحظة قيام الثورة عن طريق بناء القاعدة المادية و التكنيكية الجديرة بالاشتراكية.[1]

الطبقة العاملة أو البروليتاريا العمالية هي من يقوم بالثورة ضد الوضع القائم، **إذا ما هي مهام الطبقة العاملة خلال هذه المرحلة الانتقالية ؟**

خلال مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية عبر الثورة التي يقوم بها الطبقة العمالية، تقوم هذه الأخيرة بتولي المهام التالية[2]:

١- تزيح الأساس الاقتصادي الرأسمالي الذي ولى عهده و تنشأ الأساس الاشتراكي و البناء الفوقي الذي يتطلبه. و تصفي الطبقات الاستغلالية و كافة أشكال الاستثمار الإنسان للإنسان.
٢- تجري التحويل الاشتراكي للإنتاج البضاعي الصغير لدى الفلاحين و الحرفيين عن طريق إشاعة التعاونيات الطوعية.
٣- تبني القاعدة المادية التكنيكية (التقنية) للاشتراكية بشكل إنتاج آلي كبير يؤمن التقدم التكنيكي (التقني) في كافة فروع الاقتصاد الوطني.
٤- تنجز الثورة الثقافية (بمعناها الحقيقي) و تحل مهمة إعادة تربية الفئات البورجوازية الصغيرة، الغفيرة في أغلبية البلدان.

---

١) خيري الضامن، مترجما، الاقتصاد السياسي للاشتراكية (موسكو: دار التقدم ، بدون سنة الطبع) ص.٥.
٢) خيري الضامن، مرجع سبق ذكره، ص.٦.

نتائج انتصار الثورة الاشتراكية:

ظهور الدولة الاشتراكية / *Socialist State / Etat Socialist*

و هي الدولة التي يشكلها مجتمع اشتراكي، وهي الجزء السياسي من البناء الفوقي الذي ينمو على قاعدة اقتصادية من الاشتراكية. والدولة الاشتراكية نمط جديد من الدولة

يعقب الدولة البورجوازية نتيجة ثورة اشتراكية. ويشمل خلق البناء الفوقي الاشتراكي فترة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. وفي هذه الفترة تأخذ الدولة شكل دكتاتورية البروليتاريا، وهي اشتراكية في أهدافها ومهامها، لأنها تقوم بدور إدارة بناء الاشتراكية وتتغير وظائف الدولة الاشتراكية تبعا لتقدم المجتمع الاشتراكي ومع إلغاء الطبقات المستغلة، تختفي وظيفة قهر مقاومتها، بينما تمارس إلى مدى بعيد الوظائف الأساسية للدولة الاشتراكية – التنظيم الاقتصادي والتعليم والتطور الثقافي.

يعتبر ظهور نظام حكم دكتاتورية الطبقة العاملة (البروليتاريا)أهم و أبرز نتيجة و هدف رئيسي للثورة الاشتراكية ، ودكتاتورية البروليتاريا هي الأداة الرئيسية في بناء الاشتراكية والشرط اللازم لانتصارها. والمبدأ الأساسي والأعلى لدكتاتورية البروليتاريا هو تحالف الطبقة العاملة و الفلاحية تحت قيادة الأولى. ويتسع الأساس الاجتماعي لدكتاتورية البروليتاريا، ويكتسب استمراره، خلال عملية البناء الاشتراكي، مما يفضي إلى تكون الوحدة السياسية الاجتماعية و الإيديولوجية للأمة. والحزب الشيوعي – باعتباره طليعة الطبقة العاملة – هو القوة الأساسية القائدة والموجهة في نظام دكتاتورية البروليتاريا. ويضم نظام دكتاتورية البروليتاريا منظمات جماهيرية عديدة: هيئات الشعب التمثيلية، ونقابات العمال،

والتعاونيات وروابط الشباب، وغيرها، وهي تقوم بدور الرابط بين الدولة الاشتراكية والجماهير.

وقد كانت كومونة باريس (١٨٧١) أول دكتاتورية للبروليتاريا فى التاريخ. وأسهمت بخبرة بالغة القيمة للماركسية، ومكنت ماركس من أن يحدس شكل الدولة في المجتمع الاشتراكي المقبل. والسوفييت شكل جديد من دكتاتورية البروليتاريا، اكتشفه لينين عن طريق دراسته للثورتين الديمقراطيتين البورجوازيتين في روسيا، ثورة أعوام ١٩٠٥-١٩٠٧ وثورة فبراير عام ١٩١٧.

وفي النهاية أدت التجربة الثورية الأخيرة إلى شكل آخر لدكتاتورية البروليتاريا، هو الديمقراطية الشعبية. ودكتاتورية البروليتاريا ليست هدفا في ذاتها، إنما هي الأسلوب الوحيد الممكن والذي تحتمه الضرورة التاريخية للتحول إلى مجتمع بدون دكتاتورية وبدون طبقات([1]).

ثانيا: خصائص النظام الاقتصادي الاشتراكي.

١- دوافع الفعاليات الاقتصادية في النظام الاشتراكي: (إشباع الحاجات العامة وإلغاء حافز الربح).

يسعى الأفراد داخل النظام الاشتراكي إلى العمل على إزالة كل الفوارق الطبقية

(اقتصادية كانت أو اجتماعية) التي سادت المجتمع الرأسمالي، و ذلك عبر إلغاء نظام حافز الربح، فلا يصبح الهدف من النشاط الاقتصادي هو تحقيق الربح ؛ لأن الربح عندهم وسيلة من وسائل سوء الاستغلال يؤدي إلى سوء التوزيع في الدخل و الثروة، وبالتالي يحل محل الربح كحافز اقتصادي الشعور القومي والشعور الوطني،

---

١) مفاهيم و مصطلحات، مرجع سبق ذكره.

والإحساس بالمسؤولية والمشاركة في إشباع حاجات المجتمع، ونظير عدم وجود ربح يقوم النظام الاشتراكي بتغطية حاجات المجتمع مجانًا؛ فالتعليم مجاني ورعاية الصحة مجانية والترفيه مجاني وهكذا[1].

و يتلخص الدافع الروحي في هذا النظام في الوصول إلى إشباع كل الحاجات المادية و الفكرية العامة لكل الأفراد بطريقة جماعية تكفل العدالة و المساواة في إنتاج و توزيع الثروة، و ذلك من خلال تعميم ملكية وسائل الإنتاج و منع تملكها الشخصي.

٢- التنظيم الحقوقي و الاجتماعي في النظام الاشتراكي:

أما بالنسبة للإطار القانوني و الاجتماعي في هذا النظام فإنه يرتكز على المقومات التالية:

أ- الملكية الجماعية (العامة) لوسائل الإنتاج:

يقوم النظام على مبدأ عام هو إلغاء الملكية الفردية للموارد الاقتصادية و أدوات الإنتاج، حيث يجب أن تتملك الدولة هذه الموارد و الأدوات. فالملكية العامة تشمل ملكية الدولة لمصادر الثروة الطبيعية و للمشروعات الصناعية و التجارية و لمشروعات النقل و المصارف و للمشروعات الزراعية[2].

ولا يعني هذا أن الملكية الخاصة محرمة تحريما مطلقا، بل تبقى منحصرة في بعض الجوانب، فالملكية الخاصة نظام طبيعي بالنسبة لأموال و سلع الاستهلاك فالأفراد يملكون ما يحصلون عليه من دخول، و يملكون ما يحصلون من مدخرات و لهم حرية التصرف في ما يملكونه، بالإضافة إلى ملكية السكن و السيارة و الملبس و المأكل، في حدود التي لا تخل بالمبدأ العام.

---

١) أنطوان أيوب، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٩.
٢) مختار طلبة، مرجع شبق ذكره ، ص ٦٦.

و يؤدي إلغاء الملكية الخاصة إلى تقريب الفوارق بين الطبقات و اختفاء طبقة الرأسماليين و ملاك الزراعيين أو الصناعيين، و في هذا النظام يتقاض الفرد أجره نظير ما يقدمه من الجهد، و يصبح الجهد المبذول في الإنتاج هو أساس التفرقة في مستوى المعيشة بين الأفراد، و تختفي بذلك الطبقة التي تحصل على دخل دون أن تساهم في الإنتاج بالعمل[1].

و يمكن التفريق بين نوعين من الملكية بالنسبة للنظم الاشتراكية:

- النظام الجماعي المنهج (المخطط): بحيث تلعب الدور الأكبر في الحياة الاقتصادية بواسطة إدارتها العامة الإنتاج و التوزيع، بطريقة إجبارية و نهائية بين الأفراد، و تعتبر التجربة الاشتراكية للاتحاد السوفييتي أقرب نموذج إلى هذا النوع من الملكية.
- النظام الجماعي اللامركزي : طبقته يوغوسلافيا بعد ١٩٥١، بحيث قامت بإدخال تغييرات جذرية على النظام السوفييتي بحجة أنه يستبدل رأسمالية الأفراد برأسمالية الدولة.

فبالرغم من أن ملكية وسائل الإنتاج تعود مبدئيا إلى الدولة فإن الإدارات العامة المختلفة انفصلت تماما عن مركز التخطيط و عادت إليها و على القائمين على إدارتها المبادرة الفردية و حرية العمل لتلبية حاجات السوق و تكتفي الدولة بأن توجه القطاعات المختلفة عن طريق نشر معدلات و نسب للإنتاج و التسويق و الاستهلاك على المسئولين أن يراعوها و يبقوا ضمن حدودها

---

١) مختار طلبة، مرجع شبق ذكره ، ص ٦٦-٦٧.

ب- التخطيط المركزي للاقتصاد القومي:

يتم تنظيم الحياة الاقتصادية و توزيع موارد الإنتاج على القطاعات المختلفة طبقا لخطة خاصة تضعها السلطة المركزية و تلتزم بتنفيذها كافة الوحدات الإنتاجية (جهاز التخطيط داخل الدولة)، و يساعد السلطة المركزية في وضع الخطة العامة عدد من الإدارات تختص كل إدارة منها بدراسة مشكلة معينة و اقتراح القرارات المناسبة لحلها.

فجهاز التخطيط يأخذ شكلاً هرمياً تمثل قمته هيئة التخطيط العليا التي تضع الخطة الاقتصادية و الاجتماعية، و تقوم بالتنسيق بين هيئات التخطيط و تشمل الخطة العامة جانبي الإنتاج و الاستهلاك.

و لا تستهدف الخطة تحقيق الربح و إنما تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة و بذلك تكون الإنتاجية عبارة عن العائد الاجتماعي، و لا تنحصر في مجرد الأرباح النقدية.

كما إن المحرك لكافة القرارات الاقتصادية لا يرتكز على السوق أو الأسعار بل على أساس الخطة الاقتصادية. و يرجع غياب السوق في النظام الاشتراكي إلى غياب الحريات على مختلف المستويات[1].

---

١) مختار طلبة، مرجع شبق ذكره ، ص ٦٨-٧٠.

الفصـل الثاني
مدخل لعلم الاقتصاد السياسي

- ما هو موضوع الاقتصاد السياسي وما أهميته؟
- العمل والقوى المنتجة وعلاقات الإنتاج.
- أساليب الإنتاج قبل الرأسمالية.:
- علاقات الإنتاج وتطور قوى الإنتاج.
- قانون فائض القيمة .
- سمات النظام الرأسمالي وظهور الرأسمال والبروليتاريا
- آلية الاقتصاد الرأسمالي والتركيب العضوي للرأسمالية
- سمات الرأسمالية.

ما هو موضوع الاقتصاد السياسي وما أهميته؟

يعرف الاقتصاد السياسي بأنه العلم الذي يدرس أسس تطور المجتمع حيث يدرس عمليه إنتاج الخيرات المادية وأسلوب الإنتاج ويركز على العلاقات الاجتماعية في عمليه الإنتاج والوضع الطبقي والاجتماعي في العملية الإنتاجية وما ينتجه نمط الإنتاج من تشكيله اجتماعية واقتصادية، ويتسم أيضا بأنه يدرس علاقات الإنتاج في سياق نشأتها وتطورها ويوضح لنا التناقضات في علاقات الإنتاج و التي تخلق تطور لنمط الإنتاج، وهو علم يبين للطبقة العاملة وكافة المستغلين والكادحين أسباب فقرهم واليات استغلالهم ويكشف عن أسباب تأخر الدول النامية، وممارسات الرأسمالية في استخدام التسلح لفتح أسواق جديدة والاستيلاء على الموارد الطبيعية للدول ، ويوضح لنا علم الاقتصاد السياسي تناقضات الاقتصاد الرأسمالي في سعيه للربح مخلفا فوضى الإنتاج ومزاحمة في السوق واحتكارات وتخبط ناتج من طبيعة العملية الإنتاجية في الرأسمالية والتي تسعى دوما إلى الربح عن طريق خلق فائض قيمه من عمل الأجراء.

ويتميز علم الاقتصاد السياسي بان قوانينه تدرس تطور نمط الإنتاج لفهمه ويقدم لنا في ذات الوقت تفسيرات حول تطور المجتمعات البشرية فالبعض يردها لقوى غيبية منفصلة عن واقعنا والبعض يقول إن التاريخ يحركه الزعماء والرؤساء والملوك بشكل أساسي بينما رأى ماركس إن أصل التطور يعود إلى العمل والإنتاج والعلاقات التي تتشكل في ظل العملية الإنتاجية.

وهو أيضا جزء من أجزاء النظرية الماركسية يركز على دراسة العلاقات والعمليات الاقتصادية في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ويدرس علاقات الملكية والأجور والربح وقوانين الإنتاج مركزاً على دراسة العلاقات والعمليات الاقتصادية.

العــمل:

يعـرّف العمـل بأنـه الجهـد الـذهني أو العضـلي الـذي يبـذل بهـدف الإنتـاج ويسـتخدم الإنسـان في العمـل مـا يمتلكـه مـن مهارتـه ومعارفـه إلى جانـب وسـائل الإنتاج والتي تشمل كل الأدوات التي تستخدم في موضوع عمله، ولقد تميز كل عصر اقتصـادي بمـا يـتم اسـتخدامه مـن وسـائل إنتـاج وهـى تتشكل مـن أدوات الإنتـاج ومواضيع العمل وقد كانـت الحضـارة نتـاج تراكمـات أساسـها العمل وخلـق فـائض إنتـاج اجتمـاعي ولقـد ذكـر لينين في مصـادر الماركسية الثلاثـة إن قـوة عمـل الإنسـان تتحول إلى بضاعة. فالأجير يبيع قـوة عملـه لمالك الأرض ولصـاحب المصنع، والعامل يسـتخدم قسـما مـن يـوم العمـل لتغطيـة نفقـات إعالتـه وإعالـة أسـرته (الأجـرة)؛ ويسـتخدم القسـم الآخـر للشـغل مجانـا، خـالقـا للرأسمـالي القيمـة الزائـدة، الـتي هـي مصدر ربـح، ومصـدر إثـراء للطبقـة الرأسماليـة.، فـالعمـل هـو المفتـاح الأول الـذي يلبـى حـاجـات البشر وهو أصل الثروة.

القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج:

تعـرف قـوى الإنتـاج بأنهـا وسـائل الإنتـاج ومـا تتضـمنه مـن أدوات ووسـائل العمل، إضافة إلى قوة العمل التي تعتبر سلعة في النظام الرأسمـالي و أداة مـن أدوات الإنتاج بما تشمله من مهارات وخبرات. وعلم الاقتصـاد يـدرس علاقـات الإنتـاج الـتي تنشأ خلال عمليـة الإنتـاج . وشكل هذه العلاقـات الـتي تتنـوع مـن علاقـات تعـاون أو علاقـات اسـتغلال تـرتبط بشكل أساسـي بطبيعـة المكيـة لوسـائل الإنتـاج. و بـالتـالي توزيـع عائـد عمليـه الإنتـاج ويمكننـا أن نـرى علاقـات الاسـتغلال المتمثلـة في اسـتثمار قوة عمل الإنسـان لصـالح أحـرين ففـي البنـاء الرأسمـالي وكمـا يـوضـح لنـا مـاركس في رأس المال والعمل المأجور يبيع العمال عملهم كبضاعة ويبادلونها ببضاعة

الرأسمالي، بالمال، وهذا التبادل يتم وفق نسبة معينة . قدر معين من المال مقابل قدر معين من استخدام قوة العمل وهو ما يعرف بالأجرة وهنا يدفع العامل دفعا لبيع الشيء الوحيد الذي يمتلكه لا بمقابل ما ينتجه من بضاعة ولكن بأجر يكفيه فقط

ليستمر ليوم أخر يتم فيه استغلاله، ويمكننا أيضا رؤية علاقات إنتاج تعاونية بشكل توزيع عادل لما يتم إنتاجه في نمط الإنتاج الاشتراكي. ببساطة يمكننا القول أن علاقة الناس بوسائل الإنتاج من حيث ملكيتها يحدد وضع الأفراد في عملية الإنتاج ويحدد أيضا طرق التوزيع لهذا الإنتاج. فعلاقات الإنتاج التي عرفتها البشرية تختلف حسب المرحلة التاريخية من حيث ملكية وسائل الإنتاج ومن حيث طرق التوزيع. على سبيل المثال لم تكن هناك في المرحلة المشاعية البدائية وجود لفائض الإنتاج يتم الصراع عليه لأن الإنسان كان ينتج من أجل سد حاجاته ولم ينتج سلع من أجل المبادلة في السوق في شكل بضاعة وبالتالي لم يظهر تقسيم للعمل أو استثمار لقوة عمل الإنسان من قبل أخرين.

ويمكننا إيجاز ما سبق القوى المنتجة: تشمل بشر يمتلكون قوة عمل ومهارات وخبرات .

وسائل الإنتاج: آلات و موارد ومواصلات وغيرها علاقات إنتاج وتتضمن :

١- علاقات بين الطبقات و الفئات.

٢- شكل الملكية لوسائل الإنتاج

٣- شكل ونسب التوزيع للمنتج.

نخلص من ذلك أن نمط الإنتاج هو تشكيل مركب من القوى المنتجة متفاعلة مع علاقات الإنتاج. هناك نمط الإنتاج الرأسمالي الذي سبقه مراحل إنتاجية في المشاعية البدائية، و العبودية، و الإقطاع، وبدايات تكوين الرأسمال

وصولا إلى شكل رأسمالية احتكارية (إمبريالية) والتي وصلت في أواخر القرن العشرين إلى مرحله جديدة في تطورها وهى العولمة الرأسمالية التي تستند إلى سياسات الليبرالية الجديدة والتي قامت على أساس التطور الهائل في القوى المنتجة بعد الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمعلومات وهذه التطورات أدت إلى تغيرات كبيرة في بنية العمل وطبيعة وطريقة الحصول على فائض القيمة ولكن جوهر النظام الرأسمالي القائم على استغلال عمل العمال وتحقيق فائض قيمه نتيجة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ظل كما هو العنصر الحاسم في أسلوب الإنتاج الرأسمالي.

أساليب الإنتاج قبل ظهور الرأسمالية:

١- الإنتاج المشاعي البدائي:

كان الإنسان في بادئ الأمر يعمل بمفرده لسد الحاجات ثم سرعان ما ظهرت الحاجة إلى التعاون تزامنا مع اكتشاف أدوات العمل ثم تطورها وكان اكتشاف النار والمعادن خطوة في صناعة أدوات الإنتاج وكذلك أتت الزراعة كاكتشاف أخر لتطوير القوة المنتجة.

وكانت في هذه الفترة ملكية وسائل الإنتاج ملكية جماعية ، ولم يكن هذا النمط يخلق فائض قيمة يتم الصراع عليه أو استغلاله من قبل آخرين، ثم ظهر تقسيم العمل عندما بدأ الناس يتجمعون في عشائر وكانت العشيرة الأمومية هي الشكل السائد لأن المرأة في هذه الفترة لعبت دورا أساسيا في الإنتاج .

ثم انتقلت السيادة للرجال، و مع تطور الزراعة وتولي الرجال تربية الماشية، ساهم التطور في وسائل الإنتاج وظهور الزراعة ووجود تقسيم للعمل إلى ظهور فائض إنتاج، إلى جانب ظهور أدوات الحياكة ووجود سلع ارتبطت باستخراج المعادن

وتشكيلها الأمر الذي أدى إلى ظهور الملكية الفردية و التفاوت في تكوين الثروات وبدأت عمليه استثمار الإنسان حيث تم تشغيل أسرى الحرب و الفقراء في أعمال إنتاجية تخلق فائض قيمة اجتماعي عمل على تراكم الثروة ويظهر الإنتاج من أجل المبادلة في شكل سلع وبضائع من أجل تحقيق ربح لا من أجل سد الحاجات أو الاستهلاك المباشر للإفراد المنتجين.

٢- أسلوب إنتاج الرق(العبودية) :

انتقل المجتمع من المشاعية إلى مرحلة العبودية أو الرق بعدما حدث تطور في القوى المنتجة و ظهر تقسيم العمل و بدأت تنتج سلع تسمح بالتبادل وهنا ظهر أول شكل من أشكال استثمار الإنسان للإنسان للإنتاج وخلق السلع.

ومع نشاط الزراعة في ظل توافر أدواتها ظهرت ضرورة وجود حرفيين يصنعون وسائل الإنتاج. وكان أتساع النشاط الزراعي و إنتاج أدوات العمل وخلق خبرات مادية تمثل فائض دافع لظهور العمليات التجارية ومعها ظهر السوق وبدا يتوسع وبدأت التغيرات تتسارع ، المدينة تنفصل عن القرية ويظهر جيش من العبيد يقودهم السادة الذين استولوا على الأراضي و امتلكوا وسائل الإنتاج ثم تراجع نمط الإنتاج العبودية حيث تكررت ثورات العبيد وتراجع إنتاجهم فظهر نظام جديد أكثر تطورًا ألاّ وهو أسلوب الإنتاج الإقطاعي.

٣- أسلوب الإنتاج الإقطاعي:

أستمر النظام الإقطاعي فترات طويلة تتفاوت مدتها من منطقة لأخرى ولد النظام الإقطاعي من روافد كان منها تحلل النموذج العشائري وتحلل الإمبراطوريات القائمة عليها، تلي ذالك توزيع الأراضي على العشائر فأصبحت ملكية قسم كبير من الأراضي ملكية فردية و أستطاع أن يعمل الأفراد في أراضي الإقطاعيين في ظل علاقات غير عبودية و لكنهم في ذات الوقت يعملون في الأراضي بشروط شبه عبودية.

وكـان الإقطـاعيين يسـتثمرون عمـل الفلاحـين في إنتـاج فـائض قيمـة لهـم في شكل ريـع نقـدي، أو عيني. ثـم احتـدم النضـال بـين الإقطـاعيين و الفلاحـين مـع تطـور حركة السوق و الإنتاج وميل الإقطاعيين لبيع الأراضي يظهر نمط إنتاج جديد.

ولادة العلاقات الرأسمالية:

تطورت أدوات الإنتاج وبدأ الإنتاج البضاعي البسيط بهدف المبادلة يتسع وكـان يرتكـز بشكل أساسـي علـى الملكيـة الخاصـة و العمـل الفـردي وبـدأ أصـحاب الورش و الصناعات استخدام الفلاحين بكثافة ، وبدأ يتحـول التـاجر إلى رأسمـالي عن طريق تجمع الصناع و العمال في ورش أكبر وعن طريق تحقيق الربح.

وهنا ظهر الإنتاج البضاعي والذي يمكننا وصفه بأنه أنتاج منتجات أو سلع بهدف البيع والمبادلة في السوق وهو إنتاج لا يهدف إلى الاستهلاك الشخصي كما كـان نمـط الإنتـاج في المرحلـة المشاعية ولا يوجـد إلا بشروط كتقسيم العمل ووجـود تنـوع في وسـائل العمـل وأدواتـه هـذا التنـوع الـذي سيخلق تنـوع في المنتج ، وللبضـاعة قيمـة تبادليـة مرتبطـة بكميـة وحجـم العمـل المبـذول لإنتاجهـا وأيضـا هنـاك القيمـة الاستهلاكية والتي يتم قياسها بمدى تلبيه هذه البضاعة للحاجات البشرية.

علاقات الإنتاج وتطور قوى الإنتاج:

يدفع التطور في قوى الإنتاج إلى تغيير في علاقات الإنتاج(لقد كانت ثـورات العبيد سببا في تغيير علاقات الإنتاج، وظهور المرحلة الإقطاعية)

ويذكر لنا لينين أنه:

" عندما تبلغ قوى المجتمع المنتجة المادية درجة معينة من تطورها تدخل في تنـاقض مـع علاقـات الإنتـاج الموجـودة أو مـع علاقـات الملكيـة – و ليست هـذه سـوى التعبير الحقيق لتلك – التي كانت إلى ذلك الحين تتطور ضمنها . فبعد ما كانت

هذه العلاقات إشكالا لتطور القوى المنتجة تصبح قيودا لهذه القوى" وهذا العامل هو الذي خلق التطور وضرورة التغير لنمط الإنتاج فمن قلب النظام الإقطاعي ولدت الرأسمالية كتعبير عن تطور وسائل الإنتاج واتساع السوق ورغبه الرأسمالية في التوسع، إضافة إلى التناقضات التي أوجدها نمط الإنتاج الإقطاعي من علاقات بين الفلاحين والنبلاء وأصحاب الأراضي.

البناء النحتي و البناء الفوقي:

البناء التحتي السائد في المجتمع يتحدد بطبعة علاقات الإنتاج (الملكية) بشكل أساسي، بينما يعرف البناء الفوقي بأنه إن مجمل العلاقات التي تنشأ من خلال العملية الإنتاجية في مرحلة ما وتشمل أفكار، وثقافة، ومفاهيم، وقيم ومؤسسات وغيرها . فنمط

الإنتاج وما يتضمنه من علاقات إنتاج يشكلون بنى اقتصادية واجتماعية تفرز أفكار ومؤسسات تتزامن معها وليس معنى ذلك أن البناء الفوقي (الأفكار)لا تلعب دورا في التأثير في البناء التحتي.

فكلاهما في حالة جدل مستمر ويأتي البناء الفوقي حسب المرحلة و الظروف التي تحيط بعملية الإنتاج وقد يلعب دورًا مؤثرًا في بث الوعي والتغير.

التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية:

وتعرف بأنها أسلوب الإنتاج وما يفرزه من بناء فوقي فيكون مجموعة من السمات الاجتماعية و الاقتصادية لمجتمع ما في مرحلة ونمط إنتاج محدد.وجد الإنسان نفسه على الأرض. فخلق العمل كضرورة من أجل إشباع حاجاته ودخل في علاقات تعاون مع غيره لذات الغرض ، و أيضا من أجل درء المخاطر. وكانت بداية ظهور العمل في المرحلة المشاعية البدائية، ثم أتت بعدها فكرة تقسيم العمل عندما ظهرت الضرورة لذلك.

وفي البداية لم يكن تقسيم العمل متحققا لأن البشر لم يسعوا لخلق فائض اجتماعي (فائض في الإنتاج) زائد عن حاجاتهم من مأكل ومشرب وكان العمل هو الوسيلة لاستمرار الحياة وليس وسيلة لخلق فائض قيمة أو منتجات يتم تبادلها في شكل سلع للربح.

وهنا يمكننا الحديث عن شكلين من أشكال العمل:

العمل الضروري: هو العمل الذي يقوم به الإنسان من أجل الحفاظ على استمراره. يتقاضى عليه اجر محدد لا يكفيه سوى لأن يحيى يوم أخر ليتم استغلال قوة عمله.

العمل الزائد: وهو العمل الذي يستغل مردودة لطبقة أخرى غير الذي ينتجه (العمال). ومن هنا ظهر حسب نوعي العمل ناتجين. ناتج ضروري لاستمرار حياة المنتجين (العمال) وفائض ناتج اجتماعي ينتج في شكل خيرات مادية يتم استغلاله من قبل طبقة أخرى لتستمر وتراكم الثروات. ويذكر لنا إنجلز أن: "العمل سلعة كغيرها من السلع وبالتالي يتحدد سعرها على أساس نفس القوانين المعمول بها بالنسبة

لأية سلعة أخرى. ويوضح لنا إنجلز إن كلفة إنتاج العمل بالنسبة للعامل تتمثل في كمية وسائل العيش الضرورية لجعل العامل قادرا على استئناف ومواصلة عمله ولإبقاء الطبقة العاملة بصفة عامة على قيد الحياة. فالعامل إذن لا يتقاضى مقابل عمله سوى الحد الأدنى الضروري لتأمين تلك الغاية".

وهكذا يكون سعر العمل – أو الأجر – هو الحد الأدنى الضروري لإبقاء

العامل على قيد الحياة.

يتبين لنا أن الإنتاج الاجتماعي تم الاستيلاء عليه من طبقة لم تنتج ولم تبذل جهد وهو في ذات الوقت حصيلة عرق وجهد اجتماعي يتم الاستيلاء عليه من قبل مالكي وسائل الإنتاج. إننا نتحدث إذن عن قانون فائض القيمة الذي يعادل فائض الناتج الذي يخلقه العمال أثناء عملهم ويترجم في البضاعة التي تتحول إلى فائض نقدي في شكل رأسمال ثابت أو متحول. و الذي يفوق ما يقوم به الرأسمالي من ضخ لأمواله. وهنا يتضح لنا مدى الاستغلال الواقع على العمال حيث يقوم منتجون بخلط الخيرات ويقومون آخرون (مالكي وسائل الإنتاج) بالاستيلاء على هذه الخيرات، عمال يستغلون بلا مقابل في هذا العمل إلاَّ في حدود تسمح لهم إلاَّ باستمرار الحياة من أجل إعادة استغلالهم.

هنا يظهر الفرق الشاسع بين الأجر الذي يتقاضاه العامل وبين الربح الذي يحصل عليه الرأسمالي نتاج فائض القيمة الذي يخلقه العمال. لقد وضح كارل ماركس في كتابه رأس المال قانون علمي يشرح فائض القيمة رد المسائل إلى نصابها الصحيح بعد عصور من التلفيق من قبل علماء الاقتصاد السياسي البرجوازي.

قانون فائض القيمة: = المواد الخام+ قوة العمل= قيمة السلع.

ويتضح من هذا القانون أن فائض القيمة هو مقدار الفرق بين قيمة المادة الخام قبل التصنيع وقيمتها بعد التصنيع وتحولها إلى سلعة أو بضاعة و إذا قمنا بطرح قيمة تكلفة الإنتاج من ألآت وكهرباء وغيرها من المستلزمات سوف نجد أن فائض القيمة مرتفع

جدا إضافة إلى حقيقة أن الآلات والطرق والمواصلات ما هي إلاَّ رأسمال ثابت تم إنتاجه عبر استغلال عمال آخرين اضطروا لبيع قوة عملهم.

ويبين لنا ماركس أن هدف كل نشاط للرأسمالية هو إنتاج فائض للقيمة والاستحواذ عليه كما وضح لنا كيف يتم شراء قوة العمل كسلعة من العمال بأبخس الأسعار في ظل مجمل التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع العمال لبيع الشيء الوحيد الذي يمتلكوه وهو قوة عملهم،منتجين فائض يحقق تراكم للثروات وللفائض شكلين فائض مطلق مرتبط بزيادة ساعات العمل وفائض نسبى مرتبط بالميكنة ومهارة العامل ، ولقد أوضح ماركس أزمة الرأسمالية المتمثلة في طابعها الذي يتسم بالتناقض الدائم بين الطابع الاجتماعي المتزايد من إنتاج ، والطابع الفردي المتزايد للملكية والتركيز الأمر الذي يجعل المنتجين الفقراء أكثر فقرا والرأسماليين الأغنياء أكثر غناً عبر استثمار قوة عمل الإنسان.

فائض القيمة:

يعبر عن فائض الإنتاج الاجتماعي للخيرات المادية ممثلاً في شكل نقدي مادي بعد أن تم تجاوز شكل التبادل والسلع حيث إتخد الإنتاج شكل سلعي من أجل البيع وليس شكلاً إنتاجياً من أجل المبادلة.

رأس المال في المجتمع السابق للرأسمالية:

كان أسلوب الإنتاج في المراحل السابقة للرأسمالية يختلف باختلاف المرحلة. ففي العصر البدائي المشاعي كان الإنسان يعمل لإشباع حاجاته وسعى لاستخدام أدوات بسيطة للصيد والجمع والالتقاط، ثم سرعان ما عرف النار فكانت طفرة في استحداث أدوات الإنتاج. متزامنا ذلك الاكتشاف مع معرفة الزراعة واستئناس الحيوانات ، مع هذه الفترة ظهرت فكرة تقسيم العمل وظهر فائض الإنتاج لأول مرة ثم تلا ذلك ظهور العصر

العبودي/ الرق الذي تحلل بحكم اكتشاف الطرق و اتساع نشاط التجارة وتطور الآلات الذي خلق مجالاً للصناعات ولد نمط الإنتاج البضاعي الذي مهد للرأسمالية. كانت العلاقات الإنتاجية قبل الرأسمالية تتجه نحو المبادلة في شكل سلع وبضاعة من أجل الحصول على سلع أخرى، فالفلاح يبيع القمح من اجل المال لشراء سلع أخرى.

سمي هذا الإنتاج بالإنتاج السلعي الصغير الذي يرمز له بالمعادلة (س م س) أي أن المنتج يقوم بخلق سلعة مقابل مال ليشتري به سلعة أخرى ثم ظهر رأس المال عبر التراكم و استثمار قوة عمل الآخرين لتظهر معادلة جديدة هي (م س م) مال يتم به شراء سلعة ويتم بيعها للحصول على مال منتجا فائض مالي مرتبط بقيمة السلعة وظروف السوق. لذا يعرف رأس المال بأنه قيمة تزيد بفائض قيمة سلعة أخرى سواء في عملية التداول للبضاعة أو في عملية إنتاج هذه البضاعة. لقد كان رأس المال قديما قدم وجود التبادل السلعي النقد ظهر النقد تجسيدًا للقيمة بعد تطور حدث في عمليه الإنتاج استبدل فيها شكل التبادل السلعي بعمليه الدفع نقدا والتي تزامنت تحديدًا مع ظهور الاقتصاد البضائعي لتحدد قيمة السلع بالنقد وهنا ظهرت قيمه البضاعة معبرًا عنها بالنقد كثمن للبضاعة.

رأس المال:

يعرف رأس المال بأنه نتاج احتكار وسائل الإنتاج بان طبقة اجتماعية تقوم باستغلال طبقات أخرى عبر العمل من أجل خلق فائض القيمة/ وهي القيمة الزائدة عن طريق استغلال العمل المأجور وهي علاقة اجتماعية بين الرأسماليين والعمال جوهرها الاستغلال. ولقد ساهم التقدم في صناعة الماكينة ودخولها في بادي

الأمر في صناعات النسيج إلى توسع الصناعات وخلق رأس مال تراكم فأنتج ثروات تم تدويرها بشكل خلق فائض قيمه ،وكانت الماكينة هي من دفع بهذا التطور ليظهر رأس المال بهذا الشكل ، ليظهر برجوازيين (راسما لين) يحتكرون ملكية وسائل العيش والمواد الأولية وأدوات العمل (الآلات والمصانع) اللازمة لإنتاج البضاعة.

ويتسم الإنتاج الرأسمالي بسمات:

١- يفصل المنتج عن وسائل الإنتاج.

٢- يركز وسائل الإنتاج يد طبقة.

٣- ظهور طبقة لا تملك سوى قوة عملها.

٤- يخلق أزمات متتالية في إشباع الحاجات نظرا لوجود رأسمال يسعى لربح لا لسد حاجة البشر.

٥- وهذا التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج و الشكل الفردي في تراكم الثروات هو التناقض الرئيسي الذي يخلق صراعا بين العمال والرأسماليون وهو الذي يدفع التطور في تحسين ظروف العمل وتغيير علاقات العمل وصولا إلى شكل أخر من نمط الإنتاج.

ظهور البروليتاريا الحديثة:

بدأ ظهور البروليتاريا في أوروبا في القرن الثامن حين تواجد أفراد لا يملكون سوى قوة عملهم ولا ينتمون إلى مهنة أو صناعة ، ومنذ القرون الثالث و الرابع عشر بدأت البروليتاريا تتكاثر خاصة مع تحلل قوى الإقطاع و استغناء النبلاء و الإقطاعيين عن عدد كبير من الخدم ، كما ساهمت عملية الاستيلاء على أراضي الفلاحين إلى زيادة هذه الأعداد وهنا يمكننا القول بأن نمط الإنتاج الرأسمالي هو نظام تصبح فيه وسائل الإنتاج ملكا لطبقة ويكون العمال مفصولين عن ملكية وسائل الإنتاج محرومين من أي وسائل للعيش ومضطرين لبيع قوة عملهم.

آلية الاقتصاد الرأسمالي:

تقوم الرأسمالية على المنافسة بشكل أساسي، وتتجه نحو الاحتكار. وتحدد قيمة السلعة حسب توفر المنتج وحسب آليات السوق. ولقد ظهرت الرأسمالية في شكلين

(رأسمالية تقوم على التبادل منذ القرن السادس وصولا إلى رأسمالية احتكارية في القرن العشرين). حدث هذا التحول من توسع حركة التجارة والتوسع في إنشاء خطوط النقل و الملاحة و أتساع الأسواق، الأمر الذي رآكم رأس المال في شكل ثروات فأخذ خطوات الاستيلاء على الأسواق وفتح أسواق جديدة عبر التسلح وعبر تصدير رأس المال.

التركيب العضوي لرأس المال:

يقصد بالتركيب العضوي لرأس المال بأنه مكون من رأس مال متغير ورأس مال ثابت ، يزيد الرأسمالي دوما وتحت ضغط المنافسة رأس المال الثابت و الذي يشمل الماكينات ، و المواد الخام ، و التقنية ليكون أكثر قدرة على المنافسة مستغلاً رأس المال المتغير و الذي هو نتاج ما يخلقه العمال من بيع قوة عملهم في عملية الإنتاج منتجين فائض القيمة المتمثل في الأرباح. يمكننا إيجاز المسألة أن إنتاج فائض القيمة من قبل العمال يتحول في جزء منه إلى آلات ومواد أولية و أجور وعمال إضافيين.

التركيز والاحتكار في البناء الرأسمالي:

يتجه الاقتصاد الرأسمالي بحكم المنافسة والاحتكارات و الصراع على السوق إلى تركيز ملكية وسائل الإنتاج في عدد قليل من المحتكرين مما يعني تركز الثروة في يد فئة محدده يتزامن مع ذلك هبوط لفئات اجتماعية تخسر ملكيتها لوسائل الإنتاج نظرا لعدم قدرتها على المنافسة خاصة إذا كان شكل الإنتاج متدني

أو متوسط فإنه لا يستطيع الاستمرار في المنافسة خاصة و أن فائض القيمة الذي يخلقه هذا المستوى قليل قياسا إلى نمط الإنتاج المتقدم تقنيا و الذي تعد تكلفة إنتاج السلعة أقل بكثير من تكلفة إنتاجها في نمط إنتاج متدني ومتوسط.

ويقل متوسط الربح في الإنتاجية المتوسطة لأن تكلفة إنتاجها تحتاج ساعات عمل أكثر منتجة فائض قيمة أقل في ظل وجود قطاعات لها صفة الإنتاجية العالية في وقت أقل. ففائض القيمة يقاس بمجموع رأس المال وما ينتجه في ظل ظروف إنتاجية محدده من معدل ربح.

رأسمالية الدولة الاحتكارية

نموذج يتم فيه الدمج بين الاحتكارات الكبيرة وجهاز الدولة، فيدخل كبار المحتكرين من الرأسماليات الكبيرة في تشكيل وإدارة الحكم وتشارك في الحكومات والبنوك ومختلف الإشكال السياسية القائمة وتقوم الدولة بأجهزتها بمساندة هذه الاحتكارات وحمايتها وتدفع بها في قيادة الاقتصاد عبر تسهيلات متنوعة إعفاءات ضريبية وجعل الموارد تحت تصرفها ، وفى ذات الوقت تقوم بتخفيض مستوى الاهتمام بالخدمات التعليمية والصحية والسكن وتتراجع عن تحمل مسئولياتها في الضمان الاجتماعي للفئات الفقيرة وجمهور الكادحين مما يؤدى إلى احتدام الصراع الطبقي وخلق حركة اجتماعية في مواجهة جهاز الدولة والاحتكارات.

وتتسم الرأسمالية في مرحلة الامبرياليه :

١- رأسمالية احتكارية تتسم بالتركيز في ملكية وسائل الإنتاج ورأس المال و الثروات ونشوء الاحتكارات .

٢- رأسمالية تتسم باندماج رأس المال المصرفي مع رأس المال الصناعي لتمويل مشروعات صناعية في سبيل خلق تراكم ثروات .

٣- تصدير رأس المال لإنشاء شركات أو فتح أسواق جديدة وظهور شركات عالمية عابرة للقارات ونشوء اتحادات احتكارية في بعض الصناعات سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي.

٤- كما اتسمت الرأسمالية الجديدة بتقسيم العالم جغرافيا إلى مناطق نفوذ و أسواق مستخدمة أدوات متعددة في هذا التقسيم وصل إلى حدود التسلح وشن الحروب.

لم تعد الرأسمالية بشكلها التقليدي اليوم فقد تجاوزت الكثير من الإشكال والعلاقات القديمة فرأسمالية اليوم هي تجسيد لمرحلة جديدة من الرأسمالية رأسمالية

عالمية تتسم بأنها تقوم بنشاط وتوسع أفقي في الكرة الأرضية على اتساعها خالقة أسواق لها لتصريف منتجاتها بل وأيضا لتصدير رؤوس الأموال وإنشاء أفرع لشركاتها أو أنشاء شركات جديدة وهى تقوم بالاستيلاء ليس فقط على موارد الدول بل وحتى على أسواقها وتقوم بتفكيك الصناعات المحلية عن طريق الشراء والمنافسة من أجل السيطرة على السوق وأخذت بعض الصناعات الحديثة والمرتبطة بالتكنولوجيا كالصناعات الهندسية وغيرها من صناعات الاتصال والتكنولوجيا في التوسع والانتشار ولقد خلقت الرأسمالية مؤسساتها للسيطرة على العالم وأدارته فوجدت التكتلات الاقتصادية وخلقت المنظمات والمؤسسات الدولية والاتفاقيات التي تحافظ على مصالح رأس المال ورغم مجمل الاختلافات التي طرأت إلا إن الاستغلال مازال قائما ويأخذ إشكال أكثر تطورًا، قد يأتي أحد الأفراد ويقول أن معدل الأجور قد أرتفع في بعض الصناعات و أن طابع الإنتاج ليس بالضرورة طابعا اجتماعيا وقد يكون فرديا ليس به تقسيم للعمل كالمبرمج الذي يقوم بصناعة

برامج في مجال التكنولوجيا و الحاسبات ، سوف نقول له أن رغم أن طابع الإنتاج فرديا و أن ناتج العمل مرتفع نسبيا إلى أن معدل الاستغلال وجوهره مازال قائما بل ومتضاعفا.

فلو فرضنا جدلا أن هذا المبرمج في شركة للبرمجة كأحد الشركات العالمية وقام بإنتاج برنامج تقاضى عليه ١٥٠ ألف دولار فأن صاحب رأس المال سوف ينتج فائض وربحا يعادل الملايين.

الفصل الثالث

التحولات و التطورات التي تشهدهاالساحة الاقتصادية

لقد شغلت المؤسسة الاقتصادية و لا تزال حيزاً معتبرًا في كتابات و أعمال الكثير من الاقتصاديين ، بمختلف اتجاهاتهم الإيديولوجية سواء من الشرق و من الغرب، باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع.

و نظراً للتحولات و التطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية إلى حدّ الساعة، فإن المؤسسة آنذاك لم تعد هي نفسها المؤسسة حاليا، فبالإضافة إلى تنوع و تعدد أشكالها و مجالات نشاطها فقد أصبحت أكثر تعقيدا و أصبح الأمر يستدعي اعتماد منهج جديد و ملائم للدراسة و التخلي عن المنهج التقليدي التحليلي، الذي يعالج النظام ككل، بدون معرفة أجزائه و العلاقات الرابطة بينها و محيط النظام.

فقد أصبحت الدراسة تستوجب الدقة و التفصيل و تجنب المعالجة العامة، و انطلاقا من هذا، تم القيام بهذا لبحث المتواضع و الذي يسعى إلى تجسيد ما قلناه، أي دراسة المؤسسة بطريقة أخرى غير الدراسة العامة **وذلك بالإجابة على الإشكالية التالية:**

"كيف يمكن تصور المؤسسة الحالية التي تتميز بشدة التعقيد" ؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية، نضع الفرضيات التالية:

١- المؤسسة هي نظام مفتوح.

٢- لتبسيط التعقيد في المؤسسة يمكن تقسيمها إلى أجزاء أو مستويات.

و لإثبات هذه الفرضيات و الإجابة عن الإشكالية المطروحة، اعتمدنا على الخطة التالية:

العنصر الأول يختص بتعريف المؤسسة و أهدافها، و ما معنى المؤسسة كنظام مفتوح. أما العنصر الثاني فهو الذي يجسد تبسيط المؤسسة بتناول أجزاء المؤسسة و مستوياتها.

وباعتبار المقياس الذي يحضر فيه البحث هو تسيير المخزون، ارتأينا إدراج عنصر ثالث لوظيفة التخزين، وفيه نجد مفهوم المخزون.مهام وظيفة التخزين وأهداف هذه الوظيفة والتي تعتبر نظام جزئي أي من النظام الكلي وهو المؤسسة.

تعريف المؤسسة وأهدافها:

١-أ- تعريف المؤسسة:

يعرف ناصر دادي عدون المؤسسة على أنها:" كل هيكل تنظيمي اقتصادي مستقل مالياً، في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج، أو تبادل السلع والخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، أو القيام بكليهما معاً (إنتاج + تبادل)، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي يوجد فيه، وتبعاً لحجم ونوع نشاطه". [1]

المؤسسة حسب الفكر النظامي:

إن الجديد لدى الأنظمة هي أنها تخلصت من الطرق التي سبقتها في عملية تحليل المؤسسة ، وبشكل أكثر عقلانية وتقنية، وأعطت لها تعريفات و أشكالاً أكثر مرونة وتكييفها مع الحالات المتنوعة والمختلفة، حتى سمحت بإنشاء نماذج واستعملت كأداة أو وسيلة توضيح في التحليلات الخاصة بالمنظمة.

وقد تميزت هذه النظرية في هذا المجال عن نظريات الإدارة والتنظيم التي سبقتها بأخذها بعين الاعتبار محيط المؤسسة كعنصر هام في التحليل عكس ما اعتبر سابقاً خاصة من طرف المدرسة الكلاسيكية والكمية فنجد تايلور مثلا يعتبر

١- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، ١٩٩٨، ص ١١.

أن محيط المؤسسة ثابت و لا يتغير و لا يؤثر في نشاطها أما لدى أصحاب المدرسة التنظيمية، فله دور هام في تصرف المؤسسة إذ يتفاعلان بشكل متبادل و بحركة مستمرة و تغييرات متواصلة، و تحدد حياة

المؤسسة بمدى قدرتها على مسايرة هذه الحركة و التأقلم مع الحالات الجديدة باستمرار.

حسب اتجاه L. Von BERTALANFFY، فإن المؤسسة كمنظمة تعتبر في نفس الوقت هيكلا اجتماعيا واقعيا و كمتعامل اقتصادي، و تتمتع بخصائص تنظيمية، **ويمكن وضعها كنظام مفتوح و هذا معناه أن المؤسسة نظام:**

١- لأنها مكونة من أقسام مستقلة، مجمعة حسب هيكل خاص بها.

٢- لأنها تملك حدودًا تمكنها من تحديدها و تفصلها على المحيط الخارجي.

٣- و هي نظام مفتوح لأنها تتكيف بوعي مع تغيرات المحيط بفعل القدرات المتخذة من طرف مسيريها.(١)

II-٢- أهداف المؤسسة: (٢)

١- تعظيم الإنتاج والبيع:

أ- **تعظيم الإنتاج:** الإنتاج هو إعداد و مواءمة للموارد المتاحة بتغيير شكلها أو طبيعتها الفيزيائية و الكيميائية، حتى تصبح قابلة للاستهلاك الوسيط أو النهائي (إيجاد منفعة)، و من الإنتاج التغيير الزمني و هو التخزين، واستمرارية الزمن، و هو إضافة منفعة أو تحسينها و كذلك التغيير المكاني (النقل).

١- نفس المرجع، ص ٤٧-٤٨.
٢- محاضرات الأستاذ كساب، مقياس تسيير المخزون، السنة الجامعية ٢٠٠٠-٢٠٠١.

و هناك مفهومان أساسيان للتخزين: التخزين كإنتاج، و هو الإنتاج والتخزين كاحتفاظ و هو التخزين، و العلاقة بين الإنتاج و التخزين هي سواء علاقة منبع أو مصب.

و يتم الإنتاج بموارد عملية و موارد مالية و موارد بشرية، و موارد مادية ضمن قيود هيكلية هي الطاقة الإنتاجية، الطاقة التخزينية، الطاقة المالية و الطاقة التوزيعية.

يتم تعظيم الإنتاج وفق معيارين: الكفاءة الفنية و الكفاءة الاقتصادية؛ فالكفاءة الفنية هي الانتقال من مستوى إنتاجي أحسن و ذلك باستنفاذ موقع الوفر (يقابل موقع الهدر)، و هي تفسر قياسا ماديا (عينياً) العلاقة بين المدخلات والمخرجات، بناءاً على استخدام الموارد. و الصورة المعبرة بالتكاليف للكفاءة تظهر في الكفاءة المقابلة و تسمى الكفاءة الاقتصادية، هذه الأخيرة هي مؤشر يفسر قياسا ماليا بين المدخلات و المخرجات.

ب- البيـــع: بما أنّ المؤسسة تقوم بتعظيم إنتاجها وفق الكفاءة الفنية و الاقتصادية، تحتاج إلى تعريف هذه المنتجات، فإذا كان الإنتاج و التوزيع خطّيان، أي كل ما ينتج يباع فلا يوجد أي مشكل، أما إذا كان ما ينتج أقل مما يباع، فإن المشكل يكمن في قسم الإنتاج، و إذا كان ما ينتج أكثر مما يباع فتظهر مشكلتان، الأولى تسويقية و الثانية تخزينية، وفي الثانية تحتاج إلى المحافظة على المواد ضمن شروط السلامة إلى حيث استعمالها.

٢- تخفيض التكاليف بصفة عامة:

تبحث المؤسسة عن مواقع الوفر من أجل استنفاذها، و بالتالي استغلال الإحتياطات استغلال أمثل، أو الوصول إلى تكاليف بأقل مستوى ممكن و هذا يعني تحويل مواقع الوفر.

٣- تخفيض تكاليف النفاذ بصورة خاصة:

إذا حدث انقطاع في التموين تتجه المؤسسات إلى المخزونات، و إذا لزم الأمر و استعملت مخزون الأمان (وهو مخزون احتياطي ضد العشوائية لمواجهة فترة العجز) لطارئ ما، قد يكون تأخير وصول المدخلات أو توسيع الاستخدام أي زيادة معامل الاستخدام بالنسبة للزمن، **ستجد المؤسسة نفسها في حالتين:**

١- مخزون الأمان كافي لتغطية فترة الانقطاع: في هذه الحالة لا يوجد مشكل للمؤسسة، لكن يجب أن تعوضه فيما بعد.

٢- مخزون الأمان غير كافي لتغطية الاستخدام: هنا تتوقف عملية الإنتاج وبالتالي يحدث عجز داخلي في المؤسسة، و تظهر تكلفة العجز الداخلي و هي تكلفة متغيرة متزايدة تماما بدلالة الزمن الانقطاع، و على المؤسسة أن تتحمل هذه التكلفة أو تحملها للمستهلك.

إذا لم يتوقف الانقطاع في التموين، سوف تكون هناك خطورة على صورة المؤسسة خاصة المؤسسة التي تنتج إنتاج وظيفي، فلما ينفذ مخزون الأمان للمدخلات تتجه المؤسسة إلى مخازن الأمان للمخرجات، فتجد نفسها في حالتين: مخزون أمان كافي أو غير كافي، في الحالة الثانية يتحول العجز الداخلي إلى عجز خارجي و تظهر تكاليف العجز الخارجي **و هي:**

- ربح غير محقق و هي تكلفة ثابتة.
- تكلفة النفور و هو حجم السوق المحول من المؤسسة إلى المؤسسات الأخرى.
- تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية لأنه لا توجد التزامات بينها و بين العملاء.

تكاليف العجز الداخلي + تكاليف العجز الخارجي = تكاليف النفاذ

٤- تعظيم الربح:

- الربح = الإيرادات – التكاليف
- الإيراد = الكمية × السعر
- هناك مجموعة من القرارات لتعظيم الربح:

١- زيادة السعر مع ثبات التكلفة.

٢- زيادة السعر مع زيادة التكلفة.

٣- تخفيض السعر مع ثبات التكلفة.

٤- تخفيض السعر مع تخفيض التكلفة.

بشرط نسبة التخفيض في التكاليف أكبر إلى حدّ معين من نسبة تخفيض السعر، في القرار الرابع ، و في القرار الثاني نسبة الزيادة في التكاليف تكون أقل من نسبة الزيادة في السعر.

٥- إيجاد مركز تنافسي جيد في السوق:

لكي تصل المؤسسة إلى مركز تنافسي في السوق يجب أن تنافس غيرها من المؤسسات في أبعاد المنافسة و المتمثلة فيما يلي: السعر المناسب، النوعية المناسبة، الكمية المناسبة، الوقت المناسب، طريقة الدفع المناسبة، ووجود مواقع معلوماتية مناسبة.

٦- تعظيم القيمة السوقية للسهم:

كل المؤسسات تحتاج إلى تحديث أو تغيير الآلات و المعدات و لتوسيع طاقتها الإنتاجية، التخزينية، و التوزيعية و المالية، فيلزمها أموال لهذا التحديث من خلال الاحتياطي، الاقتراض و إصدار الأسهم.

أول من يعرف صورة المؤسسة المالية هو المساهمون عن طريق الجمعية العامة، العملاء و الموردون، و كلما كانت الصورة المالية جيدة يزداد الطلب على الأوراق المالية للمؤسسة و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع القيمة الإسمية لهذه الأوراق.

إن تعظيم القيمة السوقية للأوراق المالية هو هدف استراتيجي (يسمح بالنمو و الاستمرارية).

II- أجزاء المؤسسة ومستوياتها:

II-١- أجـزاء المؤسسة:

إن مكونات نظام معين هي عناصر متفاعلة فيما بينها، و هي بدورها يمكن أن تعتبر كأنظمة فرعية متأثرة فيما بينها، و تقسيم النظام الكلي إلى أنظمة متفرعة عنه قد تصل إلى أجزاء ابتدائية بالنسبة له، أو وحدات أساسية له، حسب الأعمال الملحقة بكل جزء، و لهذا يمكن أن نعتبر أن الوسائل المستعملة و الأعمال و الوظائف و الأشخاص

كأنظمة فرعية في المؤسسة، إلاَّ أن التقسيم يجب أن يكون حسب طبيعة التحليل، و طبقاً للحاجة إلى ذلك ، مع مراعاة أن الأنظمة الفرعية يجب أن تتعامل فيما بينها و يشترك كل منها على الأقل مع الآخر في تحقيق هدفه، و بالتالي أهداف النظام العام أو المؤسسة.

والأنظمة الفرعية تضم ضمن حقل من العلاقات بواسطة الأهداف الأفقية و العمودية، التي تحدد حسب ضرورة الانسجام، و تتمثل الأهداف الأفقية في كل من الأهداف الإنتاجية، و المالية و أهداف البيع، و الأهداف الخاصة بالموارد البشرية و قد تسمى بأهداف التأطير.

أما الأهداف العمودية فتتمثل في أهداف البرامج، أو عند توزيع أحد منها بتوزيع إلى أهداف خاصة بالأنظمة الفرعية لمستويات مختلفة ضمن علاقة هرمية.

و هذان النوعان من الأهداف(أفقية و عمودية)، هما اللذان يحددان مجموعة من العلاقات بين الأنظمة الفرعية المكونة للنظام الكلي[1].

---

١ - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨-٤٩.

II-٢- مستــويات المؤسســة:

يختلف عدد مستويات المؤسسة حسب الأنظمة التي تتفرع إليها و حسب أهداف التحليل **ويمكن أن توزع إلى أربعة مستويات أساسية كالتالي:**

المستـــوى الأول: مستوى الاستغلال، دوره ضمان استعمال مستمر لعوامل النظام المادي لتحقيق المهام الموكلة إليه من المستوى الأعلى أو التسيير و في إطار أهداف الاستغلال يجب أن يتكيف مع السياق، و يصحح الانحرافات المؤقتة، و يعمل نظام الاستغلال حسب الوقت الحقيقي أي في نفس الوتيرة للظاهرة الإنتاجية و التجارية التي يقوم بمراقبتها.

المستـــوى الثانـــي: مستوى التسيير دوره يتمثل في التسيير و تحديد الإجراءات المطلوب تنفيذها في مستوى الاستغلال، و التي تكون مناسبة لوسائله ثم مراقبتها في التنفيذ، و عند ظهور عوامل غير مأخوذة في الحسبان تؤثر على نشاط الاستغلال، و أن هذا الأخير لا يملك إمكانيات كافية لإعادة الحركة إلى أصلها بتدخل نظام التسيير.

المستـــوى الثالـــث: مستوى الإدارة في هذا المستوي تم تحديد الأهداف طويلة الأجل تغيير الهياكل، اتخاذ القرارات الاستثمار، و من جهة أخرى إعادة النظر في نظام الاستغلال في حالة الحاجة إلى ذلك.

المستوى الرابع: مستوى التحول هو أعلى مستوى، و يعمل عل الربط بين المؤسسة و محيطها، و يستقر فيه حتى وجود المؤسسة و تحولاتها الأساسية اندماج احتـواء، تطـور، توسـع، و اختفــاء، و هــذا يعــني حمايــة المؤسســة ضــد الاضطرابات الاقتصادية بتحويلها جذرياً عند الحاجة[١].

---

١ - صر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤-٥٧.

وظيفـــة التخزيـــن:

-١- المقصود بالمخزون:

التعريف الشامل للمخزون و الذي و ضعته الجمعية الأمريكية للرقابة على المخزون و الإنتاج و المعروفة باختصار APICS في عام ١٩٨٤، هو:

" إجمالي الأموال المستثمرة في وحدات من المادة الخام و الأجزاء و السلع الوسيطية، و كذلك الوحدات تحت التشغيل بالإضافة إلى المنتجات النهائية المتاحة للبيع".

يتميز هذا التعريف بأنه يوضح أن المخزون ما هو إلاَّ أموال مستثمرة (تعريف مالي)، وعلى ذلك فإن المخزون الزائد ما هو إلا رأس مال معطل، إلا أننا نجد فيه أنه

يتصف بالشمولية حيث أنه يتضمن المجموعات المختلفة للمخزون بما فيها قطع الغيار و المنتجات الوسيطية. (1).

III-٢- تعريف وظيفة التخزين:

تعرف عملية التخزين على أنها الاحتفاظ بالمواد إلى حين استعمالها، ضمن شروط السلامة، بالإضافة إلى تعديل حركة تدفق المواد و ضبطها مع الزمن و الكميات.

تبدأ هذه العملية عند استلام المواد و السلع، و السلع الواردة لدى قسم الشراء و إيصالها إلى قسم المخازن، أول هذه المهام هو المراقبة عند دخول المواد للمخزن للتأكد من موافقة ما دخل مادياً مع ما يسجل في الفواتير، ثم تحفظ المخزونات، وترتب و تتابع بانتظام بالتنسيق مع كل قسم الشراء و الإنتاج و حتى قسم المبيعات، لأن المواد المخزنة ليست فقط مواد أولية، بل حتى نصف مصنعة و تامة

---

١ -محمد توفيق ماضي، إدارة و ضبط المخزون، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ١٢.

الصنع موجهة للبيع و يمكن إظهار دور وظيفة التخزين **كما يلي:**

- **سوق المدخلات:** تموين توزيع
- **سوق المخرجات:** شراء تخزين إنتاج تخزين بيع

كما يمكن سرد وظائف إدارة المخزون على شكل نقاط كما يلي: (١)

- الاحتفاظ بالمخزون لمواجهة الطلب المتوقع.
- تأمين التدفق المنتظم لمستلزمات الإنتاج.
- تحقيق المكونات الثنائية ما بين أنظمة الإنتاج و بين أنظمة التوزيع.
- الوقاية من حالات نفاذ المخزون.
- الوقاية من زيادة الأسعار و الاستفادة من خصم كمية الشراء،

-٣- أهداف وظيفة التخزين:

- ضمان الحفظ الجيد للمخزون بحيث تتم عملية المناولة و صرف استقبال المخزون بطريقة مناسبة، لتجنب المؤسسة تكاليف مثل تكاليف التلف والضياع...(٢)
- الاحتفاظ بالمواد الموسمية (المواد الخام)، فقد يكون إنتاج المواد الخام موسمي بشكل يتعذر على المؤسسة الحصول عليها للعملية الإنتاجية، بسعر مناسب (بالضرورة يكون مرتفع).(٣)
- الوقاية من حالات نفاذ المخزون من خلال المتابعة يمكن في كل لحظة التعرف على مستويات المخزون.
- الكشف عن أي ركود أو تراكم في المخزون أو أي اختلافات أو استهلاك غير عادي و ذلك من خلال أنظمة الرقابة على المخزون. (٤).

---

١ - عبد الستار محمد العلي، إدارة الإنتاج و العمليات، دار وائل للنشر، ٢٠٠٠.
٢ - عبد الغفار حنفي، إدارة المواد و الإمداد، الدر الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ٢٠٣.
٣ - محمد توفيق ماضي، مرجع سبق ذكره، ص ١٩.
٤ عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

الفصـــل الـــرابع

المسارات السياسية والاجتماعية الهادفةإلى منع حدوث أزمات مالية عالمية

١.١ الولايات المتحدة تتصدر الأزمات :-

بمجرد تفحص العالم من حولك سوف ترى العديد من الاقتصاديات التي تتمتع بنفس قوة الاقتصاد الأمريكي . ومن خلال القدرة غير المتناهية لقطاعها الخاص على الابتكار والإبداع وبالنظر إلى رغبتها الجامحة في أعادة تجديد ذاتها فإن الولايات المتحدة تتزعم العالم الآن وتجني الثمار المادية لقيادتها تلك .

كما أن سمة الرأسمالية التي تطغي عليها تنطوي على شئ ما يتعلق بالولايات المتحدة ، ولذلك فإنه ربما يكون مستغرباً إذا تم التساؤل عما إذا كان بمقدور دولة ناجحة كالولايات المتحدة تحقيق الأفضل إذا ما حاولت القيام بذلك . ومع هذا فإنه بإمكانها القيام بشي أفضل ، وهذا الأمر صحيح : فالرأسمالية ليست عصية على التطوير والإصلاح فالأسواق الأمريكية التي تعاني من أزمة يمكن أن تواجه حالة من الفتور والكساد الاقتصادي كما حدث في فترة الثلاثينات من القرن المنصرم ..

فهناك العديد من التقارير المتعلقة بأزمة الائتمان العالمية وضحاياها من المؤسسات المالية حيث قارنت تلك التقارير الأزمة بالإعصار ، كما يمكن مقارنة تلك الأزمة بشكل أفضل بحاجز الفيضانات والسيول الذي تم إنشاءه بطريقة جيدة ثم امتلئ حتى الحافة بالديون الثقيلة ثم انفجر بعد ذلك تحت ضغط الماء المتزايد (وارتون ٢٠٠٨م) . وبالرغم من عمليات الإنقاذ للمؤسسات المالية العالمية فإن الفيضان لن ينحسر في المستقبل القريب .

بعد مضي عامين تقريباً على الأزمة المالية الناجمة عن سوق الرهن الأمريكي والتي تعد أكبر أزمة من نوعها منذ حدوث الركود الاقتصادي الكبير فإن الأسواق المالية العالمية لا تزال غير مستقرة كما أن التوقعات المتعلقة بتدفق رؤوس الأموال لا تزال قائمة.

فاشتداد حدة الأزمة المالية في سبتمبر ٢٠٠٨م بطريقة دراماتيكية قد غير الوجه الاقتصادي للعالم كما أن البطالة المرتفعة أصلا في الدول الصناعية سوف تتبع نفس المسار الذي تمر به اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا التي تعتمد على الصادرات .

كما أن الدول ذات الدخول المرتفعة لا زالت ترزح تحت وطأة أزمة إفلاس أسواق الموجودات والأصول الثابتة الغير المسبوق بينما ينأى المستثمرون بأنفسهم عن الأسواق الناشئة .

كما أن الدلالات المتعلقة بالأحداث المرتبطة بتدفق الاستثمارات إلى الدول النامية هي دلالات دراماتيكية أصلا : حيث انخفض إجمالي تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى ما نسبته ٤,٤ ٪ من إجمالي الناتج القومي للدول النامية الأمر الذي أدى إلى انحدار المد المتنامي لهذا التدفق والذي حصل عام ٢٠٠٣م ووصل إلى ذروته عام ٢٠٠٧م بمعدل ٨,٦٪ من إجمالي الناتج القومي(البنك الدولي ٢٠٠٩م) .

٢ ـ ١ بيان وإيضاح المشكلة :-

إن الأزمة المالية والاقتصادية بل أزمة الأرزاق كما ينظر أليها الكثيرون ـ والتي اندلعت في سبتمبر ٢٠٠٨م قد أصبحت أزمة عالمية للاقتصاد العالمي الحقيقي ففي الدول المتقدمة والنامية فإن المسارات الاقتصادية قد انحدرت بشدة إلى مستوى غير مسبوق وغير معهود في العقود الأخيرة كما أن البطالة أخذه في الارتفاع بينما يزداد معدل الفقر في الدول النامية .

أن الفقر مصحوب بتدهور كبير في أوضاع الفقراء والضعفاء على مستوى العالم بأسره . فاندلاع الأزمة المالية العالمية قد أثار عملية تصفية واسعة للاستثمارات وأدى إلى خسائر كبيرة في الثروات على المستوى العالمي إضافة إلى تشديد شروط الاقتراض وزيادة واسعة في الضبابية علاوة على ذلك فإن التكاليف المرتفعة للاقتراض وتشديد شروط

الائتمان المصحوبة بزيادة الضبابية قد أدت إلى هروب عالمي باتجاه الجودة ودفعت بالمؤسسات إلى تقليص النفقات الاستثمارية ودفعت بالأمر أيضاً إلى تأجيل شراء المواد والسلع ذات التكأليف الباهظة .

وهذه الدراسة تهدف إلى الإجابة عن الأسئلة التالية :

- ما هو تأثير هذه الأزمات على الرفاة العالمي ؟ ما هي الخيارات المتاحة التي تعمل على منع ارتفاع مد هذه الأزمات ؟

وعليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى معرفة تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وكذا كبح جماع هذه الأزمة في القارة الأفريقية العربية.

<u>(٣ ـ ١) هذه المحاضرة تتألف من الأقسام التالية :-</u>

القسم الأول:- ما هي مسببات الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية ؟ عالم المشتقات ، المقال النقدي لماركس الذي ينتقد فيه الرأسمالية ، الخدع المالية انهيار الائتمان .

القسم الثاني :- العولمة والأزمات الاقتصادية والمالية العولمة ، الدوحة ، التجارة العالمية ، تعميق الركود الاقتصادي العالمي بينما قد تؤدي تلك الأزمات إلى نظام مالي جديد

القسم الثالث :- هل أثرت أزمة الائتمان على المنطقة العربية الأفريقية وما الذي ينبغي عمله .

٢- ما مدى سوء الأزمة المالية العالمية ؟

إن عمليات الإنقاذ والافلاسات والوثائق التي تشير القشعريرة تشير إلى حسابات خاصة بسحرة وول ستريت الذي قاموا بهندسة أزمة الإئتمانات من خلال أسهم غامضة تقوم على قروض خطرة لأصحاب المنازل .

وعلى أساس الافتراض بأن أسعار السكن لن تنخفض أبداً حيث أن قدرة السيولة الخاصة بتلك الأسواق قد أجهضت (وارتن ٢٠٠٨م) .

((أن نمط أسعار الفائدة المنخفضة دوماً يتم وضعها غالباً في أسفل سلم الاحتياطي الفيدرالي الخاص بـ (ألن جريد إسبان) يساعده في ذلك الضغوط النقدية

الدولية وهذا النمط ناشئ عن فقاعات تكنولوجيا أسواق الأسهم والتي ظهرت في أواخر التسعينات وهذا ما جعل الناس متعطشين جداً للحصول على العائدات ومع ارتفاع أسعار السكن إلى جانب إلقاء نظره خاطفة على البيانات والمعلومات المتوفرة منذ (٧٥) عاماً لن تظهر أي توقف عندما انخفضت أسعار تكاليف السكن وذلك كما أشار العديد من الباحثين وقد اعتقد الناس بشكل مفاجئ بأنه من المناسب اللجوء إلى أسواق الرهن حيث قامت الولايات المتحدة بتخفيض أسعار الفائدة قصيرة الأجل بمعدل مئات من النقاط وهذه التخفيضات قد دفعت بأسعار الفائدة الحقيقية إلى أرضية سلبية كما أنها كانت تدفع بالعائدات الأمريكية إلى مستويات أقل من مستوى العائدات التي يتم عرضها في البلدان الأخرى كما أنها أجبرت الدولار الأمريكي على الانخفاض بشكل مفاجئ وأدت إلى رفع جميع أسعار السلع المتوفرة وقد كان الدرس المستفاد من وضع الأسواق واضحاً وجلياً ومفاده إيقاف خفض أسعار الفائدة وبدأ التركيز على الأشياء المهمة بشكل فعلي والتي تتمثل في تدهور الدولار الأمريكي والآثار المدمرة على المدخرين وفقدان مصداقية مكافحة التضخم)) " وارتن ٢٠٠٨م "

إن الترابط الداخلي وسرعة الأسواق الحديثة قد جعلت أزمة الانهيار الاقتصادي فريدة من نوعها لأنه لم يتم خسارة الكل حيث أن هذا هو وقت التفكير الهادئ والعقول المتفتحة "وير٢٠٠٨م " .

" ذكر رئيس الاحتياطي الفيدرالي السابق جرين أسبان بأن الأزمة المالية الحديثة تحدث مرة في كل نصف قرن وربما مرة في القرن الواحد لكنة مخطئ لأنه لم يكن هناك قط وضع كهذا حيث أن الارتباط العالمي لأسواق اليوم وسرعة اتصالات الإنترنت ومدى تأثير الأسواق على رواتب التقاعد الخاصة للناس العاديين ومدخراتهم كل ذلك جعلها مختلفة تماماً عن عام ١٩٢٩م في نيويورك أو عام ١٨٦٦م في لندن أن سرعة ومدى وصول الدول يعتبر مدهشاً حسب تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية الصادرة عن البنك الدولي .

(٢-١) ان الزيادة السريعة في المدخرات الاحتياطية قد أدت إلى انخفاض حاد في الاستثمار العالمي وكذا الإنتاج والتجارة وإجمالي الناتج القومي أثناء الربع الرابع من عام ٢٠٠٨م وهذا التوجه استمر في الربع الأول من عام ٢٠٠٩م .

إن الانخفاضات الأشد حدة في النشاط الاقتصادي تركزت بين الدول المتخصصة في إنتاج السلع المعمرة والاستثمارية وكذا في الدول التي لديها ضعف خطير في اقتصادها الكلي . وهذا البيئة الدولية الضعيفة قد سرعت في انخفاض أسعار السلع كما أن ردود فعل السياسة على الأزمة كانت سريعة وعلى الرغم من إنها لم تكن دائماً منسقة بشكل جيد فقد نجحت حتى الآن في منع حدوث فشل أكبر في المؤسسات المالية إلى جانب تفادي حدوث انهيار أكبر في الإنتاج . وفي ظل غياب مساعدات القطاع العام فإن الخسائر الفادحة التي منيت بها البنوك الاستثمارية وبقية المؤسسات قد أجبرت البنوك التجارية على تقليص عملية التسليف والقرض مجبرة بذلك الشركات على تقليص الإنتاج وزيادة حجم الاستثمار بشكل إجباري .

وبدلاً من ذلك فقد استمرت القروض البنكية في النمو وان كانت بشكل أقل سرعة عما كانت عليه ٩ في الماضي .

(٢-٢) إن تراجع الأنشطة الاقتصادية مصحوباً بتدفقات ضعيفة لرؤوس الأموال على الدول النامية يضع عدد كبير من الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط في ضائقات مالية خطيرة. فالكثير من الدول تواجه صعوبة في توليد عملة أجنبية كافية من خلال الصادرات أو الاقتراض من اجل تغطية الطلب على الاستيراد وعموماً فإن الحاجة إلى الاقتراض من قبل الدول النامية يتوقع أن تتجاوز التدفقات الصافية لرؤوس الأموال بواقع (٣٥٠) مليار دولار و (٦٣٥) مليار دولار كما أن الكثير من الدول تواجه هذه الفجوة المالية عن طريق خفض احتياطي العملة الدولية التي وفرتها أثناء عهود الرخاء ولكن ديمومة هذه الإستراتيجية لا تزال ضبابية .

(٢-٣) بينما تعمل بعض المؤشرات التي تشير إلى بداية استرداد الأسواق الاقتصادية لعافيتها تعمل على استقرار أسواق الأسهم وحدوث تحسن متواضع في الصادرات إلى جانب حدوث نمو طفيف في طلبات المستهلكين الناتجة عن الآثار الممكنة لتحفيز الطلب والناجمة عن إجراءات الحوافز المالية التقديرية وعلى الرغم من هذا استمرت البطالة في الارتفاع في جميع أنحاء العالم بينما لا تزال تكاليف السكن في العديد من الدول آخذه في الانخفاض في الاقتصاديات الرئيسية بينما تحتاج الحسابات البنكية إلى تعزيز إعادة وسملتها . ومن ثم فإن انتعاش الاقتصاد العالمي يبقى ضبابياً بشكل كبير وفي الواقع فإن العديد من الدول تواجه ضعفاً متزايداً في عملاتها وقطاعاتها البنكية كما أن الدول النامية ذات الدخول المتوسطة والكبيرة قد أبرمت اتفاقيات خاصة مع صندوق النقد الدولي لمنع خروج الأوضاع النقدية والخارجية المتدهورة من نطاق سيطرتها .

٣- تحديات الرأسمالية :-

٣.١-عالم المشتقات :-

إن الأزمة الثانوية الأكثر وضوحاً وظهوراً تتعلق بالمشتقات الاقتصادية وهذه الأزمة قد خرجت عن نطاق السيطرة مع فقدان المساكن لقيمتها وبنسبة غير مسبوقة في العقود الأخيرة ووفقاً لمجلة الاقتصادي فإن المشتقات عبارة عن موجودات مالية تستمد قيمتها من الموجودات الأخرى مثل خيار شراء الأسهم التي تشتق من الأسهم . أن الجهات المختصة بالقواعد والقوانين المالية تلقي باللائمة المتمثلة في التطاير السريع والمتزايد لأسعار الأصول الثابتة على الاستخدام المتزايد للمشتقات إلى جانب ان تلك الموجودات تشكل مصدراً للخطر بالنسبة لمستخدميها.

ويعتقد الاقتصاديون بأن المشتقات تسمح بالمزيد من عمليات تثبيت الأسعار والتي تترتب عليها مخاطر مالية وتسمح بإدارة أفضل للمخاطر، كما أنهم يعترفون بأنه عندما يتم إساءة استخدام المشتقات فإن القوة المرتبطة بها قد تكون ذات آثار مدمرة أن عالم المشتقات مشوب بصعوبات ذهنية: انعقد المباشر يلزم المستخدم على شراء أو بيع الموجودات بسعر محدد وفي زمن مستقبلي محدد

كما أن المستقبل عبارة عن عقد مباشر يقوم على التبادل ، والمقايضة هي عبارة عن عقد يقوم بموجبة طرفين بتبادل التدفق النقدي المرتبط بمديونية أو أصول ثابتة ، والخيار هو عقد يمنح للمشتري الحق في بيع أو شراء أصل محدد من الأصول الثابتة بسعر محدد وفي موعد محدد ويجوز ذلك أيضاً قبل الموعد إلا أن هذا العقد غير ملزم .

أما المشتق الظاهر فهو عبارة عن مشتق لا يعتمد على التبادل وإنما يتم شراءه على سبيل المثال من بنك استثماري بينما تكون المشتقات الخارجية أو المجلوبة فهي عبارة عن مشتقات معقدة أو متاحة ومتوفرة في الاقتصاديات الناشئة أما مشتقات الفانيلا السهلة فهي تقوم على التبادل و ترتبط بالاقتصاديات المتطورة وهي غير معقدة .

إن جميع مكونات مهنة المحاسبة -صانعي المهن ، وواضعي المعايير، والمراجعين القانونيين - يجب أن يتعلموا من دروس العام الماضي وان يعملوا على تعزيز نموذج القيمة العادلة. إنهم بحاجة إلى تعريف المحددات حيث إن الأرباح والخسائر تحدث في ظل القيمة العادلة. إن القروض الرديئة التي تم خفضها وتقليصها ووضعها في طرد خاص مع ملصق AAA يجب أن لا يتم قبولها بوصفها أصولا تبلغ قيمتها لمليارات من الدولارات.

إن الميزانية العمومية للبنوك لا تمثل صورة "حقيقية ونزيهة" - وحتى رغبة البنوك الأخرى في أوائل٢٠٠٧ لشرائها بسعر مرتفع وزائف لا يغير هذه الحقيقة.ACCA ٢٠٠٨).

إن ربيب الأزمة المالية الحالية يتمثل في المقايضة الخاطئة للائتمان وهي نوع من بوليعة التأمين وهذا النوع من المقايضات وكذا الأسهم المدعومة بالرهون تعتبر مرتبطة بالعملاء إلى حد أنه من الصعب تقييم قيمتها من يوم إلى يوم . ولدى انفجار فقاعة الإسكان وتخلف أرباب المنازل عن الدفع فإن أسهم الرهونات والمقايضات المرتبطة بهذه المدفوعات فقدت قيمتها بمقدار غير واضح .أما المقرضون فإنهم قلتون على المديونيات غير المعروفة والمدونة في سجلات المقترضين بحيث أصبحوا يرفضون منح قروض مالية الأمر الذي أدى إلى حدوث أزمة مالية .

وتحتاج السوق للشفافية وأسلوب أفضل لترسيخ القيم كلما تغيرت الظروف وذلك يمكن تحقيقه إذا تم استبدال نظم التجارة التي تتم عن طريق شبكة من التجار بتبادل مركزي وتقييس أكبر ضمن هذه المنتجات .

٢ ـ ٣ النقد الماركسي للرأسمالية :–

جادل ماركس بأن حالة الاغتراب الخاصة بالعمل الإنساني (وما ينتج عنها من عبودية للسلع) هي الميزة أو السمة الخاصة بالرأسمالية . وقبل مجئ الرأسمالية وجدت الأسواق في أوروبا حيث كان المنتجون والتجار يقومون بشراء وبيع السلع . ووفقاً لماركسى فإن أسلوب الرأسمالي في الإنتاج كان قد تطور في أوروبا عندما أصبح العمل سلعة بحد ذاته . صحيح أن الأسلوب الرأسمالية للإنتاج قادر على تحقيق نمو ضخم لأن الرأسمالية قادرة على إعادة استثمار الأرباح في التكنولوجيا الجديدة ولديها حوافز للقيام بذلك ومن ثم فإن الطبقة الرأسمالية تعتبر الطبقة الأكثر ثورية في التاريخ لكنه جادل أيضا بان الرأسمالية كانت عرضة لأزمات دورية . فعبر الزمن قام الرأسماليون بالاستثمار أكثر فأكثر في التكنولوجيا الجديدة، كما أنهم يستثمرون أقل فأقل في العمل. ومادام أن ماركس اعتقد بأن القيمة الفائضة المستمدة من العمل تعتبر مصدراً للربح فإنه استنتج بأن معدل

الربح سوف ينخفض حتى عندما ينمو الاقتصاد . وعندما ينخفض معدل الربح إلى مستوى اقل من نقطة معينة فإن النتيجة ستكون كساد وركود اقتصادي يؤدي إلى انهيار بعض قطاعات الاقتصاد .

وقد جادل الكثير من مؤيدي الرأسمالية بأنها تعتبر وسيلة أكثر فاعلية لتوليد وإعادة توزيع الثروة من الاشتراكية أو الشيوعية أو أن الفجوة الفاصلة بين الفقراء والأغنياء والتي مثلت هاجساً لماركس وانجلس كانت ظاهرة مؤقتة . ويقترح البعض بأن المصلحة الذاتية والحاجة للحصول على رأس المال تعد صفة ملازمة للسلوك الإنساني وليست نتيجة لتبني الرأسمالية أو أي نظام اقتصادي آخر إلى جانب إن الأنظمة الاقتصادية المختلفة تعكس استجابات اجتماعية مختلفة لهذه الحقيقة .

ويجادل المؤيدون المعاصرون لماركس بان ماركس كان محقاً بأن السلوك الإنساني يعكس ظروف تاريخية واجتماعية وبشكل أدق ، فإنهم يجادلون بأن تحليله للطبقة الاجتماعية والسلع لا يزال مفيداً جداً وأن نقده للرأسمالية يمكن ان ينطبق على الوضع العالمي الحالي وأن الاغتراب لا يزال يمثل مشكلة .

٣-٣ الخدع المالية -الرأسمالية الجشعة :-

لقد أفاد الصحفي في صحية نيويورك تايمز بول كروجمان مؤخراً في تصريح له لجريدة Fortune بأن جزءاً كبيراً من النظام المالي ينبغي تجديده.علاوة على ذلك فإنني لا أجادل البتة فيما يتعلق بهذه النقطة .

وعلى الرغم من ذلك فإن الشي الكثير من النظام المالي يعد مجزئ أو مقسماً الأمر الذي يثير التساؤل حول حقيقة من أين يتم البدء والانطلاق ؟

وهذا النوع من التملص من المسئولية قد وصل إلى مستويات عليا في بعض الشركات التي لدى الكثير منها أسماء معروفة ومشهورة . وقد أدرك المدراء التنفيذيون ـ في الفضاءات الرحبة لمكاتب الشركات وليس فقط في المدن أو في وول ستريت ـ أو لا بدأنهم قد

أدركوا مدى خطورة المناصب التي يشغلونها . ولكن هذا الشركات تتيح الفرصة لهذه الأشياء كي تحدث .

كما أن الضغط المتعلق بصناعة الأرقام كان كبيراً جداً . وكانت الأموال المترتبة على ذلك مفيدة بينما كانت العلاوات مسيلة للعاب .

إضافة إلى ذلك هناك عذر قديم بأن الجميع يتصرف بهذه الطريقة . وعلى ذلك فإن تعريف القدماء للجشع على انه من الموبقات لم يأتي من فراغ . وفي كل درجة من درجات سلم الغش المالي فإن الناس يجعلون الجشع يتدحرج . وكان يتوجب عليهم معرفة ذلك بشكل أفضل وربما أنهم قد عرفوا ذلك بشكل أفضل ومع النظر الآن إلى الأمام فإننا نجد أمامنا طريقاً وعرة فهل نستطيع كمجتمع أن نختط لنا طريقاً يخلصنا من هذا الموقف وهل هناك مشكلة ممنهجة ذات جذور ضاربة في العمق ؟

٤- العولمة ، الدوحة ، والتجارة العالمية :-

٤.١ -فشل الدوحة :-

في الصيف الذي ازدادت فيه الظلال الاقتصادية عتمة وقتامه وبشكل مفاجئ بينما لم يتم الاهتمام بشكل كبير بانهيار جولة مفاوضات التجارة العالمية التي عقدت في الدوحة.

فقد قام أبطال التجارة الحرة بعصر أيديهم بينما لم يهتم الآخرون بذلك.كما أن الفشل الذي حدث في جنيف مقر منظمة التجارة العالمية ، كان يبدو وكأنه عرض ثانوي .

وفي عملية مسح قامت بها وحدة المعلومات في مجلة إلا يكونوا ميست واستهدفت مدراء الشركاء والمؤسسات التجارية تبين أن أكثر من نصف أولئك الذين استطلعت آرائهم يعتبرون أن جولة مفاوضات الدوحة كانت على درجة قليلة من الأهمية أو أنها لم تكن مهمة بالجملة ، بينما اعتقد ١٠٪ فقط أن تلك المفاوضات كانت مهمة جداً. بينما رأى واحد من كل عشرة أشخاص بأن سياسة الحماية تمثل أكبر تهديد للاقتصاد العالمي لكن الكثيرين كانوا منزعجين من الركود والتضخم والأزمة المالية . وعلى مستوى الاقتصاد الكلي

فإنه من المعقول الانزعاج من مسألة التأثير المتنامي للمستثمرين المرتبطين بالدولة وذلك بسبب أن أغلب الأموال الإستثمارية تتحكم فيها مجموعة صغيرة من الأنظمة الاستبدادية بما في ذلك الصين والسعودية وروسيا . فالصين تقوم بمراكمة احتياطات الصرف الأجنبي وذلك بشكل سريع إلى درجة أنه لو تم وضع تلك الاحتياطات في الأسهم الأمريكية بدلاً عن إذون الخزانة فإنها ستقوم بعملية شراء أكثر من جميع الأجانب الآخرين مجتمعين . وكما يشير مجلس العلاقات الأجنبية فإن " الملكية المتركزة في أيدي الحكومات السلطوية تعد هاجساً إستراتيجيا واقتصادياً حيث أن كلاً من المخاطر المترتبة على هذه الحماية الجديدة والسلبيات الناشئة عنها يتم مواجهتها اعتمادا على العلاقة بين الولايات المتحدة وأكبر الاقتصاديات الناشئة . وكما اتضح من خلال وباء الدوحة فإن القيادة الأمريكية النشطة على الرغم أنها لم تعد كافية - لا تزال ضرورية لإحداث تقدم متعدد الأوجه . ومع هذا فإن سياسة التجارة في الولايات المتحدة قد أصبحت صعبة بشكل متزايد بحيث تؤثر سلباً على قدرة البلاد في الأخذ بزمام المبادرة كما أن الدعم المقدم لإنشاء سوق أكثر انفتاحاً يعد أضعف من الدعم المقدم لهذا الغرض في أي مكان آخر من العالم . أن الإحباط الشعبي الأمريكي مصحوباً بإحباط فكري متزايد "

وقد بدأ العديد من الاقتصاديين الأمريكيين يشككون فيما إذا كانت العولمة مقيدة للطبقة الوسطى في أمريكا وعليه فإنهم يقترحون أنه بدلاً من تحسين مستوى المعيشة النموذجي في أمريكا فأن التكامل والاندماج العالمي ربما يسبب ركود في الأجور مما يؤدي إلى توسيع نطاق عدم المساواة وزيادة انعدام الأمن .

٢-٤- تعميق الركود العالمي :-

إن الروابط القوية بين التجارة العالمية في السلع المعمرة والرأسمالية والتكنولوجية وبين الإنفاق الاستثماري المتداخل بشدة والذي يدعم النشاط الاقتصادي في كل من الدول النامية والدول ذات الدخل المرتفع يمكن اكتشافها في دائرة السوء التي تعمل الآن في ثنايا

القطاعات المالية والحقيقية للاقتصاد العالمي . فصعوبة الحصول على رأس المال إضافة إلى الضبابية المرتبطة بالطلب المستقبلي قد أخرت الاستثمارات وسببت انهيار في الطلب على السلع المعمرة الأمر الذي أدى إلى انكماش حاد في أنتاج السلع المصنوعة والتجارة العالمية فيها . أن الانهيار الفوري في النمو في الدول النامية وتلك ذات الدخل المرتفع لا يمكن إيضاحه من خلال الروابط التجارية فحسب لان الاقتصاديات المحلية لعدد كبير من الدول النامية قد تأثرت بشكل مباشر بالأزمة المالية

إن نكسة تدفق الأموال وانهيار أسواق الأسهم والتدهور العام في ظروف التمويل قد أدت إلى إيقاف نمو الاستثمارات في الدول النامية حيث أن الاستثمار ينخفض بحدة في الدول النامية وفيما يتعلق بالدول النامية التي تعتبر مستورد هام للسلع فإن القليل من ومضات الأزمة المالية هي أن أسعار السلع قد انخفضت بنسبة ٣٥٪ من المستوى القياسي لها في منتصف عام ٢٠٠٨م مما أدى إلى تقييد

العجز المالي وساعد على القضاء على التضخم الناتج عن الأسعار المرتفعة للغذاء والوقود أثناء السنوات التي سبقت الأزمة المالية . أما الأسعار المنخفضة للسلع فقد كان لها تأثير صحي تمثل في تخفيف تأثير الأزمة المالية على الفقراء.

٣-٤- تدفق رؤوس الأموال الخاصة يتقلص بنسبة غير مسبوقة :

بينما أدت الدوامة الاقتصادية العالمية إلى صبغ فئة موجودات السوق الناشئة بألوان مختلفة فإن الانحدار الاقتصادي الحالي قد كان جدير بالملاحظة فيما يخص تأثيره على قيمة الأصول الثابتة في أسواق الأسهم وظروف السيولة في الأسواق الرئيسية للأذون وقد تأثر منتجوا الأذون سواء كانوا شركات أو هيئات سيادية في الأسواق الناشئة بهاجس السيولة وتفادي المخاطر بين المستثمرين وذلك مقارنة بنظرائهم في الأسواق الكبيرة . ولم يكن هناك تقريباً أي إصدار في الفترة الواقعة بين منتصف سبتمبر ومنتصف ديسمبر ٢٠٠٨م في أعقاب انهيار أخوان ليمان . وفي غضون ذلك شهدت أسواق الأسهم

المحلية أسوأ انحدار سنوي لها في العقود الأخيرة ، حيث انخفض مؤشر السوق الناشئة لـ (MSCI) بنسبة ٥٥٪ خلال العام مما أدى إلى شطب ١٧ ترليون دولار من قيمة السوق . كما إن هروب المستثمرين من الخطر المدرك قد ساهم في ألانخفاض الحاد لتدفق رأس المال إلى الدول النامية وهذا الاتجاه يحتمل بشكل كبير أن يستمر حتى نهاية عام ٢٠٠٩م . وعلى الرغم من أن انتشار سعر الفائدة في الدول النامية لم يتسع بنفس القدر كما كان عليه الحال في الأزمات السابقة حيث إن الانخفاض في تدفق رأس المال الخاص إلى الدول النامية يحتمل أن يحقق رقماً قياسياً .

ويقدر أن ينخفض كل من صافي الديون الخاصة وتدفق الأسهم من المستوى القياسي الأعلى لهما وهو ٨,٦ ٪ من إجمالي الناتج القومي عام ٢٠٠٧م إلى أكثر من ٢٪ عام ٢٠٠٩م متجاوزاً بذلك الانخفاض الذي حدث إثناء أزمة الديون التي حلت بأمريكا اللاتينية في أوائل الثمانينات وكذلك الأزمتين اللتين حدثتا في كل من شرق آسيا وروسيا في أواخر التسعينات .

وبخلاف ما كان عليه الوضع في تلك الأزمات المذكورة آنفاً فإن الانخفاض في تدفق رأس المال قد ضرب كل منطقة الدول النامية . فأكثر المناطق تأثراً بذلك هي أوروبا الناشئة وآسيا الوسطى اللتان شهدتا أكبر توسع في التدفقات في الفترة ٢-٢-٢٠٠٧م وقد قدر صافي التدفقات الخاصة إلى المنطقة بواقع ٦,٤٪ من إجمالي الناتج القومي حيث انخفض مما واقعة ١٥,١٪ في ٢٠٠٧م .

إن اتفاقية دول مجموعة العشرين لتقوية قدرة صندوق النقد الدولي على تقديم القروض وكذا تعزيز قدرة البنوك التنموية على ذلك سوف يساعد السوق الناشئة ذات الدخل المرتفع والدول ذات الدخل المتوسط على تلبية احتياجات التمويل الأجنبي الخاص بها ، ولكن القليل من هذا التمويل يمكن أن يكون متاحاً للدول ذات الدخل المنخفض التي لديها قدرات اقتراض محدودة بينما تعتمد قدرتها في تلبية احتياجات التمويل الأجنبي الخاص بها على مدى قدرة الشركات على تسديد الديون المستحقة عليها .

٤-٤- هل بمقدور الأزمات تشكيل نظام مالي جديد : في خضم المعركة من الصعب معرفة كيف سيبدو المشهد بعد انقشاع غبار تلك المعركة وعلى الرغم من ذلك فإنه عندما تتصارع الحكومة مع أزمة الائتمان فإن الاقتصاديين والخبراء الماليين يبدؤون في عمل بعض التنبوءات وسوف يواجه الأفراد ورجال الأعمال وقتاً أكثر صعوبة في الحصول على قروض خلال السنوات القادمة لكنهم ربما يكونون أقل تحمساً في تحمل أية ديون .

وسوف يكون هناك المزيد من القوانين المالية أو عملية تقنين أفضل لكن لن يكون هناك بالتأكيد تقنين أقل . كما أنه سوف يتم بذلك جهود مكثفة لرؤية ما يحدث داخل المناطق المعتمة سابقاً مثل التمويلات الوقائية وأسواق المشتقات وفروع الشركات المساعدة والتي تم إنشاءها لتفادي القيود .

عن وسائل مقايضات نقص الائتمان والتي ساعدت على انهيار المؤسسات المالية الكبرى يحتمل أن تصبح أكثر تقيسا مما يسمح لها أن تقوم بتبادل الصرف المركزي حتى يكون من السهل تحديد القيم .

١-٤-٤- يحتاج إي نظام إلى تصميم خاص بحيث لا يستطيع المشاركون تهديد سلامة الاقتصاد ـ إن الأزمة سيئة بما فيه الكفاية إلى درجة أنها دقت أجراس الخطر وهناك فرصة لعمل شيء ما بشكل صحيح على نحو أفضل مما كان عليه الوضع لعقود مضت أن التغيير الأكثر وضوحاً في الأسواق المالية هو الدور الجديد للحكومة كمالك أساسي للبنوك الأهلية. وبينما يقصد بعملة التأميم الجزئي أن تكون مؤقتة فإنه حتى مؤيديها يعتبرون منزعجين من مسألة الصلاحيات المفرطة للحكومة في عالم المال والأعمال.

٢-٤-٤- يعتقد أغلب الخبراء بان الأزمة الحالية تمثل وضعاً استثنائياً أكثر من كونها مجرد تدهور مبالغ فيه في دورة الأعمال الاعتيادية.

ومن أجل تقييم المخاطر المتراكمة في النظام فإن واضعي القوانين على يقين في المطالبة بشفافية أكثر وذلك يشمل ألقاء نظرة أكثر وضوحاً على الكيفية التي يستخدم وفقاً لها النفوذ ومن قبل أي من المؤسسات التي تقوم بمراكمة مواقف كبيرة في المشتقات المتطايرة مثل مقايضات الائتمان .

ما نحتاج معرفته هو مقدار المخاطر الكبيرة التي تقدم عليها المنظمات المختلفة وصناديق التمويل التي يمكن أن تضر بالاقتصاد لاقتصاد في أوقات الأزمات . نحتاج إلى جلب الشفافية إلى سوق الائتمان وسوق المشتقات . وبينما تعتبر الشفافية على قدر كبير من الأهمية فأنه يصعب الحصول عليها مباشرة. فالتقارير المتعلقة بإجمالي مقبوضات المشتقات يمكن أن تجعل الشركات تبدو خطيرة جداً بينما تعمل بعض المقبوضات على موازنة مخاطر الشركات الأخرى .

حيث يقول: " بأنني لا اعتقد بأن شخص ما قد اكتشف هذا الأمر " .

٣-٤-٤- أن الرقابة على الأنواع المختلفة للأسهم تحتاج إلى أن تكون أكثر استمرارية مع ملاحظة أن الرهانات على الأسهم الفردية يمكن أن تتم الآن بطريق مختلفة من خلال شراء الأسهم ذاتها أو من خلال خيارات مستقبلية وعقود مقايضات تقوم على تلك الأسهم .

أن سوق المقايضات الذي ينطوي على عقود فردية يفتقر تقريباً إلى القوانين والأنظمة. وعليه يجب معاملة جميع الأسهم التي ترتفع أو تنخفض وفقاً لصحة الشركات الأساسية بنفس الطريقة. وإذا كان لديها مدفوعات مماثلة للأسهم لكننا نطلق عليها مقايضة فإنها تسمى على الأرجح أسهماً . أنني دائماً أتصور المشتقات على أنها شيء ما ذي قيمة ولا ينبغي أن يكون هناك شي يعمل على منع عملية تحليل المخاطر. ولكن القوانين والأنظمة السائدة في الأسواق الحالية لا تواكب هذه الآليات الجديدة.

٥ - كيف يتعامل العالم العربي ـ الأفريقي مع الأزمات ؟

١-٥ هل الصين تمثل إجابة المنطقة العربية الأفريقية :

مع التنظيم الرائع للألعاب الأوليمبية مؤخراً وانهيار محادثات منظمة التجارة العالمية نتيجة تحديها للمواقف الغربية فقد عملت الصين على إبراز ذاتها في المسرح العالمي للمرة الثانية منذ حصولها على الطاقة النووية كما أن نفوذها يتنامي بشكل مطرد في أفريقيا والعالم العربي فقد ازدادت التجارة العربية الأفريقية الآسيوية وبشكل سريع بحيث ارتفعت إلى مقداره ٧٥ مليار دولار في العام الماضي كما أن قوتها الاقتصادية وغضها الطرف عن الانتهاكات التي تحدث في المنطقة العربية الأفريقية قد ساهم في تحركات بكين الدبلوماسية والتي حققت نجاحاً كبيراً في المنطقة وقد جاءت منظمة التجارة العالمية بحزمة اتفاقيات تم التفاوض عليها في الغالب وبدون مشاركة عربية أفريقية فاعلة وقد قام كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية بتطوير فهم مشترك وإستراتيجية مشتركة حول حركة وإدارة التمويل الدولي بينها في إطار أجماع واشنطن وهذا الأمر صحيح وخصوصاً فيما يتعلق بالتحرر التجاري ومؤسسة التنمية الفيدرالية التي وجدت طريقها في مقالات الانتماء إلى منظمة التجارة العالمية. أن التعقيدات التي تحيط بالمنطقة العربية الأفريقية والآلام التي تنتظرها تنعكس من خلال تزايد النزاعات التي تم إحالتها إلى منظمة التجارة العالمية والتي شملت مزاعم تتعلق بانتهاك نص المعاملة الدولية لمنظمة GATT - المقال الثالث .

" ومن هنا فليس من المدهش أن تصبح الصين تمثل صوت الدول الفقيرة ومموليها الأكثر جرأة . فقد عمل بنك EXIM الصيني على تسهيل قروض بقيمة ١٠ مليارات دولار للمنطقة العربية الأفريقية ولكن بشروط تجارية أكثر.

وبينما حظيت الاقتصاديات التي تتمتع بإدارة جيدة بمباركة صندوق النقد الدولي لتحمل ديون أكثر ولو كان ذلك بشروط تجارية فإن الاقتصاديات ذات الإدارة السيئة قد توجهت إلى الصين التي هي مستعدة لتجاهل تلك الشروط .

فقد منحت الصين السودان مبلغ ٨٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥م ومبلغ مماثل العام الماضي حيث تعمل السودان على شطب وإلغاء مديونياتها. وعندما دخلت الدول العربية الأفريقية في أزمات داخلية سياسية وعسكرية رأت الصين ذلك على أنه فرصة لتوسيع نفوذها . فقد قامت بتقديم منح ومساعدات تلا ذلك تقديم إعتمادات بنكية للشركات الصينية والتي أصبحت الآن قوة مهيمنة تقوم ببناء الطرقات والجسور ومحطات الطاقة وشبكات الهاتف النقال والتنقيب عن النفط .

وفي الواقع فإن عام ٢٠٠٦م قد أطلق عليه الصينيين " عام إفريقياً وقد تتوج هذا الأمر بانعقاد القمة الأفريقية الصينية والتي ركزت على تأمين الموارد الطبيعية في المنطقة لصالح اقتصادها الذي ينمو بسرعة وتوسيع السوق لصالح سلعها الرخيصة واكتسابها شرعية سياسية دولية حيث أن جميع الدول الأفريقية تقريباً تدعم المواقف الصينية إزاء جميع القضايا المطروحة أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة . لقد جاءت الصين بالجواب وقامت بالتحرك السريع من خلال الموارد اللازمة لتطوير البنية التحتية والتي تعتبر حتى ألان موضوعاً لمفاوضات طويلة تأتي في الغالب على حساب المشاريع الفائضة والتي ميزت حتى الآن العلاقات العربية الإفريقية من خلال ممولين عالميين (مجلة ألا يكونويست ، ١٧ مايو ٢٠٠٧م) .

٥.٢ هناك فرصة معقولة بأنه ربما يتخطى العالم العربي ـ الأفريقي هذه الأزمة

٥.٢.١ المنطقة العربية الأفريقية:-□

ساعد الكثير من البلدان وجود الإدارة الاقتصادية الكلية المثلى والتدفق الكبير للمعونات الغربية و توفر فرص الاستثمار وكذا إعفائها من الديون أو تخفيفها عنها بالإضافة إلى الاستثمارات القابلة للقياس من آسيا وبالتحديد من الصين والشرق الأوسط علاوة على ذلك فإن هناك فرصة معقولة بأن تتخطي المنقطة العربية الأفريقية أثار الأزمات المالية العالية وتكون أثارها أخف وطأة مقارنة بالأجزاء الأخرى من العالم ، فالعوامل التي أحدثت الضرر بالقارة في الماضي ربما تعمل لصالحها في الوقت الراهن .

فمثلاً في القطاع المصرفي ، كثيراً ما يشكوا رجال الأعمال والمنظمون الناشئون للمشاريع من القوانين واللوائح المتشددة والتحفظات (في المحاسبة) المعمول بها في البنوك في المنطقة العربية ـ الأفريقية كما أن الرقابة المفروضة على الصرف الأجنبي (العملة الأجنبية) تمنعهم في الغالب من زيادة الأموال باستثمارها في الأدوات المالية الأكثر نشاطا واستقطابا في الغرب ، الملكية الأجنبية للبنوك غالباً ما تكون محدودة (إلى أقل من ٥٪ في نيجيريا وجنوب أفريقيا) .

ولكن هذا الارتباط العكسي من النظام المالي الغربي أصبح الآن لمصلحة المنطقة العربية ـ الأفريقية ، فبنوكها ليس لديها تقريباً ارتباط بالسوق الأولية الفرعية ا أو البيع بالمكشوف التي تسبب مثل هذا الاضطرابات في أي مكان أخر.

ولا أحد يساوره الشك بان المنطقة العربية ـ الأفريقية سوف تشعر أخيراً بآثار هذه الأزمات . ونظراً لأن هناك عقود تجارية عالمية فإن الحاجة إلى نفط ومعادن المنطقة العربية والأفريقية اللذان يعتبران من أهم السلع الأساسية هو

السبب وراء الازدهار الحالي الذي تشهده المنطقة ، وبعيدا عن نمو إجمالي الناتج المحلي فان كفاءة الأداء ربما تكون السمة الدقيقة لكل الاقتصاديات ، و التفاعلات بين القيادة والإستراتيجية والابتكار والتكنولوجيا وتنمية النوع البشري والكفاءات تعتبر هامة جداً لتشكيل الأداء المتميز للسوق وتنميته .

إن معالجة الإخفاقات المتكررة والمتنوعة والقصور في إدارة البنوك وعدم التوازنات في الاقتصاد الكلي التي ساهمت في الأزمة يعتبر محور آخر لرد فعل السياسة الدولية .

فقوانين القروض السيئة وقوانين الاستثمار الضعيفة ينشان من التنظيم المهمل وفرط الثقة المرتبطة بمعدل الفائدة الضئيل ووفرة السيولة .

"لذلك هناك حاجة لاتخاذ إجراءات وتدابير جديدة تشمل جميع المؤسسات المالية الهامة والتي من شانها أن تعززا المعايير المحاسبية الدولية من اجل تحسين الشفافية وتقيم الأصول المالية .

ويجب أن يعطي صناع السياسة في الدول المتقدمة والنامية ــ الأولوية لأربع مهام :-

١-متابعة مجموعة الدول العشرين لإعادة تجديد الإقراض المحلي والتدفق الدولي لرؤوس الأموال .

٢-معالجة الاحتياجات المالية الخارجية لسيادة السوق الناشئة والمقرضين .

٣-إعادة تأكيد الالتزامات الموجودة مسبقاً ...

٤-إنهاء ملكية الحصة الأكبر للدولة في البنوك وإعادة تأسيس الاستدامة المالية .

٥.٢.٢ بناء الثقة وتقوية تنسيق السياسات من أجل الانتعاش الاقتصادي :

أصبحت الدعوات في أوساط المسئولين الحكوميين وصناع السياسة ومراقبي السوق الرئيسية ـ لإعادة الثقة في النظام المالي العالمي ظاهرة دولية ، فعلى العموم

أولت الحكومات اهتماما كبيرًا بهذا الأمر من خلال حزمة من الإجراءات الأحادية والمتعددة الجوانب ، ورسم مدى واسع لسياسة نقدية تقليدية وغير تقليدية وحوافز المالية وبرامج ضمان حكومية لدعم الصناعة المصرفية .

وكان لهذه الإجراءات الفضل في تخفيف بعض من شروط السيولة السائدة في الأسواق المالية العالمية وساعدت على تضييق أقساط مخاطر الائتمان وكذا أظهرت انتعاش مؤقت لسد النقص في الأسواق ولكن أجندات السياسة المتعلقة باستقرار الأسواق المالية وإنعاش الاقتصاد العالمي تبقى معقدة وتعد تحديا كبيرًا .

هناك العديد من المواضيع الهامة التي ستكون بارزة وملحوظة لصناع السياسة خلال السنوات القليلة القادمة . الطبيعة العالمية للأزمة المالية تعلق أهمية قصوى على تنسيق السياسات .

كما أن الروابط الاقتصادية الدولية العميق بين الدول التي تكون قنوات للآثار السلبية عبر الحدود من شأنها أيضا أن تعز مجال تنسيق السياسات الذي يعود بالنفع على الجميع.

في الواقع ، يجب بذل الكثير من الجهود لتحفيز الطلب الكلي من خلال سياسات مالية ونقدية موسعة وكذا لإعادة رسملة المؤسسات المالية المفلسة وإعادة إدارة وتوظيف أسواق الائتمان من خلال تقديم السيولة ، هذه السياسات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وستكون فعالة إذا كان هناك اتفاق بين الحكومات الرئيسية حول مسار السياسة .

إن استعداد الحكومات لتنسيق سياساتها سوف تساعد في أعادة الثقة وذلك عن طريق استبعاد "سياسة إفقار الجار" كرد لهذه الأزمة كما أن خطر المصالح الخاصة باستخدام السياسة التجارية لحماية صناعات معينة يعتبر شديداً، خصوصاً في أوقات كساد النشاط التجاري .

أما بالنسبة للسياسات المالية والإجراءات التي يتم اتخاذها لإعادة رسملة البنوك التجارية مع الأموال العامة فقد قادت إلى ضغوط للبنوك وجعلها تركز نشاط الإقراض على السوق المحلية (ما يسمى بالانحياز المحلي في أساليب الإقراض) على حساب الإقراض عبر الحدود . في السنوات التي سبقت هذه الأزمة فإن الصفة المميزة للتمويل العالمي في البلدان المتقدمة كان التكامل المتصاعد لقطاع الأسر (العائلات) في سوق رؤوس الأموال ، وإيجاد الائتمان (القروض) المفرط والذي أصبح ممكنا من خلال تكنولوجيا تستمد الأصول وربط إنفاق المستهلك بدرجة توسع وإرباجية الصناعة المصرفية باعتبارهما محركات النمو الاقتصادي .

وفي حين أن مسألة تنسيق السياسة المالية تكون ضعيفة في الأوقات الاعتيادية نظراً لأن الدول عادة ما تواجه تحديات وأولويات مختلفة فإننا بحاجة إليها اليوم لان

جميع الدول تواجه نفس الاحتمال بعدم كفاية الطلب العالمي لذا فإن تحفيز الطلب الكلي من خلال التوسع المالي في مصلحة كل دولة الآن . ويجب أن يكون هناك توازن بين الآليات الوطنية والدولية لتحسين القوانين واللوائح وعند تصميم وتنفيذ الإصلاحات لتعزيز الأسواق المالية والنظم الرقابية فإن المسئولية الأولى تقع على عاتق المنظمين ، في حين أن التعاون الدولي بين المنظمين هو أمر لا يمكن تفاديه .

٥.٣ أموال النفط العربي وإمكانية استثمارها في أفريقيا :-

٥.٣.١ الفساد في المنطقة العربية – الأفريقية.

أظهرت المحاولات التي بذلت لإعادة الأصول التي تم غسلها من قبل الأنظمة العربية المخلوعة : "سلطت الضوء على عدم كفاية الجهود الدولية الراهنة لمكافحة الفساد ".

واستخلاصا من القانون الجديد لسويسرا للحفاظ على سمعتها باعتبارها وجهة أمنة للأصول المالية الشرعية فإن المؤلف يرى بأنه " يجب على الولايات المتحدة وحلفائها الاستفادة من مثل هذه الحساسيات المتعلقة بالسمعة عن طريق التعزيز المتبادل لمعايير مكافحة الفساد ألقسري وفضح الدول التي لا تبدي تعاونها في هذا الخصوص .

وهناك عوائق أخرى لإعادة الأموال لا تزال قائمة، من بينها إزالة الأنظمة الفاسدة وإنشاء دليل على عدم شرعية الاستيلاء على أموال الدولة.

وتقدر إحصائية البنك الدولي أنه في حين تسرق الأنظمة الفاسدة في الدول النامية مابين ٢٠ ـ ٤٠ مليار دولار كل عام بأنه تم استعادة ٥ مليار دولار فقط على مدى الـ١٥ عام الماضية .

٥.٣.٢ حجم صناديق الثروة لسيادية في المنطقة العربية:-

ارتفعت الأصول الخاضعة لإدارة صناديق الثروة السيادية إلى ٤.٧ تلريون دولار في يوليو ٢٠١١م بزيادة قدرها ٧٠٠ مليار دولار من السنة السابقة وكان هناك مبلغ أضافي قدره ٦.٨ تلريون دولار في أدوات استثمارية سيادية أخرى مثل صناديق المعاشات التقاعدية

الاحتياطية وصناديق التنمية وصناديق المؤسسات المملوكة للدولة ومبلغ ٧,٧ تلريون دولار في احتياطات النقد الأجنبي الرسمي . وبالنسبة للبلدان ذات الصناديق السيادية والتي تعتمد بشكل أساس على صادرات السلع وفي مقدمتها النفط والغاز فقد بلغ الإجمالي ٢,٧ تلريون دولار في نهاية ٢٠١٠م .

وبلغ مجموع الصناديق السيادية غير السلعية مبلغ ١,٥ تلريون دولار حيث يتم تمويلها عادة عن طريق تحويل الأصول من الاحتياطات الرسمية للنقد الأجنبي وفي بعض الحالات من فوائض الميزانيات الحكومية وعائدات الخصخصة

صناديق الثروة السيادية العربية ــ الأفريقية :-

البلد	مليار دولار
الإمارات العربية المتحدة	٧١٢,٤
المملكة العربية السعودية	٤٣٩,١
الكويت	٢٠٢,٨
دولة قطر	٨٥
ليبيا	٧٠
الجزائر	٥٦,٧
إيران	٢٣
البحرين	٩,١
سلطنة عمان	٨,٢
السعودية (PJF)	٥,٣
نيجيريا (ECA)	٠.٥

وتستحوذ الدول الأسيوية على القسم الأكبر من هذه الأموال . وهناك نقطة هامة يجب ملاحظتها وهي صندوق الثورة السيادية لنسبة احتياط النقد الأجنبي توضح أن حصة (نسبة) الحكومة في الاستثمارات تعتبر نسبية مقابل احتياطات العملة .

ووفقاً لمعهد صناديق الثروة السيادية فإن معظم الدول المنتجة للنفط في دول الخليج لديها الصناديق السيادية الأعلى إلى نسبة النقد الأجنبي .

وقد اعتمدت القائمة على بيانات صندوق النقد الدولي المتاحة كما أنه تم الإشارة إلى بيانات وكالة المخابرات المركزية .

ومن أجل التطابق فإن عقود مبادلة العملة الآجلة لم يتم الإشارة إليها في هذه القائمة لأنه ممكن أن تكون طبيعتها وأعدادها المدرجة ربما أعلى أو أقل من تلك المدرجة هنا .

كما أنه لم يتم الإشارة إلى القروض الأخرى البارزة أو صندوق النقد الدولي.

ومما سبق فان جميع هذه الموارد وتلك الأكثر منها التي تم تجميدها في أيادي البنوك الغربية في الولايات المتحدة وأوروبا يمكن استثمارها في أفريقية.

٥.٤ يجب على الحكومات أعادة تأسيس الاستدامة المالية :-

أدت الإجراءات الأخيرة من قبل البنوك المركزية في البلدان المتقدمة لشراء الديون الخاصة والحكومية كوسيلة لعدم تجميد أسواق الائتمان ، أدت إلى توسع بارز في موازناتها العمومية و النمو السريع للقاعدة النقدية .

و إلى حد كبير فقد حلت محل تراكم احتياطي النقد الأجنبي من قبل البنوك المركزية الأخرى باعتبارها المحرك الأساسي للسيولة العالمية ارتفاع معدلات الدين العام والتوسع المستشري للميزانيات العمومية للبنوك المركزية سوف تشكل تحديات هامة للاستقرار الاقتصادي و مدى إنعاشه فقد بدأت الدول الصناعية الكبيرة في الأزمة بمعدل دين معتدل إلى أجمالي الناتج المحلي ولكن تم أنفاق مبالغ غير مسبوقة لإنقاذ المؤسسات المالية التي أدت إلى تضخم هذه النسب ـ وقد أخذت الحكومات على عاتقها مسؤوليات طارئة فيما يتعلق بالضمانات المالية المختلفة التي تكون فيها الآثار المحتملة منها على الدين الحكومي غير معروفه الحوافز المالية التقديرية وكذا عوامل الاستقرار التلقائي سوف

يزيد من نسبة الديون وربما يضاعفها في بعض الدول إذا تحول الركود الاقتصادي ليكون أكثر حدةً كما هو عليه الآن.

ويجب تمويل الالتزامات الحكومية إذا لم يكن ذلك عن طريق فرض الضرائب فمن خلال إصدار سندات الدين ولأن العامل في التضمينات المالية لهذه الالتزامات يكون رفع قيمة رأس المال لكل المقرضين بما في ذلك المقرضين في البلدان النامية ويتم تعديل معدل الفائدة بالزيادة .

٥.٥ خطط المؤسسات الحكومية :-

فشلت المحاولات التي بدأت في أنحاء المنطقة العربية ـ الأفريقية رداً على بنود اجتماع واشنطن الذي يتوقع أحداث تحول كلي في شكل الإدارة الاقتصادية ـ الاجتماعية من الاقتصاد المخطط بشكل مركزي إلى ذلك الاقتصاد التنافسي للسوق الحرة .

ومع ذلك ـ ولحد الآن ـ فإن مشاركة القطاع المنظم في الاستثمارات الوطنية لم تكن بارزة كما كان متوقع نظراً لان الفساد لم يعترف بجوهر مهمة الدولة وكذا غياب الإدارة الاقتصادية الكفؤة وإعادة هيكلة إدارتها والاستقرار السياسي .

وهذا أدى إلى عدم كفاءة الخدمات العامة والبنية التحتية وكذا عدم القدرة على تطوير وتنسيق السياسات .

ومع ذلك فإن هناك تساؤلات :-

- هل تدخل الإدارة المالية المعاملات العربية ـ الأفريقية كايديلوجية خارجية وهيكلة ونشر مفاهيمها في تجريد عقيم للقيم والمعتقدات المحلية ؟
- في الكفاح المتعلق بإنشاء قواعد الاشتباك هل يوازن أصحاب العلاقة الرئيسيين في الربط بين أفكارهم وآرائهم والأجندات مع أنتاج المفاهيم ذات القاعدة العريضة والقوانين والأهداف التي يجب أن تحكم توجه التنمية ؟

- هل عمليات الحكم القائمة على المشاركة تعني التغيير من حيث تحويل نسيج الأجندة المتعصبة الخاصة بذوي العلاقة للنشاط التطوري المشترك، النشاط الذي يقوده التحليل الموضوعي والنقدي للسياسة ومعايير الإدارة والقوانين والمبادئ ؟.

٥.٦ النظام الديمقراطي التغير والمؤسسات :-

٥.٦.١ إضفاء الطابع المؤسسي على قواعد الحكم (قوانين الحكم)

إن تعزيز الديمقراطية ينطوي على إضفاء الطابع المؤسسي على قوانين اللعبة السياسية التي تضمن المشاركة السياسية الكاملة والمنافسة السياسية. هذا النهج يُبنى على ملاحظة أن الديمقراطية تتطلب البناء الدائم لمصفوفة المؤسسات السياسية المتساوية في داخل الدولة والمجتمع على حد سواء.

كما أنها تقوم بشكل مباشر بصياغة المشاركة والمنافسة باعتبارها الخصائص المميزة لأنظمة الحكم.

هذه الخصائص تبلغ حدها الأقصى فقط بالتعاون مع التعددية السياسية (تداول السلطة) ، باعتبارها النظير الأمثل للنموذج الديمقراطي .

وعليه فإن المؤسسات والقوانين السياسية التي تعزز المشاركة والمنافسة السياسية تحمل سمة الديمقراطية.

إن الانتخابات التي تمكن المواطن العادي من اختيار من يراه مناسباً من بين المرشحين لأحد المناصب العليا تلقى معياراً مزدوجاً .

- تعتبر الهيئات الانتخابية النزيهة والمستقلة حيوية لتعزيز الحكم الرشيد .
- يجب ترسيخ مسودة الحقوق في الدستور بشكل ثابت .
- يقال بأن السلطة القضائية هي الأمل الوحيد الباقي ضد الاستبداد وبالتالي فإن القضاء يجب أن يكون مستقلاً عن السلطتين التنفيذية والتشريعية من الناحية النظرية والممارسة.

- تعبر الأحزاب السياسية بمثابة الوسائل التي يتم من خلالها ممارسة الديمقراطية وفي أعادة تبني نظام التعددية السياسية فإن المعارضين الذي يصوتون ضد نظام الحزب الواحد يؤكدون بذلك بأن الديمقراطية هي الخيار الأفضل حيث لا تقتصر السلطة على الحزب الحاكم أو في ظل دولة الحزب الواحد ومن هنا فإن من الضروري أن تتطور الثقافة السياسية التي تتطلبها قوانين ومؤسسات الديمقراطية في العالم العربي ـ الأفريقي.

٥.٦.٢ القواعد السياسية والمؤسسات :-

إن بقاء الديمقراطية مرتبط بوجود انتخابات تعددية تنعقد في أجواء يمارسا فيها الناخبون حريتهم في انتخاب من يمثلهم ولا ينبغي لا أحد التقليل من شأن صعوبة ترسيخ الديمقراطية .

لحد الآن هناك عدد قليل فقط مقتنع بأبسط الشروط التي تم وضعهافي اختيار الجولات الانتخابية .

في جميع الأنظمة السياسية فإنه من الصعب أن تفسر معنى الانتصارات الإجبارية للمسئولين من معنى الاصطفاف التاريخي الذي يبديه الناخب .

حيث أن نفوذ الرجال البارزين (ذوي الوجهات) يستحوذ على مجال واسع من العمليات السياسية والانتخابية ومن الواضح أن أعادة الانتخاب للمسئول تشكل تمديد لولاية الحاكم أو رضوخ الناخبين للهيمنة التي لا مفر منها.

ولهذه الأسباب فإن معنى انتخابات أفريقيا الثانية ـ الثالثة ستكون بالضرورة قاتمة وضبابية من ذلك الخط الفاصل للمنافسات التي جرت في مطلع التسعينات وبالرغم من كل ما يقال ويفعل فان حقيقة الصراعات السياسية الشديدة التي تنشب لدليل ايجابي على أن مؤسسته الانتخابات هي البداية للسير قدماً نحو مواجهة الانتخابات المزورة

والطمع والفساد وتأثير إجماع واشنطن والإرهاب المصدر، ولذلك فإن الفرضية المركزية **هي** :" أن المقدرة النسبية للتنظيمات السياسية تحدد قواعد اللعبة السياسية التي يتم تثبيتها " .

إن ترسيخ الديمقراطية يتطلب مجموعة تعددية من التنظيمات السياسية التي تشجع وتعزز وتحمى قواعد المشاركة السياسية السلمية وكذا المنافسة الانتخابية، وبذا فإن المؤسسات الديمقراطية معا(التنظيمات التعددية وقواعد المساءلة) تضمن الرقابة على السلطة التنفيذية للدولة.

لقد خرج الجميع إلى الشوارع ، النساء والأمهات والبنات وليس فقط الشباب والعمال . فقد وزعت السيدة أمل شرف (أم يبلغ عمرها ٣٦ عاماً منشورات في الأيام التي قادت إلى المظاهرات الأولى الرئيسة في ٢٥ يناير عندما تدفق الناس إلى ميدان التحرير (نيوزويك ٢٠١١) وغير التاريخ مجرى الأحداث ليس فقط في الشرق الأوسط لكن أيضا البلدان التي تعاني من الاستبداد وخاصة في أفريقيا .

٥.٦.٣ التعاون الدولي :-

بما أن هناك الكثير من الأسئلة رهن الأحداث فإن هناك حاجة ملحة بأن يلقي المجتمع المالي الدولي نظرة فاحصة على التطورات الأخيرة ويعمل على تقييم نقاط الضعف والمخاطر التي تعتبر نتاجاً غير مقصودا للتدخلات السياسية الراهنة وتغيرات السوق وكذا تقييم الآثار المحتلمة لهذا التدخلات والتغيرات الجارية على تمويل التنمية .

معظم الموارد المتاحة التي يقدمها صندوق النقد الدولي من المحتمل أن يتم تكريسها للأسواق الناشئة ذات الدخل المرتفع. وفي هذا الأجواء ، و كما تم توضيحه في اجتماع دول مجموعة العشرين فإن الدول المخفضة الدخل التي هي بالفعل تعاني مسبقا من ضائقة مالية فإنها تستحق اهتماماً خاصاً .

فالعوامل المجتمعة للسياسة وإخفاقات السوق عملتا على تقييد مشاركتهم في صفقات تمويل المشاريع الطارئة وبشكل كبير في الصناعات الإستخراجية وكذا سوق القروض القصيرة الأجل في الغالب القروض المصرفية لتمويل التجارة إن تلك الحقيقة يجب أن تعزز أهمية الاتفاقيات الدولية العريضة لحشد الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية .

بعد عقود عدة من أعادة جدولة الديون من خلال آليات نادي باريس تم تدشين برامج التخفيف من الديون الرسمية بموجب مبادرة عام ١٩٩٦م المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالدين وبلغت ذروتها في إطلاق مبادرة التخفيف من الديون المتعددة الأطراف التي برزت كممارسة ملحوظة للتعددية وشعورا اقتصادياً سليماً .

ونظرًا لوجود الموارد **الأقل** المتوفرة حالياً في البلدان منخفضة الدخل لخدمة الديون الخارجية فإنه من المهم الاعتماد عليها .

الفصل الخامس

المشكــــلة الاقتصـــادية في الأنظمة الاقتصادية المختلفة

تتمثل المشكلة الاقتصادية بصورة أساسية في ندرة الموارد مقابل لا محدودية الحاجات والرغبات .

حيث نواجه :

١. **موارد محدودة أو نادرة** (*Limited or Scarce Resources*) .

٢. **حاجـات ورغبـات** (*Needs and Wants*) غير محدودة أو لا متناهية (*Unlimited*) .

فلو كانت الموارد المتاحة تكفي لإشباع جميع حاجاتنا ورغباتنا لما كانت هناك مشكلة ، وعليه فإن المشكلة منشأها عدم كفاية الموارد المتاحة لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها أفراد المجتمع لإشباع حاجاتهم ورغباتهم .

إذن تتمثل المشكلة الاقتصادية في عدم التناسب والتوازن بين الموارد المحدودة والحاجات المتعددة . والذي ينعكس في صورة ندرة الموارد *Scarcity of Resources* .

وعليه تكمن المشكلة الاقتصادية في التساؤل التالي :

ما هي أفضل طريقة لاستعمال الموارد المحدودة في إشباع الرغبات المتعددة بل اللا متناهية لبني البشر وبشكل عادل ؟

هذه المشكلة حيّرت علماء الاقتصاد على مدار الزمن ، على اختلاف مدارسهم ومذاهبهم . فهي تلازم كل المجتمعات الإنسانية سواء في ذلك الدول الرأسمالية الغنية أم الدول النامية والفقيرة .

وعلى الرغم من أنه ليس هناك من ينفي وجود المشكلة ، إلا أنهم (علماء الاقتصاد) غير متفقين على :

- ماهية هذه المشكلة

- ما هي أسبابها ؟
- وكيف يمكن حلها ؟

حل هذه المشكلة يتطلب الإجابة عن أسئلة ثلاثة مهمة هي :

١. **ماذا ننتج** ؟ (بمعنى : تسمية الناتج كماً ونوعاً) : ما الذي ينبغي أن ننتجه وبأي كمية ؟

٢. هل ننتج قمح أم **فراولة** ؟ الحاجات الأساسية أم الكمالية والرفاهية ؟ أسلحة أم أغذية ؟ صناعات ثقيلة أم صناعات خفيفة ؟

٣. **كيف ننتج** ؟ (بمعنى : تسمية الفن الإنتاجي وطريقة الإنتاج) :

هل ننتج من خلال القطاع الخاص أم من خلال الدولة (القطاع العام) ؟

هل ننتج بتكثيف استخدام رأس المال أم العمل ؟

٤. **لمن ننتج** ؟ (بمعنى : تخصيص الموارد ، ومن هي الفئة المستهدفة بالإنتاج؟):

هل ننتج حاجات الفقراء أم الأغنياء ؟ هل ننتج للسوق المحلي أم للتصدير

إذن الإجابة على هذه الأسئلة والأسئلة التي سبقتها يرتبط ويتوقف على نوع النظام الاقتصادي السائد في المجتمع، وهي إحدى الميزات التي تميّز النظم الاقتصادية بعضها عن بعض .

تعريف النظام الاقتصادي :

- النظام الاقتصادي هو مجموعة المبادئ والقواعد والأعراف والأفكار والفلسفات والتقاليد والقيم والمعتقدات التي يتبناها مجتمع ما في تعامله مع المشكلة الاقتصادية .
- وهو مجموعة الأجهزة والتشريعات والتدابير التي تحم المجتمع في تعامله مع المشكلة .

- وهو تشكيل مؤسسي يستند إلى أرضية فلسفية أو نظرية بهدف تسيير الحياة الاقتصادية .

أولاً:المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي :

خصائص النظام الرأسمالي : يمتاز النظام الرأسمالي بـ :

- الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج حيث أن عناصر الإنتاج مملوكة للأفراد أو المنشآت أو الشركات ، ولهم حرية التصرف في توظيفها أو استخدامها أو تعطيلها ، ولهم أن يتلفوها إن شاءوا ذلك ، كما أن لهم حق التبرع بها للكلاب والقطط ، أو إلقائها بالبحار والمحيطات .
- السعي نحو تحقيق الربح بعيدًا عن الأخلاق، لأنه يقوم على حرية غير منضبطة .
- حيادية الدولة وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية .
- اعتماد نظام السوق (آلية العرض والطلب) .

المشكلة : كيف يمكن تحقيق الرفاهية الإنسانية علما بأن :

- الموارد نادرة أو محدودة نسبيا .
- حاجات ورغبات الإنسان لا متناهية وغير محدودة .
- **وبعبارة أخرى :** كيف يمكن ملائمة الموارد المحدودة مع حاجات ورغبات الإنسان غير المحدودة ؟

سبب المشكلة : اعتبر الفكر الاقتصادي الغربي (**بخل أو شح الطبيعة**) سبباً للمشكلة الاقتصادية، وقد أكدت نظرية (مالثوس Malthus) في السكان هذا التوصيف حيث يميل السكان، كما يعتقد إلى الزيادة بحسب متوالية هندسية (٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ، ٣٢) ، بينما تميل الموارد إلى الزيادة بحسب متوالية حسابية أو عددية (٢ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٠) ، وعليهً فلا بُد أن تحدث

الفجوة بين السكان والموارد وسوف تزاد هذه الفجوة اتساعاً مع الزمن.

الحل : ما هو الحل من وجهة نظر النظام الرأسمالي ؟

بما أن المنتجات (السلع والخدمات) التي يمكن إنتاجها أو توفيرها **محدودة** بالمقارنة مع متطلبات الناس ورغباتهم اللامتناهية فلا بد من وسيلة لتحديد:

- ما يجب إنتاجه ؟
- وبأي كمية ؟
- وحسب أي أولوية ؟

- الحل عند مالثوس فيتمثل في تقليل عدد السكان والحد من النسل من خلال
- العزوف عن الزواج أو تأجيله بهدف الحد من الزيادة السكانية .
- وإلاَّ فإن الطبيعة ستحصد الرؤوس الزائدة بسيف الأوبئة والأمراض جراء سوء التغذية .
- أو بالحروب اصطراعاً على الموارد الغذائية .
- وبذلك تكون قد شخصت حدوداً وكوابح قسرية للنمو.
- وقد **سنّوا** (شرّعوا) بعض القوانين الداعية لذلك مثل : (قانون الأجر الحديدي لريكاردو) ، (وقانون القمح) ، (ومزية الفقر) .
- وقد **تبنّت** المؤسسات الدولية – عموما – هذه الرؤيا المالثوسية وجاءت كل توصياتها مؤكدة وجوب الحد من الزيادة السكانية.
- أيضا قالوا بأن **السوق الحرة** هي الوسيلة الأفضل في ترتيب الأولويات الناتجة عن ذلك حسب الطلب عليها . ولذلك سمي هذا النظام بنظام السوق الحرة .

- إذن يتم حل المشكلة الاقتصادية وتخصيص الموارد من خلال آلية السوق (قوى العرض والطلب) وهي الكفيلة بالإجابة عن : (ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ ولمن ننتج؟) .
- حيث يتم إنتاج السلع التي يكون عليها طلب أكثر وتحقق ربحية أكثر لمن يملك عناصر الإنتاج (الأفراد) ، فلو كان إنتاج الأسلحة أكثر ربحية من إنتاج القمح أو الخبز فسوف يتم إنتاجها ولو مات أفراد المجتمع من الجوع

ثانياً:المشكلة الاقتصادية في النظام الشيوعي :

خصائص النظام الشيوعي :

- ❖ الملكية العامة لعناصر الإنتاج .
- ❖ لا يهدف إلى الربح .
- ❖ تدخل الدولة وعدم حياديتها .

المشكلة : عدم توافق وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج ، أو بمعنى آخر :

- عدم التوافق بين ملاك وسائل الإنتاج والعمال الذين لا يملكون وسائل الإنتاج .
- أي أن الملكية الخاصة هي السبب الرئيس للمشكلة الاقتصادية .

الحل : الحل من وجهة نظر الفكر الماركسي يكمن في :

- إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتأميم جميع الأملاك باسم الدولة ، بمعنى إلحاق علاقات الإنتاج بقوى الإنتاج .
- فرض الملكية العامة (المشاعة) لوسائل الإنتاج بدلا من الملكية الخاصة .
- فرض التخطيط المركزي على جميع القطاعات وشرائح المجتمع .
- منع أي تصرف اقتصادي خارج الخطة المركزية ، ولذلك سمي النظام الشيوعي بنظام التخطيط المركزي

- إذن يتم حل المشكلة الاقتصادية وتخصيص الموارد عن طريق الدولة (جهاز التخطيط المركزي)، فالدولة تقوم بتحديد أولويات الإنتاج، وتوجه (توظف) عناصر الإنتاج لإنتاج السلع والخدمات حسب سلّم الأولويات التي وضعته .

ثالثاً:المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي :

خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي :

- إقرار الملكية الخاصة ولكن بعد تكييفها لتصبح استخلافا، فهي ملكية خاصة ذات طابع اجتماعي (فيها حق للمجتمع) . حتى أن مالك الخاص تخرج عنه نسبة معينة (الزكاة) ...
- اعتماد نظام السوق المنضبط بضوابط شرعية (لا احتكار ولا تدليس ولا غش ولا ربا، ولا اكتناز للمال، ولا غبن، ولا إكراه ...) .
- دور الدولة الهام في الحياة الاقتصادية، فالدولة ليست حيادية، كما أنها ليست متدخلة بكل شيء :
- تترك المجال لمالكي عناصر الإنتاج (الملكية الفردية) لأن ينتجوا ما يشاءون (في دائرة المباحثات) وبما يحقق لهم الربحية . لأن الملكية الخاصة تشكل الحافز (الدافع) لتحقيق الربح .
- تترك تسعير السلع والخدمات المنتجة لآلية السوق (العرض والطلب) ولكن ضمن الضوابط والحدود الشرعية .
- إذا ما حصل خلل في الإنتاج (عدم كفاية الإنتاج) أو (إنتاج سلع غير المباحثات) أو أصبح هناك خللاً في التسعير (كما في الاحتكار)، أو أن هناك تلاعباً في السوق (الغش، تلقي الركبان، بيع الحاضر للباد.) تتدخل الدولة من خلال جهاز الحسبة لتصويب الخلل في السوق، وإعادة الأمور إلى نصابها .

- أيضاً تقوم الدولة باستكمال النقص في الإنتاج في حال لم يقم القطاع الخاص بإنتاجه (لتدني الربحية ، أو احتياج المشروعات لرؤوس أموال كبيرة، أو تأخر العائد زمنياً ، أو المشروعات والسلع العامة كالطرقات والجسور والأنفاق وغيرها) .

ومن جهة أخرى فإن التصورات الوضعية أنفة الذكر للمشكلة الاقتصادية ولمعالجتها لا تتسق مع المعطيات الإسلامية التي تؤكد كفاية الرزق ويتضح ذلك من خلال جملة من الآيات الكريمة كما في قوله تعالى :

﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ۖ ﴾ [سورة الزُّمَر:٣٦]

﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ ﴾ [سورة إبراهيم:٣٤]

﴿أَلَمْ تَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً ۗ ﴾ [سورة لقمان:٢٠]

توكيد تقدير الأقوات : كمظهر من مظاهر حكمته تعالى ، كما في قوله تعالى :

﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴿١٠﴾﴾ [سورة فُصِّلَت:١٠]

﴿وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [سورة الذاريات:٢٢]

وجوب تحلي الإنسان بحسن الظن بالله تعالى ، ومجانبة وعيد الشيطان ، كما في قوله تعالى:

﴿ ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا ۗ ﴾ [سورة البقرة:٢٦٨]

نبذ بعض الممارسات الجاهلية : فقد انتقد القرآن الكريم الكثير من ممارسات الجاهلية مثل قتل الأولاد ووأد البنات ، قال تعالى :

﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ ﴾ [سورة الأنعام:١٥١]

﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا ٣١ ﴾ [سورة الإسراء:٣١]

﴿ وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ٨ بِأَيِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ ٩ ﴾ [سورة التكوير:٨-٩]

الدعوة الى التكاثر والتناسل : فقد دعت السنة النبوية إلى ذلك ، بقوله :صلى الله عليه وسلم :

" تناسلوا تكاثروا فإني مباهٍ بكم الأمم يوم القيامة " .

أما المشكلة الاقتصادية ببعدها الفني (باعتبارها مشكلة اختيار) فهذه مما لا **ينكره الإسلام** ، بل أن مقتضيات الخطاب القرآني لتؤكد ذلك .

فمنذ خروج آدم عليه السلام من الجنة ناداه ربه:

﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ١١٨ ﴾ [سورة طه:١١٨]

ودلالة الخطاب القرءاني تفيد أن وجود الإنسان خارج الجنة ينطوي على تفتق سيل الحاجات التي تستلزم السعي والعمل لإشباعها ، وهو مقصد من مقاصد استخلاف الإنسان على الأرض:

﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ٦١ ﴾ [سورة هود:٦١]

فالحاجات هي الحافز للنشاط الاقتصادي ووسائل إشباعها متاحة في الطبيعة بصورة موارد تستلزم عمل الإنسان وسعيه للاستيلاء الطيبات.

المشكلة الاقتصادية في التصور الإسلامي ليست حتمية بيئية كما تقرر المالثوسية وليست حتمية تاريخية كما تقرر الماركسية .

المشكلة الاقتصادية هي مشكلة سلوكية من جهة ومؤسسية من جهة أخرى :

١- مشكلة سلوكية :

- يتسبب فيها الإنسان حين يكسل عن استغلال موارد بيئته .
- وهي مشكلة سلوكية حين يفرّط الإنسان في الاستهلاك ويتجاوز الحد اللازم لكفايته
- وهي مشكلة سلوكية أيضاً حينما تسود الأثرة والظلم توزيع الثروة والموارد **والدخول** .
- وهي أيضاً مشكلة سلوكية حين يتجاوز الإنسان على مجتمعه فيعطل أدوات هذا المجتمع التي تيسر النشاط الاقتصادي (اكتناز النقد) .
- وهي مشكلة سلوكية أيضاً حين يعتمد هذا المتعسف إلى محاولة ابتزاز المجتمع فلا يعيد إليه أداته (النقود) إلا بمقابل جزية هي الفائدة أو الربا.□

ومشكلة مؤسسية : تنجم عن :

- **تخلي** الدولة عن أداء وظيفتها في الضمان الاجتماعي وفي إعادة التوزيع من خلال إنفاذ أحكام الزكاة وتصفية الربا .
- غياب ضوابط الجغرافية السياسية الإسلامية والاستعاضة عنها بجغرافية أنانية الطابع تحول دون اشتراك الناس بموارد الأرض.

الحل من وجهة نظر النظام الاقتصادي الإسلامي :

ولكل ما تقدم فإن البناء التشريعي والمؤسسي الإسلامي جاء يحتوي هذه الميول السلوكية والثغرات المؤسسية التي تتسبب في وجود المشكلة من خلال سيل من الأحكام والمؤسسات التي يجندها لهذا الغرض نذكر منها على سبيل التمثيل لا الاستقصاء:

(١) **تعبئة الموارد البشرية والطبيعية والمالية** للنشاط الاقتصادي ومنع تعطلها وهنا نجد أن الإسلام قد مجّد العمل خاصة اليدوي منه وحث عليه وجعله واجباً شرعياً في حدود معينة، وجعل الحرف جميعها من فروض الكفاية، وقد ترجمت سنته القولية والعملية هذا التوجه.

أما الموارد الطبيعية فيؤكد الإسلام وجوب استغلالها ومن ذلك أحكام تمنع تعطيل الأرض، وأحكام تمنع احتجازها وأحكام تحفز الناس إلى إحيائها واستقطاعها والجامع في هذه الأحكام ونظائرها هو منع تعطيل الموارد.

أما الموارد المالية فنجد الإسلام قد شرع لأجل تعبئتها تحريم الاكتناز وتحريم الربا وأوجب الزكاة في الأرصدة النقدية العاطلة.

(٢) **ضبط الحاجات وظيفياً** حسب الاعتبارات الشرعية، فالإسلام لا يعتبر كل رغبة أو ميل حاجة معتبرة واجبة الإشباع ، إنما يعتبر فقط الحاجات الحقيقية التي يترتب على إشباعها اكتمال قدرات الإنسان، لذلك نراه يستثنى كل ما يخل بطاقات الإنسان الجسدية مثل استهلاك الميتة والدم والخنزير، ويستثنى كل ما يخل

بطاقاته العقلية كالمسكرات والمخدرات، فالأصل هو مشروعية الطيبات وحرمة الخبائث . كما يؤكد الإسلام الوسطية في إشباع الحاجات فلا إسراف ولا تقتير ولا ترف ولا مخيلة. ويؤكد كذلك وحدة دالة الرفاهية الاجتماعية ووجوب تخصيص الموارد بما يحققها.

(٣) **ثمة أحكام أخرى كثيرة** تنجز عدالة التوزيع في مجال التوزيع الابتدائي، حيث يربط الإسلام نشأة حق التملك وإدامته، بدوام العمل الاقتصادي والمشاركة الإيجابية بالنشاط الاقتصادي.

أما في مجال التوزيع الوظيفي فإننا نجد الإسلام يحرم المكافآت الطفيلية كالفائدة والريع من خلال أحكام كثيرة منها أحكام الربا والصرف والمخابرة والكراء.

وفي مجال إعادة التوزيع نجد أن الإسلام يشرع الزكاة وهي الحد الأدنى من إعادة التوزيع الذي تلزم به الإدارة الاقتصادية ويندب الفرد إلى أبعد من ذلك من خلال الأحكام ومنظومة القيم الإسلامية. ويلاحظ أن الإسلام تتعايش في نظامه التوزيعي اعتبارات العمل والملكية والحاجة كأسس حقوقية ترعى اعتبارات العمارة والعدالة بذات الوقت.

(٤) **تكييف نظام التملك** ليحقق أهداف العمارة العادلة من خلال توكيد الوظيفة الاجتماعية للاستخلاف الخاص (الملكية الخاصة)، ومن خلال الاستخلاف الاجتماعي بصورهِ المختلفة التي ترعى العرض العام واعتبارات الرفاهية الاجتماعية.

(٥) **توكيد الوظيفة الاقتصادية للدولة**، فالدولة الإسلامية قيمِّة على النشاط الخاص، تمنع الاحتكار وتمنع الاستغلال وتمنع سوء استخدام الحق والمضارة فيه. والدولة الإسلامية مشاركة في النشاط الاقتصادي من خلال موضوعات الاستخلاف الاجتماعي تملكها وتديرها، وهي دولة رفاهية ملزمة بتوفير العرض العام ورعاية المصالح العامة فضلاً عن قوامتها على إعادة التوزيع من خلال الزكاة.

إن هذا البناء التشريعي والمؤسسي كفيل بتحصين المجتمع من المشكلة الاقتصادية بمضامينها الوضعية السابقة، أما المشكلة الاقتصادية بالمفهوم الفني أي كونها مشكلة ندرة نسبية تحتم الاختيار بين الاستخدامات البديلة للموارد، فهي مما لا يتعارض مع الأُسس الاعتقادية والتشريعية بل يكون ذلك من مقتضيات الوجود الإنساني على الأرض وينبغي أن يتعامل مع مواردها بالرشد والحساب الاقتصادي إذ اقتضت حكمته تعالى اختبار الإنسان في هذه الحياة في ظروف وشروط مادية تتعلق بأسباب حياته وشروط بقائه.

إن إقامة الأوضاع الشرعية وتنفيذ الأحكام، لا يعني انتفاء الحاجة إلى الحساب الاقتصادي ولا أدل على ذلك من واقع المجتمع الإسلامي على عهد النبوة فاحتياجات بيت النبوة التي دفعت نساء النبي إلى الثورة عليه والتي خلدتها آيات التخيير واحتياجات الأمة والدولة، وكل دروس الإيثار التي امتدحها القرآن الكريم، دليل على وجود المشكلة بمضمونها الإسلامي الموجب لحكمة التعامل مع الموارد بالرشد والعقلانية وبالسعي لاستغلالها وحسن توزيع ثمارها، وكل هذه محكات لاختبار الإنسان لا تتنافى مع كمال التقدير.

خصائص المشكلة الاقتصادية :

<u>**أولاً : العمومية :**</u> أي أن المشكلة الاقتصادية مشكلة عامة **زمانيا ومكانياً** ، وهي تعني أن المشكلة الاقتصادية موجودة قديما وحديثا وهي ذات بعد مكاني بحيث تمتد إلى كل الأماكن ولا ينفرد بها مكان دون أخر.

<u>**ثانيا : الديمومة :**</u> بمعنى أنها دائمة وأبدية ، تنطبق على **كل العصور** والأزمنة فالإنسان منذ خلقه الله تعالى واجه هذه المشكلة ، والمجتمعات الحديثة تعاني منها ، كما المجتمعات سوف تواجه هذه المشكلة مستقبلا .

ثالثـــا: النـــدرة النســـبية : *Scarcity* حيث أن المـوارد محـدودة ولهـا استخدامات متعددة وبديلة ، ولأنها ذات استخدامات بديلة ومتعددة فلا بد إذن من (الاختيار) و (التضحية) .

رابعاً: إنها مشكلة اختيــار وتخصـيص : بسبب محدودية الموارد وعدم محدودية الحاجات ، بحيث تظل دائما الحاجات أكثر من الموارد .

خامســاً: التضــحية: ولأن الحاجات دائما أكثر من الموارد ، ولأن الموارد لها استخدامات بديلة لبعضها فلا بد إذن من وجوب تضحية الفرد أو المجتمع ببعض الحاجات مقابل إشباعه لبعض الحاجات الأخرى الأكثر أهمية وعملية التضحية هذه تستوجب المقارنة والمفاضلة بين الحاجات المختلفة لترتيب أولوياتها بالنسبة له وبعد ترتيب الحاجات يقوم بتخصيص الموارد المتاحة ليتمكن بعد ذلك من استخدام بعض الموارد التي قام بتخصيصها لإشباع بعض الحاجات التي قام بترتيبها .

أركان المشكلة الاقتصادية :

هناك ركنان أساسيات للمشكلة الاقتصادية وهما :

1. **الركن الأول : الرغبات أو الحاجات (*Needs or Wants*) :**

حيث يتميز الإنسان بأن له رغبات وحاجات متنوعة ، وأهواء متباينة ، وهو يسعى دوما لتحقيق هذه الرغبات وإشباعها

يمكن تقسيم الرغبات والحاجات إلى قسمين :

ضروريات : وهي الحاجات الأساسية التي لا تقوم الحياة إلا بها ، وهي مرتبطة باستمرار حياة الإنسان على الوجه المناسب ، مثل (الأكل ، الشرب ، اللباس السكن .) ، فهذه الأساسيات لازمة للحفاظ على الأركان الخمسة للحياة ((النفس ، الدين ، العقل ، النسل ، المال)) . وقد أشار القرآن الكريم إلى أهميتها عندما أخرج آدم من الجنة إلى الأرض ، **بقوله تعالى** :

﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾﴾ [سورة طه:١١٨]

تحسينيات أو كماليات : وهي الحاجات التي يمكن أن يستغني عنها الإنسان دون أن تؤثر على حياته ، ويطلق عليها أحيانا (**حاجات الرفاهية *Welfare***) ، مثل (نوع معين من الأجهزة الخلوية ، سيارة من طراز أو موديل معين ، رخام ، جرانيت ، جبس ، ديكورات ، مطبخ من خشب البلوط الصلد ، قرميد ، مواقد الخ) .

ألا أن هذا التقسيم غير ثابت ، حيث يختلف تقسيم الحاجات والرغبات إلى ضروريات وكماليات من زمان إلى زمان ، ومن مكان إلى مكان ، ومن شخص إلى آخر ، ومن مجتمع إلى آخر .

فما يعد كمالياً أو رفاهياً في زمان معين يمكن أن يصبح ضرورياً مع الزمن ؛ مثال ذلك الهاتف الخلوي ، والسيارة

وما يعد كماليا في مكان معين يمكن أن يصبح ضروريا في مكان آخر ، بسبب اختلاف : الثقافات ، والبيئات ، ومستويات الدخل . مثل الانترنت (فهو ضروري لفئة الطلاب الدارسين وكماليا لربات البيوت) و(مكيفات الهواء Air Conditions) و (المواقد Fire Place) و (القرميد) .

خصائص ومزايا الرغبات والحاجات : تتميز هذه الرغبات والحاجات بأنها :

- **متعددة وغير محدودة** : بحيث لا يمكن حصرها ، فهناك عدد هائل من الحاجات الإنسانية لا يمكن حصرها مثل الحاجة إلى (اللباس ، الطعام ، الشراب امتلاك منزل ، امتلاك سيارة ، الحاجة إلى الأمن من الكوارث والحروب ... الخ).

- **متداخلة مع بعضها البعض** : بحيث أن الواحدة منها تسوق إلى الأخرى ؛ فمثلاً اقتناء سيارة سوف يقود إلى الحاجة إلى الوقود . وشراء هاتف خلوي سوف يحتاج إلى بطاقات الشحن ، وبناء منزل سوف يحتاج إلى تركيب شبابيك وأبواب وأثاث ، وتركيب تدفئة مركزية في المنزل سوف يحتاج إلى المحروقات .
- أيضاً متداخلة مع بعضها بحيث أنك لو احتجت لتحضير كأس من الشاي فإنك تحتاج الى السكر والشاي والماء والإبريق والغاز...
- **متجددة ولا تقف عند مستوى معين** : فالحاجات البشرية دائمة التجدد ولا تقف عند مستوى معين . **والسبب في ذلك يعود إلى :-**

التطور التكنولوجي : إحلال الآلات مكان العمل اليدوي ، وثورة الاتصالات والمعلومات (كمبيوترات ، انترنت...) .

اختلاف أنماط الحياة : حياة البداوة ، حياة الريف ، حياة المدينة ...

اختلاف مستويات الدخل : حيث أن لكل مستوى من الدخل حاجات ورغبات يتكيف الإنسان معها ليجاري الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها...

أيضا هي متجددة لاستمرارية الحياة : فعلى سبيل المثال وجبات الطعام التي نتناولها فنحن نحتاج لتكرار لتناولها بعد عدد معين من الساعات ، وكذلك شرب الماء ...

وعليه فكلما قام الإنسان بإشباع رغبة معينة، ثارت في نفسه رغبات كثيرة غيرها... فمثلاً قد تكون الرغبة عند شخص ما امتلاك **دراجة هوائية** تنقله من مكان سكنه إلى مكان عمله ، فإذا ما حصل عليها فسوف يتطلع إلى امتلاك دراجة نارية

لأنها تنقله بشكل أسرع ، فإذا ما حصل عليها تثور لدية بعد فترة من الزمن الحاجة إلى امتلاك سيارة ، لأن السيارة تقيه حر الصيف وبرد الشتاء ، ثم نجده يتطلع للحصول على سيارة ذات مواصفات معينة (كندشن ، شبابيك كهرباء ، زجاج ملون ، فتحة بالسقف ...) وهكذا ...

وقد أشار (**ماسلو** ***Maslo***) إلى ذلك من خلال مدرج ماسلو الهرمي للحاجات الإنسانية : الحاجات الفسيولوجية ، الحاجة إلى الأمن ، الحاجة إلى الاحترام والتقدير الحاجة إلى تحقيق الذات ...

وهذه بطبيعة الحال من سمات البشر مصداقا لقوله **صلى الله عليه وسلم** :

"لو كان لابن آدم واديا من ذهب لتمنى الثاني ، ولو كان له واديان لتمنى الثالث ولا يملأ بطن ابن آدم إلا التراب" .

في مقابل ذلك كله نجد أن قدرة الإنسان على تلبية هذه الحاجات **مرهون بما يمتلك من موارد** وإمكانات وثروات . وهو الركن الثاني من أركان المشكلة الاقتصادية .

٢. الركن الثاني : الموارد (*Resources*) ، ويطلع عليها أيضا عناصر الإنتاج (*Factors of Production*) أو المدخلات (*Inputs*) :

وهي كل ما خلق الله سبحانه وتعالى من وسائل ومصادر على هذه البسيطة سواء أكانت طبيعية أم بشرية ، ومسخرة للإنسان ليقوم بوظيفة الاستخلاف وعمارة الأرض . وتستخدم في إنتاج السلع والخدمات (*Goods and Services*) . □

يمكن تقسيم الموارد من حيث ملكيتها إلى قسمين :

١. **موارد حرة (غير اقتصادية Free Resources) :**

٢. هذه الموارد غير مملوكة لأحد ، بل هي للناس كافة ولا ثمن لها .

i. هذه الموارد موجودة بالكون بكميات هائلة وبشكل غير محدود ، وبالتالي فهي لا تشكل جزءاً من المشكلة الاقتصادية .

من الأمثلة عليها : الهواء ، والشمس ، والسمك قبل اصطياده ، والطير في الهواء وماء المطر قبل حيازته .

لعل الحكمة من توفرها بكثرة شدة حاجة الناس إليها ، فلم يترك الخالق ملكيتها لبني البشر ، حتى لا يتحكم بها احد الناس شركاء في ثلاث : الماء والكلأ والنار .

٣. **موارد اقتصادية (*Economic Resources*)** : وهي التي تتسم بالندرة أو المحدودية ، ولا يمكن الحصول عليها بدون ثمن أو جهد ، ونظراً لأن هذه الموارد محدودة فهي لا تكفي لاشباع حاجات كل الناس ، ولو كانت كذلك لما كان هناك مشكلة .

إذن هي مملوكة لأشخاص وتقع تحت حيازتهم وملكيتهم ، ولا يستطيع أحد الحصول عليها إلاَّ مقابل ثمن .

من الأمثلة عليها : الطعام ، الملابس ، الأثاث ، السيارات ، الشقق السكنية وغيرها .

هذه الموارد تتصف بالندرة ، فهي محدودة وغير متوفرة بالكم والنوع الذي يشبع حاجات الإنسان ورغباته اللا متناهية ، وبالتالي فهي التي تشكل جزءا من المشكلة الاقتصادية (نظراً لمحدودية وجودها وتوفرها) .□

<u>إذن هناك ثلاثة شروط يجب أن يتصف بها المورد حتى يسمى مورداً اقتصادياً وهي :</u>

١. **المحدودية أو الندرة النسبية :** وهو ما يميزها عن الموارد الحرة .

٢. **الثمن : فلا يمكن الحصول عليه دون ثمن** : وهذا الثمن يرتبط بعلاقة طردية مع الندرة ، فكلما كان المورد أكثر ندرة ، كان ثمنه أكبر (مثال ذلك الماس والذهب) ومن هنا كان الماس أغلى من الذهب ، والذهب أغلى من الحديد وهكذا .

٣. **الجهد : فلا يمكن الحصول عليه دون جهد** : بحيث يصعب على الإنسان الحصول عليه دون عناءٍ أو جهد ، بعكس الموارد الحرة التي يمكن الحصول عليها دون عناء ، فالهواء (وهو مورد حر ، غير اقتصادي) يحصل عليه الإنسان ونائم أو وهو يأكل أو يسوق سيارته ...

ويمكن **تقسيم الموارد الاقتصادية أو عناصر الإنتاج** إلى موارد بشرية (*Human Resources*) وأخرى طبيعية (*Natural Resources*) ، **وهي تشمل** :

١. **العمل (*Labor*)** : ويقصد به عدد ساعات العمل (الوقت) الذي تحتاجه السلعة أو الخدمة حتى يتم إنجازها . أو هو الجهد ا لبشري (العضلي أو الذهني) المبذول لإنتاج السلع والخدمات . مثل خدمات المزارع ، والحارس ، والمدرس والسائق ... وغيرهم . أما **العائد** الذي يحصل عليه العمل فهو **(الأجر Wages)** .

٢. **الأرض (*Land*)** : بما في ذلك الموارد التي تحويها الأرض بباطنها ، كالمعادن (من حديد ونحاس وذهب ونفط وفوسفات وبوتاس وأملاح) وسواء استخدمت الأرض للبناء أم الزراعة أم للمناجم والمقالع ، فالأرض بظاهرها وباطنها (غاباتها ، وأنهارها ، وبحارها ، ومحيطاتها ، بل والفضاء المحيط بها)

٣. مسخرة للإنسان ومأمور باستخراج خيراتها ، **لقوله تعالى** :

﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴿١٥﴾ ﴾ [سورة المُلك:١٥]

وقوله تعالى :

﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِىَ فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ ﴿٣٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ﴿٣٣﴾ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴿٣٤﴾ ﴾ [سورة إبراهيم:٣٢-٣٣-٣٤]

أما **العائد** الذي تحصل عليه الأرض فهو (**الريـع *Rent***) . ومن هنا فإن المشكلة من منظور الاقتصاد الإسلامي تعود في جزءٍ منها لسلوك بني البشر (سوء استغلال موارد الطبيعة) أو (الكسل وعدم السعي) و (سوء التوزيع : ظلم الإنسان لأخيه الإنسان) .

٤. **رأس المال (*Capital*)** : ولا يقتصر على النقود ، بل يشمل الآلات والمعدات والبناء والعقارات التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات سواء أكانت سلعاً استهلاكية

(*Consumption Goods*) ، أم سلعاً رأسمالية واستثمارية (*Capital or Investment Goods*) . أما اللا عائد الذي يحصل عليه رأس المال فهو (**الفائدة Interest**) .

٥. **التنظيم (*Organization*)** : وهو الجهد المبذول في تخطيط وتنظيم وتنسيق استخدام الموارد سالفة الذكر على أفضل وجه (أفضل الاستخدامات بأقل التكاليف) . أما **العائد** الذي يحصل عليه التنظيم فهو (**الربح *Profit***) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن عائد هذه العناصر من أجور وريع وفائدة وربح يساوي الدخل القومي محسوبا بطريقة العائد .

(National Income = Wages + Rent + Interest + Profit) .

الفصــل الســادس

الجــريمة الاقتصــادية

حينما نتحدث عن الجريمة الاقتصادية فإننا نقصد في البدء عالم الاقتصاد كبيئة خاصة لظهور ونمو الجريمة فيه ، ولا شك بأن عالم الاقتصاد تطور بتطور الحضارة البشرية ، فقديمًا كان الاقتصاد يبنى على الزراعة لذا كانت الجرائم الاقتصادية في ذلك الوقت محورها الزراعة وهو ما نجده في أقدم التشريعات التي عرفتها البشرية " شريعة حمورابي ". [1] ثم تطور الاقتصاد بتطور الحضارة في عصر النهضة الصناعية الذي كثرت فيه الاختراعات الصناعية التي نقلت التطور الحضاري إلى التقدم والنمو ثم وصلنا إلى عصر النهضة الحديثة حيث ثورة التكنولوجيا والفضائيات والحاسب الآلي واستخداماته وبالتالي ظهرت أنواع أخرى من الجرائم الاقتصادية التي لم تكن معروفة من قبل والتي لا يصاحبها بالضرورة عنف ما ، بل ظهر أن مرتكبي هذه الجرائم نوعية مختلفة تهدم نظرية "لومبروزو" من أساسها حول شكل الإنسان المجرم ، إذ صرنا نشاهد مجرمين من طراز آخر أفخم من ذوي الياقات البيضاء وأذكى من أغنى المجرمين الذين قرأنا عنهم أو صادفناهم في حياتنا العملية، لذلك سنعرض الجرائم الاقتصادية على النحو التالي :

تعريف الجريمة الاقتصادية

وتطورها وخصائصها

لا بد هنا من التنويه أننا حينما نعرض لموضوع الجرائم الاقتصادية ليس لمعرفتها فقط أو معرفة تأثيرها الضار على اقتصاديات الدول بل المعنى والهدف الأسمى المقصود منها هو تحفيز الهمم والأفكار من خلال منظومة جديدة لمواجهة نوع جديد لا يقف عند حد معين من الجرائم بل يتطور باستمرار مع عقول إجرامية متطورة غير تقليدية تستخدم

أحدث ما وصل إليه التقدم الحضاري من علوم وتكنولوجيا وتوظفهما لأغراضها الخاصة في عالم الجريمة ، مما يستدعي خطة إستراتيجية لمكافحة هذا النوع من الجرائم ، و هو ما سنقف عليه عند نهاية هذه الدراسة.

سيكون لنا فكرة تمهيدية عن الجريمة الاقتصادية من خلال المباحث التالية وهي :

- **المبحث الأول : سنتعرف على الجريمة الاقتصادية وتعريفاتها القانونية المتعددة.**
- **المبحث الثاني : خصائص الجريمة الاقتصادية.**

تعريف الجريمة الاقتصادية

في هذا المبحث سنعرف من خلال عدة مطالب عن بدايات ظهور الجريمة الاقتصادية، يعقبها تعريف للجريمة الاقتصادية، والفرق بين الجريمة التقليدية والجريمة الاقتصادية المعاصرة.

ظهور الجريمة الاقتصادية

كما قلنا من قبل فإن تطور الحضارة يعتمد على الاقتصاد ، وعالم الاقتصاد تطور بتطور الحضارة البشرية ، وكل حقبة زمنية طويلة تتميز عن غيرها ، فأساس الاقتصاد الأول لحضارات العالم اعتمد على الملكية والزراعة لذا كانت الجرائم الاقتصادية تتمحور حول الزراعة ، وفي عصر النهضة بل وحتى وقتنا الحالي مازالت الصناعة وعالم الشركات متعددة الجنسيات يلعب دورًا مؤثرًا وحيويًا في الاقتصاد العالمي وتوجد جرائم اقتصادية تتعلق بسرقة الاختراعات والتجسس الاقتصادي ومخالفة أنظمة الدول بل وتطور الأمر إلى جرائم عابرة للقارات فيما عرف بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وإذا كانت قد برزت الجريمة الاقتصادية بصورة واضحة خلال القرنين الماضيين فإن ذلك يرجع لأهمية الحياة الاقتصادية في حياة الدول وأمنها واستقرارها وإلى الفوارق

الطبقية التي تجلت فيهما بوضوح، وعصفت بكثير من الأنظمة الاجتماعية فأسقطتها. ومنذ القرن التاسع عشر بدأت النصوص القانونية ذات الطابع الاقتصادي تأخذ دورها في التشريع الجزائي ، إلا أنها برزت بشكل واضح خلال النصف الثاني من هذا القرن ، وخاصة في الدول التي نحت منحى الاقتصاد الموجه وكانت الضرورة فيها ملحة لإصدار تشريعات تحمي التحولات الاقتصادية من العبث والتسلط والفوضى والفساد. وكانت هذه النصوص القانونية إما أن تصدر بصورة مستقلة وإما ضمن القانون العام ، ومن خلالها تجلت بشكل واضح الجريمة الاقتصادية. ولقد اعتبر بعض شارحوا القانون أن ظهور الجرائم الاقتصادية واحتلالها الأهمية التي فاقت جرائم الاعتداء على الأشخاص هو من أهم خصائص القرن العشرين . لأنها جرائم حضارية مرهونة بنظام الدولة حين تبلغ درجة معينة من التطور الحضاري . ولقد لقي هذا الاتجاه التشريعي نحو تدخل قانون العقوبات لحماية الاقتصاد ترحيبًا من الفقه الجزائي ؛ لأن على المشرع أن يحمي سياسته الاقتصادية بالتهديد بإجراءات شديدة تصيب المخالفين.

لكن الحق يقال بأنه منذ القرن الماضي – القرن العشرين – وتحديدا أثناء الحرب العالمية الأولى وكذلك الحرب العالمية الثانية ظهرت جرائم اقتصادية تمثلت في احتكار السلع والمواد الغذائية والتلاعب في أسعارها بواسطة فئات محددة من التجار مما دعا الحكومات إلى التحرك لتجرم أية أشكال احتكارية أو تلاعبًا في

الأسعار وظهرت لأول مرة فكرة أن يتم الاستعانة بالموظفين العموميين في الحكومة لضبط تلك المخالفات بدلاً من الاستعانة برجال الشرطة ، وكان من الضروري منح الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة صفة الضبطية القضائية لأداء مهامهم المكلفين بها ، وظهرت في تلك الحقبة فكرة الضبطية القضائية لموظفي الحكومة

في الثلاثين عامًا الأخيرة من القرن العشرين وبسبب فكرة العولمة ، واعتبار العالم قرية كونية صغيرة بسبب ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطورات الحاسب الآلي

ظهرت أنواع وأنماط أخرى من الجرائم الاقتصادية العصرية أو المستحدثة **مثل** : جرائم الاحتيالات المالية ، وجرائم النقد والتهريب الجمركي وجرائم الحاسب الآلي والانترنت وجرائم عالم الاقتصاد الخفي مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها.

ترتب على التطور التكنولوجي في قطاع الزراعة مثلا استحداث آلات جديدة تستطيع حصد محصول الأرز، وفصل البذور عن القش ، وتعبئة البذور في أجولة معدة للاستخدام المباشر، كل ذلك في عملية آلية واحدة لا تستغرق أكثر من ساعة ، في حين كانت ذات العملية تستغرق في الماضي أربع عمليات منفصلة، وعمل ما يزيد على ثلاثين عاملا للفدان ، عملاً متواصلاً لمدة أسبوع . فقد ترتب على آلية النشاط الزراعي تعميق مشكلة البطالة في هذا القطاع . وعلى الرغم مما أفضت إليه ثورة التكنولوجيا من خيرات على الإنسانية ، إلاَّ أن هناك **ثمنًا** يجب أن يدفع *A price has to Paid* في مقابل خيرات ثورة التكنولوجيا ، والثمن هو الوظائف ؛ فتكنولوجيا توفير الوظائف أزالت ومستمرة في إزالة قطاعات وظيفية بأكملها.

وبمـرور الوقـت فلـن تكـون هنـاك فـرص وظيفيـة جديـدة في أسـواق العمـل. وللخـروج مـن هذا التنبؤ المتجهم. أكد بعضهم أن الحل سيكمن في تقليل عدد أيام العمـل الأسـبوعي والتوسـع في قطـاع العمـل التطـوعي أكـدت منظمـة العمـل الدوليـة أيضًـا أن نمـو معـدل البطالـة عالميًـا يعـزى في جانـب كـبير منـه لثـورة تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات، وحالـة الركـود في الـدول الصـناعية ممـا قلـل الطلـب علـى صادرات الدول النامية ومن ثم مزيد من البطالة والفقر عالميًا. كما أكدت المنظمة الدوليـة أن النـزاع المسلح أدى إلى المزيـد مـن البطالـة والفقـر في دول مثـل كولومبيـا والشرق الأوسط كما هو حادث في الضفة و غزة.

ومـن الحقـائق الـتي لا تحتـاج إلى تأكيـد أن الجريمـة كانـت أسـبق مجـالات العولمة *Globalization* ، فالجريمة الدولية ظهرت منذ زمن بعيد ، فها هي الجريمة المنظمة بدأت في الظهور منذ بداية القرن العشرين في إيطاليا وتعتبر منظمة المافيا العالمية أخطر تنظيم

إجرامي شهده المجتمع الإنساني حيث انتشرت أفرعها في معظم دول العالم وقد تنوعت أنشطة المافيا ما بين الاغتيال والسرقة والاحتيال وتهريب المخدرات والابتـزاز، وتزايـدت خطـورة المنظمـــة خـلال النصـف الأخـير مـن القـرن العشـرين عنـدما نقلـت نشـاطها إلى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة و خـارج الحـدود الإيطاليـة وضمت شخصيات بارزة من أرقى الطبقات الاجتماعية في المجتمع – أطلق عليهم اسم (اللصوص أصحاب الياقات البيضاء) **تميـــزًا** لهم عن اللصوص التقليديين الذين توحي ملامحهم بالإجرام..

تعريف الجريمة الاقتصادية:

الجريمة لغة مشتقة من مادة (جرم) والجريمة أي الذنب ، وتجرم عليه أي أدعى عليه ذنبًا لم يحمله ، **ويقول الله سبحانه وتعالى:**

﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ﴾ [سورة المائدة:٨]

و(أجرم) : ارتكب جرمًا ، ويقال : أجرم عليهم وإليهم: جنى جناية.

أما اصطلاح الجريمة وفقًا لتعريفها في القانون فيستعمل للتعبير عن سلوك مخالف للقانون الجزائي مستحقًا للعقاب لوقوع المخالفة على حق – سواء لفرد أو للمجتمع – يحميه القانون ، لذلك عرّف فقهاء وشراح القانون الجنائي الجريمة بأنها فعل أو امتناع عن فعل يؤدي إلى الضرر بالغير ويعاقب عليه القانون، ولكن بشأن الجريمة الاقتصادية ظهرت تعريفات عديدة للجريمة الاقتصادية ، ولكن هناك رأي فقهي يرى أن الجريمة هي الجريمة ولا داعي للمسميات المختلفة ، إذ أن من الجرائم العادية ما يكون له آثار اقتصادية مثل السرقة والرشوة والاختلاس والتزوير والنصب والاحتيال والغش والتهرب الضريبي ، إشهار الإفلاس بالتدليس وكل المماطلات الخاصة بسداد المديونيات وغيرها العديد من الصور المختلفة للجرائم المالية والتي تؤثر على اقتصاد الدول ونحوها .

من معرفة ما تعنيه كلمة الاقتصاد ، يتضح مفهوم الجريمة الاقتصادية. فمفهوم الاقتصاد، كما عرفه سميث، هو ((علم الثروة)) ، **وعرفه مارشال بأنه:**

" نشاط الفرد والمجتمع للحصول على الموارد اللازمة لتحقيق الرفاهية العامة ".

وقد عرفه روبنز:

" ما يهتم بسلوك الإنسان كحلقة اتصال بين الأهداف والحاجات المتعددة والوسائل النادرة ذات الاستعمالات المختلفة "

أما "ريمون بار" فعرفه بأنه:

"ما يبين السبل التي يتبعها الأفراد والمجتمعات لمواجهة الحاجات المتعددة باستعمال وسائل محدودة".

وفي ضوء هذا الفهم ينظم القانون العلاقات بين المنتج والمستهلك، أي تنظيم التبادل،كما يؤسس القواعد الدستورية للتوزيع، ومن المذهبية الاجتماعية تظهر محددات الإنتاج وأنماطه، والقيود على الاستهلاك، بما يشكل هرماً نظريًا يرسم تنظيمًا لمجمل النشاط الاقتصادي، ويلاحظ مدى دور الربحية، والتناسب بين المداخيل وآثار التفاوت والأسعار، وأسلوب التصرف بالفائض. فما يحصل من سلوك مخالف لما نظمه من هذا القانون، الأمر الذي جعلت عليه عقوبات محددة، هو ما يطلق عليه اسم الجريمة الاقتصادية .

لذا فأقصر تعريف لمفهوم الجريمة الاقتصادية هو " السلوك المخالف للقوانين المنظمة للتصرف الاقتصادي، والذي نص عليه القانون بعقوبة محددة ".

وحيث أن الشريعة الإسلامية أسست المذهب الاقتصادي بأطروحة تمتلك تصورًا للمشكلة الاقتصادية، وإجراءات لحلها، وقوانين لتنظيم نشاط الأفراد وحقوقهم وواجباتهم، فان مخالفات الفرد لما أسسه الشارع تعد أفعالاً إجرامية بمقياس الشريعة على مستوى القضاء الشرعي حدًا أو تعزيزا، أو على مستوى الديانة التي تترتب عليها عقوبات أخرى . لذلك يمكننا القول: إن ماهية الجريمة الاقتصادية هي التصرفات المحظورة لتنظيم الإسلام للإنتاج والتوزيع والاستهلاك وإدارة اقتصاديات المجتمع من خلال التنظيم والتنفيذ والتخطيط والرقابة.

وهناك من الفقهاء من عرّف الجريمة الاقتصادية بأنها كل فعل غير مشروع مضر بالاقتصاد القومي إذا نُصّ على تجريمه في قانون العقوبات ، أو في القوانين الخاصة بخطط التنمية الاقتصادية الصادرة من السلطة المختصة

وليس من الصعب في بعض البلدان أن نحدد الجرائم الاقتصادية فالمشرعون قد حددوها بدرجة كبيرة من الوضوح ، ففي فرنسا صدر في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٥ قانون بعنوان " ضبط الجرائم الماسة بالتشريع الاقتصادي واتخاذ الإجراءات بشأنها وفي هولندا صدر بتاريخ ٢٢ يونيه ١٩٥٠ تشريع نموذجي لقانون العقوبات الاقتصادي وفي ألمانيا (الغربية وقتئذ) نص على الجرائم الاقتصادية في قانون العقوبات الاقتصادية الصادر في ٩ يوليو ١٩٥٤وقد تم تعديل هذا القانون عدة مرات ، وهكذا صدرت عدة قوانين في الاتحاد السوفيتي القديم وبلغاريا وغيرها من دول الكتل الشرقية في منتصف القرن الماضي، وفي هولندا في ٢٢ يوليو ١٩٥٠كان قد صدر قانون خاص بالجرائم الاقتصادية ، وانتشرت قوانين مشابهة في كل من قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وفي المنطقة العربية لم تعرف قوانين خاصة بالجرائم الاقتصادية إلاَّ كل من مصر والعراق وسوريا وليبيا والأردن ، بل في بعضها قوانين باسم قانون الجرائم الاقتصادية تحديدًا ،ويوجد من شراح القانون والفقهاء الذين سموا الجريمة الاقتصادية باسم آخر وهو " الجرائم المالية " ولكنهم اتفقوا على نفس التعريف مثل الدكتور هيثم عبد الرحمن البقلي في كتابه " الأحكام الخاصة بالدعوى الجنائية الناشئة عن الجرائم المالية – دار النهضة العربية بالقاهرة ، ٢٠٠٥".

بينما هناك دول ذات الاتجاه الفردي تعرف الجرائم الاقتصادية بأنها ترمي إلى حماية العلاقات الاقتصادية القائمة على المنافسة الحرة . ومثال ذلك القانون الذي

أصدرته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٨٩٠ والمعروف باسم قانون "شيرمان" *Sherman Act* وهو يعتبر – من حيث المبدأ والتعديلات التي أدخلت عليه – كل عقد أو اتفاق يرمي إلى خلق تكتل اقتصادي"Trust " أو احتكار "*Monopoly*" أو إلى تقييد التجارة بين الولايات أو مع الدول الأخرى ، غير مشروع.

و قد اتفق الفقه الجنائي تحديدًا على أن الجرائم الاقتصادية ذات مخاطر عالية أكثر من أي نوع آخر من الجرائم – لماذا ؟

لأن الجرائم الاقتصادية ذات تأثير ممتد لأجيال متعددة وذات تأثير واسع على أكبر كم ممكن من الناس، وهي ذات تأثيرين كبيرين اقتصادي واجتماعي – كيف ؟

لتأثيرها الاقتصادي على الدولة واقتصادها وماليتها والتأثير الاجتماعي بتهديدها حياة وأموال الناس من جهة أخرى .

ويقصد بالإجرام الاقتصادي: الأفعال الضارة الاقتصادية والتي يتولى القانون تحديدها لحماية مصالح البلاد الاقتصادية .. فثمة نصوص تهتم بحماية النظام الاقتصادي في مجال الأنشطة المختلفة ومن أهمها حماية الأموال العامة والخاصة من العبث أو امتلاكها خلسة أو حيلة أو عنوة ، وتحقيق أرباح غير مشروعة ، أو بتوجيه سياسة الدولة لتحقيق مصالح ذاتية ومن بين تلك الجرائم الضارة بالمصلحة العامة استغلال الوظيفة العامة لتحقيق أغراض شخصية عن طريق الرشوة والتربح واستغلال النفوذ لتحقيق مصالح ومنافع وميزات شخصية.

ولما كان القانون الجنائي يهتم بحماية المصالح الأساسية للمجتمع الإنساني فإن من أهم هذه المصالح حماية المال من جرائم الاعتداء عليه سواء كان المال عامًا أو خاصًا. إذ تجنح بعض النظم إلى الاكتفاء بالتطهير أو الجزاء الإداري والإقالة في حالة شئون الاتهام بالانحراف والفساد بينما تأخذ دول أخرى بنظام الجمع بين العقوبة

الجنائية والجزاء الإداري مهما كان مركز الجاني الوظيفي وذلك إعمالاً لمبدأ " سيادة القانون" الذي يعتبر أصلاً من الأصول التي تقوم عليها الديمقراطية.

لذا عرف الفقهاء الجريمة الاقتصادية بأنها: " فعل ضار أو امتناع عن فعل محدد ويكون للفعل أو الامتناع مظهر خارجي يخل بالنظام الاقتصادي والإنمائي للدولة و بأهداف سياستها الاقتصادية ، ويكون ذلك محظورًا **قانونًا** وله عقاب ويقوم بذلك إنسان أهل لتحمل المسئولية الجنائية " أو باختصار أكثر الجريمة الاقتصادية هي كل فعل أو امتناع من شأنه المساس بسلامة اقتصاد الدولة.

ومن هذا التعريف نستطيع أن نخرج منه بعناصر الجريمة الاقتصادية:

١- النشاط الإجرامي : وهو القيام بفعل مادي ضار أو الامتناع عن القيام بالعمل المادي.

٢- الضرر : أي يكون لها مظهر خارجي أي ما يدل على إخلالها بالنظام الاقتصادي ونمو الدولة وبأهدافها وسياستها الاقتصادية.

٣- أن النشاط الإجرامي (الفعل المادي أو الامتناع المادي) محظور قانونًا.

٤- أن اقتراف النشاط الإجرامي (الفعل المادي أو الامتناع المادي) يؤدي إلى توقيع عقوبة نص عليها التشريع .

٥- أن من يقوم بالنشاط الإجرامي (الفعل المادي أو الامتناع عن العمل المادي) الضار شخص طبيعي أو اعتباري خال من عيوب الإرادة، ويكون أهلاً للمسئولية الجنائية.

ولقد وضعت الحلقة العربية الأولى للدفاع الاجتماعي التي عقدت في القاهرة عام ١٩٦٦ تعريفًا للجريمة الاقتصادية جاء فيه : " يعد جريمة اقتصادية كل عمل أو امتناع يقع مخالفًا للتشريع الاقتصادي إذا نص على تجريمه قانون العقوبات العام أو القوانين

الخاصة بخطط التنمية الاقتصادية والصادرة من السلطة المختصة لمصلحة الشعب ، ولا يجوز أن يكون محل جزاء غير ما نص القانون على حظره والمجازاة عنه " وهو تعريف لا يخرج عن تعريف مشابه ورد في إحدى توصيات الحلقة العربية الأفريقية للدفاع الاجتماعي التي عقدت في القاهرة (فبراير ١٩٦٠).

ولكون الجريمة الاقتصادية تختلف من مجتمع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى فقد اهتمت بها المنظمات الدولية المختلفة. وذلك لخطورتها وتأثيرها الشديد على برامج التنمية وتقدم المجتمعات، ولصعوبة حصر نتائجها أو حتى تحديدها من جهة أخرى.

ومع ذلك فليس من السهل تعريف فئة "الجريمة الاقتصادية"، وما زال وضع مفهوم دقيق لها يمثل تحديًا ففي عام ١٩٨١ ، مثلا ، حددت اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا ١٧ جريمة باعتبارها جرائم اقتصادية (القرار رقم ١٢(٨١)R) ، **وهي** :

١. جرائم الكارتلات.
٢. الممارسات الاحتيالية .
٣. استغلال الحالة الاقتصادية من جانب الشركات المتعددة الجنسية.
٤. الحصول على المنح من الدول أو المنظمات الدولية عن طريق الاحتيال أو إساءة استعمال تلك المنح.
٥. الجرائم الحاسوبية.
٦. الشركات الوهمية.
٧. تزوير ميزانيات الشركات وجرائم مسك الحسابات.
٨. الغش بشأن الحالة الاقتصادية للشركات وحالة رأسمال الشركات.
٩. مخالفة الشركة لمعايير الأمن والصحة المتعلقة بالعاملين.
١٠. الاحتيال الذي يلحق الضرر بالدائنين.
١١. الاحتيال على المستهلكين.

١٢. المنافسة الجائرة بما في ذلك دفع الرشاوى والإعلان المضلل.

١٣. جرائم الضرائب وتهرب المنشآت التجارية من سداد التكاليف الاجتماعية.

١٤. الجرائم الجمركية.

١٥. الجرائم المتعلقة بالنقود ولوائح العملة.

١٦. جرائم البورصات المالية والمصارف.

١٧. الجرائم ضد البيئة

التمييز بين الجريمة التقليدية والجريمة الاقتصادية المعاصرة

بعض شراح القانون ، مثل الدكتور طاهر حبوش - ويؤيده في هذا الاتجاه الدكتور ذياب البداينة - يرى أن الجرائم المستجدة هي صورة من الجرائم المستحدثة ولكنها مرتبطة بالتطور العام للمجتمع ، وأن الجرائم المستجدة يستخدم في ارتكابها تقنيات حديثة ، أما الجرائم المستحدثة فتشمل الجرائم المستجدة والأنماط الأخرى الناجمة عن التطورات التقنية عامة.

وكما ذكرنا من قبل فإن من شراح القانون من يرى أن الجريمة هي الجريمة ولا داعي لأي تصنيف ، ونستطيع أن نجمل التفرقة أو التمييز بين الجريمة التقليدية والجريمة الاقتصادية خاصة المعاصرة أو المستجدة أو المتحدثة منها **فيما يلي** :

أولاً : الجريمة التقليدية جريمة محددة بنص قانوني غالبًا في قانون العقوبات ، بينما الجرائم الاقتصادية وخاصة المعاصرة أو الحديثة منها هي جرائم لم يشملها قانون العقوبات بل قوانين خاصة بكل جريمة والبعض منها لم يصدر بتجريمه أي تشريع أي نعاني من قصور تشريعي نحوها.

ثانيًا : تتفق كل من الجرائم التقليدية والجرائم الاقتصادية و خاصة المعاصرة أو الحديثة منها في المضمون كالسرقة و الاستيلاء على مال الغير، ولكنها تختلف في الشكل بسبب روح العصر والتغيير في البنى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع .

ثالثًا : الجرائم التقليدية تعد جرائم محلية بينما الكثير من الجرائم الاقتصادية وخاصة المعاصرة أو الحديثة منها هي جرائم عابرة للدول والقارات وقد تكون مرتكبة عن بعد عبر أجهزة إلكترونية واتصالات ومعلوماتية بسبب التكنولوجيا الحديثة .

رابعًا : الجرائم التقليدية تستهدف الفرد في جسمه أو في ماله أو في سمعته وشرفه بينما الجرائم الاقتصادية تستهدف المصالح العامة في جانبها الاقتصادي والمالي.

خامسًا : الدافع في الجرائم التقليدية قد يكون الانتقام أو الثأر أو الإضرار الأدبي أو الاجتماعي بالإضافة إلى الكسب المادي ، بينما الدافع في الجرائم الاقتصادية هو الكسب المادي أو الإضرار المالي فقط.

خصائص الجريمة الاقتصادية:

سنتعرف في هذا المبحث ، وعبر المطلبين التاليين كل من أسباب خطورة الجرائم الاقتصادية وازدياد تلك الخطورة ، وفي المطلب الثاني سندرس أهم خصائص الجريمة الاقتصادية .

المطلب الأول : أسباب ازدياد خطورة الجرائم الاقتصادية:

من المتوقع أن يزداد نشاط الجريمة الاقتصادية في عصر العولمة واستحداث أنماط جديدة منها ومستحدثة ، لأن من أهم مظاهر العولمة زوال الحواجز الاقتصادية بين الدول وشيوع النشاط الاقتصادي العابر للحدود الوطنية

ما يجعل سوق الجريمة عامة متعولم وخاصة الجريمة الاقتصادية والتي تستفيد من التطورات في مجال التقنيات خاصة والاتصالات عامة . حتى غدت غالبية هذه الجرائم إلكترونية أو فضائية *Cyber* ، ومرد ذلك هو تحوّل البنى الاجتماعية والاقتصادية إلى عالمية وإلى معلوماتية و إلكترونية ، ظهرت مسميات جديدة لمثل هذه الأبنية مثل الطريق السريع للمعلومات والبناء المعلوماتي العالمي . إن تطور التقنيات ووسائل الاتصالات قد ساعد على انتشار وعولمة الجريمة وإنتاج جرائم

اقتصادية مستحدثة فقد استفادت العصابات الإجرامية من مجالات توظيف التقنيات والاتصالات في النشاط الإجرامي مثل التنصت والاحتيال على المصارف واعتراض بطاقات الائتمان وسرقتها واستخدامها غير المشروع ، والابتزاز والسطو على البنوك إلكترونيًا والتزوير والتزييف والتهرب الضريبي والاحتيال بالحاسب ، وسرقة أرقام الهواتف والهواتف المزورة والمقلدة وتدمير الحسابات البنكية ، والوصول للمعلومات الأمنية الحساسة وسرقتها وبيعها والأسرار التجارية والعسكرية..إلخ . واستخدام برمجيات التشفير لحماية النشاطات الإجرامية .

إذن يمكننا القول إن أسباب الجريمة الاقتصادية ، خاصة العصرية أو المستجدة منها ، هو ما يلي :

١. ما شجع على ازدياد كمية وخطورة الجرائم الاقتصادية والمالية ،عملية العولمة الجارية حاليًا وما ينتج عنها من تكامل لأسواق العالم المالية ، مع تضعضع الضوابط والولاءات الاجتماعية.

والعولمة *Globalization* مصطلح يقصد منه النظر إلى العالم كوحدة واحدة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

٢. ازدياد التقدم التكنولوجي.

٣. التكامل السريع للاقتصاد العالمي يسر ليس فقط انجاز المعاملات التجارية المشروعة بل ليضاهي انجاز المعاملات غير المشروعة.

وترتكب الجماعات الإجرامية المنظمة جرائم اقتصادية ومالية كبيرة بوسائل منها ، **مثلاً** :

الجرائم المتعلقة بالاحتيال باستعمال البطاقات الائتمانية ، وانتحال الشخصية ، والتزوير. وأدى أيضًا انتشار المعاملات المصرفية الالكترونية والنمو السريع للانترنت إلى إتاحة فرص جديدة للجرائم الاقتصادية والمالية. ويسلم الآن بأن الاحتيال باستعمال

البطاقات الائتمانية أو بطاقات السحب يمثل مشكلة عالمية خطيرة، تنتج مستوى من الأرباح العالمية غير المشروعة أعلى بكثير، **مثل:** من مستوى الأرباح الناتجة عن تزوير العملات. ووفرت الانترنت أيضًا أداة قوية لارتكاب جريمة الاحتيال ، وذلك بإتاحة الحصول بسهولة على معلومات عن الأفراد والشركات يمكن أن يستغلها المحتالون ، وبتوفر آلية يمكن بواسطتها ارتكاب أنشطة احتيالية متعددة في وقت واحد. ففي حالة الاحتيال المتعلق بدفع الأتعاب مقدمًا ، مثلا، يستعمل الانترنت كمصدر لتحديد الأهداف المحتملة ، ويتيح البريد الالكتروني القدرة على الاتصال بالآلاف من الضحايا المحتملين بالتزامن.

فالجرائم الاقتصادية والمالية تنتج في كثي من الأحيان عائدات غير مشروعة كبيرة يتعين غسلها لإدخالها في النظام المالي المشروع ، وبالتالي تشكل هي نفسها جريمة أصلية هامة ، وليس ذلك فحسب ، بل أن غسل الأموال هو حلقة وصل هامة بين جميع الأنشطة الإجرامية التي تدر أرباحًا غير قانونية كبيرة، من ناحية ،

وضرورة غسل تلك الأرباح لإدخالها في النظام المالي المشروع ، من الناحية الأخرى ، يوفر غسل الأموال التدفق النقدي ورأس المال الاستثماري اللازم للجماعات الإجرامية. وهناك سببان رئيسان لالتزام البلدان بتطوير وصول نظام فعال لمكافحة غسل الأموال.

وفي بلدان ومناطق أخرى ، أدى تحرير الأسواق والتقدم التكنولوجي معًا إلى نهضة في قطاع المعاملات المصرفية الالكترونية ، أتاحت أشكالا جديدة من السداد الالكتروني ، (منها السداد عن طريق الانترنت). ويمكن أن تعود نهضة قطاع المعاملات المصرفية الالكترونية بالفائدة على الجريمة المنظمة ، لأنها تتيح نقل مبالغ هائلة من الأموال بسرعة دون التثبت من الهوية ، وهنا يسهل غسل الأموال. وبالنظر إلى عدم وجود أطراف ثالثة

وسيطة (مثل المصارف) ، في نظم السداد على الشبكة العالمية فإن هذه النظم تتيح المزيد من الغفلة عند تحويل الأموال وتخفض تكاليف المعاملات تخفيضًا كبيرًا مما يصّعب تتبع هذه المعاملات ، الأمر الذي سيعزز فرص تمويل الإرهاب والفساد.

إن إساءة استخدام النظام المالي يمكن أن يلحق الضرر بسمعة المؤسسات المالية، محدثًا آثارًا سلبية على ثقة المستثمرين وبالتالي يزيد من ضعف النظام المالي. ولا ينشأ الضرر الاقتصادي من أفعال الجريمة الاقتصادية والمالية المباشرة وحسب بل أيضًا من مجرد وجود تصور بان تلك الأفعال تحدث ، وذلك يؤثر على سمعة النظم المالية ويرد الاستثمار الخارجي . وفي العديد من البلدان أيضًا يؤدي اشتباه الجمهور على نطاق واسع بان الصفوة ترتكب الجرائم الاقتصادية والمالية في القطاعين العام والخاص إلى تقويض شرعية الحكم . ولذلك تتسم المكافحة

الفعالة للجريمة الاقتصادية والمالية بأهمية حاسمة للتنمية المستدامة وبناء المؤسسات.

أهم خصائص الجريمــة الاقتصــادية

تتمتع الجرائم الاقتصادية بمجموعة من الخصائص من أهمها :

١- يتطلب التشريع في مجال الجرائم الاقتصادية العلم بكل مشاكل الحياة الاقتصادية وأبعادها المختلفة مما يسهل تحقيق الهدف المنشود للسياسة الاقتصادية.

٢- تتجه بعض التشريعات إلى إسناد سلطة التحقيق والحكم في بعض الجرائم الاقتصادية إلى لجان إدارية وليس إلى السلطة المختصة بالتحقيق في الجرائم الجنائية أو المحاكم على أساس أن هذه الجرائم أقرب إلى المخالفات لأوامر السلطة.

٣- تتسم معظم الجرائم الاقتصادية بأنها جرائم تقوم لمواجهة حالات طارئة أو ظروف موقوتة بظواهر غير دائمة أو لتغير أسباب منها تغيّر السياسة الاقتصادية من نظام إلى آخر أو التدرج في نفس النظام.

٤- الجريمة الاقتصادية جريمة متحركة ، عارضة تقع في زمن محدد وتعاقب بعقوبة محددة وفي ضوء الحالة الاقتصادية التي تعيشها البلاد مهما كان نظامها والنص الخاص بها يستنفد غرضه .

٥- أن الجرائم الاقتصادية تجري في معظمها على تأثيم الفعل الخطر، وإن كان لم يحقق ضررًا أو قد لا يحققه ، بل قد يصل بها الأمر إلى حد التأثيم على مجرد مجانية الإجراء الوقائي كما هو الحال على سبيل المثال في المعاقبة على مجرد عدم

الإعلان عن سعر السلعة المسعرة في حين أن الأصل المستقر في جرائم القانون العام أن التأثيم لا يكون إلاَّ للفعل الضار، و**أحيانًا** للفعل المنبئ بالضرر.

٦- كثيرًا ما تخرج الجرائم الاقتصادية عن بعض القواعد العامة في قانون العقوبات وخاصة في أحكام المسئولية حيث تجري المساءلة **أحيانًا** عن فعل الغير ، وتقوم مساءلة الشخص الاعتباري ويضعف الاعتداد بالركن المعنوي في الجريمة ويساوي المشرع بين الشروع وأحيانًا المحاولة المجردة عن النية الجرمية والفعل التام.

٧- بعض التشريعات العقابية تجرم الفعل الاقتصادي وإن كان المجني عليه راضيًا بما أصابه من ضرر ، كمن يشتري بقصد الاتجار سلعة بسعر يزيد على السعر الذي تعينه لجنة التسعيرة ، ومرد ذلك أن المقصود بتجريم الأفعال المكونة للجرائم الاقتصادية هو حماية الاقتصاد ذاته.

٨- ازدواج طبيعة الجريمة الاقتصادية في بعض الأحيان فتشكل المخالفة الجنائية مخالفة إدارية ، كما إذا وقع الفعل المخالف من موظف في الإدارة وكان الفعل **مكونًا** لجريمة من الجرائم الاقتصادية .

٩- إن العديد من الجرائم الاقتصادية ينقضي بالتصالح أو المصالحة مع الإدارة المختصة ولا سيما في القانون الخاص بالجمارك والتهريب الجمركي.

١٠- العقوبة على الجرائم الاقتصادية تتسم في الأغلب بالقسوة بغية الوقاية ، حتى أنها قد تصل حد الإعدام في بعض البلدان ذات الاقتصاد الموجه بالنسبة إلى بعض الجرائم عندما تُقترف عن عمد أو تخلف ضررًا بليغًا أو تجرى على سبيل الاحتراف، كما يضيف في العقوبة مجال التفريد لمصلحة

المتهم حيث تحرص معظم النصوص الخاصة بالعقاب على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة ، ويخرج نفس قدرًا لعقوبة المقررة **أحيانًا** عن حده الأقصى المفروض لنوع الجريمة فتتجاوز مثلاً عقوبة الجنحة حد الحبس في الجنح ، كما هو الحال في بعض الجرائم النقدية.

١١- لايعترف الاتجاه الحديث للمتهم في الجريمة الاقتصادية بقاعدة الأثر المباشر للقانون الأصلح ولو كان القانون السابق غير محدد بفترة معينة.

١٢- إن القوانين الخاصة بالجرائم الاقتصادية ، قوانين قابلة للتغيير السريع وإن كانت المرونة والحركة من مقتضياتها حتى تواجه دائمًا الاحتمالات المضادة للسياسة الاقتصادية ، وهي قوانين لا تحرص دائمًا على الوحدة في سياسة التجريم والعقاب.

١٣- ومن أبرز خصائص القوانين العائدة للجرائم الاقتصادية النص كثيرًا على التفويض التشريعي ، ومع أن هذا التفويض محدد في القانون العام بحيث لا يرد غالبًا على المخالفات ، وفي غير ما يفرض قيودًا على الحرية الشخصية ، إلا أنه شائع وسائغ في بعض الجرائم الاقتصادية ، كالتشريعات الجمركية ، نظرًا لما يتطلبه التشريع في مجالها من خبرة فنية قد لا تتوافر لدى السلطة المفوضة بالإضافة إلى المرونة والسرعة المطلوبين في علاج الظواهر الاقتصادية.

الفصل السابع

مبادئ الاقتصاد بجانبيه الجزئي أو الكلي

تزخر المكتبة العربية بالمؤلفات التي تتنازل مبادئ الاقتصاد بجانبية الجزئي أو الكلي أو كليهما . وتغطي معظم تلك الجوانب الرئيسة لعلم الاقتصاد وتختلف فيما بينها في طريقة عرض النظريات ووسائل توضيحها . وكتاب مبادئ الاقتصاد الجزئي لا يقدم جديداً سوى طريقة العرض . ويأتي هذا الكتاب ثمرة تجربة في تدريس مادة مبادئ الاقتصاد في جامعة الملك سعود بالرياض حيث يتم تدريس مبادئ الاقتصاد التحليل الجزئي خلال فصل دراسي واحد .

وقد قسمت الدراسة إلى عدة دراسات وهي مقدمة عن المشكلة الاقتصادية والكيفية التي واجهة بها الأنظمة الاقتصادية المشكلة وهي مشكلة الندرة للموارد الاقتصادية كما سوف يتم الحديث عن النظام الرأسمالي وماذا يعني وكذلك النظام الاشتراكي وسوف يتم الحديث أيضا عن الفرضيات الأساسية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي ، أيضا سوف يتم التطرق إلى معايير تقييم النظام الاقتصادي وسياساته . وأخيرا سوف يتم الحديث عن اقتصاديات الدول النامية .

(علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية)

يعرف علم الاقتصاد عادة بأنه ذلك العلم الاجتماعي الذي يعنى بدراسة المشكلات التي تنشأ في وجود حاجات الإنسان ورغباته المتعددة مقابل موارد اقتصادية وإمكانات محددة نسبيا لإشباعها .

ويتضح من هذا التعريف أن ندرة الموارد ومحدوديتها النسبية هي السبب وراء ظهور علم الاقتصاد أو بمعنى آخر هي السبب وراء وجود ما يسمى بـ(المشكلة الاقتصادية) فلو كان بإمكان الإنسان توفير كل حاجاته ورغباته في الوقت والمكان والشكل المناسب لما كان

هناك حاجة لظهور هذا العلم على الإطلاق . ففي الأجل القصير قد لا يكون متيسرا للفرد أو المجتمع توفير كل ما يحتاجه من سلع وخدمات ، (كماً وكيفاً) حتى لو توفرت المادة الخام والأيدي المدربة ورأس المال المادي ، فلا زالت هناك حاجة إلى وقت كاف لاختيار الأسلوب الإنتاجي الأفضل واتخاذ قرارات التدريب والإنتاج والنقل ... الخ كما قد تكون المادة الخام نفسها بحاجه إلى المزيد من التصنيع لتصبح صالحه للمساهمة في إنتاج سلع وخدمات نهائية .

لذلك فالندرة النسبية للموارد تمثل أحد جانبي ((المشكلة الاقتصادية)) ليس فقط لأنها واقع ملموس نعانيه في كل لحظة من حياتنا اليومية، بل لان الإسلام يجعل منها حافزا للعمل وتعمير الأرض، كما يجعلها مجالاً للابتلاء والاختبار. وهذا يعني أن ظهور الندرة النسبية

لا يتعارض البتة مع وفرة وكفاية الموارد التي انزلها الله سبحانه وتعالي وسخرها لعباده .

ويمكن إيضاح ذلك على النحو التالي :

كيف واجهت الأنظمة الاقتصادية مشكلة الندرة :

تعد المشكلة الاقتصادية بأنها هي أهم تحدي يواجه النظام الاقتصادي من الناحية العملية.

فمهما تعددت أو اختلفت أهداف النظام الاقتصادي فسوف يحتاج المجتمع في محصلة الأمر النهائية إلى الموارد الاقتصادية التي تكون محدودة بطبيعة الحال لتحقيق تلك الأهداف والتي تتضمن تحديد الأوليات .

كما تعد وسائل مواجهة المشكلة الاقتصادية أحد السمات المهمة لأي نظام اقتصادي في العالم. ولذلك نبين في هذا المبحث الترتيبات الممكنة والتي من الممكن أن يتم

تبنيها عن طريق النظام الرأسمالي وكذلك التي تبنتها الأنظمة المخططة مركزياً (الاشتراكية) لتنتهي إلى الإجابة عن السؤال كيف واجه النظام الاقتصادي الإسلامي المشكلة الاقتصادية.

أولاً: النظام الاقتصادي الرأسمالي

تعود أسس النظام الرأسمالي إلى الاقتصادي الاسكتلندي آدم سميث حيث صاغ هذا العالم ما يعرف إلى هذا اليوم بالنظام الرأسمالي في كتابة ((ثروة الأمم)) المنشور في عام ١٧٧٦م هذا وقد تبلورت بعد آدم سميث كتابات آخري لريكاردو وجون ستيوارت ميل وألفريد مارشال وجون ماينارد كينز وغيرهم تحدد الأسس النظرية والتطبيقية للنظام الاقتصادي الرأسمالي . فالجانب النظري يستخلص من مؤلفات مفكري النظام الرأسمالي أما الجانب التطبيقي فيمكن استخلاصه من تجارب الدول التي أخذت بذلك النظام أو بإحدى جزيئاته .

والجانب النظري المثالي لا يوجد سوى في صفحات الكتب الاقتصادية وهي كتب تستخدم عادة لمقارنة الواقع بما يجب أن يكون فهي توضح الطريقة المثلى وذلك لاستخدام الموارد وتوزيعها .

ويستخدم ذلك الجانب أيضا لمقارنة النظام الرأسمالي بغيره من النظم ، ويقوم على الفرضيات والعناصر الرئيسة التالية .

١. **الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج :**

أي أن جميع الموارد الاقتصادية (الأرض ، رأس المال ، والموارد الخام) يملكها أفراد أو مؤسسات خاصة ولا تقوم الحكومة بأي دور اقتصادي ، بل ينحصر دورها في سن القوانين التي تهدف إلى تنظيم الملكية الخاصة .

أهمية دافع تحقيق المصلحة الخاصة :

طالما أن جميع الموارد ذات ملكية خاصة فإن ذلك يدعو أن يكون دافع تحقيق المصلحة الخاصة في أي نشاط اقتصادي هو الدافع المحرك. فالمنتج في أي نشاط اقتصادي سواء كان زراعياً أم صناعي أم كان في مجال الخدمات يهدف إلى تحقيق أقصى قدر ممكن تحقيقه من الأرباح. فالمستهلك غنياً كان أم فقيراً دائما يهدف إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن وذلك عند استهلاكه لأي سلعه والعامل يسعى كذلك لتحقيق أقصى أجر ممكن وذلك عند اختياره لوظيفته.

٢. سيادة المنافسة الكاملة :

ولأن المنتجين والمستهلكين يسعون لتحقيق مصالحهم من النشاطات الاقتصادية التي يقومون بها . وافتراض وجود عدد كبير من المستهلكين والمنتجين يعني أنه ليس بوسع مستهلك واحد أو منتج واحد التأثير على السعر بالزيادة أو التخفيض.

فالمزارع الواحد مثلاً لا يستطيع أن يطلب سعراً عالياً جداً لسلعته إذا كان هناك آلاف المزارعين الآخرين فإنه لن يتمكن حينئذٍ من بيع سلعته لأن المستهلكين بطبيعة الحال سيتجهون للمزارعين ذوي الأسعار القليلة . ولضمان وجود عدد كبير من المنتجين والمستهلكين يجب أن يكون المجال مفتوحاً أمام من يرغب في إنتاج سلعة معينة أن يقيم وحدته الإنتاجية ، أو من يرغب من المستهلكين بأن يشتري السلعة التي يرغبها من السوق (مع العلم أن الدين والعادات والتقاليد تمنع بعض السلع أحيانا) باختصار تفترض المنافسة الكاملة وجود عدد كبير من المنتجين والمستهلكين وتفترض كذلك أيضا حرية الدخول في مجال الإنتاج أو الخروج منه وحرية شراء السلعة أو الخدمة أو عدم شرائها .

إعطاء الدور الأساسي للسوق ونظام الأسعار :

ونظام الأسعار هو الآلية الرئيسية لنظام المنافسة الكاملة إذ أن رغبات الأفراد منتجين ومستهلكين تتم معرفتها عن طريق أسواق مختلف السلع والخدمات. والسوق هنا ذو صفة شمولية ، فهو يعني العلاقة بين البائعين والمشترين سواء كان لهذه العلاقة مكان محدد أم لم تتم بمكان محدد (اتصال هاتفي أو برقية ... الخ) وفي الأسواق تتم معرفة الأسعار التي يرغب فيها المنتجون و المستهلكون لمختلف السلع والخدمات .

والسعر في النظام الرأسمالي هو مقياس الندرة ، فلكل سلعة سعر ، ولكل نوع من القمح سعر ولكل موديل سيارة سعر ولكل جهاز تلفاز سعر ولكل نوع من القماش سعر وهكذا

وقد تتطور الأسواق ليكون هناك سعر آني وسعر مستقبلي للسلعة. وللخدمات أيضا أسعارها، فلخدمة النقل براً أو بحراً أو جواً سعرها ولخدمة حلاقة الشعر سعرها ولخدمات البنوك أسعارها، ولخدمات الطبيب والمهندس والاقتصادي أسعارها وهكذا

والأسعار هي مؤشرات تتمكن من خلالها وحدات القرار الاقتصادي من اتخاذ قرارات معينه، أو الامتناع عن اتخاذ أخرى لتحقيق مصالحها الذاتية فالسعر الذي يعتبره بعض المشترين مرتفعاً يمكن أن يكون مؤشراً لهم بألا يقوم بعملية شراء تلك السلعة أو يخفضوا مشترياتهم منها . أي أن السعر يمثل وسيلة معلومات لكل من البائعين و المشترين في سوق السلع الخدمات.

ثانياً : النظام الاشتراكي

خلال تاريخها الطويل تعرضت الرأسمالية لانتقادات مختلفة وتعرض النظام الرأسمالي لأزمات عدة . ولكن استطاعت تحقيق درجات من الرضاء المادي في كثير من الدول التي أخذت بها .

ولعل أهم انتقاد وتحدٍ تعرضت له الرأسمالية كنظرية – ونظام تمثل في الفكر الماركسي (وذلك نسبة إلى كارل ماركس) وفي النظام الاشتراكي الذي ساد في كثير من الدول خلال الجزء الأكبر من القرن العشرين . فقد انتقد كارل ماركس في كتابة (رأس المال) المنشور عام ١٨٦٧ م النظام الرأسمالي وآليته واستنتج بان القوى الاقتصادية الكامنة في الرأسمالية كفيلة بالقضاء عليها والإتيان بنظام أكثر تطورًا . وذكر بأن الملكية الخاصة لموارد الإنتاج تؤدي إلى سوء توزيع الدخل وإهدار الثروات وزيادة حدة ((الصراع الطبقي)) الذي سيؤدي حتما إلى انحسار الرأسمالية وسيادة نظام ((لا طبقي)) وظهرت كتابات لاحقه تستند إلى منهج ماركس وتضع أطر النظام الاشتراكي **الذي يقوم على** :

١. **الملكية العامة لموارد الإنتاج** :حيث تمتلك الدولة في هذه الحالة جميع عناصر الإنتاج عدا العمل .
٢. **أهمية دافع تحقيق المصلحة العامة** :إذ طالما أن عناصر الإنتاج ذات ملكية عامة فإن دافع تحقيق المصلحة العامة هو المحرك لأي نشاط اقتصادي وذلك مقارنه بالوضع في حالة الاقتصاد الرأسمالي حيث يسيطر دافع تحقيق المصلحة الخاصة على نشاطات وحدات القرار الاقتصادي .
٣. **إعطاء الدور الرئيس لنظام التخطيط المركزي** :حيث يجري هنا عمليتا الإنتاج والتوزيع في النظام الاشتراكي عن طريق الدولة ومؤسساتها من خلال نظام التخطيط المركزي حيث يتم اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج وكذلك التوزيع ويتم تحديد الأسعار.

وهذا يأتي خلافاً للنظام الرأسمالي حيث يتم التنسيق بين وحدات القرار الاقتصادي عن طريق السوق وآلية الأسعار.

التوزيع في النظام الاشتراكي يتم بمقدار العمل المبذول:في هذا النظام يجري التوزيع لموجب مقولة ((من كل حسب جهده لكل حسب عمله)).

وقد بدأ أول تطبيق للنظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الأولى وفي أوروبا الشرقية والصين بعد الحرب العالمية الثانية ، وتم تبنيه بعد ذلك في دول أخرى مثل فيتنام وكوبا وكوريا الشمالية وإن اختلف التطبيق للنظام من دولة إلى أخرى . ومثل النظام الاشتراكي طوال أكثر من سبعة عقود في القرن العشرين تحدياً رئيسيا للرأسمالية كمنهج ونظام وانعكس ذلك على العلاقات السياسية والاقتصادية والدولية فكانت الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم سياسيا بين معسكرين شرقي وغربي واقتصاديا بين من يتبنى نظام السوق في إدارة الموارد ومن يتبنى نظام التخطيط المركزي .

سوف نتعرف الآن إلى كلا من تعريف النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي :

النظام الرأسمالي:

وهو النظام الاقتصادي الذي يمتلك فيه الأفراد آحاداً أو جماعات الموارد الإنتاجية ملكية خاصة ، كما أن لهم الحق في استخدام مواردهم بأية طريقة يرونها مناسبة وفي هذا التعريف نجد أن الباحث استخدم تعبير الموارد الإنتاجية بدلا من رأس المال وذلك لشموليته فالموارد الإنتاجية تشمل كل ما ينتجه الإنسان من أدوات ومعدات ومبان استثمارية كما تشمل كل ما هو موجود في الطبيعة من أرض ومعادن وغيرها ، كما أنها من خلال هذا التعريف نستشف أن الملكية الخاصة والحرية في النشاط الاقتصادي من أهم أسس النظام الرأسمالي .

النظـام الاشـتراكي: وهـو النظـام الـذي يتميـز بتملـك الدولـة لعوامـل الإنتـاج (أي الملكيـة الجماعيـة) كالأراضـي والآلات والمصـانع و تتخـذ جميـع القرارات الاقتصادية فيها من خلال جهاز التخطيط ومن هنا جاءت تسمية هذا النظام بنظام التخطيط المركزي .

ثالثاً : معايير تقييم النظام الاقتصادي وسياساته :

وهنـا يـبرز تسـاؤل حـول مـدى قـدرة النظـام الاقتصـادي علـى الإجابـة علـى التسـاؤلات الاقتصـادية الـثلاث الـتي أشـرنا إليهـا في أكثـر مـن موقـع. ومسـألة تقيـيم أداء النظـام الاقتصـادي ومسـاره مهمـة في ظـل انهيـار النمـوذج الاشـتراكي مـن جهـة وتعدد الأزمـات الـتي يمـر بهـا الاقتصـاد العـالمي مـن جهـة أخـرى كـالركود الاقتصـادي وتدهور البيئة واتساع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة وغيرها .

ويـرتبط تقيـيم النظـام الاقتصـادي بالإطـار التطبيقـي وهـذا يختلـف مـن دولـة لأخرى بسبب الاختلاف في توافر الموارد وظروف تنميتها والسياسات الاقتصادية المتبعة والظروف السياسية والثقافية وغيرها . ولكن يمكن اختيار بعض المعايير ليتم على أساسـها تقيـيم درجـات الأداء الاقتصـادي لأي نظـام وهـي النمـو الاقتصـادي والكفاءة وتوزيع الدخل والاستقرار الاقتصادي .

يشير النمـو الاقتصـادي إلى الزيـادة في حجـم الإنتـاج الكلـي ، والـذي حققـه الاقتصاد والمقياس المتبع هو نسبة التغير المئوي في النـاتج المحلي الإجمالي أو نسبة الزيادة في حصة الفرد في ذلك الإنتاج .

وقـد اسـتطاع الاقتصـاد العـالمي القـائم علـى السـوق أن يحقـق في القـرن العشرين معدلات نمـو لم يسبق لهـا مثيـل . ففـي حين تضـاعف سكان العـالم ثـلاث مرات ، ازداد الإنتاج الكلي عشرين ضعفا وازداد الناتج الصناعي خمسين ضعفا

واستهلاك الطاقة أربعين ضعفا وتحقق معظم النمو الاقتصادي خلال الأربعين عاما الماضية في الدول الصناعية المتقدمة في كل من أوربا وأمريكا الشمالية واليابان ، مما يعني أن النظام الرأسمالي استطاع وخلال قرن واحد أن يحقق زيادة هائلة في الإنتاج .

وقد تفاوتت معدلات النمو فيما بين الدول الآخذة بالنظام الرأسمالي من جهة والدول التي كانت تأخذ بالاشتراكية من جهة أخرى، وقد اختلفت معدلات النمو أيضا على مر العقود. إذ حققت اليابان خلال عقد الستينات معدل نمو اقتصادي سنوي نسبته ٦٪ وحققت الولايات المتحدة معدل قدره ٥٪ وحققت بريطانيا نمو قدره ٣٪ والاتحاد السوفيتي ما قدره ٥.٣٪ سنويا .

وقد يكون معيار النمو الاقتصادي غير كامل في قياس أداء النظام إذ ليس المهم الزيادة في الإنتاج فحسب بل نوعية الإنتاج وتوزيعه .

يشير معيار الكفاءة إلى مدى فعالية النظام الاقتصادي في استخدام موارده (بمفهومها الواسع الشامل على السلع والخدمات والمعرفة والعلوم) في وقت معين أو من خلال فترات زمنية .

ويستخدم المجتمع موارده بكفاءة إذا كان على نقطة على منحنى إمكانياته الإنتاجية وإحدى طرق قياس الكفاءة هو احتساب نسبة الإنتاج المتحقق إلى عناصر الإنتاج المستخدمة فيه فإذا ارتفعت النسبة لإنتاج معين في دولة عنها في دولة أخرى أمكننا القول بشكل عام أن النظام في الدولة الأولى أكثر كفاءة في استخدام موارده .

ويترك النظام الرأسمالي لنظام الأسعار تحقيق مبدأ الكفاءة أما في النظام الاشتراكي فيترك لبيروقراطية جهاز التخطيط المركزي .

معيار توزيع الدخل :

وهذا المعيار يشير إلى مدى عدالة النظام في توزيع الناتج بين أفراده .إذا كلما كانت نسبة ضئيلة من السكان تحصل على حصة أعلى من الدخل كلما دل ذلك على سوء توزيع للدخل في النظام .

معيار الاستقرار :

وهذا المعيار يشير إلى كثرة أو قلة الهزات الاقتصادية وكيفية الخروج منها والتكاليف المترتبة على ذلك بالإضافة إلى كيفية تحقيق معدلات متدنية من البطالة أو التضخم ولأن النظام الرأسمالي يعتمد على نظام السوق والتقاء رغبات البائعين والمشترين فكثيرا ما يحدث فيه ما يسمى بالدورات الاقتصادية وتتخذ حكومات الدول عادة سياسات اقتصادية للحد من الأثر السلبي لتلك الدورات .

رابعاً : اقتصاديات الدول النامية

نظراً للظروف التاريخية الخاصة التي مرت بها الدول النامية ، ونظراً لاختلاف هياكلها الاقتصادية وقاعدة مواردها عن الدول الأخرى رأسمالية كانت أو اشتراكية فإن قضاياها الاقتصادية يفرد لها موضوع خاص هو :(اقتصاديات التنمية) والذي يسعى بطبيعته إلى دراسة واقع تلك الدول وكذلك سبل التنمية فيها .إن تلك الدول تتمتع بخصائص معينة تجعل البحث في قضاياها ونظمها ذا طبيعة خاصة .

ومن خصائص اقتصاديات الدول النامية عموماً ضعف هياكلها الإنتاجية وتدني متوسط دخل الفرد وضعف مؤسساتها الاقتصادية والسياسية، وتدني مؤشرات التنمية (المستوى الصحي - المستوى التعليمي – والمستوى الغذائي) وتأثرها الشديد بمتغيرات السوق العالمية، وتدني مستوى التقنية المستخدمة.

ويشكل سكان الدول النامية ثلاثة أرباع سكان الكرة الأرضية ويحصلون على ربع الناتج الناتج العالمي، بينما تحصل الدول الصناعية المتقدمة على ثلثي الناتج القومي ويشكل سكانها ١٦٪ من سكان العالم

من جهة أخرى أخذت بعض الدول النامية الأخرى بصور من نظام التخطيط المركزي ولم تحقق النجاحات التي كانت تأمل أن تحققها ، مما يجعل الكثير منها يتخلى

عن ذلك النظام حتى قبل انهياره في الاتحاد السوفيتي وتتجه حاليا كثير من الدول النامية إلى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى أبعد الحدود وذلك عن طريق تحويل ملكية مؤسسات الإنتاج والخدمات إلى القطاع الخاص أو ما اصطلح على تسميته بالتخصيص .

الفصل الثامن
مسـرد المفـردات في الاقتصــاد الكــلي
من منظـور جنــدري

الجندر في التحليل الاقتصادي ، فكرة عامة :

على الرغم من تناول الاقتصاديون مسائل مشاركة الذكور والإناث في القوى العاملة منذ أوائل عام ١٩٠٠م إلا أن الجندر بذاته لم يستخدم كفئة للتحليل (يستعمل المصطلح جندر في الإشارة إلى الفئات الاجتماعية ، أي أن الجندر يعني أنه بصرف النظر عن الوظائف الأولية في التناسل البشري فأن أدوار الذكور والإناث ليست فئات بيولوجية مثل الجنس ولكنها تركيبات اجتماعية **أو بنى** اجتماعية) .

إن المعالجات المبكرة لمشاركة النساء في القوة العاملة والاختلافات والتمييز بين أجور الرجال والنساء (كما ورد مثلا على لسان بيغو وهكس وهاورد وبيكر) اعتمدت على ديناميكية سوق يعمل على أساس الرجال والنساء بدلاً من الدور الذي يلعبه الجندر في طريقة عمل السوق الأساسية(حسب ما أشار إليه مادن في " بينيريا " عام ١٩٩٥ ، صفحة ١٨٤٠ م) .

في الستينات طور بيكر وآخرون من أصحاب النظريات حول رأس المال البشري " اقتصاد الأسر المعيشية الجديدة " والذي للمرة الأولى طبق مفاهيم ونماذج السوق في تحليل إنتاج الأسر المعيشية ومسألة تخصيص الوقت . وقد استخدمت هذه الأدوات الجديدة لتوضيح تقسيم العمل على أساس الجنس وسلوك السوق لإفراد الأسرة المعيشية والفروقات بين الذكور والإناث في هذه الأمور (في المرجع المشار إليه **بينيرا**) . وفي السبعينات والثمانينات تم تطبيق هذه المفاهيم في تحليل آخر للتمييز القائم في سوق العمل ونماذج

التفاوض في الأسر المعيشية التي سمحت بإدخال أبعاد القوة والصراع في صنع القرار. وفي الوقت نفسه فان الجدل القائم في الستينات حول تعويضات العمل المنزلي واجتماعات الأمم المتحدة خلال " مؤتمر عقد النساء " ***Decade For Women*** ١٩٧٦-١٩٨٥)زاد في شعبية مفهوم الإنتاج الاجتماعي.

وأسهمت كل هذه العوامل في تقدير الدور المحوري للعمل النسائي في " القطاع الإنتاجي ".

وتزامناً مع التطورات في الاقتصاد الكلي ، طرحت ايستر بوسرول (١٩٧٠)م وهي عالمة انثروبولوجية اقتصادية ، سؤالاً على المستوى الكلي :

" ما هو في صيرورة التنمية الاقتصادية الذي يدمج على أساس الاختلاف **وينتج** آثاراً بصورة متفاوتة على النساء والرجال ؟ " (كاتز صفحة ٣٩١). لقد أدت أزمات مديونية العالم الثالث في السبعينات والثمانينات وسلسة برامج التعديلات الهيكلية إلى عقد عدة جولات تقييميه للآثار الناجمة والتي أدت بدورها إلى تحديد النساء على أنهن إحدى المجموعات الضعيفة المعرضة لفقدان **الرفاه** إثناء المراحل المخّلة الناجمة عن مثل هذه البرامج (كورنيا). أن الافتراضات القائلة بأن مصدر فقدان **الرفاه** يكمن في تصميم البرامج وليس فقط في آثارها الجانبية غير المتوقعة ، أثارت محاولات لدمج الجندر بجهدٍ أكبر في التحليل القائم على الاقتصاد الكلي.

يخاطب هذا العمل بعض المسائل مثل عدم المساواة في تخصيص الاستهلاك والموارد ضمن نطاق الأسرة المعيشية وعدم التناسق في هيكليات **الحوافز** على مستوى الاقتصاد الجزئي(***Micro***) بين الرجال والنساء والتباينات الجندرية في الاعتماد على خدمات العامة . واقترح بول كولير في عدد من الأوراق البحوثيه أعدها للبنك الدولي (كولير١٩٨٨ ، ١٩٩٠، ١٩٩٣، ١٩٩٤) تصنيف الدخل وبيانات النفقات على أساس الجندر للاستخدامها

في تقييم التقدم في برامج التعديل الهيكلي . كما طور ديمتري (عام ١٩٩٦) منهجاً لتحليل مؤشرات حدوث الفوائد المصنفة جندرياً في النفقات العامة .

وأحد الركائز المحورية في هذا العمل هو طرح تساؤلاً حول الافتراض الضمني بوجود مرونة عالية في عمل النساء تجاوباً مع الصدمات الاقتصادية أو مؤشرات التعديل ، مما حدا بالعديد من الكتاب إلى إلقاء الضوء على " التحيز الجندري " الملازم لنماذج الاستقرار الحيادي والتعديل الهيكلي (كيجتي وغيره ، اليسون عام ١٩٩١م وعام ١٩٩٥ موبالمر ١٩٩١ م وعام ١٩٩٤م) . وقد جاءت المعالجة الأساسية للتحيز الجندري غير **المقصود** والذي يستتبع حيادية مزعومة للاقتصاديات الكلّية على لسان السون عام ١٩٩١ في كتاب " التحيز الذكوري في الاقتصاد الكلّي : حالة التعديل الهيكلي " في مختارات تم تحريرها من قبل المؤلف نفسه تحت عنوان " التحيز الذكوري في **صيرورة** التنمية " – الطبعة الثانية عام ١٩٩٥.

إلى جانب النقاشات القائمة حول الجندر والتعديلات ، قام العديد من المؤلفين ومنذ الثمانينات ، بدراسة مسألة الاعتماد على عمل الإناث في نمو الصناعة العالمية والتجارة والعولمة (جوكيز عام ١٩٧٨ وعام ١٩٩٥ ، ستاندنج عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٩ م وود) والقوا الضوء على العلاقات بين إنتاج التصدير وتأنيب القوى العاملة وتغيير ظروف العمل .

وتقدم " مجلة التنمية العالمية " (العدد ٢٧/٣) الصادرة عام ١٩٩٩ قسما " خاصاً عن النساء والعمل والعولمة ، يلخص الأبحاث الجارية في هذا المضمار.

ولقد حث تسارع عجلة العولمة في التسعينات على اكتشاف الوسائل الفنية المصوغة للالتقاط الديناميكية في هيكلية العلاقات الجندرية وأثارها على نتائج النمو ومخرجات السياسة ، فوضع وليام دراتي عام ١٩٩٥ م نموذجاً لمجتمع زراعي مصنفاً حسب الجندر وذات دخل منخفض يتضمن قطاع تصدير وقطاع معيشي ، تم عرضه مع نماذج أخرى في

عدد خاص من مجلة التنمية العالمية *World Development* (٢٣/١١) موضحاً التطورات في تحليل التفاعل بين الجندر والسياسة الكليّة . ويمثل هذا العدد الخاص مقدمة جيدة إلى المواضيع الرئيسية المشار إليها في المسرد كما يضم عدداً من أهم المؤلفين في هذا المجال . ويتم دعم الجهود في وضع النماذج من خلال **وفرة** متنامية في البيانات المصنفة جندريا " مما حسن في نوعيتها على الرغم من أن هناك الكثير مما يجب عمله في هذا المجال (راجع/الإحصائيات) إن قاعدة بيانات الأمم المتحدة (ويستات) عام ١٩٩٤ م والتي صدرت في طبعة منقحّة عام ٢٠٠٠م تقدم أكثر المصادر شمولية لمثل هذه البيانات ، تواكبها تغطية دولية.

وهناك أيضاً معالجة لتلك القضايا في كتاب نشر عام ١٩٩٨ ممن قبل إدارة كولومبيا للتخطيط الوطني *Colombian National Planning Department* والمؤسسة الألمانية للتعاون الفني *GTZ* حول **الاقتصاد الكلّي والجندر والدولة .**

ويقدم التطبيقات و المسائل النظرية والأدوات والتطبيقات العملية لدمج اعتبارات الجندر ضمن سياسة الاقتصاد الكلّي في صيرورات إصلاح الدولة والتنمية المؤسسية .

تمت تغطية التطورات النظرية والتجريبية في مجال الجندر والاقتصاد والتنمية ضمن مجموعة من المجلات الدورية وخصوصاً التنمية العالمية *World Development* التي يرد ذكرها كثيراً في هذه النصوص . بعض المجلات التي تنشر أبحاث معنية ، **هي** : **التنمية والتغيير** *Development and change* ، **ونشرة** ***IDS*** (***IDS Bulletin***) ، ومجلة اقتصاد التنمية ***Journal of Development Economics*** ، ومجلة التنمية الدولية ***Journal of International Development*** لإضافة إلى **نشرة أكسفورد للاقتصاد والإحصاء** *The Oxford Bulletin of Economics and Statistics* **ومجلة كامبريدج**

للاقتصاد *Cambridge Journal of Economics* . ومنذ عام ١٩٩٥ م تصدر مجلة خاصة متخصصة في **الاقتصاد النسوي** ***Feminist Economics*** وتحتوي على عدة مقالات

تتعلق بالاقتصاديات النامية إضافة إلى الاقتصاديات المتطورة ويقدم عمل **مرجعي** صدر حديثاً تحت عنوان دليل الاقتصاد النسوي من تأليف إدوارد الجار ***Edward Elgar Companion to Feminist Economics*** نظرة شاملة عن هذا الحقل .

القيــود المدونــة :

تم ترتيب القيود حسب التسلسل الألفبائي (اللاتيني) وتتألف من مخلصات لفقرة أو أكثر تصل كلماتها إلى (٩٠٠) كلمة ، والعديد من هذه القيود تستند مبدئيا" إلى قاموس روتليج المسمى **قاموس الاقتصاد** (تأليف دي. روثرفورد) ***Dictionary of Economics*** (*D.Rutherford*) و ***The New Palgrave : A Dictionary of Economics*** (تأليف ايتويل وغيره) وقد تم توضيحها أكثر بإعطاء أمثله عند الإمكان لبيان استخدامها من قبل الاقتصاديين المتخصصين في الجندر والتنمية . يستند الدليل كثيراً على المراجع الواردة الذكر (ولاسيما الكثير منها مثل بينيرا ١٩٩٥م السون ١٩٩٥م ، جي سين ١٩٩٦م) والتي هي نفسها عبارة عن مراجعات أو ملخصات للتطورات في الاقتصاد النسوي . وقد تمت الإشارة إلى المراجع في حروف مائلة بارزة . كما يليها ذكر المصادر والقراءات الإضافية (تورد السنة فقط عندما يكون هنالك أكثر من عمل للكاتب الواحد في المراجع) إلى هذه القيود والأعمال الواردة أعلاه في نهاية هذا المسرد كدليل من أجل قراءات أخرى.

نماذج التفاوض :

هــي في اقتصــاديات الأســرة المعيشــية ، مقاربــات لتحليــل صــنع القــرار الاقتصــادي تأخـذ بالاعتبـار خصـائص ومصـالح ومـوارد مختلفـة وبالتـالي مختلـف الوظـائف ذات المنفعـة بالنسـبة إلى أفـراد الأسـرة المعيشـية. نمـاذج التفـاوض هـي مقاربة بديلة للفكرة الكلاسيكية الحديثـة التي يقدمها بيكر (راجع/ في الاقتصاد الحديث للأسرة المعيشية) والتي تنـاقش أن سلوك الأسرة المعيشية يتحفز بصورة رئيسية من خلال اهتمام جماعي **بالكفاءة** الاقتصادية (فولبر ١٩٨٤ صفحة ٣٠١).

ويفـترض علمـاء الكلاسـيكية الحديثـة أن أفضـليات الأسـرة المعيشـية هـي موحدة (وظائف ذات منفعة مشتركة) محددة من خارج إطار الأسرة وثابتـة على مـر الـزمن وان تغيرت تـتغير عشوائياً مـن أسـرة إلى أسـرة . لا يصّرح علنـاً عـن هـذه الافتراضات دائما ولكنها جوهرية في النموذج ، ويتـابع النمـوذج ليظهـر أن خيـارات الأسر – مثل تحديد أي من الزوجين يعمل ، ومن يهتم بالأولاد ومن يحصل على تعليم أكثر – هي مخرجات عقلانية وحتمية لهذه الوظائف ذات المنفعة المشتركة.

في عـام ١٩٨٤ ، قـدمت نانسي فـولبر إثباتـات تجريبيـة مـن الفليـبين تتضـمن بيانـات مصنفة على أساس الجندر حول العمل ووقت الفراغ والاستهلاك والإنفـاق . وتنـاقش فـولبر علـى أسـاس تلـك الإثباتـات بأنـه وعلـى نقـيض النظريـة الكلاسـيكية الحديثة فـان حصص الأفراد مـن إجمـالي دخل الأسرة المعيشية تتحدد جزئيـاً مـن خلال قـوة المسـاومة الفرديـة داخل الأسرة المعيشية . وأن قـوة المسـاومة النسـبية قـد تتغير خلال مسيرة التنمية الاقتصادية.

وقد تؤدي مثل هذه التغيرات إلى تغييرات في توزيع السلع وأوقات الفراغ ضمن نطاق الأسرة المعيشية (أيبيد صفحة ٣٠٤) . ومنذ ذلك الحين ، دعمت الكثير من الدراسات التجريبية فكرة فولبر (على سبيل المثال دراسة اقتصاد القياس *Econometrics* في عام ١٩٩٥ للأسرة الأفريقية في هودينوت وحداد) .

إن نماذج المساومة هي نوع من أنواع النموذج الجماعي للأسرة المعيشية

على عكس النماذج الموحّدة .وفي نموذج التفاوض يقوم كل وكيل بالتفاوض من أجل تحقيق مساومة في الأسرة المعيشية (في تخصيص العمل ووقت الفراغ والسلع الاستهلاكية) وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق ينشأ النزاع . إن " نقطة الخطر " هي النقطة التي يترك فيها الأطراف الوحدة (مثل الطلاق حيث الوحدة هي الزواج) ويتحدد مستوى كل عضو في الوحدة من حيث الموقف الذي يستند إليه والذي يعكس قدرته أو قدرتها التفاوضية في

الأسرة. وترتبط قوة المساومة بصورة وثيقة بالأجر البديل المحدد حسب السوق . يمكن أن تغير برامج الإصلاح الاقتصادي قوة المساومة عند الرجال أو النساء وذلك عن طريق فتح أو إغلاق فرص الكسب أو تغير سبل الوصول إلى المطالبات الأولية أو الثانوية في العلاقة بين الجنسين . وبينما نجد أن نظرية صنع القرار تكمن في نطاق الاقتصاد الجزئي فإن الاختلاف في القدرة على التفاوض وسبل الحصول على الموارد في نطاق الأسرة لها تداعيات مهمة على الاقتصاد الكلّي في التنمية لأنها تساعد في إدراك الآثار المختلفة الناجمة عن سياسات التعديل الاقتصادي والتجاوبات القائمة على الاختلاف الجندري إزاء محفزات الأسعار.

مخصصات الموارد داخل الأسرة المعيشية و التعديلات الهيكلية وتكاليف المعاملات . فولبر ١٩٨٤ ، حداد وأشياء أخرى ١٩٩٧ ، هودينوت وآدم ، جوز ، كايير ١٩٩٤ ، الفصل ٥ ، ستروس اند توماس.

تحليل مؤشر لوقوع الفائدة :

هـي طريقـة في احتسـاب عمليـة توزيـع النفقـات العامـة علـى جماعـات ديموجرافية مختلفة مثل النساء والرجال . ويتضمن الأجراء تخصيص إعانات عامة لكل وحدة (مثل المصاريف المخصصة لكل طالب في قطاع التعليم) وفقا لمعدلات الاستعمال الفردي للخدمات العامة .(حسب ما جاء في van *de Walle* ١٩٩٥ *and Nead*).

إن تحليل مؤشر **وقوع** الفائدة يمكن أن يحدد **حسب** توجه الخدمات العامة في استهدافها جماعات معينة من السكان بما فيهم النساء والفقراء والمقيمين في مناطق معينة .

ومن خلال استخدام هذا النوع من التحليل ، أظهرت دراسات حول كينيا ، أجريت بين العامين ١٩٩٢ و١٩٩٣ ، أن النفقات العامة في قطاع التعليم وصلت إلى دعماً سنوياً

يوازي (٥٠٥) شلنغ كيني لكل فرد. ومع ذلك فان هذه الإعانة استحقت للذكور بمعدل (٦٧٠) شلنغ وللإناث بمعدل (٥٤٣) شلنغ فقط. وجرى بحثاً مماثلاً في المكسيك حيث كانت الفجوة بين الطلاب والطالبات اصغر ، أما في الباكستان فقد كان الفارق اكثر من (٢) إلى (١) لصالح الصبيان حسب ما جاء في تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٥ ، صفحة ٢٧).

إن التحّيز الجندري في حدوث فائدة في الإنفاق العام غالباً ما يكون ملحوظاً أكثر بالنسبة لجماعات الدخل المنخفض (المحدود) ، وتظهر بيانات ديميري في ساحل العاج *Cote d'Ivoire* عام ١٩٩٥م إلى أنه في الوقت الذي نجد فيه أن خمس (١/٥) أفقر طبقات السكان يتلقون مقدار (١٣.٥ ٪) من الإعانات

التعليمية فان الذكور في هذا الخمس (١/٥) يحصلون على (١٦٪) بينما يحصل الإناث على (٩٪). وعلى العكس بالنسبة إلى الخمس (١/٥) الذي يمثل أغنى الطبقات حيث أن الفارق بين الذكور والإناث كان (٣٧٪) و(٣٥) بالمائة . وعلى وجه الإجمال ، فان نسبة (٣٧٪) من إعانات التعليم تخصص للنساء و (٦٧٪) للرجال . ويشير تحليل مماثل للإنفاق الصحي في غانا عام ١٩٩٢، إلى أن النساء يحصلن على نصيب اكبر (٥٦٪) من إجمالي الإعانات والنموذج معكوس بالنسبة إلى جماعات الدخل المحدود .

الميزانيات ، الجندر ، المالية العامة ، التعديلات الهيكلية .

الميزانيات – الجندر :

أن ميزانيات الجندر"الميزانيات **المراعية** للجندر"(المتحسسة جندريا) أو ميزانيات النساء " تشير إلى **صيرورات** وأدوات متنوعة ، تحاول تقدير الأثر الناجم عن الميزانيات الحكومية على جماعات مختلفة من الرجال والنساء وخصوصاً على المستوى الوطني ، وذلك عن طريق أدراك السبل التي ترسخ من خلالها العلاقات الجندرية في المجتمع والاقتصاد .

إن مبادرات الميزانية الجندرية أو ميزانيات النساء ليست ميزانيات منفصلة للنساء ، فهي تشمل تحليلا للمخصصات التي تستهدف الجندر (مثل البرامج الخاصة التي تستهدف النساء). وتصنف الوقع الناجم عن الإنفاق في التيار الرئيسي والخدمات على أساس الجندر. كما تراجع سياسات تكافؤ الفرص والمخصصات في الخدمات الحكومية . ثم وضع أول ميزانية للنساء من قبل الحكومة الفدرالية في أوستراليا عام ١٩٨٤ م. وفي عام ١٩٩٥ م بدأ أعضاء البرلمان والمنظمات غير الحكومية والباحثين في جنوب أفريقيا بتقديم مبادرات خاصة بميزانية النساء ، وعند حلول عام ١٩٩٧ م اعتمدت حكومة جنوب أفريقيا ميزانية

النساء.أن المبادرات الخاصة بالميزانيات الجندرية داخل وخارج نطاق الحكومة هي مبادرات سارية في دول مختلفة مثل كندا وتنزانيا والمملكة المتحدة وزيمباوي . إن محاولات التأثير على المخصصات في ميزانية الحكومة من أجل زيادة الإنصاف الجندري ، تنجح أكثر عندما يكون هناك التزاماً سياسياً كبيراً حيال الإنصاف وعندما يكون للميزانيات الجندرية مؤيدين داخل الحكومة أو البرلمان . وكانت هناك مؤخراً محاولات لرفع درجة الوعي الشعبي حول **صيرورات** الميزانية بما فيها الوعي بين النساء بغية تغزيز هذه الجهود ، لقد تم تحديد عدة أدوات يمكن استخدامها في تحليل الميزانية الواعية جندرياً (المتحسسة جندرياً) بما فيها تقييم السياسة الواعية جندرياً وتقييم المنتفعين على أساس تصنيف جندري ، وتحليل مؤشر وقوع الإنفاق العام على أساس تصنيف جندري وتحليل مؤشر وقوع الضريبة على أساس تصنيف جندري ، وتحليل قائم على أساس تصنيف جندري لوقع الميزانية في استخدام الوقت ، وإطار لسياسة اقتصادية واعية جندرياً على المدى المتوسط وبيانات ميزانية واعية جندريا يعتبر تقويم السياسة الواعية جندرياً أنها التقنية الرئيسة المعتمدة حتى الآن. وهذا يتضمن تحديد قضايا الجندر الظاهرة والمضمرة في

قطاعات وبرامج خاصة وتحديد مخصصات الموارد المتحدة وتقيم ما إذا كانت مخصصات السياسة / الموارد الحالية سوف تديم اللامساواة بين الرجال والنساء أو تغيرها . فإذا أخذنا جنوب أفريقيا على سبيل المثال ، نجد بأن نسبة الأمية تنتشر بين النساء أكثر منها بين الرجال ، مما يعني أن زيادة مخصصات الموارد العامة لتعليم الكبار ستؤدي إلى رفع درجة الإنصاف . وبصورة مماثلة تميل النساء أكثر من الرجال إلى العمل في القطاعات غير الرسمية مما يعني الحاجة إلى

مزيد من الدعم للمشاريع الصغيرة والمصغرة إذا أريد للنساء الاستفادة من ميزانيات وزارة التجارة والصناعة .

يتطلب تحليل الميزانيات الواعية "جندرياً توفير بيانات لتقدير المدخلات (مثل مخصصات الميزانية أو الموظفين) والمخرجات (للمستفيدين) والنتائج (مثل تحسن الأحوال الصحية والتعليم وتوفير الوقت) . وهذا يتطلب تصنيف البيانات والمعلومات حسب الجندر بانتظام حول مثلا : استعمال الخدمات واستخدام الوقت والوضع الصحي والتعليمي والتوظيف.

وتقوم بعض دول الكومنوولث بمحاولات تجريبية لإدخال منظور الجندر في الوزاره المسؤولة عن الميزانية لكي يتم تقديم بيان إنفاق واعي "جندرياً إلى الجهات الوطنية في نفس الوقت الذي يتم فيه تقديم الميزانية . ومثل هذا البيان يتطلب من الوزارة أن تبين مبلغ الإنفاق الذي يستهدف المساواة الجندرية وان تبين الخدمات العامة المحددة كالأولوية لتخفيف أعباء النساء، كما تبيان الحصة في الإنفاق التي تستهدف إقامة وزارة أو " آلية " جندرية "، وان تقدم ميزانية عامة حول تحويلات الدخل ذات الأولوية حول الاستخدام في القطاع العام والقطاعات المحددة .

اقتصاد الرعاية - راجع/في قطاع إعادة الإنتاج

تقسيم العمل:

يعني التخصص في العمل الذي يتم تنفيذه عن طريق تفكيك الأنشطة إلى عناصرها الوظائفية المكونة أو عن طريق تكليف جماعات خاصة من الأفراد للقيام بأعمال أو مخرجات معينة . إن تقسيم العمل حسب الجندر (أو الجنس) يشير إلى تخصيص أعمال أو أنواع مختلفة من العمل للرجال والنساء وعادة على أساس

العـادات والتقاليـد . وفي الاقتصـاد النسـوي نجـد أن القواعـد والأنظمـة والممارسـات المؤسسية الـتي تحكـم تقسيم الأعمـال بـين الرجـال والنسـاء والفتيـان والفتيات تشكل ما يعرف بتقسيم العمل حسب الجندر والذي ينظر إليه أنه يتغير مع مرور الزمن وخاضعا لتفاوض دائم.

وقـد أظهـر الاقتصـاديون أن تقسيم مخصصـات العمـل حسـب الجنـدر، إلى أنواع مختلفة من المحاصيل وعلى سبيل المثال ، له تداعيات على فعالية السياسة الاقتصادية التي ترمي إلى تغيير المخرجات ، (مثل تحويل الموارد من الاستخدام لغرض معيشي إلى الاستخدام كمحاصيل للتصدير).

وفي أغلـب الأحيـان لا يمكـن تحويـل العمـل بسـهولة إلى أنشطة بديلـة أو قـد يتطلـب هـذا التحويـل تكـاليف: أي أن **النمـاذج الاقتصـادية** في مسـار السياسـة ومخارجها (مثل نماذج **التعديلات الهيكلية**) التي تفترض إمكانية تحويل العمل والموارد الأخرى بدون تكاليف، قد حددت بصورة خاطئة .

وأظهر كوليير عام ١٩٩٣ أن اعتماد زراعة الشاي في كينيا يعرقلها التقسيم الجنـدري السـائد في العمـل . أمـا بالنسبة إلى تنزانيـا فقـد استخدمت تيبايجوكا نموذج البرمجة الخطّية وبيانات حول المدخلات والمخرجات لمدة سنة واحدة بغية احتساب كيف يستطيع القرويون – عن طريق إعطاء الحرية للأدوار القائمة على الجنس في إنتاج البن والموز

للتصدير – زيادة مداخيلهم النقدية بنسبة تصل إلى (١٠٪) بينما تتحسن درجة إنتاجية العمل ورأس المال بنسبة (١٥٪) و (٤٤٪) بصورة متعاقبة (راجع/ي تيبايجوكا – صفحة ٦٩ وما يتبعها) ، ولكنها أدركت أهمية الحواجز القائمة حيال مثل هذا التغيير.

ويبقى تقسيم العمل حسب الجندر قويا في المجتمعات الصناعية والحضرية ونجد في جميع أنحاء العالم ،أن معظم النساء والرجال يمارسون أعمالاً يتم إنجازها بصورة رئيسية من قبل جنس واحد . وتشير التقارير إلى أن معدل نسبة النساء العاملات في قطاع الخدمات في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يبلغ ٩٥٪ (حسب ما أورده كريستوفيرسون في بينيريا عام ١٩٩٩ م) .

إن عملية التنميط الجندري القوي في كافة القطاعات تجعل من الصعب مقارنة العمل بين الجنسين وتسهم في حصر النساء في قطاعات ووظائف ذات دخل منخفض . كما أنها تجعل من الصعب على صانعي القرار والعمال وضع تصوراً كاملاً حول الإنصاف في الأجور وظروف العمل.

النمـوذج الاقتصـادي

النموذج الاقتصادي هو صورة مبسطة للواقع الاقتصادي، تظهر فيها العلاقة الداخلية بين متغيرات اقتصادية مختارة.

وفي الاقتصاد الكلّي وحتى يومنا هذا في العقد الحالي لم تقوم سوى قلّة من النماذج بإدماج فوارق مثل الجندر بين الأفراد . واعتبر معظم الاقتصاديين أن مستوى مجموع المصالح المشتركة بين المسائل مرتفعاً لدرجة لا تبرر قيام مثل هذا التفريق . ولكن هنالك سوابق تبرر تفريق بعض المتغيرات التقليدية وخصوصا في النماذج الكينيزية وكاليكية (Keynesian / Kaleclian)

(وهذه نماذج تميز بين الأفراد ذات دخل مصدره الأجور عادة وبين أولئك الذين يكسبون فائدة من رأس مال مستثمر ويطلق عليهم اسم النماذج " المصّنفة حسب الطبقة ").

كان عمل بول كوليير عبارة عن محاولة باكرة لصوغ القيود المفروضة على النمو الاقتصادي من خلال ثوابت راسخة تستند إلى الجندر في الاقتصاد . ويخلص كاجتي (له *Cagatay* et) ثلاثة مقاربات تم اعتمادها لإدماج الجندر كفئة في الإطار التحليلي **هي** :

(١) " طريقة التصنيف الجندري " التي تصّنف المتغيرات التقليدية في الاقتصاد الكلّي ، مثل الإدخارات والسلوك الاستهلاكي حسب الجندر بالاستناد إلى فرضية أن الرجال والنساء يسلكون سلوكا مختلفاً في هذه المجالات (كوليير١٩٩٣ م، ١٩٩٤ م)

(٢) " الطريقة الجندرية في متغيرات الاقتصاد الكلّي "، التي تدخل متغيراً هيكلياً جديداً بغية التقاط هيكلية العلاقات الجندرية ، مثل درجة عدم المساواة الجندرية في أسواق العمل والتسليف أو صنع القرار في الأسر وفي القطاعين العام والخاص

(٣) " طريقة القطاع / النظام الثنائي " والتي تحدد النموذج على انه عبارة عن قطاعين متفاعلين ، يشمل أحدهما متغيرات الاقتصاد الكلّي التقليدي ويشمل الآخر الأسر المعيشية مثلاً أو قطاع إعادة الإنتاج الذي يتضمن مجالاً واحداً أو أكثر من متغيرات الجندر (ايفرز والترز؛ والترز). أما النماذج الأخرى التي هي أساسا عبارة عن هذه الطرق مجتمعة ، فهي تشمل نماذج برونستين و ايبستين ، دراتي ، ايرتوك وكيجتي ، فونتانا أند وود .

أما نماذج العوامل الهيكلية المرشحة كي تحدد على أساس الجندر كفئة للتحليل **فهي تشمل** : توزيع الدخل والثروة والعلاقة بين ملكية الأرض وتأجيرها والتخصص في التجارة الخارجية وبنيتها وكثافة الحلقات في الإنتاج والتركيز على السوق والانتقال من

الملكية العامة إلى الملكية الخاصة في إنتاج وتنمية القطاع المالي والتحول الفني بالإضافة إلى مجموعة من العوامل المؤسسية والاجتماعية والسياسية والديموجرافية والجغرافية .

إن هذه النماذج ، و(أنها تعمل على إدماج مصادر الاختلافات الجندرية تساعد في تصميم السياسة الملائمة للاقتصاد الكلّي المعنيّة بأسس الاقتصاد الجزئي – **وديناميكة** النشاط الاقتصادي للبشر (من لوستج واردة في بينيريا ١٩٩٥ م).

إن الأعمال البحثية الحديثة التي هي قيد الإنجاز وتعمل على صياغة التفاعل بين العلاقات الجندرية ونتائج الاقتصاد الكلّي ، تشمل أعمال سيجونيو حول أثر توزيع الدخل وعدم المساواة الجندرية في الدخل على عينة من الدول شبه الصناعية ؛ وعمل فونتانا حول قضايا الأجور المماثلة وعلاقتها بالانفتاح التجاري في الدول ذات الدخل المنخفض وعمل فلورو وديمسكي حول إصلاح القطاع المالي والأزمة المالية وعلاقتهما بمساهمة النساء في القوة العاملة وفي القطاع الإنتاجي والقدرة على المساواة (القوة التفاوضية) .

الكفـــــاءة

الكفاءة في الإنتاج تعني اختيار العوامل العائدة في المدخلات (بما فيها العمل ورأس المال المادي والتكنولوجيا والموارد المالية) والتي تعمل على تخفيض تكلفة إنتاج المخرج إلى الحد الأدنى . وفي الاستهلاك ، تعني الكفاءة تخصيص النفقات زيادة في إرضاء المستهلك (المنفعة) إلى الدرجة القصوى .

ويمكن تطبيق المفهوم على الشركات والأسر المعيشية على حد سواء وقد أظهر اقتصاديو الجندر أن مفهوم الكفاءة إذا يهم قطاعي الإنتاج وإعادة الإنتاج في الاقتصاد . وبالنسبة للاقتصاد في وجه الإجمال ، يعتبر علماء الاقتصاد الكلاسيكي الحديث انه في حال سمح الأسواق العمل بحرية دون تشويه في الأسعار تفرضها الدولة أو أي جهة نافذة فإن

تعديل السعر سيعمل بصورة مستمرة على جلب الاستثمارات التي من شأنها أن تضمن التخصيص الفاعل لكافة الموارد في الاقتصاد .

ويسمى ذلك الفعالية المخصصة(الكفاءة المخصصة)على مستوى الاقتصاد

: وهي عبارة عن " مجموعة المخارج المثلى المنتجة بأفضل طريقة كما بأفضل مزيج مركبّ من المخرجات وأكثرها فعالية " (فولدفاري صفحة ٢٧ وتودارو صفحة ٦٨٧) .إن المنطق المبرر لبرامج التكييف الهيكلي يتم من خلال أهدافها المعلنة في إعادة الفعالية إلى الاقتصاديات الوطنية التي تفشل في تلبية إمكانياتها واحتياجات مواطنيها.

إن النقاش القائم في قاموس نيو بالجريف (New Palgrave) حول المخصصات الفعالة توضح أهمية توفر المعلومات الكاملة والصفقات قليلة الكلفة لتحقيق التنسيق اللازم في مجتمع معقد بغية التوصل إلى مخرجات فاعلة والى اهتمامات حول الكفاءة في التوزيع إضافة إلى الإنتاج أن مفهومي الفعالية والمثالية القصوى هامين للاقتصاديات النسوية لأن الموازنة في الخط النهائي تعتمد على فرضيات حول اي من التكاليف سوف تحتسب .

وفي المعالجات الاقتصادية التقليدية تم استبعاد قطاع إعادة الإنتاج والعوامل الخارجية الإيجابية التي تساهم من خلالها في الاقتصاد وبالإضافة لذلك فان التشوهات التي تهم علماء الاقتصاد الكلاسيكي الحديث هي المستحدثة من

قبل الدولة بينما نجد أن التمييز الجندري يعمل كعامل تشويه في سوق العمل والأسواق الأخرى التي تطور في القطاع الخاص .

إن التجربة المأخوذة على سبيل المثال من قطاع عرضي في دول متطورة ودول نامية تشير إلى أن حوالي (٧٥٪) من فوارق الأجور بين الرجال والنساء غير مبررة كنتيجة

لفوارق قائمة في الخصائص الرئيسة للبشر مثل المستويات التعليمية والخبرة (حسبما ورد في ساكاروبولوس وزاناتوس وهورتون في تقرير البنك الدولي للعام ١٩٩٥ ، صفحة ١٧).وقد اظهر تحليل حديث في الاقتصاد القياسي (*Econometrics*) لبيانات في المناطق الريفية هن جنوب الصين إن النساء تجنين اقل من الرجال بنسبة (٣٨.٧٪) إجمالاً هذا مع إبقاء العوامل الأخرى تحت السيطرة . وكانت النتائج قوية إلى حّد إثارتها التشوهات في الأسواق وسببها عرض عوامل جانبية مثل تقسيم العمل حسب الجنس ضمن نطاق الأسرة المعيشية كما أثارت اهتمامات في السياسة في حال اعتبر الاستخدام المأجور علاجاً لرفع مكانة النساء اجتماعياً واقتصادي اهاري – تشير مثل هذه التجربة إلى أن الأسواق لا تعمل بحرية بسبب الفروق في القدرة على التفاوض والفروق في المكانة وبسبب انعدام التناسق في الواجبات وفي مبدأ المعاملة بالمثل بين الرجال والنساء وفي إعادة دراسة للفروقات في الأجور استنادًاً إلى البيانات المأخوذة من إحدى عشر بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي ، أظهر زاناتوس أنه على الرغم من بعض الانخفاض في الفرق بين أجور النساء والرجال فهناك تكاليف اقتصادية غير تافهة تفرض على هذه الاقتصاديات كنتيجة للفجوة المتبقية في الأجور.

ويبين أيضاً إن الأنصاف في الأجور سوف ينتج مكاسب هامة في المخارج تفوق الانخفاضات القليلة في أجور الذكور . وقد أثيرت مثل هذه البحوث للتأكيد على أن عدم المساواة الجندرية هي مسألة متعلقة بالكفاءة ينبغي أن تهتم بها سياسة الاقتصاد الكلّي بشكل جدي.

حقـــوق مكتسبـــة :

هي الاقتصاديات المؤسسية ، هي علاقة مثل الملكية أو عقد إيجار متعلق بموجودات أو ملكية أو مورد متواصل منفصل عن الدخل أو عن الموجودات نفسها. وفي اقتصاد سوق الملكية الخاصة ، تستند الحقوق المكتسبة إلى ميراث مثلاً أو عملية نقل ملكية أو حيازة سلع عن طريق التجارة أو أعمال حرّة أو عمل فردي . ويأتي مفهوم الحقوق المكتسبة من القانون وهو مفيد في إطار التشديد على أهمية البنية المؤسسية سواء كانت في حيازة عقار أو عقد عمل .وهو يربط النتائج الاقتصادية بالعناصر الاجتماعية والقانون والتطبيق .

وأشارت أمارتيا سين إلى أن نظرية الحقوق المكتسبة التي تؤمن تحويلات تخفف من عدم توفر ثروة أو عمل بصورة كافية ، هي نظرية ضرورية لحل مشكلة البقاء في النماذج القياسية للتوازن العام في الاقتصاديات الرأسمالية ١ وأظهر عملها التجريبي أن المجاعة والموت جوعاً ، مثلما حدث في مجاعة البنغال عام ١٩٤٣م ومجاعة أثيوبيا عام ١٩٧٣ ومجاعة بنغلادش عام ١٩٧٤ قد تسببت في الموت ليس نتيجة عدم توفر الغذاء بما فيه الكفاية وإنما نتيجة " فشل عملية الحقوق المكتسبة " أي عدم قدرة الناس على الحصول على الغذاء بالوسائل القانونية المتاحة لهم في تلك الأنظمة الاقتصادية.

وفي الوقت الذي تعطي فيه نظرية سين الأهمية للقوانين الرسمية يعتقد الكثير من أصحاب النظريات أن القوانين والأنظمة الاجتماعية غير الرسمية لها نفس الأهمية في رفع أو دحض المطالب. وعلى وجه الخصوص يؤكد الاقتصاديين النسويين مثل كابير (١٩٩٦) القواعد والأعراف والممارسات المؤسسية التي تنبثق عنها الحقوق المكتسبة وعلى التحيّز الجندري المتأصل فيها. وعلى سبيل المثال فإننا في الوقت الذي نجد فيه النساء يتمتعن بحقوق الميراث في القانون الرسمي نجد أن الحقوق يمكن انتهاكها بالممارسة بواسطة الأقارب أو في بعض الحالات يتم التنازل عنها طوعاً .

وعلى العموم ، فإن حقوق النساء المكتسبة، هي مقيدّة وأضعف ، وغالباً ما يتعرضن إلى فشل في الحصول على الحقوق المكتسبة أو يحصلن على عوائد أقل عند ترجمة هذه الحقوق والمطالب إلى قدرات ، كما لهن خيارات أقل في تحديد القدرات

.وفي الاقتصاد التنموي فان التمييز ما إذا كانت الحقوق المكتسبة ، وتسمى مطالب أيضاً ، هي مباشرة أو غير مباشرة له أهمية خاصة حيث انه يلقي الضوء على احتمال اعتماد بعض الأطراف على تحويلات الموارد من الآخرين أو من الدولة وعلى دور السياسة في تغيير الحقوق المكتسبة .أما التمييز بين المطالب الأولية والثانوية فله أهمية خاصة عندما يؤدي الإصلاح الاقتصادي إلى تعديل في الحقوق المكتسبة والتحويلات ، فينتج وقعاً مختلفاً على الرجال والنساء . وقد استخدم بينا اجاروال بعض المواد التجريبية كما فعل سين وذلك لتبيان العواقب الوخيمة على للنساء عندما تتآكل حقوقهن المكتسبة ،الثانوية أو غير المباشرة إلى موارد الملكيات العامة

عوامل خارجية

هي الفائدة أو الكلفة المترتبة على المجتمع أو على وكيل آخر من جراء عمل فرد خاص، أي التأثير الحاصل على طرف ثالث . ويمكن للعوامل الخارجية أن تكون إيجابية أو سلبية ، وعلى سبيل المثال نجد أن العوامل الخارجية الناشئة عن الاستثمارات في قطاع تعليم الإناث هي إيجابية وهامة . وهناك دلائل من عدد كبير من البلدان تبين العلاقة بين تعليم الإناث وبين تحسين صحة أفضل النساء وأطفالهن نحو الأفضل والى انخفاض مستويات

وأشار المتابعون إلى عدد من العوامل الخارجية الشديدة السلبية مثل التراجع في رأس المال البشري خلال برامج التكييف الهيكلي في العديد من الأنظمة الاقتصادية التي جرى. فتقليص الإنفاق من قبل القطاع العام نتج عنه تخفيف في البرامج الصحية وفي زيادة الرسوم وذلك في معرض الجهود لتحقيق تصحيح في الكلفة و " جعل الأسعار ملائمة " في تقديم الخدمات الاجتماعية. وقد شهدت بعض البلدان انهياراً كبيراً في مؤشرات القطاع الاجتماعي مثل صحة الرضع والأطفال ووفيات الأمهات ومستويات الدراسة مما أدى بصورة خاصة إلى ارتفاع نسبة التسرب المدرسي عند الفتيات والشابات.

وفي الاقتصاد الكلّي أن الفائدة التي تحققها الشركات من جراء تشغيل النساء في قطاع إعادة الإنتاج يمكن اعتباره عاملاً خارجياً إيجابياً كما أن الرعاية وتعليم الأطفال في مرحلة ما قيل الدراسة على سبيل المثال هي عبارة عن مصلحة عامة يستفيد منها المجتمع عموما بينما تقع كلفتها غالباً على النساء. إن تقدير العمل غير المأجور في القطاع المنزلي من شأنه أن يجعل تلك العوامل الخارجية ظاهرة في الحسابات الوطنية.

القطاع المالي :

القطاع المالي هو مجموعة من المؤسسات والأدوات والأطر التنظيمية التي تسمح بعقد المعاملات عن طريق خلق ديون وتسويتها : أي عن طريق فتح اعتمادات مؤجلة. والنظام المالي يجعل من الإمكان فصل حيازة الثروة عن التحكم برأس المال المادي . وفي الوقت الذي ينمو فيه الاقتصاد يتعزز القطاع المالي ويتوسع وهذه مصطلحات تشير إلى الزيادة في طبيعة الأدوات المالية وإعدادها والى العلاقة المتبادلة بين المؤسسات المالية وتطورها والتغلغل الجغرافي وحجم الأسواق المالية (باختصار نمو القطاع المالي) . وتقليديا " افترضت كتابات الاقتصاديين حول القطاع المالي انه وبغض النظر عما يقال في المجالات الأخرى ، فان هذا القطاع يبقى حيادياً حيال الجندر.

ولكن العلاقات الجندرية هامة لهذا القطاع وخصوصاً من خلال توافق عملية تنمية القطاع المالي وتوغلّ الأسواق في أنشطة غير خاضعة لمبدأ السوق . وتشمل الأنشطة غير التسويقية أعمال الإنتاج وإعادة الإنتاج التي تنفذ من خلال تقسيم العمل حسب الجندر والتي تتعرض خلال نمو القطاع المالي إلى تعديل في حجمها وقيمتها وفي الأنماط التفاوضية التي تصوغ التقسيم .

فعلى سبيل المثال إن تعمق القطاع المالي في الدول النامية يتيح المجال في توفير أدوات تسليف أكثر ولكن هناك دليل يؤكد على أن توسع إمكانية التسليف غير متاح

للنساء كما هو الحال عليه بالنسبة للرجال وذلك لعدة أسباب تتضمن قلة سيطرة النساء على موجودات رئيسية يمكن تقديمها كضمانات في تأمين القروض إضافة إلى النظرة الثقافية (المتأسسة) السائدة في أن النساء يشكلن خطراً من الناحية الائتمانية .إن تعزيز القطاع المالي يتطلب قوننة حقوق ملكية الأصول الثابتة بحيث يمكن استعمالها كضمان للدين ، ولكن الاتفاقيات الحديثة لحقوق الملكية لا تقرّ بالنماذج الجندرية التقليدية لملكية الأصول وحقوق الانتفاع مما يؤدي إلى نزع ملكية النساء عنهن فعلياً خلال عملية تنمية القطاع المالي .

لقد تناول أخصائيو الجندر والتنمية بصورة موسعة موضوع استخدام الإدخارات الدورية والترتيبات الائتمانية والمؤسسات المالية الجزئية مثل بنك غرامين (*Grameen Bank*) والذي ركّز بنجاح على عملية تسليف النساء عن طريق تقديم أنظمة ضمان ورقابة تعتمد على الأكفاء . كما لفت هؤلاء الأخصائيين في الوقت نفسه الانتباه إلى التحقق عن هدف القرض واستخدامه فعلياً وذلك للتأكد من أن البرامج الموجهة إلى الطبقة الفقيرة من النساء تعمل على تسليم الإعتمادات والقروض إلى هذه النساء.

إصلاح القطاع المالي

هو عملية نزع الضوابط الحكومية عن النظام المالي وعادة ما يكون ذلك في مرحلة لاحقة ، تتبع عملية تضمن تنفيذ سياسة ما ، تخلق إطاراً قانونياً وتنشأ المؤسسات التي تسمح للقطاع بالنمو ضمن الأبعاد المذكورة سابقاً . وتوفر هذه المرحلة مجالاً لمخاطبة التحيز الجندري في القطاع المالي من خلال عملية إصلاح القوانين المصرفية وما يتعلق بها من قوانين ملكية وعقود بطرق تشجع وصول

النساء إلى الخدمات المالية ، كما تسمح على المستوى المتوسط في إصلاح الإجراءات المصرفية وإدخال أنظمة إدارية وتحفيزية جديدة وتحسن في تدريب الموظفين بغية زيادة الوصول إلى الزبائن من النساء ومعالجة التحيز المتأصل تجاه النساء في المؤسسات .

العـولمـــة :

هي دمج متزايد في الإنتاج والتجارة والاتصالات والأموال العالمية. إن العولمة أكثر من مجرد توسيع للتجارة في مختلف أنحاء العالم فهي تستند إلى التحسينات التي طرأت خلال فترة ما بين العقدين إلى الثلاثة الأخيرة في تقنية الاتصالات والمعلومات ، وفي إصلاح القطاع المالي الذي فتح الأسواق المحلية أمام المستثمرين الأجانب ، لاسيما في مجال الخدمات مما أدى إلى تكثيف عملية التداخل المتبادل بين قوى الأسواق المحلية والعالمية في مختلف أنحاء العالم . أن عملية تطور أنظمة الاستخدام عموماً وتوفر فرص استخدام للنساء خصوصا قد تأثرت كثيراً بهذه التطورات ، وأي بحث في التغيرات التي طرأت على فرص كسب الدخل للنساء في مسار التنمية يجب أن يأخذ اليوم بالحسبان البعد الدولي (جوكيز ١٩٩٥ ، صفحة ٦).

إن البحث التجريبي في التغيرات التي أدت إلى كثافة نسائية في الاستخدام خلال عملية النمو التجاري قد أكد على أن الروابط إيجابية وقوية ." إن الدول النامية والتي صدّرت نسبة متزايدة من منتجاتها المصنعّة إلى الدول المتطورة تتجه إلى استخدام نسبة متزايدة من الإناث في قطاعاتها التصنيعية " (وود ، صفحة ١٧١). " لم يتم تحقيق أداء قوي في التصنيع على صعيد الصناعات في أي بلد من البلدان النامية دون الاعتماد على القوى العاملة النسائية ." (جوكيز ١٩٩٥، صفحة ١٢). وتشكل النساء حالياً حوالي ثلث العاملين في القطاع الصناعي للدول النامية (المرجع نفسه ، صفحة ٤).

وفي سلسلة من المقالات التي تتناول الآثار الناجمة عن العولمة ، أخذ جي ستاندنج في الاعتبار عدة جوانب للعولمة والتي أحدثت أثرًاً في ظروف العمل ونتائجاً مباشرة في أنماط عمل الذكور – الإناث . وبالإضافة إلى النمو التجاري يقول ستانديج إن تشديد المستثمرين على ضرورة تخفيض تكاليف العمل بمثابة ثورة تكنولوجية زادت في خيارات

الإدارة ،" وبلورة الإستراتيجية الاقتصادية العالمية تحت شعار التكييف الهيكلي " ، " وإنها علاجاً من خلال أحداث صدمة " وغيرها من السياسات الاقتصادية القائمة على العرض والمرتبطة بالتغييرات الجذرية في علاقات السوق التي تنطوي على عملية تآكل لضوابط العمل الوقائية والجماعية " (ستاندج ١٩٩٩ صفحة ٥٨٤).

الأسرة المعيشية

هي وحدة اقتصادية أساسية ، تعّرف في دليل الإحصاء السكاني بأنها شخص أو أكثر يعيشون سوياً بمحض اختيارهم ، ويتناولون طعاماً يحضرونه سوياً ويستفيدون من الترتيبات المنزلية المشتركة فيما بينهم (بانوك ، باكستر وديفس صفحة ١٩٧) ، على وجه العموم فان علم الاقتصاد على نقيض من علم الإنسان (الانثروبولوجيا) لا يميز كثيراً بين " الأسرة " و " العائلة " على الرغم من إننا إذا ما أخذنا بالاعتبار الجندر والعلاقات الاقتصادية ، فإننا سنجد أن صيرورات تكوين الأسرة لها سمات مختلفة ، فالأسرة المعيشية مرادف للشركة كوحدة اقتصادية أساسية.

أن نماذج صيرورات صنع القرار في الأسرة المعيشية قد تكون أحادية أو جماعية فالنماذج الفردية تعتبر الأسرة المعيشية أنها صانع أحادى للقرار ،

وتفترض وجود الرعاية الأبوية أو الأسرية واستغلال كافة الموارد بصورة مشتركة بما فيه العمل والطعام والسلع الأخرى والمعلومات. وتقترح مختلف النماذج الفردية وجود آليات مختلفة تتوصل من خلالها الأسر الى توزيع الثروة والدخل بين أفراد الأسرة . وبعضها يقترح أن صنع القرار هو نتيجة تجميع لمختلف الأفضليات وتركز على كيفية تجميع تلك الأفضليات **وتعزيزها** : أما عن طريق الإجماع ، أو عم طريق صنع القرار في الجمعيات التعاونية (استناداً إلى سين ١٩٦٦ ، المرجع نفسه) أو بطريقة " الموالفة المتجانسة " لنموذج أو إقامة التوازنات في

سوق الأسرة الداخلي بتسعير ضمني أو باتباع نموذج المرحلتين المحب للغير أو " نظرية الولد – الفاسد ". (بيكر ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، ١٩٨١ وورد ذلك في المرجع نفسه صفحة ٥ إلى ٦). ولكن هذه التمييزات لا تغير النتائج بالنسبة لأغراض الاقتصاد الكلّي.

تتضمن النماذج الجماعية أنواع تعاونية وغير تعاونية على حد سواء فالنماذج التعاونية تنظر إلى عملية تكوين الأسرة المعيشية (أو الزواج) على أنها التزام تعاوني والى وضع القرار على أنه مشكلة عادية من مشاكل تحقيق أكبر قدر من المكاسب من الزواج لكلي الشريكين وتخضع لقيد واحد إلاَّ وهو **دخل الشريكين الكامل**. وتسمى هذه " نماذج المساومة / (التفاوض) " حين تستخدم أدوات " نظرية اللعبة " في تحديد الإجراءات التفاوضية (مانسير وبروان ١٩٨٠ ، مك الروي وهورني ١٩٨١ مك الروي ١٩٩٠ وكل هذه وردت في حداد وغيرها عام ١٩٩٧) . ولكن النماذج التعاونية قد تكون هي الأخرى من النوع الأمثل على طريقة الاقتصادي السويسري باريتو Pareto optimizing type والتي تنطلق من الافتراض القائل بأن قرارات الأسرة تكون دائما مطابقة إلى أفكار باريتو في فعاليتها وتستخدم

صيرورة إقامة توازن عام من خلال عملية الجسّ وتستند إلى نسب الأرباح المجنية أو معادلة نظرية أخرى .

لقد استخدمت الدلائل الغنية بالتجارب في مجال النماذج الجماعية غير التعاونية لتصوير الأسرة المعيشية " كموقع للاقتصاديات المحددة على أساس الجندر المرتبطة بمطالب متبادلة على دخل الأعضاء وأراضيهم وسلعهم وأعمالهم . ويطرح علماء اقتصاديون متنوعين ملخص لنماذج الأسرة المعيشية مع توضيح للفوارق التي تميّز بينهم في كتاب حداد ، هودينوت والديرمان في صفحة ١ إلى ١٦ . وتستند هذه المجموعات إلى دراسات عدّيدة قائمة على التجربة ، تفيد عن وجود اختلافات قائمة على الجندر في تخصيص الموارد داخل الأسرة وإلى وجود تفاوض ضمن الأسرة المعيشية وإنعكاس لقوى سوق أخرى من خارج الأسر في مواقع تفاوضية داخل الأسر.

المـــدخل إلى التنميـــة البشريـــة :

هو المفهوم القائل بأن النمو يجب أن يلبي وبصورة متزايدة احتياجات البشر لكي يتم اعتماده حقاً كعملية تنموية، إن هذه المقاربة التي تحمل أثر أعمال الحائزة على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام ١٩٩٨، أمارتيا سين ، حول القدرات والحقوق المكتسبة ، يروّج لها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة *UNDP* كما ويقدمها مثلاً يحتذى به في إصداره السنوي تحت عنوان **تقرير التنمية البشرية** الذي نشر لأول مرة عام ١٩٩٠ م ، ويقدم مؤشر التنمية البشرية في التقرير ترتيب البلدان تبعاً للتنمية الوطنية الاجتماعية والاقتصادية استناداً إلى توكيلات حول الأقدمية والمعرفة ومستوى المعيشة (وهذا يعني حسب ورودها ؛ متوسط العمر المتوقع عند الولادة وتكافؤ القوة الشرائية المعدلة لدخل الفرد الواحد). ويقيس التقرير رفاهية

الفرد مباشرة بدلا من التركيز على الدخل وحده والذي لا يمثل إلاَّ واحداً من عدة مدخلات تنتج الرفاهية (باذان وكلاسين صفحة ٩٨٥) . وهكذا فانه يوفر مجالا " للمقارنة مع ترتيب البلدان حسب الإنتاج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ويلقي الضوء على قدرة بعض البلدان الفقيرة في تحقيق مستوى أعلى من معدل التنمية البشرية كما يشير في نفس الوقت إلى أن إمكانية الكثير من البلدان في التحسن.

ومنذ عام ١٩٩٥ م أنتج البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أيضاً دليلا " للتنمية مرتبط بالجندر (GDI) ومقياس التمكين الجندري (GEM) لتعزيز مؤشر التنمية البشرية بمكاسب تنطوي على نسب جندرية في مجالات مماثلة .

إن دليل التنمية المرتبط بالجندر يأخذ الاعتبار انعدام المساواة بين الرجال والنساء حسب المؤشرات الاجتماعية نفسها المستخدمة في دليل التنمية البشرية وكلما زاد التفاوت بين هذه المؤشرات ، كلما كان دليل التنمية المرتبط بالجندر أقل مقارنة بدليل التنمية البشرية . " إن دليل التنمية المرتبط بالجندر ما هو إلاَّ دليل انعدام المساواة الجندرية مخفضا " أو معدلا " بشكل سلبي نحو الأسفل (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ١٩٩٥ م صفحة ٧٣) .

وهنا بعض الاستنتاجات الهامة لدليل التنمية المرتبط بالجندر :

أولاً : أن وضع النساء اسواء بكثير من وضع الرجال في كل بلد من بلدان العالم .

ثانياً : أن درجة انعدام المساواة لا تعتمد على مستوى الدخل في البلد فيما نجد أداء البلدان الشمالية الاسكندنافية جيدة مثلاً ، نجد أداء اليابان ضعيفاً نوعاً ما ، ومن بين الدول الفقيرة هناك باربادوس وكوبا وماليزيا وسريلانكا وتايلاند وجامايكا واداء جميعها جيداً نسبياً في تعزيز المساواة الجندرية .

ثالثاً : إن دليل التنمية المرتبط بالجندر قد ارتفع على مر الزمن في كل مكان على الرغم من أن الفجوة الجندرية في التنمية البشرية بقيت كبيرة (اوهارا صفحة ٤٦٩)."

لقد آثار نقاد دليل التنمية المرتبط بالجندر مؤخراً عدة مسائل لا سيما تلك المتعلقة بطريقة قياس المؤشر لانعدام المساواة (التي تعطي أهمية أكبر نسبياً لفجوات الدخل المكتسب من متوسط العمر والفوارق في التحصيل الدراسي ، مما يؤدي إلى زيادة الغرامات في بعض الدول النامية ذات الدخل المتوسط نسبة إلى بعض إنحاء مثلاً جنوب آسيا حيث فجوة التعليم كبيرة وشرق آسيا حيث نسبة المواليد بين الإناث / والذكور منخفضة) لذا تم اقتراح طرق بديلة في القياس (بارذان وكلاسين).

يختلف مؤشر دليل التنمية المرتبط بالجندر (GEM) من حيث المفهوم عن دليل مقياس التمكين الجندري (GDI) فهو لا يركز على الآثار الناجمة من انعدام المساواة الجندرية في عملية التنمية الشاملة في البلد وإنما على مدى تحقيق الأنصاف الجندري في السلطة الاقتصادية والسياسية ويحاول قياس ليس الإنجازات في الرفاهية وإنما الأنصاف في الإدارة الذاتية .

المخصصات ضمن الأسرة المنزلية:

هي الصيرورات التي يتم فبها تخصيص الموارد الى الأفراد وما ينجم عنها بالتالي من نتائج و مخرجات (تشمل هذه الموارد بصورة عامة الدخل واستهلاك البضائع والمهمات والترفيه والاستثمارات في رأس المال الإنساني).

وقد أفادت عشرات الدراسات اليوم عن وجود عدم مساواة في توزيع الموارد داخل الأسرة المنزلية وان أنماط التوزيع لهذه الموارد تعكس انحيازاً جندرياً واضحاً وهناك شواهد عديدة من جنوب آسيا على وجود انعدام في المساواة قائم على الجندر والسن والترتيب في الولادة بالنسبة لتخصيص الطعام والسلع الاستهلاكية . وتسفر العديد من الممارسات إلى استهلاك بعض الإناث كماً ونوعاً أقل من الطعام الذي يحتاجه الجسم نسبة إلى الوزن ونوعية النشاط الذي يقوم به.

وأظهر الاقتصاديون أن دينامية اتخاذ القرار ضمن الأسرة المعيشية يؤثر على مخرجات ونتائج برامج الاقتصادي الكلّي . وبسبب الاختلافات في سلطة اتخاذ القرار فقد اتضح أن وجود الدخل في أيدي النساء يؤدي إلى أنماط مغايرة في أوجه الصرف عن وجود الدخل في أيدي الرجال . وتشير بعض البيانات إلى أن الرجال يميلون إلى الاحتفاظ بقسط كبير من الدخل للصرف على الاستهلاك الشخصي (خاصة المشروبات الكحولية والتبغ) بينما تسعى النساء إلى توفير الجزء الأكبر من دخلهن على الطعام . وتشير بيانات من الهند جمعت من قبل منشر (*Mencher*) إلى أن نسبة مساهمة النساء في المحافظة على الأسرة تتراوح ما بين ٨٥ الى ١٠٠ في المئة من ايرادتهن بينما لا تتعدى هذه النسبة ٤٣ إلى ٩١ بالمائة بالنسبة للرجال .

وتغطي المراجع المذكورة أدناه العديد من المعلومات المشابهة في فترة السبعينات وحتى اليوم في جميع مناطق العالم رغم تفاوت النسب المذكورة في بعضها .

وحيث تكون النساء أقدر في التحكم على الدخل، تفيد الدلالات عن تخصيص القسط الأكبر في الموارد للنساء والأطفال. وقد عمل *Senauer* مثلاً على توثيق التغييرات في الاستهلاك التي يحدثها ارتفاع دخل النساء : ففي الفلبين زاد مستوى المكانة الغذائية للأطفال في مرحلة ما قبل الدراسة فيما كان للزيادات في أجور الرجال تأثيراً سلبياً على

وضع الأطفال الصحي على المدى الطويل (يعيق النمو) . وفي سيريلانكا ارتفعت مخصصات السعرات الحرارية للنساء والأطفال دون سن الدراسة حين انخفضت حصة الرجال (حداد ص ١٩٩٧ ص ١٤) . وشاعت هذه المعلومات وانتشرت بقوة في الدول والقطاعات إلى حد أنها أصبحت من المعايير المعترف بها في الممارسات التنموية لدراسة الفوائد العائدة على النساء من البرامج كجزء من عملية التخطيط والتقييم . لكن أشار الباحثون مؤخراً أنه حتى تخصيص الموارد في أيدي النساء يمكن أن ينطوي على تخصيص منحاز إلى الأطفال وبدافع من تفضيل الأبناء على البنات في بعض الحالات ، وعليه فان استهداف النساء ببساطة لا يمكن أن يضمن وحده توزيعاً عادلاً للمخرجات .

الكلي – الجزئي :

هو تقسيم في النظرية الاقتصادية من حيث مجال الاهتمام الأدوات المستخدمة إلى أولاً دراسة لمستوى النشاط ككل ومن ثم دراسة لسلوك الوكلاء الاقتصاديين منفردين أم القطاعات.

إن التقسيم التقليدي الصارم للمصلحة بين اختصاص الاقتصاد الكلي أو الجزئي نجم عنه آثاراً على الطريقة المتبعة في معالجة العلاقات الجندرية في هذا المجال

يعنى الاقتصاد الجزئي بسلوك عناصر أو وكلاء النظام الاقتصادي المطروح ويصور الوكلاء على شكل وحدات هي الأسر المعيشية و " الشركات " .

ويركز على تحديد الأسعار كالدافع الرئيسي في تحرك هؤلاء مثل الأجر مقابل العمل ونسب الفوائد في صناديق الاستثمار. هذه الاهتمامات تغطي قضايا العرض والطلب والرفاه والتوزيع.

أما الاقتصاد الكلي بالمقابل، فيتناول الأسعار كمعطيات ويوجه الاهتمام نحو تحديد مستويات المكونات الكاملة لتلك الأنشطة : مستويات الدخل أو مخرج في الاقتصاد بما في ذلك مستوى الاستخدام والاستثمار الكلي وإجمالي الاستهلاك ومخزون المال.

وقد أوضحت Palmer في معالجتها المفصلة لبرامج التكييفات الهيكلية في أفريقيا عام ١٩٩١ م أن تناول المكونات الكلية في الاقتصاد الشامل وحده قد يضفي الغموض على مرونة حركة العرض والطلب وعلى حركة عناصر الإنتاج وتكاليف المعاملات وكفاءة السوق وهي العوامل المؤثرة في مخارج البرامج على المستوى الكلي وفي اقتصاديات السوق لابد أن تعتمد إدارة الاقتصاد الكلي على الإجراءات غير المباشرة التي تستخدم الهياكل التحفيزية وقواعد التخصيص في الأسر المعيشية إلى جانب صيرورات أخرى في صنع القرار التي هي حصيلة عمل العلاقات الجندرية والتي تعمل على مستوى الاقتصاد الجزئي والمتوسط (*Meso*) .

وهـذه هـي العوامـل المؤسسـاتية السـديدة في تصـميم السياسـة وتقيمهـا (Palmer , ١٩٩١). والاهتمـام الـذي يبديـه بعـض الاقتصـاديون في صـوغ النمـاذج الاقتصـادية (Economic Modeling) والعـاملين في قضـايا الجنـدر مثـالاً على الجهـود الراميـة إلى حمـل الجـذور الصـغيرة الموجـودة في انعـدام التجـانس الجنـدري على التأثير في النقاش القائم حول سياسة الاقتصاد الكلّي .

نظرية الحدّية من الإنتاج:

هي مقاربـة لشرح المزايـا التي تحرزهـا العوامل المختلفـة المتضـافرة في عمليـة الإنتـاج . وهـذه النظريـة سـديدة في الدراسـات حـول الجنـدر لأنهـا تسـتخدم مرجعـاً بالنسبة لإيرادات النساء .

وفي اقتصـاديات التنميـة ، حيـث يسـتخدم نمـوذج لـويس (*Lewis model*) الخـاص باقتصـاد فـائض – اليد العمالـة ضمنـاً ، فقـد أصبح مقبـولاً على نطـاق واسـع بأن قلة الاستخدام في المناطق الريفية الناتج عن انعدام فرص العمل ، تعني درجة صفر في النـاتج الحدّي للعمل ، وعليه إن أجر الفقراء الاحتيـاطي في المنـاطق الريفيـة هو أقرب ما يكون إلى درجة الصفر أو غاية في الانخفاض .

ومنشأ هذا الاستنتاج المنطقي هو من التعارف القائم بأن سعر وحدة المدخل (*Unit input price*) الذي هو الأجر ، تساوي نـاتج الإيراد الحدّي لتلك الوحـدة مـن المدخلات في ظل أوضاع تنافسية .

وعلـى أسـاس هـذه الفرضـية فـان المشـاريع التنمويـة العاديـة والتحـاليل حـول الفـائدة مقابـل التكلفـة ونمـاذج التكييـف الهيكلـي ، تضـع قيمـة صـفر للتكلفـة مكـان استدراج القوى العاملة " المتوفرة " (أي غير المستخدمة). وهذا يعني بصورة خاصة

الاعتماد في النموذج على استدراج النساء القرويات اللواتي لا يجنين أجراً إلى مجال العمل المأجور .ولكن البحوث التجريبية أظهرت بأن الدراسات حول اليد العاملة المعروضة حساسة حيال تعريف اليد العاملة المستخدمة ، وأن مثل هذه الدراسات فشلت في معرض التحقيقات الجاهلة بالجندر في تحديد عبء العمل غير المأجور الذي تتحمله النساء الفقيرات .

ودهش مصمموا المشاريع أحياناً بعدم استعداد القرويات الفقيرات توفير اليد العاملة في مشاريع التنمية وتراوحت التفسيرات النظرية ما بين " استغلال الوقت الأكبر للترفيه " إلى " سلوك غير عقلاني ".

ويقول درسينغ إن إستراتيجيات العمل التي يعتمدها الفقراء في الريف هي عقلانية كما هو " المنحى السلبي المتراجع لليد العاملة بأجر منخفض" وسبب ذلك ضغوط مقتضيات الأعمال المنزلية التي لا يمكن إهمالها.

إخفاق السوق:

إخفاق السوق يعني أي من الأمور التالية : تعطل وظيفة السوق بسبب شوائب فيه أو أثر عوامل خارجية (*externalities*) لما ينتجه السوق من تكاليف أو منافع اجتماعية ؛ أو عدم توفر سوق لسلعة معينة أو خدمة ما كما هو الحال في السلع العامة .

إن عدم المساواة القائم على أساس الجندر في الأجور وأسواق الإنتاج يعكس وعلى سبيل المثال إخفاق السوق في تقديم الإشارات التي تعكس بدقة المنفعة العائدة على المجتمع من جراء الاستثمار في النساء.

ومن ناحية مباشرة ، تفشل مؤشرات السوق في التقاط الحجم الحقيقي الكامل لقيمة عمل النساء الذي ينتج السلع أو الخدمات المأجورة إضافة إلى خدمة غير مأجورة في صيانة القوة العاملة.

أن الفجوات المستمرة بين أجور الرجال والنساء تعد مثالاً لفشل سوق العمل في الوقت الذي تشير أدلة كثيرة في الإحصائيات بأن هذه الفوارق تتجاوز المكونات المبررة على أساس الاختلافات الموجودة في الرأس المال البشري .

فهناك مجموعة من علماء الاقتصاد الذين أعربوا عن وجهة نظر تقول بأن أسواق العمل منقسمة على أساس الجنس ، وكثير منهم أبرزوا " التمييز الاقتصادي" كأحد معالم تلك التجزئة : ومثال على ذلك ما أورده مهرا وجاماج في مخلص حديث حول عدم المساواة في الأجور (*Mehra , gammage , p.* ٤٥٤) مستشهدين بسبع دراسات أجريت ما بين عامي ١٩٩٤ – ١٩٩٦ أكدت التفاوت بين الأجور على أساس الجندر في الدول النامية والتي لا تبرر بفوارق في الجندر أو في الأقدمية أو غيرها من العوامل الاقتصادية . وعليه فإن عدداً من الاقتصاديين جادلوا بالقول أن فشل الأسواق لا يمكن تحسينه وتحقيق والمساواة في الأجور من خلال تحرير بسيط ومستمر للأسواق والتصحيح في هذه الأحوال لا يأتي إلا من خلال القوانين أو الضغوط الاجتماعية

(الإقناع الأخلاقي).

المستوى المتوسط(الميزو)

المقصود أصلاً بالمصطلح هو الجزء من الاقتصاد الذي تتحكم به المؤسسات الكبرى ولكن في العقد الماضي وفي معرض تطوير العمل الريادي الذي قام به فرانسيس ستيوارت *(Frances) Stewart* استخدمت اليونيسف (*UNICEF*) المصطلح (ميزو) بصورة شاملة للإشارة إلى مستوى التحليل بين الاقتصاد الوطني الإجمالي ومستوى الأفراد

والشركات والأسر المعيشية وذلك بهدف لفت الاهتمام إلى صيرورة صنع السياسات الهامة وخصوصاً فيما يتعلق بقضايا الأموال العامة .

تتعلق سياسات الميزو بالأثر الناجم عن توزيع سياسات الاقتصاد الكلّي التي تحدد أي من بين مجموعات الدخل أو القطاعات أو الجندر سوف يتحمل وزر الإصلاحات (*Sterwart – ٣٧ .p ,١٩٩٢*) (ستيورات ١٩٩٢ ص ٣٧) وإسهامات ستيوارت النظرية ملخصة في روجر وكولي ص ١٤٠١) . واستناداً إلى الاقتصاديات المؤسسية استخدم بعض الأخصائيين في الجندر المصطلح (ميزو) للإشارة إلى الدور الوسيط الذي تلعبه الأسواق في بث الإشارات وتخصيص الموارد .

وفي هذا السياق ينظر إلى الأسواق على أنها راسخة في العلاقات الاجتماعية وبناءاً على ذلك " حاملة " للجندر. كما طور السون وايفرز *Elson &*) (*Evers* إطاراً عاماً يغطي الاقتصاد الكلي والمتوسط والجزئي من أجل تحليل اقتصاد الدول تحليلاً واعياً بالجندر .

الحسابات الوطنية:

هي مجموعة الحسابات التي تصرح عن قيمة وتفاصيل كامل إيرادات ومخرجات اقتصاد ما . فالعديد من الخدمات المنجزة إضافة إلى السلع المنتجة بواسطة النساء لا تظهر في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية *UN System*) (*of National Accounts " SNA* وهو النظام المعياري المستخدم من قبل جميع الدول تقريباً (وفكرة غير الظاهر هنا يجب أن لا يخلط بينها وبين مصطلح غير المرئي *Invisibles* العائد إلى الخدمات في حسابات *SNA* التجارية).

وتوجد أربع مجالات عمل إما **مغّيبة** أو محتسبة بطريقة سيئة في الحسابات الوطنية (القومية) **وهي** : العمل المنزلي والعمل التطوعي وإنتاج المواد المعيشية والقطاع غير الرسمي . وكل من النساء والرجال معنيون في هذه القطاعات غير أن القضايا المنهجية

المتأصلة في قياس هذه المجالات كان من الأصعب تجاوزها في مجالي العمل المنزلي والعمل الطوعي ، وهما مجالين غالباً ما تقوم بهما النساء (قد تم استنباطها منذ عقد الخمسينات في معظم البلدان كوسائل مقبولة لقياس الإنتاج الزراعي المعيشي الذي قد لا يصل إلى السوق مطلقاً وقد لا يقيّم مالياً ، وعلى الرغم من ذلك فالجزء الأكبر من هذا الصنف من العمل والمتعلق بالعنصر النسائي يعتبر من الأعمال المنزلية ولا يحتسب) .

وفي عام ١٩٩٣ جرى تعديل لنظام *SNA* تم فيه ضم الإنتاج داخل الأسر المعيشية المخصص للاستهلاك الذاتي إلى الناتج القومي الكلي (GNP) . ولكن النظام المعدل لـ *SNA* ما زال يستبعد الإنتاج لحساب الذات والخدمات بما في ذلك رعاية الأطفال والكبار في السن وكذلك أعمال الطبخ والتنظيف التي تعتبر " غير اقتصادية " (UN ١٩٥٥, p. ١٠٧) .

استطاع الباحثون وعن طريق استخدام مسحات لميزانية الوقت في عشرات الدول تحديد عدد الساعات ونوع العمل الذي تقوم بها النساء والرجال ، وهي أعمال لا ينتبهون لها في الغالب . وعلى أساس مثل هذا البحث ، قدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره لعام ١٩٥٥ ، إن النساء يعملن ساعات أكثر من الرجال في جميع البلدان وبمعدل ١٣٪ أكثر في البلدان النامية استناداً إلى دراسة استخدام الوقت تدمج بين العمل في السوق والعمل غير المأجور.

فيعتبر في البلدان النامية ثلثي إجمالي عمل النساء من ضمن العمل غير المأجور. وتم تحقيق مؤخراً نجاحاً في حل البعض من قضايا القياس الأكثر تعقيداً وتمكنت بعض الدول من تقديم حسابات تابعة (*Satellite Accounts*) بإمكانها

رصد قيمة العمل المنزلي، ويستخدم فيها العديد من مدخلات القياس التي تعتمد على ساعات العمل أو مخرجات القياس تتطبق تقييماً للخدمات المنتجة . أما بالنسبة للدول الصناعية فإن قيمة الإنتاج

خارج نظام *SNA* تقدر " بنصف إجمالي الإنتاج المحلي على الأقل وأكثر من معدل الاستهلاك الخاص " (نفس المرجع السابق صفحة ٩٧) وسيساعد النجاح في إنشاء الحسابات التابعة في تلافي العديد من النتائج المضللة مثل الإدعاء المزعوم حول تحقيق نمو أو في إجمالي الناتج المحلي عند إعطاء الخدمات والإنتاج المعيشي قيمة نقدية .

اقتصاد الأسرة المعيشية الجديدة:

هي مقاربة في تحليل الأسرة المعيشية التي تتصف بأنها تجمع بين أفراد الأسرة المعيشية والسلع السوقية لإنتاج المخرجات أو السلع التي ترغب فيها في النهاية.

وهي مقاربة تتجاهل التنظيم الداخلي وهيكلية العائلات والأسرة المعيشية لأن في سباق النظرية الكلاسيكية الجديدة (*Neoclassical*) وعلى غرار المعالجة في شركات ، تفترض عملية دون كلفة وفاعلة.

ويشمل موضوع المقاربة ليس سلوك الأسرة المعيشية حسب السوق وحسب عرض القوة العاملة / والطلب على السلع وحسب بل يشمل أيضاً ظواهر أخرى مثل الزواج أو الخصوبة وتعليم الأطفال وتخصيص الوقت. والمعالجة الجذرية تتمثل في نموذج (بيكر) (*Becker's, ١٩٦٥*) لإنتاج الأسر المعيشية . وتتعرض اقتصاديات الأسر المعيشية إلى الانتقاد من حيث الفرضية القائلة بأن الأسر المعيشية تجمع المهام ذات المنفعة بغية إنتاج الخيارات الفاعلة لكل أعضائها، مما يصور نوعاً من

التناغم الداخلي في المصالح داخل الأسرة . كما وتنتقد هذه المقاربة لأنها تفترض أنه يجري تجميع الموارد للمنفعة المشتركة داخل الأسرة كما وتفترض أن تخصيص العمل والدخل يحقق مثالية باريتو بالنسبة للعائلة

مثالية باريتو

تعني في اقتصاد الرفاه (*Welfare*) حالة من التوازن لا يمكن فيها تخصيص فرد بأكثر (من الرعاية والمنفعة) دون أن يترتب على ذلك حصول فرد آخر على أقل . ومن المهم أن ندرك بأن مثل هذه المخصصات لا علاقة لها بالعدالة في توزيع الدخل : إن مثالية

باريتو موائمة للاستعمال مع فكرة توزيع الدخل بطريقة غير متساوية على الإطلاق كما هي موائمة للاستعمال في توزيع للدخل غاية في العدالة والمساواة

(Elson ١٩٩٣, p. ١٠٣n. ١; discussion in Feldman pp.٨٩٠-٨٩٥)

والمصطلح مفيد من حيث أنه يقدم تعريفاً لمفهوم التحسين. وعليه ، فأن التحسين حسب باريتو يمثل تغييراً في الرفاه يجعل كل فرد أو جزء في المجتمع في حالة أفضل دون إنقاص أي شيء من رفاه فرداً آخراً أو جزء آخراً من المجتمع ويمكن لهذا النوع من التحسن أن يحدث حتى في حالة عدم شعور غالبية السكان بأي منفعة

إن نظريات باريتو في الكفاءة والمثالية كانت مهمة في الاستخدام لوضع إطار لتقييم التدخل الحكومي وفي فرض الضرائب وسياسة إعادة التوزيع لقد أثيرت الجدالات حول الكفاءة والمثالية حسب باريتو من أجل تبرير تقليص الإنفاق في برامج التكييف الهيكلي .

وفي هذا السياق انتقد اقتصاديون في الجندر الإطار الزمني القصير المدى في مثالية باريتو مشيرون إلى أن ما يمكن تحقيقه بفعالية على المدى القصير بالنسبة لقطاع واحد- مثل إزالة الخدمات في القطاع العام – قد يكون بمثابة تحميل قطاع آخر كلفة إضافية (قطاع عمل النساء غير المأجور على سبيل المثال) وهذا يؤدي إلى إرهاق الاستثمارات في الرأس المال البشري على المدى المتوسط أو المدى البعيد وقد لخصت ماريا فلورو (*Maria Floro*) مثلاً ١١ دراسة ما بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٩١ تبين تدهوراً في معايير رفاه النساء والأطفال عند زيادة ساعات العمل خلال برامج التكييف الفجوات الجندرية في نسبة الانتساب المدرسي في البلدان Elson ١٩٩١ *Palmer* ;١٩٩٣ م.

مطالب الأولية والثانوية:

تمثل إما ترابية كاملة في الحقوق المكتسبة وصولاً إلى سيل من الدخل أو حق مباشر أو حق مكتسب من خلال علاقة اجتماعية أو قانونية ، والإقرار بوجود عامل الجندر كأحد الأبعاد في هيكلية الحقوق المكتسبة يبرز هذا التمييز. فيمكن للمطالبات الأولية والثانوية أن تكون أموالاً مكتسبة، كما يمكن أن تتضمن أصولاً عقارية وحقوق استخدام أراضي مشاع وثروات موروثة.

إن المطالبات الأولية هي مطالبات التي يتمتع بها الأفراد لأنها ثمرة أعمالهم أو ميراثهم أو مكانتهم. أما المطالبات الثانوية فهي المطالب على الدخل أو الأصول التي تمنح كتحويلات بصرف النظر عما إذا كان ذلك من قبل الدولة بشكل دعم أو دفعات مساعدة أو من العائلات بشكل دعم أو حصص في الدخل أو هدايا. وتنشأ المطالب الثانوية نتيجة تحويل المطالب الأولية.

ويمكن أن تتم التحويلات رسمياً ضمن برامج حكومية ، كما يمكن أن تتم رسمياً أو غير رسمياً ضمن مجتمعات الصغيرة حيث تأخذ شكل الهدايا أو الحصص المتشاركة . وبين هاتين الحالتين هناك الحالة المعاصرة والأكثر شيوعاً وهي قائمة في اقتصاديات عدد من الدول النامية، حيث البرامج الحكومية غير شاملة وحيث اختفت المشاركة غير الرسمية التي كانت موجودة تاريخياً . وفي هذا الإطار تكسب المطالب الأولية جانب من الأهمية في تحديد الرفاه وتكون التحويلات محدودة . ولكن الحصة البارزة لمطالب النساء تأتي نتيجة التحويلات ، وقد تحصل النساء على سبل الوصول إلى الزراعة ورعي الماشية فقط من خلال الزواج ، كما قد يحصلن على عضوية في المجتمع المحلى أو في القرية من خلال الطريقة نفسها (أي الزواج) . وقد تعتمد النساء على البرامج الحكومية في الحصول على إعانات غذائية في السوق أو في الحصول على الخدمات الصحية. أن المطالب الأولية أكثر ضمانة" ،

ومخاطرها قد تكون أقل في حالة انهيار الزواج مثلاً أن المطالب الثانوية حساسة جداً حيال التغييرات في أنظمة ملكية الأصول الثابتة مثل حقوق الملكية الخاصة بالنسبة للأراضي المشاع والتي غالباً ما يقتضيه التكييف الهيكلي وبرامج التحويل . كما أن المطالب الثانوية قد تضمحل عندما تتقلص نفقات الدولة بموجب اعتماد سياسة استقرار وسياسة تكييف هيكلي .

وفي مناقشة حول الجندر وحقوق الملكية ، لاحظت مبادرة من البنك الدولي عام ١٩٩٧ م والتي شارك فيها ممثلون عن (٢٩) بلداً " أن النساء واجهن حواجز كبيرة في الحصول على الحقوق من خلال الشراء والميراث والبرامج الحكومية المتعلقة بحقوق الملكية " وأن عدم التوازن الجندري بالنسبة لملكية الأصول الثابتة لها آثاراً كبيرة على القضايا المتعلقة بالكفاءة والإنصاف والبيئة.

وفي الاقتصاديات المتحولة من أنظمة الملكية العامة أو الجماعية نجد أن تعقّب التغييرات في الإطار القانوني في تأثيرها على المطالبات الأولية والثانوية هي عنصر رئيسي في رصد التحولات في حقوق النساء والرجال المكتسبة في الأصول الثابتة والدخل (الكسندر) ١٩٩٢. ,Stewart ١٩٨٣

الماليـــة العامـــة

هـو الإنفـاق الحكـومي علـى كافـة المسـتويات بمـا في ذلـك الاسـتثمار والتحويلات والاستخدام في القطاع العام والمشتريات الحكومية ، كما يشمل توليد الإيرادات من خلال الضرائب والرسوم على الخدمات العامة . لقد تحولت إدارة المالية العامة بفعل انتقالها إلى سياسة مالية محافظة في الثمانينات شددت على ضبط التضخم والدين العام مع تأكيد أكبر على خفض الإنفاق العام وضبطه وخفض مستويات الضرائب المباشرة .وهناك جدل يقول أن الضوابط المالية في الثمانينات أدت إلى نقل التكاليف من الدولة إلى النساء (راجع مصطلح التكييف الهيكلي) .

في التسعينات كان لنظرية النمو الجديد (*New growth Theory*) التي تؤكد على التكامل ما بين النمو والإنصاف تأثيراً على الأفكار المتعلقة بالإنفاق العام . وتقول هذه النظرية أن الاستثمارات الإستراتيجية الطويلة الأمد في التعليم العام والصحة والبنية التحتية وسبل الوصول إلى السوق من شأنها إن تساعد في " حشد " التجاوب في القطاع الخاص . وقد ناقش الاقتصاديون النسويون بأنه يمكن تصميم السياسات المالية في إجراءات وراء تدابير التكييف الهيكلي كي تدعم الاستجابة إلى العوامل الاقتصادية ، خاصة في حالة غياب الأسواق وانحيازها مستندين إلى أفكاراً مستوحاة من نظريات النمو هذه وتشديدها على التكامل بين

الكفاءة والإنصاف ، ويترجم ذلك إلى جدال في صالح الاستثمار العام في البنية التحتية والموارد البشرية التي تمكّن النساء من الحصول على الأعمال المدفوعة الأجر. فعلى سبيل المثال قام اقتصادي كبير في جامايكا بتحسين خطوط المواصلات إلى المناطق الجبلية حيث تسكن مزارعات لا تستطعن الوصول إلى الأسواق ، بحجة أن هذا التحسين سوف يمكنهن من تحقيق إنتاجية أفضل . إن الأنفاق في الوزارات الزراعية الذي يستهدف إنشاء خدمات إضافية للمزارعات قد أدى إلى تحسين في المردود المالي .

وبصورة مماثلة من جهة زيادة الإيرادات فمن الممكن خلق آليات تؤدي إلى التخفيف من الانحياز الجندري ، مثلاً : من خلال إعفاء السلع الأساسية التي تشتريها النساء غالباً من الضرائب . أو إلغاء الرسوم عن الخدمات الأساسية مثل التعليم الابتدائي، والرعاية والصحة للأمومة والطفولة حيث الغالبية من النساء والفتيات. إن اعتماد منظوراً قائم على الإنصاف من شأنه المساعدة في زيادة التنسيق في الإيرادات والمصروفات حيث تصبح أكثر استهدافاً وعلى سبيل المثال من خلال الإقرار بالمصالح المتداخلة عبر القطاعات مثل الحاجة إلى تحسين الخدمات الصحية في ذروة أوقات العمل الزراعي .

ضريبة عمل إعادة الإنتاج:

هي المطلب المفروض على النساء للتخلي عن التزاماتهن حيال صيانة العائلة والمحافظة عليها قبل تقدمهن إلى سوق العمل وهذا الموجب المدفوع ثمنه بوقت العمل والالتزام بالعمل يعمل كضريبة مالية لأنه يخفض الأجور المالية المدفوعة للنساء مقابل عمل مماثل يقوم به الغير.

فعلى سبيل المثال في اقتصاديات الدول النامية في الاقتصاد النامي تحصل العاملات في الزراعة على دخل أقل من الذكور حتى مقابل الأعمال نفسها والأصعب منها . والتفسيرات التقليدية التي تبرر تدني أجور النساء قائمة على العوائق في حركتهن بسبب التزاماتهن العائلية ومجالهن المحدود في البحث عن عمل .

وهذه الضريبة لا تسمح للنساء بالمطالبة بأجور عالية، حيث أن في ظّل شروط توفر القوة العاملة تعتبر النساء في السوق آخذات وليست صانعات للأسعار وقد استخدم هذا المفهوم كاختزال في الإشارة إلى عدم المساواة في شروط التجارة بين عمل الرجال والنساء ، وأهمية هذا هو في توفره رابطاً هيكلياً نظرياً بين الأسعار وشروط العمل المقدر نقدياً(العمل في السوق)والعمل غير المقدر نقدياً(العمل المنزلي) .

القطاع الخاص:

هو الجزء الخاص بالنشاط البشري ، المادي والاجتماعي ، المعني بعملية رعاية اليد العاملة الحاضرة والمستقبلية والشعب البشري ككل بما في ذلك توفير الغذاء في المنزل ، والكساء والمأوى . الدور الإنجابي الاجتماعي هو توفير جميع هذه الاحتياجات في كافة نواحي الاقتصاد سواء كانت ضمن المكونات المأجورة أو غير المأجورة (يشير ألسون إلى هذا القطاع كاقتصاد الرعاية) لهذا المفهوم ولمقياس "الرعاية " ويتم التركيز بصورة أضيق على الغذاء والتغذية في كتاب انغل ومينون وحداد *Engle Menon & Haddad*) . ويتناول

علم الاقتصاد مع العمل الإنجابي بطريقة مختلفة عن مفهوم صيانة معدات رأس المال المتعارف عليه قطعاً على أنه نشاط اقتصادي . والقطاع الإنجابي غالباً ما يكون غير مدفوع الأجر ويستثنى عادة من الحسابات الوطنية . إن العمل الإنجابي مقتصر بجزئه الكبير على النساء ويستهلك نسبة عالية من الوقت الخاص بالنساء في عدد من النماذج الحديثة لمفهوم الجندر في الاقتصاد الكلّي يعمل القطاع الإنجابي كعائق أمام امتداد القطاع الإنتاجي . وتسلط هذه المقاربة الضوء على تفاقم الأزمة في برامج التكييف الهيكلي على المدى المتوسط الذي يزيد من الضغوط على رأس المال البشري، إلى حدّ يهدد الوجود بالنسبة للقطاع الإنجابي أو يهدد قدرته على التجاوب مع الحوافز.

جدول المحاسبة الاجتماعية (سام):

جدول المحاسبة الاجتماعية هو مجموعة جداول إحصائية مترابطة تعكس صورة بيانية لتدفق دائري للدخل في الاقتصاد ، وفي نقطة زمنية محددة ويشمل الأنشطة والسلع وعوامل الإنتاج و مؤسسات معنية . وهذه الجداول تسمح بتحديد الموازين لجميع السلع والمعوقات في الميزانية لكل العوامل . ويمكن استخدام جدول " سام " لجمع البيانات من أجل وضع نموذج متوازن عام في الاقتصاد قابل الاستعمال في الحاسوب كما على سبيل المثال في نموذج الجندر وفي صقل التجارة العالمية المذكور أنفاً (*Fontana*) . لنماذج التوازن العام قيمة خاصة في اختبار تأثيرات تدابير سياسات معنية ، ولا حيث التحليل الجزئي فيها ليس شاملاً بما يكفي للتعامل مع التأثيرات غير المباشرة أو تلك الناتجة عن عوامل متعددة(*Gunnining & Keyzer , p.* ٢٠٢٦) .

لكن مقياس (سام) لا يوفر الكثير من البيانات المصنفة على أساس الجندر. والعاملون حالياً في الإحصاء في هولندا ، زادوا من استعمالهم لجداول (سام) بغية توفير معايير لمعلومات إضافية حول خصائص العوامل الاقتصادية التي تؤثر على السلوك

الاستهلاكي وعلى الأنشطة المدرّة للدخل والوقت (مقسمّة إلى أجزاء ثانوية توليد الدخل ، الإنجاب والفراغ) وقد أنتجوا إطاراً للعمل يسمى جدول المحاسبة الاقتصادي و الاجتماعي وامتداداته (*Sesame , SESAME , System of Economic and Social Accounting Matrix and Extensions*) ويوفر هذا العمل إمكانية الحصول على المعلومات والبيانات من خلال أبعاد إضافية تعتبر مؤثرة في الهيكلية الاقتصادية . وأحد التطبيقات الفورية الظاهرة من توفر تلك المعلومات هي محاولة تقدير حدود الآثار الناجمة عن العلاقات الجندرية مثلاً في الاستهلاك أو في الطلب على الخدمات العامة خلال التعديل الاقتصادي.

الإحصائيات:

هي مجموعة من الطرق لتجميع وتقديم وتخليص وتحليل البيانات بهدف استخلاص استنتاجات صحيحة. أن البيانات هي المادة الخام في علم الاقتصاد التجريبي ، ولكن هناك ندرة في المعلومات التي تسمح بدراسة منفصلة لخصائص أو ظروف النساء والرجال أو تحلل الفئات الجندرية في الاقتصاد وهناك عدة أمثلة توضح هذه المشكلة . فبعض البيانات في تقارير الإحصاءات الوطنية والمسوحات غير متوفرة بشكل بيانات ومعلومات مصنفّة حسب الجندر ، ولذا من المستحيل رصد التغييرات في الوصول إلى الموارد مع مرور الزمن . وهناك فئات معينة تجسم

الافتراضات حول الأدوار الاقتصادية ، فعلى سبيل المثال : مصطلح " رأس الأسر المعيشية " غالباً ما يؤدي إلى عدم الإفادة بالمعلومات حول الأسر المعيشية التي تلعب فيها النساء دوراً اقتصادياً رئيسياً كما أن عدم احتساب العمل غير المأجور يؤثر في المهام التي تقوم بها النساء أكثر من المهام التي يقوم بها الرجال .

أن تحسين الطرق الإحصائية كي تعكس قضايا الجندر كان التزام تعهدت به الوكالات الوطنية الإحصائية منذ بدء عقد الأمم المتحدة للنساء في عام ١٩٧٥. منذ ذلك

التاريخ والتقدم غير متوازن ، غير أن المجالات التي أحرزت تقدماً هاماً تشمل تقارير مفيدة حول وصول النساء إلى التعليم وتطوير التقنيات لتحديد وقياس العمل غير المأجور وغير الرسمي (*Beneria* ١٩٩٢) وناقشت ديان السون مؤخراً بأن الارتفاع في الإبلاغ عن نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة في جميع أنحاء العالم " كان جزئياً فن من فنون الإحصاء " .

فجزء مغمور من سبب الارتفاع يعود إلى التحسينات في كيفية احتساب النشاط الاقتصادي النسائي ويعكس إلى حد ما التغييرات في إدراك ما يحسب كعمل وفي إدراك العاملين في الإحصاء والتعداد وكذلك ربما في وعي المتجاوبين مع المسوحات(*Elson* ١٩٩٩. *P.* ٦١٤) وتضيف السون أن التعريف الجديد للعمل عند إجراء مسوحات للقوة العاملة في باكستان عام ١٩٩١ –٩٢ مثلاً أسفر عن رفع نسبة المشاركات من النساء الريفيات من ١٣.٩٪ (إذا استخدام التعريف القديم) إلى ٤٥.٩٪ (حسب التعريف المنقّح) من خلال تضمين أنشطة مثل التصنيع في مرحلة ما بعد الحصاد ، وتربية الحيوانات وأعمال البناء ، وجمع الحطب وجلب الماء

وصنع الملابس والأعمال المنزلية لقاء أجراً (نفس المرجع المذكور سابقاً) .

وهذا يسلط الضوء على أهمية زيادة الالتزام الرسمي حيال جمع المعلومات والبيانات المصنفّة جذرياً من خلال إضافة بحث عملي وتبادل المعلومات بين دول متعددة حول تعريف البيانات وجمع القضايا والتحليل والاستعمالات .

التكييـف الهيكـلي

هو صيرورة للإصلاح اقتصادي موجه من السوق ، يهدف إلى استعادة ميزان مستديم من المدفوعات وتخفيض التضخم وإيجاد ظروف نمو مستدام لدخل الفرد .وقد شاعت برامج التكييف الهيكلي في الدول النامية في الثمانينات ، واعتمدت عادة للاستجابة إلى أزمات في ميزان المدفوعات .

وتبدأ برامج التكييف الهيكلي عادة بتدابير تثبيتية (تكييف الجانب المتعلق بالطلب بغية تضيق الثغرات الداخلية والخارجية والعجز في الحسابات الجارية والتوازن في الميزانيات).

وتهدف المرحلة الأولى هذه إلى استعادة ميزان الاقتصاد الكلي وخفض التضخم " من خلال جعل مستوى مكوناته (تجاري مقارنة بالسلع غير التجارية) في موازاة مستوى المخرجات والمستوى المالي في العجز التجاري "(*Corbo & Fischer pp. ٢٨٤٧ ff*) . والتدابير التثبيتية التقليدية هي الحدّ من الإنفاق في القطاع العام واعتماد سياسة نقدية متقشفّة لتخفيف ضغوط التضخم . وفي نفس الوقت ، قد تؤخذ المزيد من التدابير على المدى المتوسط بواسطة الإصلاح المؤسسي في القطاعات والأسواق (أي على المستوى الوسطي *meso*) لإعادة بناء الاقتصاد بغية زيادة النمو وتحويل قدراته لتمويل استثماراته .

تتضمن التدابير التقليدية : نظام تحرير التجارة ؛ وإزالة الرقابة على الأسعار ؛ وإزالة الضوابط عن سوق السلع المحلية ؛ وإصلاح القطاع العام ، بما في ذلك نظام الضرائب ونظام الإنفاق الحكومي والمشاريع التابعة للدولة وإزالة المعوقات أمام الاستخدام والتحرك ؛ وتحرير الأسواق المالية المحلية وإزالة العوائق أمام التوفير والاستثمار وخلق وتقوية المؤسسات لدعم الاستقرار والتحول ، والفكرة وراء سياسة التدابير هي استحداث تغيير في تخصيص الموارد عن طريق تغيير الحوافز باستخدام آلية تسعير بدلاً من رقابة مباشرة . وفي الإنتاج أيضاً، الغاية هي تحويل الموارد من غير تجارية إلى تجارية ، والغاية في الاستهلاك هي تخفيف الإنفاق في مجالات معينة بما في ذلك شراء بعض الواردات . لذا فان تقييم الآثار الناجمة عن التكييف الهيكلي لابد أن تأخذ بالاعتبار العناصر القصيرة والوسيطة والطويلة المدى للبرامج .

وفي الثمانينات نفذت ٧٥ دولة على الأقل من الدولة النامية مثل هذه البرامج بقروض منحها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . وعلى الرغم من عشرات الدراسات التي قامت بتقييم البرامج عبر البلدان إضافة إلى تقييمات فردية لبرامج التكييف الهيكلي ، فهناك نسبة قليلة من الإجماع ليس فقط حول آثارها على النمو البشري (*SAPS*) وحسب بل على نجاح هذه البرامج بالذات . وهناك أسباباً معروفة عن سبب صعوبة تقييم وقع السياسة عموماً ، إذ من الصعب تقييم حالة مغايرة للواقع (قبل أو بعد / أو /مع أو بدون *SAPS*) وعزل آثار البرامج عن شروط الأزمة التي أدت إلى تبنيها . كما أن هذه البرامج غالباً ما تطبق جزئياً ، لذلك فالتقييم يتلخص بتقدير برنامج لم يطبق بالكامل .

على أي حال ليس البرنامج هو الذي يقاس ، وإنما التغييرات في مؤشرات الأداء والانتقال من البرامج إلى المؤشرات هو افتراضاً غالباً ما يكون موضع تساؤلاً .

إضافة فان أهمية التصلبات المؤسسية والهيكليات الاجتماعية ذات الأبعاد الجندرية تم إظهارها في الأعمال التجريبية والنماذج النظرية وعلاوة على ذلك فإن مصداقية البيانات وضعت على المحّك في كل مجال بما في ذلك موضوع انحيازها الجندري .

لقد اعتمدت عدة وكالات تنموية في الدول الصناعية سياسات لمراجعة المساعدات المقدمة لبرامج التكييف ، واعدت كتيبات إرشادية لمساعدة المسئولين في البرامج على مراجعة تنفيذ سياسة التكييف الاقتصادي على أساس منظور جندري ودراسة تأثيراته . وحدد أخصائيون في تقييم الآثار الناجمة أبعاد معينة للجندر تؤثر على تنفيذ برامج التكييف الهيكلي أو الاختلافات الجندرية الناجمة عن عبء التكييف بما في ذلك ما يلي :

التأثير المباشر (Direct impact):

أظهرت بيانات من عدّة دول أن النساء يعتمدون اعتمادا كبيراً على الخدمات العامة ويتحملن مسؤولية حصول الأطفال على هذه الخدمات .

وهكذا يخسرن بنسب متفاوتة عند تخفيض هذه الخدمات (انظر/في *Elson* ١٩٩١, *World Bank* ١٩٩٥*pp* ٥٨- ٥٩) لذا يعتمد مدى تأثر النساء من تقليص فرص العمل بسبب الإصلاحات في الميزانية على مدى اعتمادهن على فرص الاستخدام في القطاع العام (Haddad et al ١٩٥ , pp ٨٨٣ ff) .

وإذا كانت النساء تتحمل تكاليف التعديل الهيكلي أكثر نسبة إلى الرجال ، فان هذا بدوره يعوق التنفيذ بطرق أخرى (مثلاً من خلال فشل الاستجابة عن طريق العرض *Supply Response*) . ويمكن لأنواع أخرى من التأثير المباشر أن تشمل التغييرات في السعر وفي الغذاء الأساسي والدواء وهي التي يكون مسؤولية تأمينها على عاتق النساء .

التأثير غير المباشر(Indirect impact)

عندما تتولى النساء أنشطة جديدة في السوق استجابة لهيكلية حوافز متغيرة، قد ينجم عن ذلك أثراً عل بقية أفراد الأسرة. فقد يهملن مهاماً ضرورية مثل إعداد الطعام والتنظيف ورعاية الأطفال ورعاية المرضى في المنزل وما ينتج عن ذلك من تسرب مدرسي وخاصة في البنات من اجل تأدية هذه المهام. وهذا مثال عن قياس المتوقع على العائلة من جراء تعليم البنات . فكلفة فرص إرسال البنات إلى المدرسة هي اليوم توازي قيمة العمل المنزلي الذي لا يمكن الاستغناء عنه. وحتى وان كانت هذه التكاليف والتكاليف الكاملة للدراسة لا تظهر جلياً في الحسابات فان قرار العائلة جاء استناداً إلى الحسابات الضمنية في هذه الموازين . (*Ibid*)

واستناداً على هذه الأفكار والبراهين المرتبطة ،ناقش بعض الاقتصاديون بأن سياسات التكييف الهيكلي " منحازة للذكور" في التصميم والتنفيذ لأنها تفشل في الأخذ بالاعتبار الأبعاد الجندرية في الاقتصاد مثل هيمنة النساء على القطاع

الإنجابي وتقسيم العمل على أساس الجندر وعدم المساواة في المخصصات داخل المنزل (Elson ١٩٩١) يجادل آخرون بأن نواياهم كانت محايدة جندرياً لكنها تفاعلت مع الظروف السائدة

سابقاً) والتي تنتج مخرجات منحازة جندرياً (Haddad et at ١٩٩٥) .

الاستــجابة في العــرض:

هي الزيادة في المخرجات نتيجة تغيير الحوافز وقد كانت محور مناقشات في العلاقة مع مبدأ تحرير السوق في ظلّ التكييف الهيكلي ، وخاصة في القطاع الزراعي . وتظهر الأدلة بأن الاستجابة للعرض جاء متضارباً ، فكان أقل في المحاصيل المجتمعة من المحاصيل الفردية (حيث بالإمكان تبديلها). كما يمكن أن يستجيب العرض لعوامل التسعير كما لعوامل لا علاقة لها بالسعر (شيبر Chibber).

وتوحي بعض الأدلة أن المزارعين والمزارعات قد أظهروا ردود فعل متباينة تجاه تغيير الحوافز السعرية (Wold) . فالآليات غير السعرية مثل أعباء الأعمال المنزلية قد تحد من استجابة النساء (نسبة إلى الرجال) إلى الحوافز السعرية . كما أن تقسيم العمل على أساس الجندر قد يمنع النساء من العمل في بعض المحاصيل الإنتاجية المعدة للتصدير أو الأنشطة كما قد يحول في منع الرجال من تولي حصة اكبر من العمل المنزلي وهو الشائع أكثر كي تتمكن النساء من تغيير وصولهن إلى موارد العمل .

فمثل هذه المعوقات على اليد العاملة النسائية غير المأجورة تحدّ من قدرة النساء في الولوج في أنشطة السوق. ففي جزء كبير من أفريقيا على سبيل المثال يحرث الرجال والنساء حقولاً منفصلة وقد تكون كل امرأة مسئولة عن تأمين المحصول لأطفالها. وبصورة عامة كلما كانت أعمال النساء والرجال الزراعية

منفصلة عن بعضها البعض كلما زادت حدّة تقسيم العمل المصّنف جندرياً (*Palmer* ١٩٨٨, ١٩٩١) .

وهذه المعوقات تحدّ من حركة أحد عوامل الإنتاج الضرورية في إنجاح التكييف الهيكلي إلا هي اليد العاملة. لقد قام هورسنيل (*Horsnell*) بدراسة دقيقة لحركة اليد العاملة النسائية المحدودة في ساحل العاج وقام تيبايجكا بالعمل نفسه عام ١٩٩٤ في تنزانيا والموضح أكثر في عمل كولبير عام ١٩٨٨ وألسون ١٩٩١ وحداد عان ١٩٩٤.

(انظر/في *Horsnell ، Collier* ١٩٨٨, عن ساحل العاج ، *Tibaijuka* , ١٩٩٤ *p.* ٨٨٨ ,Haddad et al ١٩٩٥ , Elson ١٩٩٤ Haddad et al ١٩٩٤)

إن الاستجابة المحدودة للحوافز المتغيرة قد تنشأ نتيجة فشل آلية التحويل في تقديم الحوافز لبعض الوكلاء .

ويقدم كوبمان (*Koopman* ٩٠) حالات تظهر أن عدم التوازن في التحكم بالدخل على مستوى الأسرة المعيشية قد يحد من مشاركة النساء في إنتاج السلع التجارية (نتيجة لتدني مستوى المنفعة) ، وبأن هذا الأثر قد يكون أكثر أهمية من العوائق أيديهن بصورة مباشرة مما يؤدي إلى عدم رغبتهن في اقتطاع الوقت المخصص للأنشطة المعيشية أو الأنشطة غير القابلة للتداول التجاري من أجل ممارسة نشاط إنتاجي لا يحصلن أو أطفالهن منه على أي منفعة.

يقترح دارتيي على المستوى الاقتصادي الكلي بأن عدم استعداد النساء لتوفير اليد العاملة في أنشطة الإنتاج المعّد للتصدير والواقع تحت سيطرة الذكور، قد يكون سبباً في تدني الاستجابة للعرض في قطاع الزراعة الأفريقية.

دراســة استطــلاعية لميزانيــة الوقت :

هـي الدراسـات الـتي تسـتخدم في التحقيـق حـول كيفيـة تخصـيص الوقـت للقيـام بالمهـام المختلفـة(ولأوقـات الفـراغ) . وهنـاك مصـطلحات أخـرى لمثـل هـذا النـوع مـن العمـل ، **منهـا**: " دراسـة اسـتخدام الوقـت " و " دراسـات حـول تخصـيص الوقت ".

وقد استخدمت للبحث في تحديد الروابط بين نماذج العمل وبين الانحطاط البيئـي والتغيير (٣-٩٢ , ١٩٩٥ *UNDP*) ؛ وفي مقارنـة مقدار أوقـات الفـراغ الـتي يتمتـع بهـا الأفـراد والمجتمعـات كمقيـاس للرفـاه علـى المسـتوى الاقتصـادي الجزئـي والكلي (*Acharya*) ؛ وفي

تقديم صورة أدق حول النشاط القائم في المناطق الريفية حيث يسود العمل غير المعترف به في السوق (١٩٨١ , *Acharya and Bennett* المذكور في السابق) ، ومؤخراً استخدمت في تقدير مدى الولوج في العمل غير المأجور على أساس الجندر والسن .

ويمكن أن تستند هذه الدراسات على قاعدة المراقبة أو التذكر وكتابة مفكرة يوميـة أو مـن خـلال مزيجـاً مـن كشفت الدراسـات الاستطلاعية لميزانيـة الوقـت عـن فشل الإحصائيات التقليدية حول اليد العاملة في التقاط نطاق الأنشطة التي يقـوم بهـا الأفـراد وتحديـد مـداها وتعقيـداتها خاصـة في البلـدان الناميـة ، وخصوصـاً بـين النسـاء اللـواتي يشـيع بيـنهن ظـاهرة تعـدد المهـام . وعلـى سـبيل المثـال أن التعـداد السكاني عام ١٩٧١ في النيبال أعطى النساء ٣٥٪ من نسبة النشاط العملي مقارنة بـ ٨٣٪ للرجال وبالمقابل فان الدراسات الاستطلاعية للوقت التي أجريت في النيبال وجدت أن النساء يعملن (٤.٦٢) ساعة في اليوم مقارنة بـ (٥.٨١) ساعة في اليوم

يعملها الرجال بما في ذلك تلك الأنشطة التي تقع تحت تصنيف التفسيرات التقليدية للعمل .

وإجمالاً يعمل الرجال (٧.٥١) ساعات يومياً مقارنة بـ (١٠.٨١)ساعة للنساء(*Acharya pp. ٥, ١٢*)

لقد أظهرت الدراسات الاستطلاعية في مسوحات الوقت المستخدم في عدد من البلدان النامية اختلافاً في إجمالي عبء العمل والذي يعتبر أعلى في المناطق الريفية من الحضرية .

وعموماً ، تعمل النساء مقياس ساعات أكثر من الرجال بينما يقضين وقتاً أقل في عمل السوق (حوالي الثلث الوقت الإجمالي) بينما الرجال يقضون حوالي ثلاثة أرباع من وقتهم في عمل السوق (*UNDP ١٩٩٥, ٩١-٢*) .

وأجريت في كندا والنروج مسوحات للوقت المستخدم (منذ ١٩٨٧) كجزء من نظام يهدف إلى جمع البيانات الرسمية ، وأجرى مركز الإحصاء في أفريقيا الجنوبية مسحاً أكثر شمولية من ثلاثة أجزاء لرصد التغييرات الموسمية والتي تظهر نتائجه بالكامل عام ٢٠٠١. وتوفر البيانات حول استخدام الوقت مداخل مهمة لصيرورة تقييم العمل غير المصنف على أساس السوق في الحسابات القومية، وكما يسمح بتحليل تأثيرات التغيير في الإنفاق العام على استخدام الوقت .

التوســع في التجــارة:

في السنين الخمسة عشر إلى عشرين الأخيرة ، توسعت التجارة إلى أكثر من ضعفي سرعة نمو مجموع الناتج المحلي (*GDP*) ، وذلك بسبب التقدم في مجال الاتصالات والهيكلية المالية العالمية وفي مجال تقنيات المواصلات والإنتاج . ومعظم

قيمة هذا التوسع نتجت عن التجارة في المواد الصناعية: فقد تضاعفت صادرات السلع إلى حوالي الضعف من ١٠٪ إلى ٣٠٪ من الإجمالي. كما رفعت الدول النامية حصتها في التجارة في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٣٣٪ في الثمانينات إلى ٤٣٪ في نهاية عقد التسعينات(*Mehra and Gammage p.* ٥٣٣).

وتظهر الأدلة في كثير من الدول أن هذا التوسع قد أدى إلى زيادة عمل المأجور للنساء في كثير من المناطق ، والى التأكد أن هناك علاقة إحصائية واضحة بين زيادة التوجه نحو التصدير وزيادة كثافة استخدام القوى العاملة النسائية . وعام ١٩٩٨ أصدر *Guy Standing* مطبوعة دراسية تحت عنوان " التأنيث العولمي " " *Global Feminization* " لقوى اليد العاملة كحصيلة للاتجاهات في الإنتاج العالمي .

وفي عام ١٩٩١ م أبرز *Adrian Wood* صحة هذه العلاقة في ٣٥ دولة من الدول النامية(*Wood ; ١٩٨٩ , Standing*). وقد أعادت مجموعة دراسات صدرت عام ١٩٩٩ م النظر في الفرضية العلمية لهذه الفترة وخرجت إلى أن الوجود المتزايد للنساء في العمل المأجور لا يزال قائماً ، بيد أن الجدل حول النتيجة بالنسبة لتحقيق الإنصاف الجندري عامة ما زال عالقاً(*World Development ٢٧.٣*) .

وبينما تظهر بيانات كثيرة أن مشاركة النساء في القوى العاملة مستمرة في الارتفاع ، هناك دليل قوي أن العديد من المناطق شهدت مقاومة لعملية سد الفجوات الجندرية في الأجور(*Hare ; Horton pp, ٥٧٥-٥٧٩ ; Tzannatos ; Standing ١٩٩٩, ٩٩ ٥٨٩-٥٩٥*) وتشمل التأثيرات الأخرى للتجارة التي أظهرتها دراسات خلال العقد بأكمله ، مشاركة أكبر للنساء في مناطق جديدة من قطاع

الخدمات ، وخاصة في مجالي الخدمات المالية القائمة على الحاسوب والاتصالات السلكية اللاسلكية . (Joekes ١٩٩٥) إضافة إلى طلب أكبر على " العمل المرن " أي العمل في دوام جزئي أو قصير أو غير النقابي ، أو عمال في المنازل وفي المقاولة من الباطن(Standing ١٩٨٩, ١٩٩٩).

تكاليف المعاملات:

هي تكاليف تشغيل نظام اقتصادي أو تبادل اقتصادي يتم في نطاقه ، بما في ذلك التكاليف المكبّدة من جراء إنشاء أو تنفيذ العقود.

ويمكن أن تتضمن هذه التكاليف في الحصول على معلومات أو في التفاوض أو وضع أسس للائتمان والقروض وما إلى ذلك ومهما تفاوتت الأشكال التي يتخذونها فان إجمالي تكاليف جميع المعاملات مهم بالنسبة للهدف الأساسي في عملية تخفيض الكلفة (Lin & Nugent , p ٢٣١٩) . فتبني كل جماعة اقتصادية مؤسسات تشمل مؤسسات مجرّدة (Abstracts) كالممارسات في السوق أو النظام القانوني أو القطاع المالي ككل ، والتي يمكن

اعتبارها كطرق لتخفيف الاحتكاك الذي يشكل جزء من كلفة المعاملات وفي نطاق المؤسسات، سواء كانت شركات أو أسر معيشية، فان وجود التفاهم والعلاقات المستمرة يزيل الحاجة إلى تفاوض معلن حول عقود لكل عملية في تبادل السلع أو اليد العاملة. لذا يمكن القول أن مثل هذه المؤسسات " تخفض تكاليف المعاملات ".

إن مفهوم تكاليف المعاملات قد تم قبوله من الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد كعنصر من عناصر التكاليف الحقيقية التي لا يعني وجودها في حد ذاته أن الاقتصاد يفتقد إلى الكفاءة. وحسب قاموس نيو بالغراف (New Palgrave) " أن تكاليف المعاملات ينشأ عن تحويل للملكية أو بصورة عامة عن تحويل لحقوق الملكية والملكية الخاصة ومن التبادل " "(Eatwell Vol ٤p ٦٧٠) " .

ومن خلال تقنية التخفيف من حدّة الاحتكاك في التعامل ، تحقق الشركات الكبيرة اقتصاداً من الحجم الكبير (*Economics of Scale*) " ومن المعروف أن المنافسة في الاقتصاديات من الحجم الكبير يمكن أن تؤدي المنافسة إلى تخصيص كفوء للموارد " . (*Ibid. p.* ٦٧٨) بمعنى أن الشركات الكبيرة قد تحقق وجود احتكاري في الأسواق يمكّنهم من تخفيض اكبر لتكاليف المعاملات من مما يحققه وجود متعدد لشركات صغيرة .

وتثير هذه الفكرة قضية عمليات السوق في المناطق النامية حيث لا وجود لاقتصاديات من الحجم الكبير – بما في ذلك قطاع توسيع القروض وغيرها من الخدمات المالية ، والمساومة في الأجور والمشاريع الصغيرة . وإحدى التطبيقات الهامة لتحليل تكاليف المعاملات هو توفير إطار لتحليل الخيارات التعاقدية (*Lin and Nugent p.* ٢٣١٥ *ff*). وغالباً ما يركز الاقتصاديين في مجال التنمية على التكاليف العالية للمعاملات في المناطق النامية والتي غالباً ما يتحملها الفقراء . وقد استخدم الاقتصاديون في مجال الجندر الذين يعملون في هذا الإطار هذه المفاهيم **بطريقتين رئيسيتين** : –

١. لاستكشاف الشروط غير المتساوية في التجارة بالنسبة للقروض أو في أسواق العمل بسبب الأعباء غير المتساوية في تكاليف المعاملات التي تقع على النساء (للمعلومات ، والائتمان التعاقد).

٢. في تطوير تحليل لتكاليف المعاملات على الأسر المعيشية والعائلات باعتبارها مؤسسات تعمل على حّل بعض القضايا التوزيعية – بالنسبة لأوقات الفراغ والسلع الاستهلاكية – من خلال ترتيبات معّدة سابقاً ومن خلال عقود صريحة أو ضمنية.

العمــالة غير المــأجورة:

هو العمل الذي ينتج سلعاً أو خدمات لكن دون مقابل. ويشمل العمل المنزلي والإنتاج المعيشي والإنتاج غير المأجور لمواد السوق ، بحيث لا يخلط بينه وبين " العمل العائلي غير المأجور " ، وهو مصطلح تستخدمه الوكالات الإحصائية في بعض الدول النامية كفئة لتصنيف إنتاج سلع تسويقية في المنزل أو في المزرعة بغير أجر ، كصناعة منزلية وإنتاج ريفي . وترفض الاتجاهات الكلاسيكية الجديدة البحتة التعبير " غير مأجور " حيث أنها تفترض إن قرار توفير اليد العاملة يتخذ طوعاً وبعقلانية مقابل عائد ما سواء كان عائداً نوعياً أو نقدياً . بيد أن المصطلح يفيد في تحليل حالة الأداء في العمل المنزلي لأن حصيلته وهي صيانة القوى العاملة ، تعتبر مفيدة للاقتصاد ككل ، على الرغم أنه لا يدفع ثمنه بالكامل . فالاقتصاد الكلّي نفسه يستفيد من توفير مصلحة عامة ، وهو إذاً " مستفيد مجاناً " *Free Rider* على حساب النساء اللواتي يشكلن اليد العاملة الرئيسية في القطاع .وتقدر منظمة الأمم المتحدة الإنمائية (*UNDP , ١٩٩٥ : ٩٧*) أن العمل غير المدفوع الأجر على مستوى العالم ، إذا ما قّيم على مستوى قاعدة الأجور الحالية يصل إلى ما قدره ١٦ ترليون دولار أو

ما نسبته أكثر من ٧٠٪ من ال ٢٣ ترليون دولار وهي القيمة التقديرية لإجمالي الناتج العالمي وحوالي ثلثي هذا العمل تقوم به النساء . وقد تبنى المؤتمر الرابع للمرأة في بيجين (١٩٩٥) برنامج عمل يلزم الحكومات على العمل نحو إدماج مقياس وتقييم للعمل الذي تقوم به النساء في المنازل ضمن حساباتهم الوطنية .☐

وأعدت عدد من الدول مثل كندا والنروج وهولندا حسابات تابعة(*Satellite Accounts*) لتقديم ومتابعة التغييرات في العمل غير المأجور. وتشرح الأمم المتحدة كيفية وإعداد حسابات التوابع لقياس الإنتاج المنزلي ، والفشل في ملاحظة العمل الزراعي غير المأجور يتسبب في التقليل من قيمة مشاركة النساء في القوى العاملة . فعلى سبيل المثال ، اظهر تقرير الإحصاء السكاني في الدومينيكان عام ١٩٨١ (*Dominic*) أن نسبة مساهمة النساء في القوى العاملة هو ٢١٪ ولكن الدراسات التي أجريت بعد ثلاث سنوات ، أشارت إلى نسبة ٨٤٪ ، لأنه وعلى عكس الإحصاء السكاني ، شمل أنشطة مثل زراعة الحدائق وتربية الحيوانات (البنك الدولي ١٩٩٥، ١٦ -١٥ *World Bank* ١٩٩٥*, pp.*).

الفصل التاسع
العلاقة بين الأمن القومي والديمقراطية
في أوقات الأزمات

مدخل نظري

يهدف هذا الفصل إلى التأصيل النظري للمفاهيم الأساسية التي تستخدمها الدراسة، وهي مفاهيم الأمن القومي والديمقراطية والأزمة. ويهدف الباحث من التأصيل النظري لتلك المفاهيم إلى التعرف على العلاقات المحتملة فيما بينها، خاصة فيما يتعلق بتأثير الوضع الديمقراطي في بلد ما على الأمن فيه، ومدى إمكانية أن يؤدي رسوخ الديمقراطية في بلد ما إلى استطاعة ذلك البلد التغلب على ما قد يحدث فيه من صراع بين الاعتبارات الأمنية ومبادئ حكم القانون في أوقات الأزمات.

يشمل هذا الفصل ثلاثة مباحث: المبحث الأول بعنوان: "تعريف مفهوم الأمن القومي وتحديد أبعاده"، ويتم فيه دراسة الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالأمن القومي الذي أصبح فرعاً جديداً في العلوم السياسية، واستعراض التعريفات المختلفة التي أوردها الباحثون لمفهوم الأمن القومي، والتمييز بين مفهوم الأمن القومي وبعض المفاهيم التي يختلط معها، مثل مفهوم المصلحة القومية، ومفهوم الإستراتيجية القومية. كما يتم في هذا المبحث دراسة عناصر قوة الأمن القومي وعوامل تهديده، وخصائص المفهوم، ومن ثم توضيح النظريات أو المدارس الأساسية للتفكير في العلاقات الدولية فيما يخص القضايا الأمنية، والمفهوم الذي تتبناه الدراسة.

أما المبحث الثاني فهو بعنوان: "تعريف مفهوم الديمقراطية وتحديد أبعاده". ويتم في هذا المبحث استعراض أهم التعريفات التي ذكرها الباحثون فيما يتعلق بمفهوم الديمقراطية، واستعراض الأشكال الدستورية والتنظيمية المرتبطة بالديمقراطية

بالإضافة إلى دراسة المداخل الرئيسية لتحليل العملية الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية، والمتمثلة في أن الولايات المتحدة دولة فيدرالية، وأن هناك توازناً ورقابة متبادلة بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية. كما يشمل هذا المبحث دراسة النظام الحزبي في الولايات المتحدة، وتوضيح الدور الكبير الذي تلعبه جماعات المصالح في الحياة السياسية الأمريكية.

أما المبحث الثالث، فيتم فيه تعريف الأزمة، واستعراض المحاولات التي جرت لتجميع تعريفات الأزمة في مجموعات فكرية معينة، وتوضيح أهم سمات الأزمة، مع التطبيق على أزمة ١١ سبتمبر التي بدت لأول وهلة أزمة داخلية إلاَّ أنها مثلت في واقع الأمر نقطة تحول جذرية نحو تكريس نظام دولي جديد اتسم بالانفرادية في اتخاذ القرار في الأزمة الدولية.

المبحث الأول: تعريف مفهوم الأمن القومي وتحديد أبعاده

كان قيام الدراسات المهتمة بالأمن القومي متوافقاً مع ظروف عالمية سياسية وعسكرية جديدة أعقبت الحرب العالمية الثانية والتوازنات والتكتلات والمحاور التي نتجت عن الحرب بين القوى الدولية، بالإضافة إلى الانتشار الكثيف للأسلحة والتطور النوعي الذي شهدته هذه الأخيرة، والذي أدى إلى تعديلات في النظام الدفاعي العالمي وثوابته التقليدية الموروثة، وفرض رؤية جديدة للأمن

وتحديداً جديداً للمجال الأمني للدول([1]). وقد تحمّل المفهوم في نشأته الغربية الأمريكية بأهداف سياسية حيث برز كمحور للسياسات الخارجية للدول العظمى في فترة الحرب الباردة والاستقطاب الدولي.

وعلى الرغم من أن مصطلح الأمن القومي قد شاع بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر، وبخاصة بعد معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ التي أسست لولادة الدولة القومية أو الدولة – الأمة *Nation – State* وشكلت حقبة الحرب الباردة الإطار والمناخ اللذين تحركت فيهما محاولات صياغة مقاربات نظرية وأطر مؤسساتية وصولاً إلى استخدام تعبير "إستراتيجية الأمن القومي"، وسادت مصطلحات الحرب الباردة مثل الاحتواء والردع والتوازن والتعايش السلمي كعناوين بارزة في هذه المقاربات بهدف تحقيق الأمن والسلم وتجنب الحروب المدمرة التي شهدها النصف الأول من القرن العشرين.

نشأت تبعاً لذلك مؤسسات أكاديمية مهتمة بمسائل الأمن القومي: مصادره مقوماته، إجراءات ضمان حمايته، من معاهد ومراكز بحث تنتمي إلى جامعات ومؤسسات علمية وإعلامية ومجلات متخصصة وإدارات مؤسسات مرتبطة بالقرار السياسي الرسمي. ويشكل مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية النموذج الأول والأمثل لهذه المؤسسات، حيث جسّد هذا المجلس التعريف الذي طرحه والتر ليبمان عن الأمن القومي بأنه (قدرة الدولة على تحقيق أمنها بحيث لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب، والقدرة على حماية تلك المصالح إذا ما اضطرت عن طريق الحرب)([2]).

---

١ -عبد الله بلقزيز، الأمن القومي العربي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٨٩.
١- لي الصاوي، مرجع سبق ذكره.

وقد بدأ التشكيل التنظيمي المؤسسي لمصطلح الأمن القومي بصدور قانون الأمن القومي لعام ١٩٤٧ عن الكونجرس الأمريكي، أما بقية دول العالم فقد وضعت عنواناً آخر هو "الدراسات الإستراتيجية" على الأدبيات التي عالجته بوصفها اجتهادات في التخطيط

السياسي النشط حول المستقبل، بدلاً من اجتهادات تعني ضمنياً محاولة لصياغة أجوبة أو ردود فعل بقصد حماية السيادة. وكأي مصطلح أو مفهوم، فإن مفهوم الأمن القومي لا يمكن التوصل إلى تحديد دقيق له خارج نطاق المكان والزمان الذي يتحرك من خلاله، وهو يخضع دائماً للتعديل والتطوير انسجاماً مع المتغيرات والعوامل التي تؤثر في بروزه إلى مسرح التداول.[1]

وهكذا أصبح الأمن القومي فرعاً جديداً في العلوم السياسية، حيث امتلك ثقافة وتوفرت له المادة والهدف العلمي (تحقيق الأمن) وإمكانية الخضوع لمناهج بحث علمية، بالإضافة إلى كونه حلقة وصل بين علوم عديدة، فالأمن القومي ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد تربط في دراستها بين علوم الاجتماع والاقتصاد والعلاقات الدولية ونظم الحكم وغيرها، كما تتطلب الاستفادة من المناهج المختلفة وقدراً أكبر من التكامل المنهاجي. وقد انتقل الاهتمام بظاهرة الأمن القومي من الغرب إلى دول الجنوب. ويذكر الباحثون عدة أسباب لزيادة الاهتمام بدراسة الأمن القومي في مختلف دول العالم، بما يمكن اعتباره ظاهرة، **ومن أهم تلك الأسباب**:[2].

١- التوسع في مفهوم المصلحة القومية ليشمل مسألة ضمان الرفاهية بما يعنيه ذلك من تأمين لمصادر الموارد، ومن ثم برز مفهوم الأمن القومي كتعبير عن

١- منذر سليمان، مرجع سابق، ص ٢٩.

٢- د. عبد المنعم المشاط، "الإطار النظري للأمن القومي العربي" في د. عبد المنعم المشاط (محرر) الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣)، ص ص ١٤-١٧.

كل من الرفاهية من ناحية، ومحاولة ضمان مصادرها الخارجية من ناحية أخرى وحماية الترتيبات الداخلية التي تدفع إلى زيادة معدل الرفاهية من ناحية ثالثة.

٢- ازدياد معدل العنف وتصاعد حدة الصراعات المباشرة والتي قد تتطور إلى حروب، ومن ثم سار الاهتمام بالأمن القومي في موجات ارتبطت بتزايد الصراعات على المستويين الإقليمي والدولي.

٣- ازدياد الشعور لدى دول الجنوب بنوعين من التهديدات المتصلة بأمنها القومي. فمن ناحية، تُعد الديون الخارجية المستحقة عليها تهديداً لأمنها السياسي والاقتصادي، وتحد بالضرورة من حرية اتخاذ القرارات الإستراتيجية. ومن ناحية أخرى، تخشى الدول الصغرى من احتمالات قيام الدول الكبرى بإساءة توظيف المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ليس فقط لتحقيق مصالحها، ولكن للإضرار بمصالح الدول الصغرى وأمنها القومي.

٤- تزايد الإحساس بالقلق والتوتر الداخلي والذي يمكن أن يتحول إلى مظاهر عديدة من عدم الاستقرار وعدم الأمن في الدول الصغرى، فلا تزال تلك الدول تعاني من مشكلات كبرى في عملية الإنتاج وكذلك عملية التوزيع.

٥- يُثار الاهتمام بظاهرة الأمن القومي عند التحول من نظام الدولة القومية إلى نظام أوسع وأكثر شمولاً كالنظام الفيدرالي، أو التجمعات الاقتصادية الدولية.

٦- يُثار موضوع الأمن القومي في حالة تفكك الدول الكبرى وخاصة الفيدرالية إلى دول قومية مستقلة ذات سيادة.

يتم في الجزء التالي دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بتعريف مفهوم الأمن القومي وتحديد أبعاده، وذلك من خلال دراسة عدة موضوعات، من بينها تعريف مفهوم الأمن القومي، واستعراض أهم مدارس الأمن القومي، أي النظريات والمدارس المختلفة التي تناولت دراسة الأمن القومي من زوايا مختلفة: (عسكرية، اقتصادية، مجتمعية ....الخ)، بالإضافة إلى دراسة المستويات المتعددة للأمن القومي، سواء على المستوى الداخلي أم على المستوى الخارجي (الإقليمي والعالمي)، وحدود التداخل والتشابك بين تلك المستويات.

أولاً: ضبط مصطلح الأمن القومي وخلفياته:

يتم فيما يلي تقديم تعريف إجرائي لمفهوم الأمن القومي **وذلك من خلال التعريف اللغوي والاصطلاحي للكلمتين اللتين يتكون منهما المفهوم:**

١- التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم الأمن:

الأمن في اللغة هو نقيض الخوف. والفعل الثلاثي أمِن أي حقق الأمان.

قال ابن منظور: "أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، وضده التكذيب، فيقال آمن به قوم وكذب به قوم".[1] وقد ورد المفهوم في القرآن الكريم **بقوله تعالى**:﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ (٣) الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ (٤) ﴾[2].

١- ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير (القاهرة، دار المعارف، دت)، ص١٤٠.
٢- سورة قريش، الآيتان ٣-٤.

تتفق معظم الأدبيات التي قامت بتعريف مفهوم الأمن على أن المفهوم يشير عموماً إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف، وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسي والجسدي محل الشعور بالخوف، والشعور بالأمان قيمة إنسانية كونية مرغوبة لا تقتصر على فئة اجتماعية معينة أو مرتبطة بمستوى الدخل، فالفقير مثل الغني يحتاج إلى الشعور بالأمان ويسعى إلى تحقيقه وإن اختلفت درجات المتمتع به، ونظراً لصعوبة تحقيق الأمان الكامل، فقد أصبح يُنظر للأمن على أنه مسألة نسبية مرهونة بالسعي لتعزيز أفضل الشروط لتوافره.[1]

٢- التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم القومية:

المادة اللغوية لكلمة القومية هي (ق.و.م)، والقوم يعني الرجال دون النساء وهو لفظ جمعي لا واحد له، وربما يدخل النساء فيه على سبيل التبع، وجمع القوم أقوام. أما الفعل الثلاثي منها قام، والرباعي أقام، ومنها يأتي معني الارتباط بالمكان والقوم هم الجماعة التي ترتبط بمكان ما وتقيم فيه. وعندما يوجد قوم من الناس في أرض واحدة ويمارس أفراده الحياة بثقافة واحدة توجد بينهم علاقات أخرى قوية تدور حول المصلحة المشتركة والتضامن والنسب، وعلاقات اجتماعية تجعلهم يداً واحدة. وتلك الروابط هي التي توجد ما يُسمى بالقومية.

وفكرة القومية قديمة قدم الاجتماع البشري. وقد عبّر عنها ابن خلدون بفكرة العصبية. وعناصر القومية لدى أغلب مفكري القومية العرب هي الأرض المشتركة والتاريخ، والثقافة المشتركة، والمصالح المشتركة، أما قضية تأسيس القومية

١- منذر سليمان، مرجع سابق، ص ٣٠.

أو بالأحرى بناء الدولة القومية فهي القضية محل الاختلاف، فهناك رأيان حول علاقة القومية بالدولة، الأول يرى أن الدولة تجسيد لمعنى القومية([1]).

والرأي الثاني يفصل بين القومية والدولة القومية([2]). ويرجع ذلك الخلاف إلى أن القومية كيان اجتماعي تتوافر فيه المقومات الأساسية السابقة. ومن الطبيعي أن يتجه ذلك الكيان إلى إنشاء نظام سياسي يصبح وعاء له، إلاَّ أن ذلك لم يحدث دائماً بالضرورة في كل القوميات، فهناك قومية مجزأة، أو مستوعبة بجانب أخرى في دولة واحدة،

وهناك قومية بلا دولة. فالقومية تنتمي إلى طائفة من الظواهر التي تتعلق بعملية تحديد هوية أو انتماء جماعات من الناس. وتتمايز عملية تكوين الهوية أو الانتماء **إلى مستويين**: ذاتي وموضوعي. ويشير المستوى الذاتي إلى اللغة والتاريخ والمصالح المشتركة. ويشير المستوى الموضوعي إلى الإقليم السياسي ونظام الدولة وعندئذ تنشأ الدولة القومية، تعبيراً عن كيان اجتماعي تجسد في وعاء سياسي هو الدولة.

٣- أهم تعريفات الأمن القومي:

على الرغم من استخدامه على نطاق واسع، فإن مفهوم "الأمن القومي" يعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين. فتقليدياً كان يتم تعريف الأمن القومي على أنه الحماية من الهجوم الخارجي، وبالتالي فقد تم النظر إليه بشكل أساسي

١- George Sehwar Zenberger, Power Politics: A Study of World of Society (London:Stevens & Sons Limited, ١٩٦٤).

٢-Anthlny Giddens," Nation States and Violence" in Walter W.Powel and Richard Robbins (eds), Conflict and Consensus (New York: The Free Press, ١٩٨٤).

على أنه يعني دفاعات عسكرية في مواجهة تهديدات عسكرية. وقد ثبت أن هذه الرؤية ضيقة جيداً فالأمن القومي يتضمن ما هو أكثر من تجهيز قوات مسلحة واستخدامها.

والأكثر من ذلك، فإن مثل تلك الرؤية قد تجعل المرء يعتقد بأن أفضل طريق لزيادة الأمن هو زيادة القوة العسكرية. وعلى الرغم من أن القوة العسكرية هي مكون مهم جداً في الأمن، فإنها تُعد جانباً واحداً من جوانب الأمن. فالتاريخ ملئ في واقع الأمر بأمثلة لسباقات تسلح تسببت في إضعاف الأمن وليس في تقويته.

تبدأ مثل هذه السباقات عادة بقيام دولة بتقوية قوتها العسكرية لأغراض دفاعية من أجل أن تشعر أنها أكثر أمناً. ويؤدي هذا الفعل بالدول المجاورة إلى أن تشعر بأنها مهددة، وترد على ذلك بأن تزيد من قدراتها العسكرية، مما يجعل الدولة الأولى تشعر أنها أقل أمناً فيستمر السباق.

أدى ذلك إلى بروز الحاجة إلى صياغة تعريف أوسع للأمن القومي يتضمن الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية والاجتماعية، بالإضافة إلى البعد العسكري. وقد قدم أرنولد ولفرز مثل هذا التعريف عندما **قال:** (يقيس الأمن بمعناه الموضوعي مدى غياب التهديدات الموجهة للقيم المكتسبة، ويشير بمعناه الذاتي إلى غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم إلى هجوم).[1]

يوضح هذا التعريف أنه على الرغم من أن الأمن مرتبط مباشرة بالقيم فإنه ليس قيمة في حد ذاته، وإنما موقف يسمح لدولة ما بالحفاظ على قيمها،

---

١ -Arnold Wolfers, Discord and collaboration, Essays on International Politics (Baltimore: John Hopkins University Press, ١٩٦٢), P.١٥٠.

وبالتالي فإن الأفعال التي تجعل أمة ما أكثر أمناً ولكنها تحط من قيمها لا نفع لها. ومن الصعب قياس الأمن بأي طريقة موضوعية، ولذلك فإن الأمن يصبح تقييماً مبنياً على مفاهيم لا تتعلق بالقوة والضعف، وإنما أيضاً بالقدرات والنوايا الخاصة بالتهديدات المدركة.

ويقود عدم الثقة بشأن المستوى الحقيقي للتهديد إلى التخطيط للبديل الأسوأ بسبب النتائج القاسية للفشل الأمني، وحتى إذا كانت المفاهيم دقيقة، فإن الأمر يتحدى القياس المطلق، لأنه موقف نسبي. فالأمن يتم قياسه نسبة إلى التهديدات القائمة والمحتملة، ولأنه من غير الممكن تحقيق أمن مطلق ضد كل التهديدات المحتملة فيجب تحديد مستويات عدم الأمن التي يمكن أن تكون مقبولة. وأخيراً، فمن المهم إدراك أن الأمن القومي ليس موقفاً جامداً يوجد في فراغ، وإنما يتم تحديده في ضوء كل من البيئتين الدولية والمحلية، وكل منهما يتغير بشكل دائم.

يعرف تريجر وكرننبرج الأمن القومي بأنه : "ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية".(١) ويعرفه هنري كيسنجر بأنه يعني "أية تصرفات يسعى المجتمع – عن طريقها – إلى حفظ حقه في البقاء[٢].

أما روبرت ماكنمارا فيرى أن: "الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة[٣].

١- Frank Trager and Philip Kronenberg (eds.), National Security and American Society (Kansas: Kansas University Press, ١٩٧٣), p٣٥-٣٦.

٢- Henry Kissinger, Nuclear Weapons and Foreign Policy (London: Wild Field and Nicholson, ١٩٦٩), p ٤٦.

١- .McNamara, The Essence of Security (New York: Harper Press, ١٩٦٦), p١٤٩.

ويوضح تنوع تعريفات مفهوم الأمن القومي أن هناك قدراً من التخلف النظري للمفهوم. ويذكر باري بوزان عدة أسباب لذلك التخلف، **وهي**(١):

أ- الأمن القومي مفهوم معقد ومركب لدرجة يصعب معها جذب الدارسين إليه ، حيث انصرفوا إلى مفاهيم أكثر مرونة، أي أنه مفهوم مثير للخلاف والاختلاف.

ب- التشابك بين الأمن القومي ومفهوم القوة، لاسيما بعد بروز المدرسة الواقعية التي رسمت فكرة التنافس من أجل القوة في العلاقات الدولية وبحيث يُنظر للأمن على أنه مشتق من القوة وأنه أداة لتعظيمها.

ج- ظهور موجة من المثاليين ترفض المدرسة الواقعية وتطرح هدفاً بديلاً للأمن القومي وهو السلام.

د- غلبة الدراسات الإستراتيجية في مجال الأمن القومي واهتمامها بالجوانب العسكرية للأمن، وتكريسه لخدمة المتطلبات الدفاعية والحفاظ على الوضع القائم، مما أسهم في تحجيم الأفق التحليلي والبعد النظري للمفهوم.

هـ- دور رجال السياسة في تكريس غموض المفهوم، لتوفير فرصة أكبر من المناورة عليه سواء في أغراض الاستهلاك الداخلي أم الصراع الخارجي.

٤- التمييز بين مفهوم الأمن القومي وبعض المفاهيم المشابهة له:

يُعد مفهوما المصلحة القومية والإستراتيجية القومية من أكثر المفاهيم التي يتم الخلط بينها وبين مفهوم الأمن القومي ولذلك يسعى الجزء التالي من الدراسة إلى وضع حدود بين مفهوم الأمن القومي ومفهومي المصلحة القومية والإستراتيجية القومية.

٢- Barry Buzan, People, States and Fear (London: Wheatsheaf Books, LTD, ١٩٨٣), PP ٦-١٠.

أ - التمييز بين مفهوم الأمن القومي والمصلحة القومية:

تُستخدم المصلحة القومية كأداة تحليلية لوصف وشرح وتقويم مصادر السياسة الخارجية للدولة، ومدى كفاءتها. ويتم توظيف المصلحة القومية كأداة للعمل السياسي في تبرير أو استنكار أو اقتراح سياسة ما. □

وغالباً ما يتم الربط بين المصلحة القومية والقوة، والنظر إلى المصلحة القومية على أنها هي التي تقرر السياسة الخارجية، وذلك أن تلك السياسة يتم رسمها بهدف تعزيز المصالح القومية وليس فقط مصالح كل فرد على حدة.

إن المصلحة القومية، وفقاً لما سبق،هي الأوضاع التي ترى الدولة في وجودها واستمرارها ما يحقق أهدافها، وهي تتضمن الحفاظ على قيم الدولة وصيانة استقلالها وكيانها وحرياتها في علاقاتها الخارجية ودعم هيمنتها الاقتصادية. وغالباً ما تستخدم الدولة هذا المفهوم في محاولتها للتأثير على البيئة الدولية لصالحها.

كما أن هناك من يرفض قبول مفهوم المصلحة القومية كأداة تحليلية في مجال السياسة الخارجية على أساس ضخامة المفهوم وافتقاره إلى التحديد الكلي والتصنيف الجزئي لمكوناته، بالإضافة إلى غياب الوسائل الإجرائية لتجسيد المفهوم بعد تحديده. كما أن ارتباط المفهوم بالقيم يجعله كياناً أضخم من مكوناته[١].

١- Keith Krause and Michael William, (ed.), Critical Security Studies : Concepts and Cases, (Mineapolis: University of Minnesota Press, ١٩٨٧).

وإذا انتقلنا إلى التعرف على العلاقة بين الأمن القومي والمصلحة القومية، فسنجد أن هناك اتجاهاً يستخدم كلا المفهومين كمرادف للآخر. وهناك اتجاه آخر يرى وجود علاقة تأثير متبادل بين المفهومين، فنظرية الأمن القومي لدولة ما تعكس مصلحتها القومية، وكذلك فإن تحديد المصلحة القومية للدولة ينطلق من مفهوم واضح لأمنها وما يمكن أن يشكل خطراً أو تهديداً للأمن القومي.

ب -التمييز بين مفهوم الأمن القومي والإستراتيجية القومية:

المقصود بالإستراتيجية أساساً فن القيادة، وهي مفهوم عسكري أساساً تطور وأصبحت له مضامين سياسية واجتماعية، فصارت الإستراتيجية هي تلك العملية التي يتم فيها الصهر الكامل لكل مصادر القوة في الجسد السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة من أجل تحقيق المصلحة القومية العليا والأهداف المطلوب إنجازها في إطار فلسفة الأمن القومي.

يصعب تحديد كيفية تشكيل الإستراتيجية القومية وتنفيذها. وتنبع المصالح القومية من التفاعل بين القيم والبيئتين المحلية والدولية. ونظرياً يجب أن تُقدم هذه المصالح

القومية الأهداف لإستراتيجية قومية. وفي الممارسة هناك صعوبتان مهمتان تتسببان في إعاقة تشكيل **مثل هذه السياسة**:[1].

الأولى: تتمثل في أن العناصر التي تؤثر على البيئة قد تكون غير مؤكدة أو غامضة.

وعلى سبيل المثال فإن طبيعة ودرجة التهديدات للقيم الواضحة قد لا تكون

١- Daniel J.Kaufman& Jeffrey S.Mctrick& Thomas J.Leney, U.S. National Security A Framework for Analysis (Toronto: Lexington Books, ١٩٨٥), p.١٥.

واضحة أو قد يتم إدراكها بشكل مختلف.

الثانية: لا يوجد ميكانيزم يمكن من خلاله وضع إستراتيجية للأمن القومي تنبع من المصالح القومية. وكنتيجة لذلك فبدلاً من أن تكون هناك خطة متكاملة تخدم لتحقيق المصالح القومية وتقود تشكيل سياسة الأمن القومي، فإن الإستراتيجية تميل إلى أن يتم تشكيلها من خلال المفاهيم والمعتقدات لصانعي القرار كل على حدة، والهياكل والعمليات لصنع قرار الأمن القومي. وتشكل هذه الهياكل والعمليات نظام الأمن القومي.

ويتطلب تنفيذ الإستراتيجية القومية استخدام الإمكانات القومية المتاحة تحت جميع الظروف من أجل إنتاج أقصى سيطرة ممكنة على العدو عن طريق التهديدات بهدف تحقيق مصالح الأمن القومي للدولة. فهي منظومة الأساليب والوسائل العلمية والعملية القائمة على الاستخدام الأمثل للقوى والمصادر القومية من أجل تحقيق أهداف الأمن القومي، أو أنها مجموعة الخطط والمبادئ التي تحدد الأهداف القومية للدولة في جميع المجالات في نطاق التعاون الدولي وإدارة تلك الخطط والمبادئ لتحقيق أهدافها القومية في حدود القوة المتاحة، وفي إطار المبادئ والقواعد التي تحدد طبيعة النظام الدولي المعاصر.

ولاشك أن زيادة القوة القومية للدولة (عناصر ومكونات القوة القومية مادياً ومعنوياً) تؤدي إلى زيادة الشعور بالأمن القومي والعكس بالعكس. وهنا نجد اختلافاً في وجهات النظر حول طبيعة العلاقات بين الدول ، حيث يوجد رأي يذهب إلى أن الصراع هو النمط الرئيسي والوحيد للعلاقات بين الدول، ولابد أن تقوم سياسات واستراتيجيات الأمن القومي على افتراض مؤداه أن الأمة لا تكون آمنة إلا عندما تزيد من قوتها الذاتية إلى أقصى حد مقارنة بالدول الأخرى.

وهناك رأي آخر يرى أن التكامل والتعاون هو أساس العلاقات بين الدول ولابد من إنقاص قوة الدولة لكي يزداد شعور الدول الأخرى بالأمن. وتنتهي مصادر التهديد فيزداد التعاون والتكامل والاعتماد المتبادل فيما بينها فينشأ مفهوم الأمن القومي الجماعي فيما بين هذه الدول فيحقق في إطاره الأمن القومي الخاص بكل دولة.

وهكذا تتحدد علاقة الأمن القومي بالإستراتيجية القومية في أن مفهوم الإستراتيجية القومية يشير إلى تعبئة وتوحيد موارد المجتمع ويتضمن في ثناياه عدداً من الاستراتيجيات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تسعى كل منها وفي مجالها إلى تحقيق الأهداف القومية، وهذه الإستراتيجيات رغم تخصصها إلا أنها تترابط فيما بينها بحكم أنها تسعى لتحقيق الأهداف ذاتها ولكن في مجالات مختلفة. وبالتالي فإن الإستراتيجية القومية تجسد مفهوم الأمن القومي بما يتضمنه من خطط ومبادئ تعكس مكوناته.(1)

ثانياً: عناصر قوة الأمن القومي وعوامل تهديده:

تعني عناصر القوة تلك الأسس التي تشارك في تحديد الأمن القومي للدولة وتمثل قاعدة عمل لها ويمكن تحديدها في العنصر الجيوبوليتيكي والديموجرافي والاقتصادي والسياسي والعسكري، في حين أن عوامل التهديد هي كل ما من شأنه تهديد القيم الداخلية للدولة وكيانها بفعل عوامل داخلية أو عوامل خارجية، فهي عوامل تشكل جوانب الضعف في كيان الدولة ويمكن أن تستغلها القوى المعادية لتهديد الأمن القومي للدولة. و الأمن القومي للدولة ينبع أساساً من معرفتها لمصادر قوتها ونقاط ضعفها والعمل على تنمية مصادر القوة والتغلب على عوامل الضعف.

١-- د. محمود محمد خليل، (الأمن في الإسلام، القاهرة، دن، ٢٠٠٠)، ص ٢٤.

١- عناصر قوة الأمن القومي:

تتمثل أهم عناصر قوة الأمن القومي فيما يلي:

أ- العنصر الجيوبولتيكي:

يمثل هذا العنصر أهمية قصوى بالنسبة لسياسات الأمن القومي. وقد ظهرت العديد من النظريات التي حاولت الربط بين تلك الطبيعة والأمن القومي، **ومن بينها:**

نظرية قلب الأرض The Heart Land

ملخص هذه النظرية التي وضعها ماكيندر عام ١٩٠٤ أن المستقبل لقوى البَر، حيث يجعل ماكيندر من اليابس قلباً للأرض يتحكم في الأطراف، ويرى العالم القديم قارة واحدة ذات ثلاثة فصوص ملتحمة يجمع بينها البحر المتوسط وتضم ثلثي اليابس وأسماها جزيرة العالم. ويوجد لهذه الجزيرة محور ارتكاز أسماه قلب الأرض *The Heart Land* والذي يمتد في تصور ماكيندر من حوض الفولجا غرباً إلى سيبيريا شرقاً وقلب إيران جنوباً. وتبلغ مساحته ٢١ مليون ميل.[١]

وعلى الطرف النقيض من قلب الأرض تعرّف ماكيندر على نطاق ساحلي محيطي يغلف الجزيرة العالمية على شكل هلال وأطلق عليه اسم الهلال الخارجي والذي يضم بريطانيا وكندا وأمريكا وجنوب أفريقيا واستراليا واليابان ، وهو مهد القوة البحرية، ويتمتع بحرية الملاحة على أوسع نطاق في المحيط العالمي.

ويضع ماكيندر نطاقاً ثالثاً بين قلب الأرض والهلال الخارجي أسماه الهلال الداخلي ويضم ألمانيا والنمسا وتركيا والهند والصين، فهو منطقة بينية بمعنى أنها برية وبحرية جزئياً.

١- د.جمال حمدان، إستراتيجية الاستعمار والتحرير (القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٣) ، ص ٢١٤.

ويـرى ماكينـدر أن اتحـاد قلـب الأرض مـع الهـلال الـداخلي معنـاه السيطرة العالميـة، فـإذا كـان شـرق أوروبـا هـو مفتـاح قلـب الأرض ، فـإن النتيجـة هـي أن مـن يحكم شـرق أوروبـا يسيطر على قلب الأرض ، ومـن يحكم قلـب الأرض يسيطر على جزيرة العالم، ومن يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم.

وقـد كـان ماكينـدر يغير باسـتمرار في حـدود قلـب العـالم ونظرتـه للعـالم ككـل. وكان ماكيندر، كجغرافي، على علم تام بـأن استغلال الإنسان لمحيطه الطبيعي كـان دائم التغيير وأن المحيط الطبيعي كان أيضاً يتغير، وإن كان ذلك يسير ببطء.[1]

نظرية القوة البحرية لـ ماهان:

يرى ماهان أن المستقبل لقوى البحر وأن الدول البحرية هي المؤهلة لامتلاك القوة البحرية التي هي سبيل السيادة العالمية. وهنـاك العديد مـن العناصر التي تـؤثر في القوة البحرية، من بينها الموقع الجغرافي بمعنى تعدد الجبهات في الدول التي تطل على البحار،

والتكوين الطبيعي للدولة، ويقصد بـه خطـوط الأعمـاق في المنطقـة الساحلية، ومدى امتداد الإقليم البحري ثم حجم السكان وقدرة الدولة على بنـاء السفن، وأخيراً طبيعة الحكومة وسياساتها تجاه تقوية أسطولها.[2]

نظرية النطاق الهامشي لـ سبيكمان:

تأخـذ هـذه النظريـة علـى ماكينـدر تقـديره الزائـد لإمكانـات نظريـة قلـب الأرض، وتـرى أن القـوة الحقيقيـة تكمـن في الـدول الـتي تسـيطر علـى مـا أسمـاه سبيكمان النطاق الهامشي، ويرى سبيكمان أن التاريخ السياسي لم يكن صراعاً بين

١- د. محمد نصر مهنا، الجغرافيا السياسية والسياسة الجغرافية، (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة ٢٠٠٧)، ص ص ٧٩ – ٨٧.
٢- د. محمود محمد خليل، الأمن في الإسلام، مرجع سابق، ص ٢٥.

قوى البر وقوى البحر، بقدر ما كان نضالاً بين بريطانيا وقوى هامشية من ناحية ضد روسيا وقوى هامشية من ناحية أخرى، أو بين بريطانيا وروسيا معاً وقوى هامشية. وهكذا يعدل سبيكمان نبوءة ماكيندر إلى أن "من يسيطر على النطاق الهامشي يحكم أوراسيا ومن يحكم أوراسيا يتحكم في مصير العالم".

ب- العنصر الديموجرافي:

يعد العنصر الديموجرافي أحد عناصر قوة الأمن القومي، حيث يلعب العنصر البشري دوراً أساسياً في الأمن القومي لأية دولة، فعدد سكان الدولة يشكل عصب القوة البشرية اللازمة للحرب وللإدارة في الأجهزة المدنية، ولكن كبر حجم السكان ليس ضماناً في كل الأحوال لامتلاك قوة عسكرية كبرى فهناك عوامل كيفية أخرى أهمها القدرات القتالية ونوعية التسليح والتدريب.

كما تعتبر المناطق ذات الكثافة السكانية العالية من العوامل التي تجعلها صعبة الاختراق والسيطرة عليها، ومن ثم فإن محاولة الاحتفاظ بها تعني تجميد نسبة كبيرة من

قوات الاحتلال فيها. وخلاصة القول فيما يتعلق بالعنصر البشري إن تعداد السكان يعتبر من العوامل المهمة نسبياً في تكوين قوة الدولة، خصوصاً كلما اتسع نطاق فئات العمر في التكوين السكاني للدولة وتخلق ضخامة السكان مع توافر عوامل أخرى قوة عسكرية للدولة، كما تجعل من الصعب على أية قوة أجنبية أن تسيطر عليها، بشرط أن يرتبط ذلك بالحد الأمثل للسكان.[١]

١- المرجع ذاته، ص ٢٥.

ج- العنصر السياسي:

يشمل هذا العنصر كلاً من السياسة الداخلية والسياسة الخارجية والمؤسسات السياسية.

السياسة الداخلية:

يُقصد بالسياسة الداخلية في هذا السياق كل من المكونات السياسية والديناميكية والتطور السياسي. تعني المكونات السياسية التعرف على الأفكار والاتجاهات والقيم التي تسيطر على الحياة السياسية ومدى وجود جماعات المصالح وقوتها وأوزانها النسبية، وأسلوب تنظيم الأحزاب السياسية، والأهداف المعلنة وغير المعلنة والتي يمكن استنباطها عن طريق تحليل السياسات السابقة، وأثر ذلك على أسلوب صنع القرار واتخاذه والتماسك السياسي.

أما الديناميكية السياسية فتهتم بالتعرف على شخصية القيادة السياسية وأسلوبها ومدى سلطتها في اتخاذ القرار والقواعد المنظمة لصنع القرار واتخاذه.

ويعني التطور السياسي التعرف على مدى إمكانات التطور، وقدرة النظام السياسي على التنسيق بين إمكانيات الوحدة الجغرافية، والمشاركة الجماهيرية والقيادة وحل المشاكل واتخاذ القرارات والتحرك الجماهيري.

السياسة الخارجية:

السياسة الخارجية هي الأداة الأولى للدولة التي تستخدمها في الدفاع عن مصالحها العليا وفي حماية أمنها والذود عن كيانها ومعتقداتها وقيمها ونظام الحياة فيها في وجه ما قد يواجهها من أخطار وتهديدات من هذا المصدر الخارجي أو ذاك. وتتوقف فعالية السياسة الخارجية لدولة ما على الجهاز الدبلوماسي للدولة وإمكانياته، وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها والمنظمات السياسية الدولية والرأي العام الدولي وسياسات الدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة، وتأثير ذلك كله على قدرة الدولة على شرح أهدافها للمجتمع الدولي، وقدرة الدولة على مد نفوذها في الخارج.[1]

المؤسسات السياسية:

من الأمور المهمة في دراسة المؤسسات السياسية التعرف على اتجاهات القيادة السياسية وخبراتها، وحدود قدرتها في التأثير على الجماهير ، ودراسة التنظيمات السياسية ومدى قدرتها على تحريك الجماهير وتعبئتها، ودور وسائل الإعلام في شرح أهداف الحكومة، وأثر ذلك كله على مدى قدرة الدولة على حشد الجماهير خلف سياساتها.

د- العنصر الاقتصادي:

يُعد العنصر الاقتصادي أحد أهم عناصر قوة الأمن القومي. وتوجد ثلاثة أنواع من الموارد الاقتصادية التي تؤثر على مستوى الأمن القومي **وهي:**

١- د.إسماعيل صبري مقلد، أصول العلاقات الدولية إطار عام (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، ٢٠٠٧) ص ١١٤.

- الموارد الغذائية:

لا توجد دولة في العالم كله تحقق اكتفاءً ذاتياً من الموارد الغذائية، فلا يوجد أمن غذائي بالكامل، ومن ثم فإن كل دول العالم تعتمد بدرجة أو بأخرى على استيراد المواد الغذائية وهو عامل له اعتباره بصدد الأمن القومي لأي دولة.

- الموارد المعدنية:

لا توجد دولة على الإطلاق تمتلك الاكتفاء الذاتي من الموارد المعدنية. وتستحوذ موارد الطاقة على أهمية خاصة بصدد سياسة الأمن القومي ثم تأتي الموارد الإستراتيجية في المرتبة الثانية خصوصاً في فترات الحرب.

- الموارد الصناعية:

يعتبر النمو الصناعي للدولة سبباً مؤثراً في قوتها. ولا يمكن لأية سياسة دفاعية كانت أم هجومية أن تكون ذات أثر فعال إذا لم تساندها قدرة على تصنيع آلات الحرب.

وتتنوع أساليب التوظيف السياسي لعناصر القوة الاقتصادية لدولة في مواجهة الدول الخارجية، **ومن أهم تلك الأساليب**: [1]

- الأسلوب القائم على تقديم الإغراءات والحوافز الاقتصادية للدول الخارجية.
- الأسلوب القائم على توقيع العقوبات والجزاءات الاقتصادية.

هـ- العنصر العسكري:

يوجد عدد من المؤشرات التي يمكن الاستناد إليها كمقياس لتحديد قوة الأمن القومي من وجهة النظر العسكرية.

١- د.إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص ص ٢١٠ – ٢١٢.

ومـن بـين تلـك المؤشـرات: حجـم وتكـوين القـوات، وتنظـيم القـوات وتسـليحها،والمرونة، والخـبرة القتاليـة، والتعبئـة، والإنتـاج الحربـي ، والأحـلاف العسكرية[1].

أما عن الكيفية التي يمكن من خلالها أن تستخدم الدولة قوتها العسكرية كأداة محققة لأهداف أمنها القومي، فإن هذا الاستخدام يمكن أن يتمثل في أي من الصور التالية:[2]

- الاستخدام الهجومي للقوة العسكرية:

يـوفر الاسـتخدام الهجـومي للقـوة العديـد مـن المزايـا للدولـة الـتي تلجـأ إلى اسـتخدام تلـك الوسـيلة، رغـم مـا تتعـرض لـه مـن إدانـة دوليـة واسـعة بسـبب عـدم مشروعيتها ولا أخلاقياتها. ومن هذه المزايا أنها تمتلك وحدها زمام المبادأة في كل مـا يتعلـق بمكـان هـذا الاسـتخدام وزمانـه، ممـا قـد يربـك خصـومها. و مـن مظـاهر الاستخدام الهجومي للقوة العسكرية: انتهاك السيادة الإقليمية لدولة من الدول أو إهدار استقلالها السياسي، وتغيير الوضع الدولي القائم لاستحداث علاقات قوية جديدة تعمل لصالح الدولة المهاجمة، والسعي إلى تحقيق بعض المصالح الاقتصادية الحيوية على حساب الآخرين.

الاستخدام الدفاعي للقوة العسكرية:

ومفاده أن الدولة لا تستخدم قوتها العسكرية إلا إذا اضطرتها الظروف إلى ذلك إما دفاعاً عن نفسها أو دفعاً للتهديد الذي تستشعره لمصالحها. □

٢-د. محمود محمد خليل، الأمن في الإسلام، المرجع السابق، ص ٢٧.
١ -د.إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص ص .٢١٣

ومـن مشـكلات الأسـلوب الـدفاعي أنـه قـد يفقـد الدولـة زمـام المبـادرة، وأن التخطيط الدفاعي لا يضمن للدولة دائماً الحماية الفعالة ضد القدرات الهجومية المتفوقة لأعدائها المحتملين.

استخدام القوة المسلحة كأداة للردع:

ثمـة اعتقـاد بـأن الـردع الفعـال يُعـد أفضـل بكـثير مـن الاعتمـاد علـى أسـلوب الدفاع مهما كانت كفاءة الدفاع وفعاليته، والسبب هو أن الردع المؤثر والفعال قد يـؤدي إلى إحبـاط الهجـوم دون أن تضطر الدولـة إلى تكبـد الخسـائر الـتي تترتـب علـى دخولها في مواجهات عسكرية فعلية ضد خصومها. ولكي يكون الردع مؤثراً وفعالاً، لابد أن يكون بحوزة الدولة الرادعة إمكانات كافية من القوة تتيح لها المقدرة على مواجهة التهديد الذي تمثله الدولة المهاجمة، وكذلك لابد وأن يتوفر لديها التصميم على استخدام الإمكانات المتاحة لها من

القـوة إذا مـا تجـاوز الاسـتفزاز كـل طاقـة لهـا علـى احتمالـه. وإدراك الطـرف الآخر لهذه الحقيقة هو الذي يجعله يحجم عن الإقدام على هجومه الذي قد يكلفه الكثير وينتهي به إلى خسارة محققة.[1]

٢- عوامل تهديد الأمن القومي:

يُقصد بعوامل تهديد الأمن القومي كل ما من شأنه تهديد القيم الداخلية وكيان الدولة وفقدان ثقة الجماهير في النظام السياسي، سواء بفعل قوى خارجية أم داخليـة، وسـواء تم ذلـك التهديـد بطريـق مباشـر أم غـير مباشـر. وعلـى اعتبـار أن الأمن القومي بمفهومه الشامل السابق الإشارة إليه هو ظاهرة متعددة الجوانب ولا تقتصر على الجانب العسكري، بل تتعداه إلى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية فإن إمكانية استغلال نقاط الضعف في كل هذه الجوانب كثيرة.

---

١ -المرجع السابق، ص ص ٢١٤ – ٢١٥.

تختلف الدول من حيث رؤيتها لنوع الأخطار المهددة لأمنها القومي وحدودها، وذلك باختلاف وضعية تلك الدول، فالعوامل التي تهدد الأمن القومي تختلف من دولة لأخرى، بل إن ما يحقق الأمن القومي لدولة ما قد يهدد الأمن القومي لدولة أخرى. وهناك حد أدنى يمكن أن تقبله كل دولة في نطاق تحركها الخارجي ومن ثم فإن أي تصرف من قبل الدول الأخرى يخرج عن هذا النطاق لابد وأن يواجه من جانب الدول التي تهدد أمنها مواجهة تتناسب ودرجة التهديد، بما يقودها إلى فكرة الدوائر الأمنية التي بتهديدها يتهدد الأمن القومي للدولة. **وفيما يلي استعراض لعوامل التهديد المختلفة على كل من المستويين الداخلي والخارجي:**

أ- المستوى الداخلي:

يتصل المستوى الداخلي بالتهديدات القائمة أو المحتملة داخل مجتمع ما. وقد تكون تلك التهديدات ذات طبيعة سياسية مثل عدم الاستقرار السياسي وضعف شرعية السلطة، واتجاه الحياة السياسية إلى علاقات العنف بين مكونات المجتمع وكثرة القوى المؤثرة في صنع القرار، والتخلف السياسي، وعدم وجود مشاركة شعبية في النظام السياسي، وعدم تعميق الشعور بالولاء والانتماء السياسي، إضافة إلى وجود جماعات مصالح لها نفوذ قوي وتسيطر على عملية اتخاذ القرار، إضافة إلى ضعف نفوذ السلطة التنفيذية، وإهدار كرامة القضاء وهيبته، وعدم وضوح الأهداف وتعارضها[1].

أما بالنسبة لعوامل التهديد الداخلية ذات الطبيعة العسكرية، فمن أهمها ضعف القوة العسكرية للدولة، كما يعد الاعتماد على دولة واحدة كمصدر للسلاح

---

١ -د. محمود محمد خليل، الأمن في الإسلام، مرجع سابق، ص ص ٢٧-٢٨.

والمعدات وقطع الغيار من أهم عوامل التهديد، كما أن الطبيعة الاجتماعية داخل بنية الجيش، وخلفياته الاجتماعية يمكن أن تُستغل لإيجاد الفرقة والصراع والحرب الأهلية بين قطاعات الجيش. ويزيد من تلك المخاطر وجود ميليشيات عسكرية لا تخضع لسيطرة جهاز الدولة. وهناك مؤشرات يمكن عن طريقها قياس عوامل التهديد العسكرية، منها تدخل القوات المسلحة في السياسة، ومدى وجود قوات شبه عسكرية غير خاضعة لسيطرة الدولة، وعدم كفاية الإنتاج الحربي لسد حاجة القوات المسلحة من الأسلحة والمعدات وقطع الغيار، إضافة إلى انخفاض المستوى العلمي والصحي للأفراد، وانخفاض المستوى التكنولوجي للأسلحة والمعدات، ويزيد على ذلك وجود قواعد عسكرية أجنبية على أرض الدولة ولا تخضع لرقابتها، وعدم قدرة الدولة على التعبئة السريعة لإمكاناتها العسكرية والمدنية.

وتوجد عوامل تهديد داخلية للأمن القومي ذات طبيعة اقتصادية، حيث يعتبر التخلف الاقتصادي والوضع المنهار اقتصادياً من أهم تلك العوامل. ويمكن قياس عوامل التهديد الداخلية ذات الطبيعة الاقتصادية بدرجة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، ووجود فوارق كبيرة في الدخل بين الطبقات وارتفاع نسبة البطالة إضافة إلى عدم توافر المواد الأولية والطاقة اللازمة للصناعة، وضعف الإنتاج الصناعي والزراعي والحيواني وعدم كفايته لتلبية احتياجات الجماهير، وعدم وجود اكتفاء ذاتي في المواد الغذائية والإستراتيجية، وضعف مستوى الخدمات والمرافق والبنية الأساسية للدولة، والاعتماد على الشركات متعددة الجنسيات وعلى البنوك الأجنبية، وارتفاع معدلات الاستهلاك مقابل انخفاض معدلات الادخار والاستثمار.

أما بالنسبة لعوامل التهديد ذات الطبيعة الاجتماعية على المستوى الداخلي، فيمكن القول إن الجبهة الداخلية تعد من الأمور الحاسمة لصد أية

تـدخلات خـارجيـة، وأصـبحـت الجمـاهير العاديـة تـؤثر بشكل مباشـر، لـيس فقـط علـى السياسـة الداخليـة، بـل علـى السياسـة الخارجيـة للدولـة. ولهـذا فـإن إمكانيـات الدعايـة والحـرب النفسية للتـأثير علـى هـذه الجمـاهير ممكنـة وتقـود إلى نتـائج وخيمـة، حيـث يمكـن لدولـة مـا أن تستغل الوضـع في دولـة أخـرى تتقاسمهـا طوائف متصارعة ومتعددة. وقد كانـت مشكلة حمايـة الأقليـات والتدخل الخـارجي لحمايتهـا مـن أهـم ذرائـع الاستعمار. وبالتـالي فـإن تلك العوامـل يمكـن قياسـها مـن خـلال إثـارة النعـرات الطائفيـة والقبليـة والدينيـة ودرجـة وجـود خلـل في التركيـب الاجتماعي وانخفاض مستوى التعليم والصحة والإدارة والانضباط أو وجود خلل بين السكان والنمو الاقتصادي.

ب- المستوى الخارجي:

وفيه يمكن التمييز بين مستويين فرعيين:[1]

- مستوى إقليمي:

يتصـل بمجـال العلاقـة بـين الدولـة "أو الـدول" وبـين محيطهـا الجغـرافي أو الإقليمي أي مجال ما يعرف بـ "**النظام الإقليمي**"، ومـا يـدخل تحـت هـذا الإطـار من علاقات التهديد أو التعايش أو التعاون، وأحكام ذلك كله.

ب- مستوى عالمي:

يتصـل بمجـال العلاقـة بـين الدولـة وبـين المحـيط العـالمي، وخاصـة القـوى الدولية الكبرى المتحكمة فيه، وما يدخل تحت ذلك الإطار أيضاً من علاقـات التبعيـة أو الاستقلال أو التحـالفات، وما يتبعها من أوضاع ونتـائج.

توجد مؤشرات متعددة لعوامل التهديد الخارجية، من بينها:

---

١ -د. عبد الخبير محمود عطـا، الإعلام وقياس الرأي العام (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجـارة، ٢٠٠٤) ، ص ص ٥٠-٥٢.

عوامل تهديد ذات طبيعة سياسية:

من أهم عوامل التهديد ذات الطبيعة السياسية فصل الدولة أو تجميد عضويتها في المنظمات السياسية الدولية وقطع العلاقات الدبلوماسية مع دول ذات أهمية دولية وفرض العقوبات الرادعة على الدولة ووجود أحلاف وتكتلات تتعارض ومصلحة الدولة، على أن أخطر المؤشرات هي عمليات التجسس وهي عبارة عن محاولات للحصول بطريقة سرية أو بوسائل التزييف على معلومات حكومية ما لصالح حكومة أخرى. وبعبارة أخرى هي تلك الجهود التي تضطلع بها أجهزة مخابرات الدولة، بهدف التفتيش السري على جهود الدولة الأخرى للتأكد من حقيقة قوتها، وتحركها وخططها المستقبلية.

وقد اتسعت مجالات الجاسوسية إلى كل من: الجاسوسية العسكرية والتي تتركز حول معرفة القدرات العسكرية للدولة، وما تقتضيه من محاولة الحصول على معلومات عن طريق التنظيم والتدريب والتسليح والنظريات الإستراتيجية التكتيكية للقيادات، والجاسوسية السياسية التي تهدف إلى التعرف على النوايا الخفية للقادة السياسيين وطبيعة القوى الداخلية ومدى الصراع بينها، والجاسوسية الاقتصادية التي تهدف لمعرفة القدرات المالية والإنتاجية للدولة وقدراتها الصناعية ومراكز الإنتاج الاقتصادي المؤثرة، وجاسوسية علمية تهدف إلى توضيح المستوى العلمي للدولة ومعرفة أنواع الأبحاث الإنتاجية وأهدافها.([1])

عوامل تهديد ذات طبيعة عسكرية:

أما بالنسبة لعوامل التهديد للأمن القومي ذات الطبيعة العسكرية فتتمثل في الهجوم المسلح أو حشد القوات المسلحة على الحدود أو القيام بمناورات

١- فيكتور مارشيل ماركس، الجاسوسية تتحكم بمصائر الشعوب (بيروت: الدار المتحدة للنشر، دت)، ص ٢٧.

وتدريبات عسكرية على الحدود في أوقات التوتر أو امتلاك دولة مجاورة لقوات مسلحة متفوقة في الأسلحة ذات الطابع الهجومي، أو إذا دخلت دولة مجاورة في حلف عسكري لا تتفق أهدافه ومصالحه مع أهداف الدولة ومصالحها، أو إذا وجدت قواعد عسكرية لدولة كبرى على أراضي دولة مجاورة أو تم فرض حظر على الإمداد بالأسلحة والمعدات وقطع الغيار. ولا شك أن أخطر تلك التهديدات هو الهجوم المسلح، والذي استمر كأحد أدوات تحقيق السياسة الخارجية للدولة وأحد عوامل تهديد الأمن القومي للدول المجاورة. ومن ثم فالعدوان العسكري هو ظاهرة مستمرة، الأمر الذي يتوجب على الدول أخذه في الحسبان وقياس القدرات العسكرية الأمنية والقدرات المستقبلية التي تتحدد على أساسها قدرة الدولة على حماية أمنها القومي.

عوامل تهديد ذات طبيعة اقتصادية:

أما بالنسبة لعوامل التهديد ذات الطبيعة الاقتصادية، فتوجد عدة مؤشرات لقياس التهديدات الاقتصادية أهمها: فرض حصار إقتصادي على الدولة أو مقاطعتها، والتكتلات الاقتصادية التي تتعارض مع مصالح الدولة إضافة إلى إيقاف المساعدات الاقتصادية.

عوامل تهديد ذات طبيعة اجتماعية:

أما بالنسبة لعوامل التهديد ذات الطبيعة الاجتماعية فتتمثل في تصدير إيديولوجيات لا تتفق وقيم المجتمع ومبادئه، واستخدام الحرب النفسية عن طريق الإذاعات المضادة.

ثالثاً: خصائص مفهوم الأمن القومي:

استناداً إلى التحليل السابق، يمكن القول إن هناك عدة خصائص تميز مفهوم الأمن القومي **تتمثل في:**

١- الأمن القومي هو خلاصة التفاعل بين عوامل داخلية وإقليميـــة ودولية:

تتعلق العوامل الداخلية بحماية المجتمع من التهديدات الداخلية المدعومة بقوى خارجية وبشرط أن تكون أهداف النظام السياسي معبرة عن القيم الحقيقية للشعب، وأن تسمح المؤسسات السياسية بتوفير قنوات المشاركة. والعوامل الإقليمية هي الخاصة بعلاقات الدولة مع الدول المجاورة لها في الإقليم أو المنطقة الجغرافية. والعوامل الدولية بمعنى أبعاد علاقات الدولة في المحيط الدولي وطبيعة تحالفاتها الدولية وطبيعة علاقاتها بالقوى العظمى.[١]

٢- الأمن القومي له جانبان:

- ✓ جانب موضوعي يمكن تحديد مكوناته وعناصره والتعبير عنها كمياً.
- ✓ جانب معنوي يتعلق بالروح المعنوية ومدى ارتباط الشعب بالنظام السياسي وأي دراسة متكاملة لابد وأن تأخذ كلا الجانبين في الاعتبار.

٣- الأمن القومي ظاهرة ديناميكية حركية:

يتسم الأمن القومي كظاهرة بالحركة والتغيير، فهو ليس مرحلة تصلها الدولة وتستقر عندها، فلا يمكن اعتبار الأمن حقيقة ثابتة تحققها الدولة مرة واحدة وإلى الأبد، فلا يمكن لأي دولة أن تتوقف عند مجموعة من الإجراءات والأعمال ترى أنها حققت من خلالها أمنها القومي، بل هي تتابع باستمرار ما يدور فيها وبينها وحولها إقليمياً ودولياً لتعدل من أوضاعها وتحركاتها، وتطور من قوتها لتحافظ على

١-د. محمود محمد خليل، الأمن في الإسلام، مرجع سابق، ص ٢٩.

درجة الأمن التي ترغب في تحقيقها، أي أنه إذا كان الأمن القومي يعرف مجموعة من الثوابت فإن هناك أيضاً العديد من المتغيرات التي تكسب الأمن القومي خاصية الديناميكية.[1]

٤- الأمن القومي حقيقة نسبية وليست مطلقة:

لم يذكر التاريخ دولة تمكنت من السيطرة على مقدرات العالم، وأحكمت سيطرتها عليه، ومن ثم حققت لنفسها الأمن المطلق، وهذا يعود لسبب واحد وهو أن الأمن المطلق لدولة ما يعني التهديد المطلق لأمن كل الدول المجاورة، بل حتى الدول التي اختارت طريق الحياد لا تعيش في أمن مطلق، بل يمكن تهديد أمنها بفعل القوى ذاتها التي حافظت على حياد تلك الدول. ويكون سعي الدول لزيادة هامش أمنها دافعاً للأطراف الأخرى لسد الفجوة، أو تعويض النقص، وبالتالي تدخل كل الأطراف في تسابق أمني هائل ليس له سوى

نتيجة واحدة وهي الإخلال بالأمن. ومن ثم فإن ما تسعى إليه كل الدول عادة هو تحقيق الأمن القومي النسبي لها آخذة في الاعتبار أمن الدول المجاورة، أو تلك التي تدخل معها في علاقات وثيقة، كما أن مفهوم الأمن القومي نسبي من الناحية الإيديولوجية، فتغير نظام الحكم في دولة ما بشكل أساسي أو تغير الإيديولوجية التي تأخذ بها النخبة الحاكمة، كلها تطرح تأثيراتها على مفهوم الأمن القومي.

رابعاً: النظريات الأساسية في العلاقات الدولية فيما يخص القضايا الأمنية:

انطلاقاً من نسبية الأمن القومي، على المستوى النظري كمفهوم ، وعلى المستوى العملي كإطار استراتيجي ، تعددت المدارس والاتجاهات في تحليل ماهية

١-المرجع ذاته، ص ٣٠.

الأمن القومي، أبعاده ومؤشراته. وبرغم عدم وجود تصنيف حاسم لكتابات الأمن القومي، إلا أن هناك ثلاث نظريات أو مدارس أساسية للتفكير في العلاقات الدولية فيما يخص القضايا الأمنية لكل منها رؤى متعارضة **وهي**: النظرية الواقعية، والنظرية الليبرالية، والنظرية الثورية. **وفيما يلي عرض لأهم مقولات تلك النظريات:**

١ – النظرية الواقعية:

تركز النظرية الواقعية على البعد الإستراتيجي. ووفقاً لها فإن الدولة هي الفاعل الدولي الرئيسي، إن لم يكن الوحيد، أما النظام الدولي فيتسم بالفوضوية *Anarchy* لغياب سلطة دولية مركزية آمرة، ولذلك تتولى الدول فرادي أمر أمنها، وتدافع عن مصالحها وذلك من خلال استحواذ القوة *Power* واستخدامها.[(١)]

ووفقاً لهذه النظرية الواقعية فإن الأمن هو أمن الدولة *State Security*، أي ينصرف إلى التكامل الإقليمي والتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي للدولة، وهو بذلك

يجب أمن الفرد والجماعة ويحتويه. ويزدهر هذا المفهوم للأمن في ظل مناخ وعلاقات الصراع والتوتر والحرب ولذلك فقد ازدهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية بعدما ظهر من انقسام دولي وبداية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي. وبرز الاهتمام بسياسات الأمن *Security Policies*، أكثر من الاهتمام بمفهوم الأمن *Concept of Security*، وانعكس ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء مجلس الأمن القومي الأمريكي *National Security Council*

---

١ -د. مصطفى علوي ، "ملاحظات حول مفهوم الأمن"، مرجع سابق، ص ص ١٢٣-١٢٤.

ليلعب دور المنسق بين استراتيجيات الدولة. ومنذ ذلك الحين انتشر استخدام مفهوم الأمن القومي بمستوياته المختلفة حسب طبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية.

وقد أدت الحرب الباردة إلى تحمل مفهوم الأمن القومي بأهداف الاستقطاب ومظاهره النفسية والإيديولوجية في الصراع بين الشيوعية والرأسمالية، حيث اهتم أنصار هذا الاتجاه بالحفاظ على النمط الرأسمالي والنظام الليبرالي في مواجهة الاشتراكية الصاعدة في الكتلة الشرقية، منذ خروج الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى عقب الحرب العالمية الثانية مقابل تدهور مركز الزعامة الغربية التقليدية في بريطانيا وفرنسا.

كان من المنطقي في مواجهة ما سمي بالمد الشيوعي أن توظف دراسات الأمن القومي وهي غربية النشأة لصالح خدمة الأهداف الغربية الأمريكية في الصراع الدولي مع الشرق الاشتراكي. و هكذا أصبح الأمن القومي يكمن في الحفاظ على الليبرالية ومحاربة الشيوعية، الأمر الذي ظهر في سياسات التطويق والاحتواء والردع والاستقطاب وحافة الهاوية.

اعتبرت النظرية الواقعية أن القوة العسكرية هي الدرع الذي يحمي الوطن والردع الذي يصد العدوان والذراع القوية التي تتجسد فيها هيبة الدولة، حيث كانت العلاقات الدولية محكومة بالتوازنات العسكرية، وكان خيار الحرب على الصعيد التكتيكي أو

الإستراتيجي ما يزال قائماً. وبذلك أقامت هذه المدرسة علاقة ترابط بين الأمن والقدرة العسكرية[1]

وتتمثل أهم عناصر مفهوم الأمن القومي لدى النظرية الواقعية فيما يلي:

- أن مفهوم الأمن يرتبط بالقدرة العسكرية للدولة، كما يرتبط بمفهومي الردع Deterrence والقوة Power .
- أن التهديدات التي تواجه الدولة ذات طابع عسكري بالأساس ومصدرها خارجي.
- أن مسئولية تحقيق الأمن تتولاها الجيوش وأجهزة المخابرات التابعة للدولة.

ومن أنصار المفهوم العسكري للأمن القومي في الأدبيات العربية د. حامد ربيع الذي يرفض إطلاق مفهوم فضفاض على كلمة الأمن القومي فالاصطلاح في رأيه يتجه أساساً إلى تلك الحماية الذاتية المرتبطة بحدود الدولة وأوضاعها الإستراتيجية والجيوبوليتيكية، وبالتالي فالأمن القومي وفقاً له هو "تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة أن تحافظ على احترامها وأن تفرض على الدول المتعاملة معها مراعاتها لتستطيع أن تضمن لنفسها نوعاً من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية[2].

الانتقادات التي توجه للنظرية الواقعية:

- تضع هذه النظرية الأمن القومي كقيمة عليا، مما يتطلب تحويل الموارد القومية وتخصيصها في أغراض الدفاع، ويرفع من نفقة الفرصة البديلة لهذه

---

١ -أمين ساعاتي، الأمن القومي العربي (القاهرة: المركز السعودي للدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٣).

٢ -د. حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٤).

الموارد على حساب التنمية. وقد يقود ذلك أيضاً إلى نموذج الدولة البوليسية.

- تزداد تلك المعضلة خطورة وتعقداً في الدولة النامية، والتي لا تتمتع بدرجة عالية من درجات الإجماع والاندماج والتكامل القومي، فهناك تحديات مجتمعية وليست عسكرية.
- اقتصار مفهوم الأمن على الأبعاد الخارجية خاصة التهديدات العسكرية من جانب دول منافسة، وإهمال الأبعاد الداخلية للمفهوم.
- نمو القوة العسكرية لدولة ما لا يؤدى إلى تعزيز أمنها القومي، بل ربما يؤدي إلى تقويضه، لأن الخصم سيعتبر ذلك تهديداً له، مما يحفزه على أن يقوم هو الآخر بزيادة الإنفاق العسكري.

٢- النظرية الثورية:

يسعى أنصار النظرية الثورية إلى تغيير النظام وليس إلى مجرد إصلاحه، ويرون أن التغيير واجب لأن النظام يعاني من حالة ظلم واضح ومن هنا فمن الضروري القيام بتغيير سريع وثوري. وقد وجدت هذه الرؤية صدى كبيراً في دراسة علاقات الشمال والجنوب والتنمية في عالم الجنوب وذلك بسبب الفقر المدقع الذي تعانيه أغلبية شعوب العالم.

وتعلي النظريات الثورية من شأن قيمة العدالة، وترى الحرب كمحصلة للاستغلال الاقتصادي من دول الشمال لدول الجنوب، وترى التغيير في هذه العلاقات الاقتصادية مفتاحاً لحل مشكلة الحرب.[1]

١-د. مصطفى علوي، "ملاحظات حول مفهوم الأمن"، مرجع سابق، ص ١٢٥.

٣- النظرية الليبرالية:

ترفض النظرية الليبرالية فروض النظرية الواقعية، فالدولة لدى الليبراليين ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية، كما أن الدولة تتألف من عديد من المؤسسات والجماعات التي قد تتباين مصالحها وتدخل في مساومات للوصول إلى اتفاق عام حول تلك المصالح. وبالتالي فإن مفهوم الأمن لدى النظرية الليبرالية لا يقتصر على البعد العسكري، بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية ذات أهمية.

و تركز هذه النظرية على حرية المعاملات والفوائد المتبادلة التي يمكن للمجتمعات أن تجنيها من وراء الاعتماد المتبادل.

وقد ظهرت روافد متعددة للنظرية الليبرالية من بينها:[1]

ب- المدرسة الاقتصادية:

أوضحت الحربان العالميتان أن القوة الاقتصادية تقع في قلب قدرة الدولة على ولوج الحرب وحماية أمنها القومي عموماً لتزايد الاهتمام بالظاهرة الاقتصادية (ظاهرة الندرة)، مما انعكس في تعبيرات مثل السلع الإستراتيجية والأمن الغذائي واهتمامات تجميع وتصنيف الثروات القومية وكيفية تخصيصها بين القطاعات العسكرية وغير العسكرية. **وبرز السؤال المهم**: ما هو الجزء المتطلب من الموارد لحماية القيم الداخلية من التهديد الخارجي وتلك القيم هي الأساس والغاية بالنسبة للأمن القومي؟. وأكد أنصار المدرسة الاقتصادية على أن الأمن الحقيقي يعتمد على استقرار وازدهار الاقتصاد القومي والعالمي.

٢- المرجع ذاته، ص ص ١٢٤-١٢٥.

تشكل المصالح القومية في تلك المدرسة العمود الفقري لمفهوم الأمن القومي. وهذا التيار يُسمى الأمن القومي المصلحي، بل إن هناك من يرى أن هدف الدولة من الأمن القومي هو تحسين قوتها النسبية، الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

وتتمثل أهم افتراضات المدرسة الاقتصادية حول الأمن القومي فيما يلي:

- معالجة قضايا الأمن القومي من منظور التكلفة- العائد فهي لا تحبذ زيادة الإنفاق العسكري باعتباره يهدد الأمن الاقتصادي.
- الاهتمام بتأمين الموارد الاقتصادية الإستراتيجية واقتصاديات الحرب.
- ويعتبر روبرت ماكنمارا أبرز رواد تلك المدرسة، حيث جعل من التنمية مرادفاً للأمن، ورأى أن هناك علاقة مباشرة بين درجة الاستقرار وبين الوضع الاقتصادي للدول. فإذا كانت القوة العسكرية توفر النظام، فلابد علاوة على ذلك من توفير القاعدة الصلبة للقانون والنظام في المجتمع النامي حتى تصبح درعاً تتحقق وراءه التنمية، وهي الحقيقة الأساسية للأمن. وكلما تقدمت التنمية ترسخ الأمن، فالأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة.[١]

وقد وُجهت عدة انتقادات للمدرسة الاقتصادية، من بينها:

- تنطلق المدرسة من فكرة الرفاهية الاقتصادية، مما يشكك في مصداقيتها بالنسبة للجنوب الفقير من العالم، حيث ينصب الاهتمام أساساً على إشباع الحاجات الأساسية *Basic Needs*
- وبالنسبة لاقتصاديات الحرب أو الوظائف الاقتصادية الإيجابية للحرب فهي غير متحققة في العالم النامي حيث تواجه الدول النامية معضلة المفاضلة بين الخبز والمدفع.

١- R. McNamara, The Essence of Security, op.,cit, p.١٤٩.

- ارتبطت جذور المدرسة الاقتصادية بالنظم الرأسمالية الصناعية في الغرب الأوروبي والولايات المتحدة أساساً، الأمر الذي يثير الحفيظة من جراء الأخذ بمفاهيمها مباشرة في العالم النامي خشية تفضيل التنمية الاقتصادية على الاعتبارات الإستراتيجية في نسق الأولويات.

ب- الليبرالية الجديدة:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن التعاون بين الدول يمكن أن ينشأ من خلال بناء معايير

ومؤسسات وأنظمة *Regimes*، ومن هنا نشأ مفهوم الأمن الجماعي الذي يعني اتفاق عدد من الدول على الرد الجماعي على أي عدوان تقوم به إحدى الدول المشاركة في النظام.

ج- التيار النسوي:

يركز هذا التيار على الفروق بين الرجل والمرأة في النظر إلى قضايا الأمن الدولي، ويرى أن حدوث زيادة ملحوظة في المشاركة النسوية يمكن أن تغير من طبيعة النظام الدولي بجعله أكثر أمناً.

د- مدرسة دراسات السلام:

تقر المدرسة بانحيازها الإيديولوجي إلى السلام باعتباره شيئا طيباً أما الحرب فهي شئ دريئ، وترى المدرسة أن العسكرية *Militarism* في عديد من الثقافات تسهم في ميل الدول للجوء إلى استخدام القوة *Force* في المساومة الدولية.

وقد أدى ظهور تلك المدرسة إلى توسيع نطاق دراسات الأمن لتشمل العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تجاهلتها المدرسة الواقعية. كما أنها أسهمت كذلك في وضع النظرية موضع التطبيق من خلال مشاركة جماعات السلام وحركاته في العملية السياسية.

وإذا كـان السلام لـدى المدرسـة الواقعيـة سـلبياً، ويعني غيـاب الحـرب فـإن السلام الإيجـابي لـدى مدرسـة دراسـات السـلام يتجـاوز ذلك الموقـف إلى البحـث في الظلم والفقر باعتبارهما من شروط قيام العنف، ومن ثم فإن العنف، بمعنى نبذ القـوة، يمكـن أن يكـون أداة فعالـة للتـأثير خاصـة لـدى الشعوب الفقـيرة أو المقهـورة "حركة المقاومة المدنية بقيادة المهاتما غاندي في الهند".[1]

وقد تم توجيه عدد من الانتقادات إلى النظرية الليبرالية، من أهمها:

- تنطلـق المدرسـة مـن فكـرة الرفاهيـة الاقتصـادية، ممـا يشكك في مصداقيتها بالنسبة للجنـوب الفقـير مـن العـالم، حيـث ينصـب الاهتمـام علـى إشـباع الاحتياجات الأساسية *Basic Needs*.
- بالنسبة لاقتصاديات الحرب أو الوظائف الاقتصادية الإيجابية للحرب فهي غير متحققة في الدول النامية التي تواجه معضلة المفاضلة بين الخبز والمدفع.
- تجعل النظرية من الأمن القومي مفهوما طارئاً وليس تعبيراً عن عملية تطورية طويلـة الأجل، ومـن ثـم فهـو يتـأرجح بـين الصـعود تـارة والهبـوط تـارة أخـرى تبعـاً لإدراك صـانعي القـرار للوقـائع الصـراعية، ولـذلك عيـوب خطـيرة لـيس أقلها أهمية تعطيل تطور الأمن القومي إلى حقل علمي متكامل له أدواته المستقلة، وهكـذا تـأرجح الأمـن القـومي مـا بـين حقلـي العلاقـات الدوليـة والشئون الدفاعية.
- الأمن القومي طبقاً لهذه النظرية المصدرة للعالم الثالث أمن دولة أكثر منه أمن مجتمع.

١-د. مصطفى علوي، "ملاحظات حول مفهوم الأمن"، مرجع سابق، ص ١٢٥.

توسيع مفهوم الأمن القومي في إطار النظرية الليبرالية:

أدت نهاية الحرب الباردة إلى زيادة المطالبة بتوسيع مفهوم الأمن القومي. والاقتراب الجديد الذي تبنته النظرية الليبرالية ينتقد المفهوم التقليدي للأمن الذي يركز على التحديات الخارجية خاصة التهديدات العسكرية من الدول المنافسة، ويرى أن مصدر التهديدات الأمنية المعاصرة ينبع من الداخل أساساً، كالمشاكل المتعلقة بشرعية النخب والنظم السياسية والمشاكل المتعلقة بشرعية الدولة وحدودها من جانب الانفصاليين أو الوحدويين. كما يري أنصار هذا الاقتراب أن التهديد الأمني الأساسي قد ينبع من النظام الحاكم ذاته إذا قام بانتهاك حقوق الإنسان، وفرّق بين المواطنين على أساس العرق أو العنصر أو النوع.

تعتمد هذه الانتقادات على الدراسات المتعلقة بمفهوم الأمن القومي في العالم الثالث، والتي أظهرت أن معظم الحروب في الأعوام الأخيرة كان مصدرها محلياً وليس دولياً، وحتى التدخلات الخارجية لم تتم من خلال جيوش تعبر الحدود الوطنية، وإنما بواسطة ميليشيات ومنظمات فدائية أو جماعات انفصالية أو إرهابية تجد مأوى لها في دول مجاورة. وبالتالي يتبنى المنتقدون مفهوماً أكثر شمولاً للأمن ويعرفونه "بالأمن الإنساني" حتى يكون قادراً على مواجهة التهديدات المتنوعة، بما فيها التهديدات الناجمة عن تلوث البيئة والأمراض وسوء التغذية.. الخ. □

وقد ركزت التعريفات الجديدة للأمن القومي على تقديم رؤية شاملة متعددة الأبعاد للمفهوم، وذلك من خلال التركيز على خمسة أبعاد رئيسية للمفهوم وهي الأبعاد العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. [١]

يعتبر الداعون إلى توسيع مفهوم الأمن القومي أن المشاكل غير العسكرية هي مصدر الصراعات العسكرية، كما أن المشاكل غير العسكرية هي التي تهم معظم الناس في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. □

ففي الدول المتقدمة يهتم الناس بمشاكل من قبيل: □

انخفاض الأجور، الهجرة غير الشرعية، اللاجئين، تهريب المخدرات الخ. أما في الدول النامية فيعاني الناس من مشكلات اقتصادية خطيرة تهدد مستوى معيشتهم بل وبقاءهم ذاته بسبب النقص في الاحتياجات الأساسية كالغذاء والصحة والإسكان. ويرى الداعونإلى توسيع مفهوم الأمن القومي أن تلبية تلك الاحتياجات الأساسية تعد من الأمور الحيوية للأمن القومي. □

يضيف هؤلاء أن الإنفاق العسكري يأتي على حساب النمو الاقتصادي والإنفاق على الحاجات الإنسانية، ولذلك ينبغي إيجاد حلول مدنية غير عسكرية للمشاكل الأمنية من بينها التحول الديمقراطي، وبناء الدولة، وتنمية المجتمع المدني، والنمو الاقتصادي، والاعتماد المتبادل. أما المسئولية عن الأمن فلا ينبغي في رأيهم أن تكون مسئولية الدولة القومية وإنما تقع على عاتق المؤسسات الدولية ونظام

١-Benjamin Miller,“The Concept of Security: Should it be Redefined”?, The journal of Strategic Studies, Vol. ٢٤, No. ٢, June ٢٠٠١, pp.١٩-٢١.

الأمن الجماعي أما بالنسبة للقيم المحورية للمفهوم الجديد فلا تشمل القيم التي كان المفهوم التقليدي يركز عليها مثل الاستقلال القومي والتكامل الإقليمي والسيادة وقدسية الحدود وإنما تتضمن حقوق الإنسان وتوفير احتياجاته الأساسية والرخاء الاقتصادي وحماية البيئة.

وقد أطلقت عدة مسميات على ذلك الاتجاه الحديث الذي يدعو إلى توسيع مفهوم الأمن القومي، ومن بينها: المدرسة المجتمعية، الاتجاه الشمولي / الكلي في التحليل، المدرسة الحديثة، المدرسة الإجرائية، تحليل النسق، المدرسة التنموية. ومن بين التعريفات التي تأخذ بالاتجاه الكلي أو التكاملي في تعريف الأمن القومي في الأدبيات العربية **تعريف د.علي الدين هلال الذي يرى أن:**

"الأمن القومي هو تأمين كيان الدولة أو عدد من الدول من الأخطار التي تهددها في الداخل ومن الخارج، وتأمين مصالحها الحيوية، وخلق الأوضاع الملائمة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية والتي تتمثل في الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي والتنمية الشاملة"[1]

وتعريف اللواء/ عدلي سعيد للأمن القومي بأنه: "تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر لها استغلال أقصى طاقاتها للنهوض والتقدم"[2]

لا يحصر هذا الاتجاه النظر في بعد أو آخر من أبعاد ظاهرة الأمن القومي وإنما يتسع ليشملها كلها في منطق تحليلي يقبل التعديل والتطوير حسب الظروف المجتمعية محل البحث. فهو من ناحية يتفق مع نسبية مفهوم الأمن وأبعاده

---

١ -د.علي الدين هلال، "الأمن القومي العربي دراسة في الأصول"، شئون عربية، العدد ٣٥، يناير ١٩٨٤، ص ١٢.

٢ -لواء/ عدلي سعيد، الأمن القومي العربي وإستراتيجية تحقيقه (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٨)، ص ١٧.

ويواكب التطور العصري والمنهاجي في الدراسة، كما أنه قادر على استيعاب المتغيرات الجديدة في ظاهرة الأمن القومي من ناحية أخرى، إذ أن كتاب هذا الاتجاه ينطلقون من افتراض مؤداه أن الأمن ظاهرة مجتمعية *Societal* تتفاعل في تحريكها عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية داخلية وخارجية. ومن شأن تلك الظاهرة المركبة أن تتسم بقدر كبير من النسبية، فباختلاف قدر وثقل عامل على آخر في لحظة ما تختلف تركيبة ظاهرة الأمن، كما تختلف منظومة سياسة الأمن الناتجة عنها.

ويرى أنصار هذه المدرسة أن تهديدات الأمن القومي لا تنحصر في الجوانب العسكرية، فهناك عوامل داخلية يمكن استغلالها لتهديد الأمن القومي لدولة ما، **وأهمها**:

- الجانب السياسي، حيث إن عدم الاستقرار السياسي وتصارع الثقافات والإيديولوجية السياسية، أي غياب درجة مناسبة من الإجماع القومي، يُعتبر من أهم العوامل التي تهدد الأمن والاستقرار، خاصة إذا كان البنيان الاجتماعي يعضد هذا الانقسام وتلك التناقضات.
- الجانب المؤسسي الذي يشير إلى قدرة الدولة على التدخل والحركة، فالتخلف السياسي يعني مؤسسات غير قادرة على ربط القمة بالقاعدة في الجماعة السياسية. ويمثل ذلك جانب ضعف قابل للاختراق الخارجي، حيث أصبحت القاعدة الاجتماعية والجبهة الداخلية عموماً من الأهداف المباشرة لتهديد الأمن القومي.
- الجانب الاقتصادي، فالتخلف الاقتصادي من العوامل التي تهدد الأمن القومي، فالتبعية الاقتصادية قد تؤدي إلى تبعية سياسية.

- الجانب الاجتماعي، ويمثل عصب الجبهة الداخلية لأي دولة، حيث أصبحت الجماهير تؤثر بشكل مباشر على السياسات الداخلية والخارجية، وأصبحت هدف الحرب النفسية والدعائية.

مفهوم الأمن القومي لدى المدرسة المجتمعية إذن هو مفهوم مجتمعي يتعلق بالمجتمع بكافة جوانبه، كما أنه مفهوم متعدد الجوانب والأبعاد، وتتطلب دراسته منهاجية متعددة المسالك والأدوات البحثية، كما تتطلب الاستفادة من مقولات وأدوات وإسهامات مختلف العلوم الاجتماعية كالاقتصاد والاجتماع والسياسة وعلم الإنسان، إلى جانب العلوم العسكرية وعلم العلاقات الدولية، علاوة على ذلك فالأمن القومي ظاهرة حركية *Dynamic* وهو عملية *Process* وليس حالة سكونية يصل إليها المجتمع ويقف عندها، وهو محصلة التوازن الذي يقف على حجم هذه التفاعلات وحدتها ونوعها.

ويحدد أنصار فكرة شمولية المفهوم المجتمعي للأمن القومي الضوابط التالية لتأكيد فكرتهم:[1]

- إن أمن أي دولة هو خلاصة التفاعل بين عوامل داخلية وإقليمية ودولية أيضاً.
- إن مفهوم الأمن القومي له جانبان: موضوعي يمكن تحديد مكوناته والتعبير عنها كمياً مثل حجم التسليح والقدرة الاقتصادية، وآخر نفسي يشير إلى أمور مثل الروح المعنوية. وأي دراسة متكاملة للأمن ينبغي أن تدخل كلا الجانبين في الاعتبار.

---

١ - د. محمود محمد خليل، الأمن القومي العربي المصري وحرب أكتوبر، مرجع سابق، ص ص ١٠-٢٥.

- أن الأمن القومي ظاهرة ديناميكية وليست استاتيكية جامدة، ولهذا ينبغي تحليل ظاهرة الأمن في إطار التوازن الحركي النسبي.
- أن الأمـن القـومي حقيقـة نسـبية وليسـت مطلقـة، أو أن لـه جـانبين: الأول مستمر وهو مرتبط بالحقائق الجغرافية أو الاجتماعية، والثـاني متغير نسبي وهو مرتبط بالإيديولوجية أو العقيدة السياسية للدولة، والتي تفرض مصالح واهتمامات وغايات للسياسة الخارجية تتطلب تحقيقها والدفاع عنها.
- إن نظريات الأمن القومي تختلف حول كيفية تحقيق أمن الدولة، وتتراوح بين موقفين رئيسيين: الأمـن مـن خـلال الصـراع، والأمـن مـن خـلال التعـاون الدولي. فالنظريات الأولى تنطلق من مفهوم القوة وتناقض المصالح القومية والنظريات الثانية لا ترى حتمية تناقض الأهداف بين الدول، وهي الأساس النظري لمفاهيم الأمن الجماعي والحد من التسلح.
- - أن مفهـوم الأمـن القـومي ذو طبيعـة مجتمعيـة شـاملة، تـدخل في تكوينهـا اعتبارات متعددة منها الداخلي والخارجي .

يتضح مما سبق أن المفهوم التقليدي للأمن يركز على العوامل الخارجية خاصـة العسـكرية الـتي تـؤثر علـى الأمـن، ويغفـل العوامـل الداخليـة الـتي يمكـن استخدامها لتهديد الأمن القومي لدولة ما سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم مؤسسية أم اجتماعية. وفي الوقت ذاته فإن الداعين لتوسيع مفهوم الأمن القومي يتجاهلون ما تبقى من صراعات مسلحة عقب انتهاء الحرب الباردة كما أنهم يقوضون الترابط المنطقي لمفهوم الأمن القومي بتوسيعه إلى ما لا نهاية.

ولـذلك يفضـل الباحـث أن يسـتمر إدخـال الصـراعات المسلحة والعنـف في نطاق دراسـات الأمـن القـومي مـع عدم قصر تلك الدراسـات على البعد العسكري، وإنمـا يجـب أن يـتم توسـيع مفهـوم الأمـن القـومي حتـى يشـمل الأبعـاد المختلفـة (الخـارجيـة والداخليـة، العسكرية وغير العسكرية) لمفهوم الأمـن مـع عدم المبالغة في توسيع مفهوم الأمن القومي إلى مـا لا نهايـة، وإنمـا يجـب أن يـتم ذلك التوسـيع وفـق منطق تحليلي يقبل التعديل والتطوير حسب الظروف المجتمعيـة محـل البحـث، ممـا يتفـق مـع نسـبية مفهـوم الأمـن وأبعـاده، ويواكـب التطـور العصـري والمنهـاجي في الدراسة، ويمكن من استيعاب المتغيرات الجديدة في ظاهرة الأمن القومي.

وبناء على ما سبق، يأخذ البـاحـث في هذه الدراسـة بـالمفهوم الشـامل للأمـن القـومي كمـا تم توسـيعه في إطـار النظريـة الليبراليـة، بمـا يسـمح بـأن يـتم الأخـذ في الاعتبـار الأبعـاد الداخلية للمفهوم، مع مراعاة عدم المبالغة في توسيع المفهوم.

ووفقاً لما سبق يمكن تقديم التعريف الإجرائي التالي للأمن القومي:

"ينطوي الأمن القومي لأي دولة على السعي الدءوب لتحقيـق الأمـن النفسي والجسدي لمواطنيهـا، عبر استخدام جميـع عناصر ومصادر القوة المتنوعة التي تمتلكهـا للحيلولـة دون تعرضـهـا لمخـاطر خـارجيـة أو داخليـة تهـدد وجودهـا وحيـاة مواطنيهـا ونمـط معيشـتهـا، والعمـل المستمر على تنميـة قـدرات الدولـة وإمكاناتهـا علـى كـافـة المستويات".

تعريف مفهوم الديموقراطية وتحديد أبعاده:

يـتم في هـذا المبحـث التعريـف اللغـوي والاصـطلاحي لمفهـوم الديموقراطيـة وتوضـيح أهـم أبعـاده، واسـتعراض الأشـكال الدسـتورية والتنظيميـة المرتبطـة بالديمقراطيـة، واستعراض الأشكال المؤسسية للحكومـات الديموقراطيـة، بالإضـافة إلى المداخل الرئيسية لتحليل العملية الديموقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً: التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم الديمقراطية:

الديموقراطية من الناحية اللفظية في الأساس كلمة يونانية مركبة من جزأين، الجزء الأول *Demos* وتعني الشعب، والجزء الثاني *Kratos* وتعني حكم أو سلطة. وبذلك تصبح الديموقراطية مصطلحاً يُطلق على شكل للحكم يتولى فيه الشعب الحكم، وبعبارة أوضح هي حكومة الشعب أو الحكم بواسطة الشعب. [١]

لا تختلف عن هذا التعريف غالبية دوائر المعارف والقواميس. فالقاموس السياسي الأمريكي يذهب إلى أن : "الديموقراطية هي نظام للحكومة تُمارس فيه السلطة السياسية بواسطة الشعب".[٢]

الديموقراطية تصبح حسب تعريف القواميس ودوائر المعارف مصطلحاً يُطلق على حكم الكثرة كمقابل لحكم القلة أو حكم الفرد، حيث لا يمكن وصف النمطين الأخيرين بالديموقراطية. وتوجد مئات التعريفات لمفهوم الديموقراطية الذي أُطلق في استخدامه الأصلي على أحد أشكال الحكم ويرجع ذلك إلى أن الديموقراطية لا تعني نفس الشيء للشعوب والدول المختلفة، فالديموقراطية كمفهوم وكمؤسسة نبعت من الحضارة الغربية ثم امتدت إلى مناطق أخرى من العالم وأصبح لها الآن استخدام عالمي[٣].

وقد عرّف لنكولن *Lincoln* الديموقراطية بأنها "حكم الشعب للشعب وبالشعب"، بينما عرفها لويل *Lowell* بأنها تجربة في الحكومة، في الوقت الذي عرفها سيلي *Seely*

١-Philip P.Wieiner, Dictionary of the History of Ideas (New York: Charles Seribners Sons, ١٩٧٣), p.٦٥٢.

٢- Jack Plano & Milton Greenberg (eds), The American Political Dictionary (New York: Halt Rinehart and Winston Inc, ١٩٦٧) p.٦.

٣ -حول التطبيقات المختلفة للديموقراطية أنظر: د. إكرام بدر الدين، الديموقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية، (بيروت: دار الجوهرة للطبع والنشر، ١٩٨٦)، ص ص ٣٦-٥٠.

بأنها "الحكم الذي يملك فيه كل فرد نصيباً"[1]. وتوجد تعريفات أخرى متعددة للديموقراطية، من أشهرها ما طرحه شومبيتر من أن جوهر الديموقراطية يتمثل في وجود آلية سياسية لاختيار القيادة السياسية. وهذه الآلية هي الانتخابات التنافسية الحرة. ويعرف شومبيتر الديموقراطية بأنها "التدابير المؤسسية التي تتخذ من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات".

وبالتالي فالمواطنون وفقاً لهذا التعريف لهم حرية الاختيار ما بين متنافسين على أصوات الناخبين، لكن ما بين انتخابات وأخرى يتخذ القادة السياسيون القرارات. وفي الانتخابات التالية يمكن للمواطنين الناخبين أن يتخلصوا من القيادات الموجودة ويحلوا محلها قيادات أخرى تتفق ومصالحهم بصورة سلمية.[2]

يوجد تعريف آخر للديموقراطية أكثر اتساعاً طرحه ديفيد هيلد لا يقصر الديموقراطية على وجود انتخابات تنافسية كما فعل شومبيتر، وإنما يذهب إلى أن الديموقراطية تتضمن العناصر التالية:[3]

١- وجود قواعد أساسية لما يُطلق عليه هيلد مبدأ "الاستقلال الديمقراطي" بمعنى أن يتمتع الأفراد بحقوق متساوية، ومن ثم يكون عليهم التزامات متساوية في تحديد الإطار الذي يولد الفرص المتاحة لهم أو يحد منها شريطة ألا يُستخدم هذا الإطار في تجاهل حقوق الآخرين.

-١- نقلاً عن: د.علي أحمد عبد القادر، مقدمة في النظرية السياسية (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦)، ص ٦٣.

٢ -Joseph Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy (London: Allen and Unwin, ١٩٥٠), p.٢٥٠.

٣ -David Held, "From City States to a Cosmopolitan Order" in David Geld, ed., Prospects For Democracy (Oxford: Blackwell Publishers, ١٩٩٣), p.١٥.

٢- ضرورة توافر حقوق وحريات أساسية يتمتع بها المواطنون جنباً إلى جنب مع الحقوق السياسية ليتحقق مبدأ الاستقلال الديمقراطي. فبدون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن التمتع بالحقوق السياسية. وبدون التمتع بالحقوق السياسية فإن أشكالاً جديدة من عدم المساواة في توزيع السلطة والثروة والمكانة يمكن أن تظهر لتنتهك تطبيق وإقرار الحريات الاقتصادية والاجتماعية.

٣- توافر درجة عالية من المساءلة لجهاز الدولة.

٤- توافر فرص متساوية للمشاركة السياسية.

ويرى هوارد وياردا أنه لابد للباحثين من الحرص عند تعريف الديمقراطية فالديمقراطية ليست مجرد إجراء انتخابات، على الرغم من أن هذه خطوة أولى جيدة فإذا كانت الديمقراطية تعني مجرد إجراء انتخابات، فيمكن وصف دول مثل نيكاراجوا والسلفادور وروسيا بأنها دول ديمقراطية. إن الديمقراطية تتطلب إلى جانب إجراء انتخابات حرة وبصفة دورية وجود العديد من المؤسسات التي يجب أن تعمل بكفاءة، مثل وجود برلمان قوي ومستقل، ووجود نظام قضائي مستقل وأحزاب سياسية قوية، وجماعات مصالح قوية قادرة على التعبير عن وجهات نظرها، ومشاركة سياسية واسعة. ووفقاً لهذا التعريف، يمكن القول إن العديد من الدول التي تم ذكرها لا تزال ديمقراطيات جزئية غير كاملة، أو ديمقراطيات في طور التشكيل.[١]

---

١ -Howard J.Wiarda, Introduction to Comparative Politics (Philadelphia, Harcourt College Publishers, ٢٠٠٠), p.١٠١.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الديمقراطية تتطلب التسامح واحترام وجهات النظر المختلفة، والتعبير الحر، وهو ما يطلق عليه "الثقافة المدنية"، ولذلك فإنه إلى جانب دراسة عمليات التحول الديمقراطي، يجب الاعتراف بأنه توجد أنواع ودرجات مختلفة من الديمقراطية.[1]

وفي هذا الإطار يرى الدكتور محمد عبد المعز نصر أن :

"الديمقراطية ليست مجرد شكل من أشكال الحكم فهي ليست أساساً شكلاً من أشكال الحكم، فالحكم الديمقراطي يعني دولة ديمقراطية، ولكن الدولة الديمقراطية لا تعني بالضرورة حكومة ديمقراطية، فالدولة الديمقراطية تتسق مع أي نوع من الحكومة ديمقراطية أو أوتوقراطية أو ملكية، وقد توضع السلطة العليا في أيدي ديكتاتورية كما تفعل الولايات المتحدة من الناحية الواقعية في أوقات الأزمات فيما يتصل برئيس جمهوريتها، فكل ما تعنيه الدولة الديمقراطية هو أن المجتمع ككل يملك سلطة السيادة ويحتفظ بالسيطرة النهائية على الأمور العامة، فالديمقراطية كشكل من أشكال الدول هي مجرد طريقة لتعيين الحكومة والإشراف عليها وعزلها[2].

أما كارل وشميتر فقد ذهبا إلى أن الديمقراطية هي الكلمة التي يتردد صداها في عقول الناس، وتنشأ من رغبتهم وكفاحهم من أجل الحرية وإيجاد سبل أفضل لحياتهم.[3]

١-ibid.

٢ -د. محمد عبد المعز نصر، في النظريات والنظم السياسية (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٢) ص ١٦٣-١٦٤

٣ -Terry Karl and Philippe Schmitter "What Democracy is and is not? Journal of Democracy, No.٢, Summer ١٩٩١, p.٧٣.

يتضح مما سبق أن مفهوم الديمقراطية يدور في معظم التعريفات حول الأبعاد الرئيسية التالية: توفير ضمانات احترام حقوق الإنسان، والقبول بالتعدد السياسي والفكري، واحترام مبدأ تداول السلطة طبقاً للإرادة الشعبية وتوسيع المشاركة السياسية التي تعني قدرة مختلف الفئات الاجتماعية على التأثير الفعال – وليس الشكلي – في السياسات والقرارات بأشكال معينة بشكل اختياري تطوعي.

يعني ما سبق أن الديمقراطية هي مجموعة من القواعد التي تحكم العملية السياسية بحيث تحقق قدراً أكبر من المشاركة في السلطة والثروة: رأسياً (بين الحاكم والمحكومين) وأفقياً (بين القوى والجماعات السياسية). وعلى الرغم مما قد يُذكر في ديباجة دستور دولة ما أو في مواده الأولى من أن الدولة ديمقراطية أو دستورية فإن الممارسة وحدها أو الأسلوب الذي يُطبق في ممارسة السلطة هو الذي يحدد النمط الذي تسير عليه الدولة، فإذا كان النظام يتيح بشكل أو بآخر مجالاً لممارسة السلطة أُطلق عليه صفة الديمقراطية التي هي أصلاً تعني حكم الشعب، فالديمقراطية إذن هي جوهر قبل أن تكون مظهراً، أو هي توصيف لطبيعة النظام السياسي وليست شكلاً لنظام الحكم، فقد يكون النظام السياسي "الديمقراطي" ليبرالياً أو اشتراكياً يستند إلى التعددية الحزبية، أو يتسم بوجود حزبين كبيرين أو حتى حزب واحد مسيطر والأمثلة التطبيقية عديدة على ذلك. وتعد المشاركة آلية النظام الديمقراطي وقاعدته النظرية وإطاره الحركي. والمشاركة تكون في القيم النادرة – مادية وغير مادية – في المجتمع.

ويدعي الغربيون على اختلاف لغاتهم وبلدانهم أنهم يطبقون الديمقراطية بشتى الوسائل من خلال أنظمة حكمهم وتنظيماتهم السياسية وفلسفتها، وظل الشرقيون لفترة طويلة وعلى اختلاف إيديولوجياتهم يسمون نظمهم السياسية

بالديمقراطية أو الديمقراطية الشعبية تمييزاً لها عن الديمقراطية الغربية والتي تعتبر ديمقراطية برلمانية. وأمثلة تلك النظم الغربية والشرقية كثيرة في عالمنا المعاصر. وبين أولئك وهؤلاء نجد دول العالم الأخرى من ساعية إلى النمو ونامية ومتخلفة نجدها جميعاً تفخر بأنها تطبق الديمقراطية سواء بالميل يميناً أو بالميل يساراً.

وقد اتبعت كثير من دول العالم التي نالت استقلالها النمط الغربي للديمقراطية وذلك إما لأسباب تاريخية أو سياسية أو عسكرية، هذا وإن اتفقت تلك الدول في إتباع ذلك

النمط من الديمقراطية، إلا أنها لم تسلك جميعها مسلكاً واحداً وإنما تعددت الاتجاهات فهناك من بين الدول ما اتجه نحو تطبيق النظام البرلماني ومنها ما طبق النظام الرئاسي ومنها ما طبق نظام الجمعية الوطنية، ومنها أخيراً ما جمع بعض خصائص الأساليب الثلاثة في نظام واحد.([1])

تتيح الديمقراطية، كنظام سياسي، قدراً أكبر من المشاركة السياسية من جانب المواطنين عن طريق ممارستهم لعدد من الحقوق السياسية والمدنية مثل حق التصويت والترشيح للمجالس النيابية، وحرية التعبير والمساواة أمام القانون، أي أن هناك قواعد عامة موضوعية لا تقيم أي مركز متميز لأية فئة أو جماعة على أساس انتمائها العرقي أو الديني أو القبلي.

يُعد غياب الديمقراطية العائق الأكثر أهمية أمام ممارسة الحقوق والحريات. فالديمقراطية هي المناخ الطبيعي الذي يوفر للمواطنين حقوقهم

---

١ - د. بطرس غالي، ود.محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٦)، ص ص ٢٤٤-٢٥١

وحرياتهم. وهي، كما سبقت الإشارة، ليست مجرد شكل للنظام السياسي، وإنما هي جوهر للعملية السياسية الاجتماعية التي تحقق المشاركة والعدالة الاجتماعية. وتفترض الديمقراطية احترام حقوق الإنسان وفي مقدمتها المشاركة السياسية. وتستلزم ممارسة ذلك الحق التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية أولاً كالكفاية وعدالة التوزيع وإشباع الحاجات الأساسية *Basic Needs*. ولا ينفصل إشباع تلك الحاجات الأساسية أو يقل أهمية من منظور الاستقرار الداخلي والأمن القومي عن التنمية الاقتصادية وتحقيق الطموحات القومية والحضارية والدفاع عن الحدود ضد الأخطار الخارجية.

وبعبارة أخرى، فإن جوهر الديمقراطية هو المشاركة والمساواة. فإذا كانت المشاركة ذات دلالات سياسية، فالمساواة تشير للعوامل الاقتصادية الاجتماعية بما يؤكد أهمية الجوانب الاقتصادية الاجتماعية للمشاركة السياسية. وترتكز الديمقراطية على نظام موضوعي في توزيع الثروة والسلطة في المجتمع، على أساس العدل الاجتماعي وعن طريق المشاركة السياسية، وترتبط تلك المشاركة مع الأنساق المجتمعية الأخرى: اقتصادية، اجتماعية، ثقافية في علاقة اعتماد متبادل. كما تشكل تلك الأنساق- في مجموعها وتفاعلاتها- البيئة الاجتماعية أو الداخلية للاستقرار الداخلي.

ثانياً: الأشكال الدستورية والتنظيمية المرتبطة بالديمقراطية:

مصطلح الديمقراطية مشتق من الكلمتين الإغريقيتين: الشعب والحكم كما سبق توضيحه، وهنا يثار التساؤل عن كيفية قيام الشعب بالحكم، وهناك نماذج عديدة شهدها التاريخ، من أهمها:[1]

---

١ -د. منير محمود بدوي، مبادئ العلوم السياسية (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، ٢٠٠٣)، ص ص ١٣١-١٣٧

١ – الديمقراطية المباشرة:

تعتبر الديمقراطية المباشرة *Direct Democracy* أول أنواع الديمقراطية التي تعرف عليها الإنسان في حياته السياسية، وهي تشير إلى نظام ما لاتخاذ القرارات في الشئون العامة يشارك فيه جميع المواطنين بصورة مباشرة.[١] ومن هنا فإن الديمقراطية المباشرة تصبح من حيث المبدأ تعبيراً عن سيادة الشعب. وتتمثل شروط قيام تلك

الديمقراطية في صغر عدد المواطنين، والتوزيع المتساوي للملكية والثروات، وتجانس المجتمع ثقافياً، وعدم السماح للقائمين على تطبيق القانون بمباشرة وظائف خاصة أخرى مستقلة عن الإرادة الشعبية صانعة القانون في المقام الأول، وتتمثل الظروف المواتية لهذا النوع من الديمقراطية في وجود مجتمع زراعي صغير العدد وغالبية من الفلاحين.

وتدل الخبرة التاريخية على بعض النماذج المحدودة لهذا النوع من الديمقراطية (بعض أجزاء اليونان القديمة "دولة المدينة"، وبعض المقاطعات في سويسرا)([٢])وقد ضمت دولة المدينة تنظيمات سياسية هي المؤتمر العام ومجلس الخمسمائة والمحاكم. وعلى الرغم من أن المؤتمر العام يتكون من جميع المواطنين الذكور الذين بلغوا سن العشرين في أثينا وهو يعتبر تطبيقاً للديمقراطية المباشرة إلا

١- David Held, From City States to a cosmopolitan Order in David Held, ed., Prospects for Democracy (Oxford: Blackwell Publishers), ١٩٩٣, p.١٥.

٢ - لمزيد من التفاصيل حول تطبيق أو ممارسة الديمقراطية المباشرة في بعض المقاطعات السويسرية انظر كتاب د. أحمد سويلم العمري، السياسة والحكم في ضوء الدساتير المقارنة (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، دت)، ص ص ٣٤٧-٣٥٠.

أنه يمكن القول إن ما طبق من ديمقراطية في أثينا لم يكن تطبيقاً صحيحاً للديمقراطية المباشرة، وذلك لسبب مهم وهو تقسيم مجتمع المدينة إلى طبقات ثلاث متميزة، وهي:[1]

أ- طبقة المواطنين، والذين لا يعملون شيئاً سوى المحاكم واعتلاء أعلى المراكز في دولة المدينة.

ب- طبقة الأجانب، وهم لا يملكون صفة الاستقرار وبالتالي ليس لهم حقوق سياسية ويطبق عليهم قانون خاص بهم.

طبقة العبيد، وهي تلك الطبقة التي لم تنل من الحقوق شيئاً بل عليها كل الواجبات.

ويشير تاريخ الديمقراطية المباشرة إلى عدم قدرة النظم التي اتبعت هذا النوع على الصمود في ظروف أزمات الحروب أو التهديد بها، كما أنه من المحتمل أن يزول بفقدان المجتمع لخاصيته الزراعية لصالح التجارة، وظهور عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين المواطنين.

٢- الديمقراطية النيابية:

أصبحت الديمقراطية في معناها الحديث ومع تعقد الحياة الاجتماعية وزيادة عدد السكان تقوم على مبدأ التمثيل النيابي بدلاً من مبدأ المشاركة المباشرة المعروف في النمط الأثيني. فالديمقراطية في معناها الحديث تفترض تفويض ممارسة السلطة وفي هذه الحالة تظهر آليات معينة لسد الفجوة التي قد تظهر بين المعنى

٢- جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة حسن جلال العروسي، الكتاب الأول (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٣)، ص ص ٥-١٢.

الأثيني القديم للديمقراطية ومعناها الحديث. وتتمثل تلك الآليات في عمليات الانتخاب.[١]

يعني ما سبق أن هذا النوع من الحكومات الديمقراطية يستند على أساس قيام الشعب بانتخاب نواب يمارسون السلطة باسمه ونيابة عنه، وذلك لفترة زمنية معينة يحددها الدستور. ويتطلب إقامة هذا النموذج من الحكومات الديمقراطية إضافة إلى ذلك، **وبوجه خاص توافر مجموعة من المبادئ المهمة التي تتضمن ما يلي**:[٢]

أ- وجود برلمان منتخب:

يقوم الشعب بانتخاب أعضاء البرلمان، الذي قد يتكون من مجلس واحد أو مجلسين.

ب- اختصاصات محددة للبرلمان:

يكون للبرلمان اختصاصات أو وظائف أساسية محددة كالاختصاصات التشريعية، والتي تتمثل في قيامه بسن القوانين واختصاصات مالية كالموافقة على الميزانية، فضلاً عن اختصاصاته السياسية المتعلقة بمراقبة السلطة التنفيذية.

ج- تمثيل الأمة ككل:

يصبح عضو البرلمان، بمجرد انتخابه، ممثلاً لمصالح الأمة بأسرها، فلا يقتصر تمثيله واهتمامه على مصالح ناخبيه أو دائرته فقط، بل يصبح متمثلاً في خدمة الصالح العام ككل، حتى لو تعارض ذلك مع المصالح الضيقة لدائرته أو ناخبيه.

١- حسن محمد سلامة السيد، التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر ١٩٨١-١٩٩٣، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٧)، ص ص ١٧ - ٢٠.

١- George Sorenson, Democracy and Democratization (Boulder: Westview Press, ١٩٩٣), p.٣.

د- استقلالية البرلمان:

بمعنى أن يصبح البرلمان، وبمجرد انتخابه وطوال مدته النيابية صاحب السلطة القانونية ولا يجوز للشعب التدخل في أعماله.

ويرى البعض أن البرلمان أو الحكم النيابي لا يعبر عن الأغلبية بل هو يمثل الأقلية. وغالباً ما تكون الأقلية ذات نفوذ اقتصادي أو اجتماعي. وكثيراً ما يحدث أن يوافق البرلمان على قانون مهم بأغلبية نسبية لا تتجاوز نسبة ما تمثله من الناخبين عن عشر عدد السكان.[1]

وقد اعتبر جان جاك روسو أن الأسلوب النيابي يتنافى مع الحرية فالسيادة لا يمكن تمثيلها لأنها لا تنتقل، فهي تكمن في الإرادة العامة والإرادة لا يمكن تمثيلها. ونواب الشعب ليسوا ولا يمكن أن يكونوا ممثلين له، فهم ليسوا إلا مجرد مندوبين عنه، ولا يمكن أن يبتوا في أي شئ، وكل قانون لم يوافق عليه الشعب بنفسه باطل ولا يمكن أن يكون قانوناً

أبداً.[2] وفي الإطار ذاته يرى البعض أن فكرة الوكالة التمثيلية بالإضافة إلى فكرة الفصل بين

السلطات اللتين تشكلان معاً الجوهر التقليدي للديمقراطية الغربية واللتين هدفتا إلى حل التناقض بين السلطة والحرية لم يوجدا ذلك الحل، وذلك لأن شكل الحكومة النيابي لم يذب الحواجز بين الحاكمين والمحكومين.

---

١ -د.عبد الحميد متولي، المفصل في القانون الدستوري (القاهرة: مطبعة دار نشر الثقافة، ١٩٥٣) ص ٣٥٢.

٢- د. ثروت بدوي، النظم السياسية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٥)، ص ٢٠١.

كما أن الفصل بين السلطات لم يتحقق في الواقع على الإطلاق. ويخلص أنصار ذلك الرأي إلى أنه نظراً لتلك التجاوزات في الديمقراطية النيابية، فيمكن القول إن تلك الصورة من صور الديمقراطية قد لا تعبر عن الديمقراطية في صورتها المثلى وهي سلطة الشعب التي يمارسها دون نيابة. فقد تكون هذه الصورة نتيجة طرق غير سليمة يمارسها من في الحكم لتثبيت مركزه في الحكم.[1]

٣- الديمقراطية شبه المباشرة:

تمثل الديمقراطية شبه المباشرة بوجه عام نموذجاً يتوسط بين الديمقراطية والديمقراطية النيابية، حيث ينتخب الشعب برلماناً ينوب عنه، كما يستند كذلك إلى الإيمان بحق الشعب في التدخل بشكل مباشر في الشئون العامة، والتشريع في ظل توافر شروط معينة. وبالتالي فإن هذه الديمقراطية ليست مباشرة لأن المواطن لا يُعتبر ممارساً للسياسة بصفة دائمة، كما أنها ليست ديمقراطية نيابية لأنه في تلك الممارسة لا ينوب شخص عن شخص وإنما يتطلب إسباغ تلك الصفة على هذا النوع من الديمقراطية حق اشتراك جميع المواطنين في تلك العملية السياسية.

وتتحقق الديمقراطية شبه المباشرة بطريقتين:[2]

أ- طريقة الاقتراح الشعبي: وهي تجعل للشعب حق اقتراح القوانين، فيلزم المجلس التشريعي بإصدارها.

ب- طريقة الاستفتاء الشعبي: وهو يُلزم الحكومة بطرح مشروعات القوانين على الشعب لإبداء الرأي فيها.

---

١ -د. محمد طه بدوي، أصول علم السياسة (الإسكندرية: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، ١٩٦٧)، ص ص ٣٧٠ – ٣٧٤.

٢- د.بطرس غالي، ود.محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، مرجع سابق، ٤٤٦.

يتضح مما سبق أن الشعب أو الهيئة الناخبة تتمتع في ظل هذا النظام بممارسة بعض الحقوق التي لا تتوافر في ظل الديمقراطية النيابية. وتتحدد تلك الحقوق من خلال حق الشعب في مراقبة البرلمان أو المجلس النيابي، والاعتراض على القوانين التي يقرها البرلمان، واقتراح القوانين التي يرغب فيها، وتمتد سلطة الشعب لتشمل حق إقالة النواب قبل انتهاء مدة إنابتهم، ويكون من حق الشعب أيضاً الاقتراع على حل البرلمان كله قبل انتهاء مدته المقررة.

الأشكال المؤسسية للحكومات الديمقراطية:

يُقصد بها التمييز بين الأنواع المختلفة للحكومات طبقاً لطبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وما يترتب على ذلك من آثار تنعكس بدورها على تكوين كل من تلك المؤسسات ووظائفها. وطبقاً لذلك يمكن التمييز بين أكثر الحكومات شهرة وذيوعاً **على النحو التالي:**

١- الحكومة البرلمانية:

تتميز النظم البرلمانية بوجود علاقة وثيقة بين المؤسسات التنفيذية والتشريعية في الحكومة. وفي هذه النظم تتنافس الأحزاب السياسية من خلال برامجها الحزبية المعلنة للحصول على أعلى الأصوات للوصول إلى مقاعد البرلمان ومن خلال انتخابات عامة

ومفتوحة أمام المواطنين. ولا تتم عملية المنافسة الانتخابية أو التصويت بهدف الاختيار المباشر لشخص بعينه كرئيس للسلطة التنفيذية، حيث يتم تكليف الحزب الفائز في الانتخابات بتشكيل الحكومة، ومن هنا يصبح رئيسه رئيساً

للسلطة التنفيذية، وعليه أن يقوم باختيار وزرائه ومساعديه.[١]ومن بين النظم السياسية المعاصرة يُعد النظام البريطاني النموذج التقليدي للنظام البرلماني.

وبوجه عام، فإن وجود حكومة برلمانية لا يعد في حد ذاته مؤشراً على ديمقراطية أو حتى سلطوية دولة معينة. وبصورة عامة، **فإن من أهم خصائص الحكومات البرلمانية ما يلي**:[٢]

أ- التقارب الكبير بين أفراد السلطة التنفيذية وسياساتها ومن توزيع الرأي العام والمصالح التي تمثلها السلطة التشريعية. ومن ثم فإن استمرارية الحكومة في السلطة تعد رهناً بحصول سياساتها وبرامجها على تأييد الأغلبية البرلمانية الأمر الذي قد يؤدي أحياناً إلى عدم الاستقرار السياسي نتيجة لكثرة أو لتقارب الفترات الزمنية بين التغييرات الوزارية. وهنا يجب أن يُنظر إلى ذلك على أنه نتيجة طبيعية لطريقة عمل الحكومة أو النظام البرلماني، كما أن الاستقرار الذي قد يبدو للبعض كميزة يتمتع بها النظام البرلماني قد لا يكون سوى مؤشر على الركود والكساد السياسي.

ب- في حالة الأزمات السياسية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فإن من حق الأولى أيضاً أن تقوم بحل الثانية والدعوة إلى انتخابات برلمانية جديدة.

١- د.محمد محمود ربيع، ود.إسماعيل صبري مقلد (محرران)، موسوعة العلوم السياسية (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤)، ص ص ٥١٧- ٥١٨.

٢- د. منير محمود بدوي، مبادئ العلوم السياسية، مرجع سابق، ص ص ١٣٩- ١٤٠.

ج- تتيح العلاقة الوثيقة بين السلطة التنفيذية والبرلمان وبين أعضاء الحزب الحاكم ككل فرصة أكبر لفتح المجال أمام تطوير قدرات الحكومة، وتعظيم فرص تغلبها على المشكلات والأزمات السياسية التي تواجهها. ويكمن أحد الأسباب الرئيسية لهذه الخاصية في كون رئيس الوزراء، وهو رئيس السلطة التنفيذية، هو في نفس الوقت زعيم حزب الأغلبية في البرلمان، الأمر الذي يكسب حكومته ووزارته خبرة أكثر في السياسات الحزبية والمناقشات البرلمانية ويتيح له فرصة أكبر في التنسيق مع ممثليه بصدد المشروعات والبرامج التي يتم تقديمها للبرلمان.

د- الطبيعة المنفتحة نسبياً للصراع السياسي في النظم البرلمانية، حيث يتمتع رئيس الوزراء أو وزراؤه بفرصة الدفاع عن مصالح حزبية بصورة مباشرة خلال المناقشات البرلمانية المباشرة وضد معارضيهم أو منافسيهم من الأحزاب الأخرى.

٢- النظم الرئاسية:

يتميز النظام الرئاسي بالفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من الأمثلة المتميزة لهذا النظام. وبالإضافة إلى ما يتميز به هذا النظام من وجود قنوات رسمية للاتصال ما بين السلطة التنفيذية وبين السلطة التشريعية، فإن هذا النظام يتميز بوجود مجموعة قنوات غير رسمية للاتصال بين الفرعين التنفيذي والتشريعي، ومن أهمها الاجتماعات الخاصة بين الرئيس وقادة الهيئة التشريعية، بالإضافة إلى إطار من الولاء الشخصي بين المشرعين والإدارة.[1]

١- د.محمد محمود ربيع، ود.إسماعيل صبري مقلد (محرران)، موسوعة العلوم السياسية، مرجع سابق، ص ص ٥٢٠-٥٢١.

وتبرز أهمية هذه القنوات غير الرسمية بصفة خاصة عندما يسيطر حزب المعارضة على الهيئة التشريعية، بينما تقتصر سيطرة حزب الرئيس على السلطة التنفيذية. وفي مثل هذه الظروف، فإن هذه القنوات غير الرسمية توفر إطاراً هاماً يساعد في صنع السياسة العامة من خلال عمليات التوفيق والمساومة السياسية.

وبوجه عام، **فإن من أهم خصائص وسمات النظام الرئاسي ما يلي:**

أ- يتم انتخاب الرئيس – رئيس السلطة التنفيذية – بواسطة الشعب وليس من خلال الهيئة التشريعية كما هو الحال بالنسبة للنظم البرلمانية.

ب- يقوم الرئيس باختيار مساعديه ومعاونيه (الوزراء)، ومحاسبتهم وعزلهم ويكونون مسئولين أمامه مباشرة. وعادة ما يتم اختيارهم بعد موافقة روتينية من السلطة التشريعية.

ج- تتمتع هذه النظم بوجود مبدأ الرقابة والتوازن بين السلطات، خاصة السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. ويكون للرئيس طبقاً لهذا المبدأ الحق في الاعتراض وعدم الموافقة أو رفض التعيينات التي يقدمها الرئيس وكذلك بعض مشروعات القوانين التي يتقدم بها.

د- لا تستطيع السلطة التشريعية عزل الرئيس أو الحكومة إلا في الظروف الاستثنائية وفي ظل ظروف غير عادية مثل اتهام الرئيس واتخاذ إجراءات عزله تمهيداً لمحاكمته *Impeachment* (كما في حالة الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون ١٩٧٤، والتي استقال فيها حتى لا يتخذ ضده الإجراء السابق). وفي هذه العملية فإن من غير المحتمل أن يتم التغيير في إطار من الولاء الحزبي أو الخلاف المؤسسي حول السياسة العامة.

هـ- لا يجوز للوزراء أن يكونوا أعضاء في البرلمان، ولا أن يحضروا جلساتهم بصفتهم هذه.

و- على ذلك، فإن الرئيس في كل الأحوال يكون مطمئناً عادة لاستمراره في منصبه، على الأقل حتى موعد الانتخابات التالية، مما يتيح قدراً هاماً من الاستقرار السياسي من ناحية، كما أنه يقدم أيضاً أحد المؤشرات المهمة على ديمقراطية النظم الرئاسية، حيث تتحول السيطرة الحزبية على مكتب الرئاسة. وتظل هناك ملاحظة أساسية يثيرها البعض بصدد الارتباط بين النظام الرئاسي وبين وجود انقسام حزبي ومؤسسات سياسية ضعيفة أو كليهما معا.[1]

وبالطبع فإن الولايات المتحدة تستثنى من هذه الملاحظة. كما أن الارتباط يثار أيضاً بصدد الدول حديثة الاستقلال ذات الاقتصاديات المختلفة، والتي تحتاج إلى تركيز للسلطة يسمح لها بالقيام بمهام ومتطلبات عمليات تحديث الأبنية الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي اتجهت معه معظم هذه الدول التي تنظمها حكوماتها في إطار النظام الرئاسي.

وعلى أية حال، فإن التجربة الأمريكية مع النظام الرئاسي، كما سيجري دراستها تفصيلاً، والتطور الكبير الذي حدث في وظيفة ودور الرئاسة ومؤسساتها وتحولها إلى دور المبادرة بدلاً من الاكتفاء بالتنسيق بين الفروع الثلاثة للحكومة (تشريعية، تنفيذية، قضائية)، كل هذا يقدم مؤشرات واضحة الدلالة فيما يثار

١-د. منير محمود بدوي، مبادئ العلوم السياسية، مرجع سابق، ص ص ١٤٠ – ١٤٢.

بشأن التفكك والانقسام الحزبي وضعف المؤسسات السياسية. وبوجه عام فإنه لا يمكن إنكار تأثير وأهمية شكل الحكومة على المجريات السياسية العامة وعلى صنع السياسات العامة، ومن يحكم ومن لا يحكم، وما يتم أو لا يتم تنفيذه، وعلى أنماط التفاعل السياسي وإدراك الاحتياجات والفرص المتاحة

والقدرة على المساومة والمفاوضة ..الخ. ومن هنا يصبح من المهم أيضاً تناول الخصائص الهيكلية للدولة وتأثيرها على شكل حكوماتها بين الحكومات الموحدة أو الفيدرالية.

٣- حكومة الجمعية:

جوهر هذا النظام هو إدماج السلطتين التشريعية والتنفيذية مع التسليم للأولى بالغلبة والهيمنة على الثانية، فالحكومة تمارسها هيئة منتخبة عن الشعب تُعرف بالجمعية النيابية لا يقف دورها عند مجرد اقتراح القوانين وإمرارها، وإنما تباشر كذلك تنفيذ هذه القوانين، غير أن التطبيق العملي يفيد قيام الجمعية بتكوين لجنة صغيرة تتولى التنفيذ وتكون مسئولة أمامها. وللجمعية حق عزل هذه اللجنة وإلغاء أو تعديل ما يصدر عنها من قرارات.

من تطبيقات هذا النظام فرنسا فيما بين عامي ١٧٩٢، ١٧٩٥، وعقب ثورة ١٨٤٨ وعقب الحرب السبعينية في ١٨٧١، إذ كانت هنالك جمعية وطنية تجمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مع إسناد مهمة تنفيذ السياسات إلى مجموعة من اللجان. وطبقت تركيا هذا النظام عام ١٩٢٤، وأخذت به استونيا في الفترة ١٩٢٠-١٩٣٣. كما يأخذ به النظام السويسري، حيث يتولى البرلمان الاتحادي السلطة العليا في الدولة، مع إسناد السلطة التنفيذية إلى مجلس الاتحاد المكون من سبعة أعضاء ينتخبهم البرلمان لمدة أربع سنوات.

ويأخذ البعض على نظام حكومة الجمعية احتمال استبداد المجلس المنتخب على نحو يهدد الديمقراطية ذاتها، لذا يُقال إن هذا النظام قد يسمح للديمقراطية بأن تتحقق شكلاً لا موضوعاً.[1]

الديمقراطية التوافقية *Consociational Democracy*

يأخذ بهذا النظام الديمقراطي عدد من النظم التعددية الصغيرة في أوروبا مثل هولندا والنمسا وبلجيكا. كما أن هناك دولاً أخرى مشابهة خارج أوروبا تأخذ به مثل لبنان.[2]

يقوم الجوهر المميز لهذا النظام على إدراك وجود ميول صراعية متأصلة في البنية التعددية الاجتماعية، أي تواجد طوائف أو جماعات دينية ولغوية وعرقية تقابلها ميول تعاونية أو تصالحية على مستوى زعماء هذه الجماعات. وتكمن أهمية هذا الاتجاه التصالحي النخبوي في كونه يعمل على "كبح جماح العنف على صعيد الجماهير وبالتالي تحقيق الاستقرار السياسي".[3]

وتنهض الديمقراطية التوافقية على الأسس الأربعة التالية:[4]

أ- الائتلاف الكبير:

يضم الائتلاف الكبير ممثلين لمختلف المجموعات التي يتكون منها المجتمع. وبشكل يضمن أن تكون السياسة مقيدة لكل الأطراف، وبما يقلل إلى حد كبير من

١-د. كمال المنوفي، النظم السياسية المقارنة (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٥)، ص ص ٢١٦-٢١٧..

١-د.محمد محمود ربيع، ود.إسماعيل صبري مقلد (محرران)، موسوعة العلوم السياسية، مرجع سابق، ص ص ٥١٨-٥١٩.

٢- المصدر ذاته.

٣-. د. منير محمود بدوي، مبادئ العلوم السياسية، مرجع سابق، ص ص ١٤٢ – ١٤٤.

فرصة قيام أحد الأطراف بخداع بقية الأطراف الأخرى، وبما يشكل حافزاً مهماً لها لكي تعمل معاً في إطار من الاعتدال والتوفيق.

وقد يتخذ هذا الائتلاف إطاراً مؤسسياً في شكل مجلس تنفيذي على نحو "المجلس الفيدرالي" القائم في سويسرا، والمكون من سبعة أعضاء يمثلون الأحزاب السياسية واللغات

والمناطق المختلفة. كما يتخذ الائتلاف شكل لجان أو مجالس دائمة أو مؤقتة على نحو ما تقدمه الخبرة الهولندية، والتي لا تأخذ بالتالي شكلاً تنفيذياً مؤسسياً مماثلاً للنمط السويسري.

ب- الفيتو المتبادل:

هو حق مقرر لسائر المجموعات في الائتلاف الكبير، ومن ثم فهو يُعد بمثابة الضمانة الأساسية لحماية مصالح الأقلية، كما يشكل مصدراً للشعور بالأمن باعتباره سلاحاً متاحاً أمام كل من المجموعات أعضاء الائتلاف. وبالتالي فإن تكرار استخدامه من قبل إحدى المجموعات يُعد بدوره أمراً مستبعداً نظراً لوجود الفرصة أمام باقي المجموعات لاستخدامه ضدها، مما سيترتب عليه إلحاق الضرر بمصلحة تلك الجماعة.

ج- التناسب: *Proportionality*

يُقصد به توزيع المناصب السياسية والإدارية والموارد المالية على كل المجموعات حسب أوزانها العددية، ومن ثم فإنه، وفي حالة تشكيل صنع القرار على أساس مبدأ التناسب، تبرز مشكلة ضمان تحقق التأثير النسبي إذا كان القرار يحتمل القبول أو الرفض- غياب الإجماع في هذه الحالة- وعلى نحو ما تذكر موسوعة العلوم السياسية، ويؤدي ذلك بالضرورة إلى وجود رابحين وخاسرين. وهنا

تبرز البدائل ممثلة في التنازلات المتبادلة من جانب، وفي معالجة عدة موضوعات معاً فيما يُعرف بإتباع أسلوب الحزمة، وتفويض قادة الائتلاف في القرارات المصيرية.

د- الاستقلال الطائفي: *Segmental Autonomy*

يشير الاستقلال الطائفي إلى تولي كل طائفة سلطتها النهائية على شئونها الخاصة، وخارج إطار الموضوعات والمسائل ذات الاهتمام المشترك.

يتضح مما سبق أن استقرار وفعالية النظام يظل رهناً بتوافر عدة خصائص محددة لابد وأن تتوافر في القادة وأن تميز ممارساتهم السياسية. وتتضمن تلك المتطلبات: الوعي بمخاطر التعددية الاجتماعية وإدراك سلبياتها على التماسك والاستقرار السياسي، والالتزام التام والدائم بالحفاظ على الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي باعتبارهما المصدر الجوهري لبقاء الاتحاد وفعاليته، وكذلك التمسك بروح الاعتدال والتسامح والقدرة على التوفيق وصياغة الترتيبات المؤسسية وإجراءات التوفيق بين مصالح مختلف الجماعات. وفي المقابل، فإن من أبرز المخاطر التي تواجه هذا النوع من الديمقراطيات انتشار روح واتجاهات العزلة الطائفية، اختلال التوازن الداخلي، التدخلات والتهديدات الخارجية.

رابعاً: المداخل الرئيسية لتحليل العملية الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية:

سعى الآباء المؤسسون للولايات المتحدة الأمريكية إلى تأسيس حكومة شعبية تكون مستقرة وعادلة وحرة، في الوقت الذي تضمن فيه الأمن للمواطنين والممتلكات. ومن هنا فإن ادعاء القادة الشرعية لا يرجع فقط إلى أنهم انتخبوا كمسئولين، وإنما إلى أن سلوكهم وصفاتهم كانت ممتازة. وقد استخدموا مصطلح

"حكومة شعبية"، وليس "ديمقراطية"، حيث كانوا مدركين للمشاكل التي واجهت النظم الديمقراطية القديمة التي كانت أقل استقراراً، ولم يكن النظام الديمقراطي هو النظام الذي يحظى بأكبر قدر من الاهتمام آنذاك.[١]

ويمكن القول إن هناك أربعة مفاتيح رئيسية لتحليل آليات عمل النظام الأمريكي، وهي:

١- الولايات المتحدة دولة فيدرالية:

تعتبر الفيدرالية من أهم المفاتيح التي يمكن من خلالها الاقتراب من التفاعلات السياسية. فمنذ كتابة الدستور الأمريكي وحتى هذه اللحظة، لم يتوقف الجدل حول حدود الدور المنوط بالحكومة الفيدرالية مقابل ما ينبغي أن يظل من اختصاص حكومات الولايات، وهو الجدل الذي يتخلل الخطاب العام بشأن كل القضايا تقريباً ويلعب دوراً محورياً في صناعة القرار بشأن كل منها.

ومن ثم أنشأ الدستور الأمريكي نظاماً فيدرالياً يقوم في جوهره على مبدأ الرقابة والتوازن *Checks & Balances* كان هدفه الرئيسي هو تقييد كل المؤسسات السياسية عبر إعطاء غيرها صلاحيات واسعة للرقابة عليها وقمعها إذا ما تمادت في استخدام تلك الصلاحيات أو سعت لابتلاع صلاحيات غيرها. فتم إنشاء حكومة فيدرالية مكونة من مؤسسات ثلاث "**تشريعية وتنفيذية وقضائية**" توزعت صلاحيات كل منها على نحو لا يسمح لها بالانفراد بصنع القرار، هذا فضلاً عن تنظيم العلاقة بين تلك الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات على نحو يجعل كلاً منها رقيبة على الأخرى، ومشاركة لها في صنع القرار في نفس الوقت.

١- Irving Kristol, Neoconservatism The Autobiography of an Idea (Chicago: Ivan R.Dee Publisher, ١٩٩٩), pp٣١٦-٣١٧.

فقد ذكر الدستور صلاحيات بعينها للحكومة الفيدرالية وأخرى لحكومات الولايات، وصلاحيات ثالثة يتقاسمها الطرفان، ثم نص على أن كل ما لم يرد ذكره من صلاحيات يظل من اختصاص الولايات. وعلى ذلك، فقد أرسى الدستور علاقة جعلت كل

طرف رقيباً على الآخر قادراً على ردعه عند اللزوم، بما لا يمكن أياً منهما من انتهاك الحريات الفردية.[١]

وعلى الرغم من المد والجزر المستمر في طبيعة التوازن بين الطرفين، تظل العلاقة في جوهرها علاقة شراكة، فالحكومة الفيدرالية لا يمكنها في الواقع تنفيذ القوانين التي تصدرها دون تعاون حكومات الولايات، وحكومات الولايات لا يمكنها تنفيذ سياستها دون الأموال الفيدرالية التي تأتي إليها في شكل "منح" بعضها مشروط بانصياع الولايات لقواعد بعينها تفرضها الحكومة الفيدرالية. وربما تكون طبيعة العملية الانتخابية هي أحد أهم تجليات الطابع الفيدرالي للدولة، فهي عملية بالغة التعقيد والتشابك، لأن القواعد والقوانين الحاكمة لها تختلف اختلافات كبيرة من ولاية لأخرى.

نص الدستور الأمريكي على انتخاب الرئيس انتخاباً غير مباشر عبر ما يُسمى المجمع الانتخابي، والمجمع الانتخابي عبارة عن مجموعة من المنتخِبين *Electors* يتم وفق شروط يحددها المجلس التشريعي في كل ولاية، ويساوي عددهم عدد أعضاء هذه الولاية في مجلسي النواب والشيوخ معاً. و من ثم فإن مجموع عدد أعضاء المجمع الانتخابي ٥٣٨ منتخِباً، وهو عدد ثابت، لأنه مساو لعدد أعضاء

١- د. منار الشوربجي، "المداخل الرئيسية لتحليل آليات عمل النظام الأمريكي" في رضا هلال (محرر)، الإمبراطورية الأمريكية (القاهرة: مكتبة الشروق، ٢٠٠٢م)، ص ص ١٧١-١٨٣.

مجلس الشيوخ "١٠٠ عضواً ومجلس النواب "٤٣٥ عضواً، فضلاً على ثلاثة أصوات لواشنطن العاصمة.

ويقوم انتخاب الرئيس عبر قاعدة الفائز يحصل على كل شئ *Winner Takes All* بمعنى أن المرشح الذي يحصل على أعلى نسبة من الأصوات الشعبية في الولاية "أي أصوات الناخبين" يفوز بكل أصوات تلك الولاية في المجمع الانتخابي بينما لا يحصل منافسه على شئ على الإطلاق، ولا يُشترط أن تكون النسبة الأعلى هذه أغلبية

بالضرورة. ومن هنا يأتي التباين الكبير بين الأصوات "**الشعبية**" التي يحصل عليها المرشح والأصوات "**الانتخابية**".

أما الكونجرس فيتكون في إطار الصيغة الفيدرالية من أعضاء يمثلون ناخبيهم بالدرجة الأولى، سواء كان ذلك التمثيل للولاية بأكملها "**في مجلس الشيوخ**" أم أحد دوائرها "**في مجلس النواب**". وتؤثر الفيدرالية أيضاً على طبيعة المؤسسات السياسية نفسها، فالصيغة الفيدرالية وحدها هي التي تشرح طبيعة الاختلاف بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ. فقد نشأ مجلس الشيوخ لحماية الولايات الأصغر التي قد تجد نفسها في موقع الأقلية في مجلس النواب الذي يقوم التمثيل فيه على أساس عدد السكان. ومن ثم عكست كل القواعد الحاكمة لعمل مجلس الشيوخ ذلك الطابع فصار المجلس يعطي حقوقاً هائلة للأقلية – أية أقلية – خصوصاً من الناحية العددية. فعلى سبيل المثال، فإن الكثير من عمل مجلس الشيوخ يتم عن طريق أغلبية الثلثين لا الأغلبية البسيطة، كما هو الحال في مجلس النواب، الأمر الذي يعطي ثقلاً كبيراً للأقلية، حيث يصبح بإمكانها إبطال ما تريده الأغلبية، إذا لم تكن هذه الأغلبية قوية متماسكة.

٢- طبيعة التوازن بين المؤسسات السياسية الثلاث: التشريعية والقضائية والتنفيذية:

لم ينشئ الدستور الأمريكي فصلاً بين السلطات، وإنما أنشأ مؤسسات منفصلة تتقاسم السلطات، فالعلاقة بين المؤسسات الفيدرالية الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، تقوم على التوازن والرقابة المتبادلة، أي تمكين كل من هذه المؤسسات من صلاحيات بعينها في مجالها، ثم إعطاء المؤسستين الأخريين ما يجعل كلاً منهما قادرة على ردع الأولى، إذا ما توسعت في تلك الصلاحيات أو سعت للانفراد بصنع القرار.[١]

فعلى سبيل المثال، فإن سلطة التشريع من اختصاص الكونجرس، ولكن الدستور أعطى الرئيس الحق في أن يقترح على الكونجرس مشروع قانون إذا ما وجد في ذلك ضرورة وأولوية. وللرئيس أيضاً أن يستخدم حق الفيتو ضد مشروعات القوانين التي تصدرها المؤسسة التشريعية، والتي تحتاج إلى توقيع الرئيس. ولكن يجوز للكونجرس أن يلغي فيتو الرئيس إذا ما صوت ثلثا أعضاء كل من المجلسين على ذلك وعندئذ يصبح القانون سارياً دون توقيع الرئيس. أما إذا امتنع الرئيس عن التوقيع في غضون عشرة أيام من وصول المشروع له رسمياً، يصبح القانون نافذاً دون توقيعه كما هو الحال في مشروع قانون القدس، باستثناء واحد هو حالة فض الدورة. ففي هذه الحالة، إذا لم يوقع الرئيس يصبح القانون لاغياً، وهو ما يُعرف بفيتو الجيب *Pocket Veto* وللرئيس أيضاً أن يصدر قرارات تنفيذية لها قوة

١- Jean Reith Schroedel, "Legislative Leadership Over Time", Political Research Quarterly, Vol.٤٧. No.٢, June ١٩٩٤, pp.٤٣٩-٤٦٥.

القانون، وهي التي جرت العادة أن تكون ذات طابع إجرائي لتنظيم العمل في إحدى هيئات الجهاز التنفيذي إلا أن بعض الرؤساء قد توسعوا في استخدامها لتشمل قضايا تقع في اختصاص الكونجرس، مما جعل هذه القرارات موضع صراع دائم بين المؤسستين وصل في بعض الأحيان للمحاكم للبت في الأمر.

وبينما وضع الدستور السلطة التنفيذية في يد الرئيس، إلا أنه أعطى لكل من المؤسستين التشريعية والقضائية من الصلاحيات ما يمكنها من ردع الرئاسة عند اللزوم. ولعل أهم ما يمتلكه الكونجرس على الإطلاق هو ما يُسمى بنفوذ المحفظة *The Power of the Purse* ، إذ لا يمكن للرئيس إنفاق دولار واحد دون موافقة الكونجرس، ومن ثم للرئيس أن يُعد السياسة العامة للدولة ولكنه لا يملك تنفيذها دون موافقة الكونجرس الذي يوفر التمويل اللازم لها. وللرئيس أن يعين رموز إدارته و قضاة المحكمة العليا والمحكمة الفيدرالية في المستويات الأدنى، إلا أن أياً من هؤلاء لا يتسلم مهام منصبه إلا بعد تصديق مجلس الشيوخ. و للرئيس أن يعقد المعاهدات ولكن على مجلس الشيوخ أيضاً التصديق عليها.

ويمكن للكونجرس من خلال هذه الصلاحيات أن يتسبب في شل الجهاز التنفيذي وتعويق قدرة الرئيس على أداء مهامه.[1]

أما المؤسسة القضائية، فصحيح أن الرئيس هو الذي يعين قضاة المحكمة العليا، إلا أن القاضي بمجرد تعيينه يتولى منصبه مدى الحياة ولا يمكن للرئيس عزله. وصحيح أن مجلس الشيوخ وحده هو الذي يصدق على تعيين القضاة وهو الذي يعزلهم إلا أن القضاة يمكنهم الحكم بعدم دستورية القوانين التي يصدرها الكونجرس.

١- د. منار الشوربجي، منار، "المداخل الرئيسية لتحليل آليات عمل النظام الأمريكي"، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٤-١٩٠.

وفي هذه الحالة يمكن للكونجرس، إذا أراد، أن يعدل الدستور وهي عملية بالغة الصعوبة، حيث تتطلب موافقة ثلثي أعضاء كل مجلس، ثم ثلاثة أرباع الولايات الخمسين على التعديل.

٣- طبيعة النظام الحزبي في الولايات المتحدة الأمريكية:

لا يوجد في الدستور الأمريكي كلمة واحدة بخصوص الأحزاب السياسية فهو لم ينص على وجودها ولم ينظم عملها، ومع ذلك نشأت الأحزاب الأمريكية منذ فترة مبكرة من عمر الدولة الأمريكية. فالحزب في الولايات المتحدة هو بالأساس عبارة عن كيان مصمم خصيصاً بغرض الفوز في الانتخابات، دون أن يعني ذلك أن لهذا الحزب أجندة سياسية ثابتة وواضحة المعالم تعبر بالضرورة عن كل من ينتمون إليه ويفوز بموجبها الحزب بأصوات الناخبين، وهو في ذلك يختلف عن الأحزاب الأوروبية التي تقدم إيديولوجية واضحة أو توجهات متماسكة، ثم تفوز على أساسها في الانتخابات. لذلك فإن البرنامج العام للحزب الأمريكي والذي يصدره الحزب كل أربعة أعوام لا يتحول بالضرورة إلى برنامج عمل سياسي عند فوز رموز الحزب سواء بالرئاسة أم بالكونجرس أم حتى بالاثنين معاً.[١]

ولا يقوم الانتماء الحزبي لدى المواطنين في الولايات المتحدة على عضوية مسجلة أو دفع رسوم سنوية أو حضور اجتماعات دورية. والحزب السياسي في الولايات المتحدة لا يقوم على تسلسل واضح يخضع لقيادة مركزية مثلاً يتم من خلالها تصعيد الكوادر المختلفة عبر أروقة الحزب ومستوياته التنظيمية. ولأي

١- المرجع ذاته، ص ص ١٩١-١٩٨

مواطن أن يرشح نفسه رافعاً شعار أحد الحزبين، دون استشارة الحزب بالضرورة، ثم يخوض المعركة الانتخابية بأموال يجمعها بنفسه وبشكل مستقل عن الحزب، ثم يتوقف حصوله على ترشيح الحزب على نسبة أصوات الناخبين التي يحصل عليها في أصوات شعبية، أي دون أن يعني ذلك مساندة تنظيمية من ذلك الحزب.

بعبارة أخرى، فإن المرشح الذي يخوض المعركة الانتخابية لاحقاً باسم الحزب ضد الحزب المنافس إنما يفوز بالترشيح، دون أن يعني ذلك أي تأييد من ذلك الحزب، وهو التأييد الذي يأتي بعد فوزه بالترشيح لا قبله.

وحين يفوز هذا المرشح بالمنصب، فإنه لا يوجد ما يلزمه بمواقف حزبه. ومن ثم فإن من الطبيعي تماماً أن نجد عضواً في الكونجرس يصوت بانتظام ضد الأغلبية في حزبه، ومع ذلك يعود لدائرته الانتخابية، ويعيد ترشيح نفسه لفترة تالية باسم نفس الحزب فيفوز مرة أخرى.

والحزب في الولايات المتحدة هو عبارة عن ائتلاف واسع يتسم بالسيولة ويضم في داخله قوى وتيارات عدة. هذه القوى والتيارات لا تتفق بالضرورة على مواقف موحدة إزاء كل القضايا العامة، إذ توجد فيما بينها تباينات كثيرة تتسع في بعض الأحيان لتضم طرفي النقيض. بعبارة أخرى، فإن الحزب الأمريكي هو بمثابة مظلة واسعة تضم تحتها تيارات عدة لها مواقف متباينة بل ومتعارضة في بعض الأحيان، فلا توجد للحزب في الولايات المتحدة منظومة واحدة من المصالح القومية التي يدافع عنها ويسعى لتحقيقها، إذ أن فروع الحزب في الولايات المتحدة تحدد أولويات مختلفة على أساس المصالح المحلية وحسابات

المكسب والخسارة في الولاية ومن ثم فإن الخطوط العامة العريضة التي يعبر عنها الحزب تكون بمثابة توليفة من هذه المصالح مجتمعة، لا تنعكس كلها بالضرورة على المستوى الفيدرالي للحزب.

إن وجود حزبين كبيرين هما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي لا يعني عدم وجود أحزاب أخرى، ولكن معناه أن هذين الحزبين وحدهما دون غيرهما هما اللذان يمتلكان فرصة موضوعية للفوز بالمناصب العامة.

٤- جماعات المصالح ودورها في العملية السياسية:

تتقدم الولايات المتحدة نظم العالم السياسية من حيث الحيوية التي تتمتع بها أنشطة جماعات المصالح وتعدديتها المذهلة، وهي تعددية تتناسب مع التعددية الكبيرة التي يتسم بها المجتمع الأمريكي إثنياً وجغرافياً وثقافياً ودينياً ..الخ، إلا أن الفترة منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين وحتى الآن شهدت تزايداً مطرداً في عدد جماعات المصالح نتج عن مجموعة من العوامل. فقد أدى تشابك القضايا وتعقيدها في مجتمع ما بعد صناعي كالمجتمع الأمريكي إلى بروز مجموعة جديدة من القضايا صار هناك اهتمام بها لدى فئات بعينها من المواطنين. فنشا نوع جديد من جماعات المصالح لم يكن معروفاً من قبل ، وهو ما يُسمى جماعات المواطن *Lobby Group* ويختلف هذا النوع عن غيره في أنه عبارة عن جماعات لا تسعى في الواقع إلى تمثيل مصلحة فئة بعينها، وإنما تسعى إلى حماية الصالح العام مثل جماعات المستهلكين أو تلك التي تسعى إلى وضع قيود على نفوذ جماعات المصالح التقليدية.

ومن ثم فإن هذه التنظيمات تكون صاحبة قضية، لا تقوم العضوية فيها على أساس وظيفي أو فئوي وإنما على أساس الإيمان بتلك القضية. فأهدافها لا تعود بنفع مباشر على أعضائها وحدهم وإنما على المجتمع ككل. وقد وصل عدد هذه الجماعات إلى أكثر من ٣٠ ألف منظمة أدى انتشارها السريع إلى زيادة عدد الفاعلين المهتمين بكل قضية من القضايا العامة، أي إلى فك احتكار جماعات المصالح التقليدية لممارسة النفوذ على صانع القرار.[1]

وقد أدى كل ذلك إلى حدوث تعددية مذهلة في جماعات المصالح التي تسعى كلها للتأثير على صنع القرار عبر القنوات المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى إغراق صانع القرار بالمعلومات المتضاربة والمتناقضة أحياناً، وهو ما وصفه أحد الباحثين بأنه يؤدي إلى ما يشبه تصلب الشرايين أو ما صار يعرف بانسداد شرايين الديمقراطية لأن كلاً منها تسعى للحفاظ على مكتسباتها بغض النظر عن فاعليتها للمجتمع ككل.

وتتيح جماعات المصالح في الولايات المتحدة أساليب عدة للتأثير على صنع القرار وهي أساليب تحكمها مجموعة من القوانين وإن كانت هذه المنظمات قد برعت في استغلال ثغرات تلك القوانين والالتفاف حولها. **ومن هذه الأساليب:**

أ- تمويل الحملات الانتخابية

تنفق جماعات المصالح ببذخ على الحملات الانتخابية لكل المناصب الفيدرالية، الأمر الذي يفرز فيما بعد قرارات سياسية تستجيب لمصالح هؤلاء على

١- Allan Ciglar and Burdett Loomis, Interest Group Politics (Washington DC: Congressional Quarterly Press, ١٩٩٥), p ١٠.

حساب مصالح الجماهير غير المنظمة والتي لا تملك الأموال للدفاع عن رؤاها ومطالبها، إلا أن كل هذه الأموال وهذا النفوذ الذي تمارسه جماعات المصالح إنما يتم في واقع الأمر في إطار الشرعية، وهو في معظم الأحوال يحدث دون انتهاك للقوانين.

ب- الاتصال المباشر والمستمر

يعتبر الاتصال المباشر من أهم الأساليب التي تستخدمها جماعات المصالح وأكثرها شيوعاً، وهو المعروف تقليدياً بالضغط *Lobbying* وحتى تقوم أية جماعة بهذا الدور، فإن عليها أن تختار ممثلاً لها يتم تسجيله رسمياً لدى مجلسي الكونجرس بهذه الصفة. وفي بعض الأحيان تقوم بعض هذه التنظيمات بفتح مكاتب لها في واشنطن لتقوم بهذه المهمة، بينما تقوم جماعات أخرى بالتعاقد مع محام أو مكتب محاماة للقيام بهذا الدور لصالحها.

ج- العمل على مستوى القاعدة:

تسعى جماعات المصالح إلى التأثير في الدائرة الانتخابية لعضو الكونجرس والتي تقوم بالضغط على العضو الذي صار يستجيب لمثل هذه الضغوط أكثر مما يستجيب في حالة اتصال ممثلي جماعات المصالح المباشر به، فالعضو يفضل أن يستمع إلى ناخب واحد في دائرته عن الاستماع لعشرات من ممثلي اللوبي في واشنطن.

ولذلك تقوم جماعات المصالح بحملات تعبئة ضخمة داخل الدوائر تشرح فيها مواقفها وتسعى لاستمالة أكبر عدد ممكن من المواطنين، عبر توضيح أهمية هذا

الموقف بالنسبة للكونجرس وتأثيره على حياتهم، ثم تطلب من هؤلاء الاتصال بممثل الدائرة في الكونجرس.[١]

المبحث الثالث: تعريف الأزمة وتحديد أهم سماتها

أولاً: مفهوم الأزمة في اللغة والاصطلاح:

١- مفهوم الأزمة في اللغة:

كلمة أزمة ليست حديثة العهد، فقد عُرفت الكلمة منذ العهد الإغريقي في القرن الرابع قبل الميلاد، بمعنى نقطة التحول الحرجة في حياة المريض واستخدمها العرب كذلك بنفس المعنى. وفي القرن السادس عشر شاع استخدام هذا المصطلح في المعاجم الطبية، وتم اقتباسه في القرن السابع عشر للدلالة على ظهور مشكلات اجتماعية خطيرة أو لحظات تحول فاصلة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتم استعمال المصطلح بعد ذلك في مختلف فروع العلوم الإنسانية وبات يعني مجموعة الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر في طبيعة الأشياء.[٢]

تفيد كلمة الأزمة في اللغة العربية معنى الضيق والشدة، يقال **أزَمَت** عليهم السنة أي: اشتد قحطها، وتأزَم أي أصابته الأزمة. وكلمة أزمة باللغة الإنجليزية هي *Asthma* وتعني نفس المفهوم الطبي. وعلى الرغم من أن أدبيات بحوث السلام

١- Ibid, p.١١.

١-ولاء البحيري، "إدارة الأزمة"، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، مفاهيم، العدد ٣٨، فبراير ٢٠٠٨.، ص ٩.

استخدمت كلمة *Crisis* إلا أن المعنى الطبي هو الغالب في التسمية من ناحية المضمون لا من ناحية الاسم.[1] ويعرف معجم ويبستر *Webster* الأزمة بأنها "نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ، وهي لحظة حاسمة، أو وقت عصيب، أي وضع وصل إلى مرحلة حرجة".

٢- مفهوم الأزمة اصطلاحاً:

توجد تعريفات متعددة للأزمة في الأدبيات العربية، فيذهب أحد تلك التعريفات إلى أن الأزمة هي "خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام كله، ويهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام"[٢]، ويذهب تعريف آخر للأزمة بأنها (حدث مفاجئ "غير متوقع" يؤدي إلى صعوبة التعامل معه، ومن ثم ضرورة البحث عن وسائل وطرق لإدارته بشكل يحد من آثاره السلبية).[٣]

ثانياً: تعريف الأزمة السياسية وتحديد أهم سماتها:

تعني الأزمة السياسية في أوسع معانيها "موقفاً مفاجئاً يُهدد بتحول جذري في الوضع القائم بسبب المفاجأة وضيق الوقت المتاح لاتخاذ القرار، والتهديد القائم للمصالح الحيوية". وبهذا المعنى تحدث الأزمة للفرد، كما تحدث للجماعة والدول.[٤]

٢- د. حسن بكر، إدارة الأزمات الدولية بين النظرية والتطبيق (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، ٢٠٠٧)، ص ٩٦.

٣- محمد رشاد الحملاوي، إدارة الأزمات (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ١٩٩٧) ص ص ٥-١٠.

٤-د. أحمد عامر، مقدمة في إدارة الأزمات (الإسماعيلية: كلية التجارة، جامعة قناة السويس)، ١٩٨٩ ص ص ٢-١١.

١- Saad Eddin Ibrahim, "Crisis, Elites, and Democratization in Arab World", Middle East Journal, Vol.٢٧, No.٢, Spring, ١٩٩٣.

وتتسم الأزمة بعدة سمات، من بينها:[1]

١- أنها نقطة تحول جوهري في تطور الأحداث الجارية.

٢- موقف يتطلب عملاً عاجلاً، يستدعي التدخل الفوري لمنع تدهور الأمور.

٣- موقف يهدد أولويات النظام القائم، أو يهدد النظام في وجوده.

٤- من المتوقع أن تقود إلى نتائج مهمة ذات آثار محورية على أطرافها.

٥- وجود أحداث محورية تفرز مجموعة نتائج جديدة تماماً.

٦- تشكل موقفاً عصيباً يتزايد فيه الغموض بشأن طبيعة الموقف المطروح والبدائل المتاحة.

٧- عدم القدرة على التحكم في الأحداث أو في نتائجها.

٨- الإحساس بالأهمية القصوى لما يجري *(Urgency)* مما يشكل ضغطاً على الأطراف المسئولين عن إدارتها.

٩- قلة المعلومات الصحيحة المتاحة (وبالذات في الدول المتخلفة حيث لا توجد برامج محاكاة الأزمات: منع الأزمة والتحذير من وقوعها وإدارة الأزمات) أو برامج الإنذار المبكر للأزمات.

١٠- الضغوط المفروضة بسبب ضيق الوقت.

١١- ارتفاع حدة التوتر بين أطراف الأزمة.

ثالثاً: مدارس دراسة الأزمة:

نظراً لتعدد تعريفات الأزمة بتعدد الباحثين، فقد جرت محاولات لتجميع تلك التعريفات في مجموعات فكرية معينة، من أهمها مدرسة النظم، مدرسة صنع القرار، مدرسة بحوث السلام. وترتبط تلك المدارس ببعضها البعض، ولكنها تتميز

٢- د.حسن بكر، المرجع السابق، ص ص ١٠٠-١٠١ .

من حيث التركيز على حيز معين. وعلى سبيل المثال تركز مدرسة النسق ومن أنصارها كينيث بولدنج وأوران يونج وكورال بيل وتشارلز ماكليلاند على أن الأزمة الدولية هي نقطة تطور في نظام دولي ما عام أو فرعي، وأنها تزيد من احتمالات الحرب واللجوء إلى استخدام القوة العسكرية بدرجة تُهدد باختلال وظيفي للوضع القائم.[١]

أما مدرسة صنع القرار فقد اهتمت بتحديد خصائص موقف الأزمة كالمفاجأة والتهديد وقصر الوقت المتاح، كما ركزت على الأزمة من خلال اتخاذ القرار. ومن أهم رواد مدرسة صنع القرار هيرمان كان وجيمس روبنسون وأنتوني فينر وتشارلز هيرمان ومارجريت هيرمان ورايموند كوهين.

وقد اتخذت مدرسة بحوث السلام اتجاهاً توفيقياً يجمع بين بعض عناصر تعريف الأزمة كما جاءت في مدرستي النظم وصنع القرار.

وقد عرّف جيمس روبنسون وتشارلز هيرمان ومارجريت هيرمان الأزمة بأنها "موقف أو حدث يشكل تهديداً لشئ موضع اهتمام طرف آخر بدرجة كبيرة". ☐

وقد قسموا الأزمة إلى نوعين هما:[٢]

١ – الأزمة الشديدة *The Most Loaded Crisis*

يكون الفعل فيها مفاجئاً وغير متوقع ويتضمن درجة عالية من التهديد للأهداف ويتوجب على صانع القرار الرد الفوري.

١-لمزيد من التفاصيل راجع مصطفى علوي، سلوك مصر الدولي خلال أزمة مايو – يونيو ١٩٦٧ رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١) ص ص ٤-٢٨.

٢ -James A. Robinson, Charles F.Hermann & Margaret G.Hermann, Search under Crisis in Political Causes of War (New York: N.J.Prenic-Hall INC, Englaood Cliffs, ١٩٨٠), p. ٨٠.

٢- الأزمة الأقل شدة ***The Least Crisis***

تشبه الموقف الروتيني حيث الفعل متوقع من قبل صانع القرار، ويتضمن درجة أقل من التهديد في إطار وقت قراري متسع.

ومجمل تركيز هذه المدرسة أن الأزمة الدولية نابعة من موقف يتسبب في حدوث تغيير في البيئة الخارجية أو الداخلية التي تؤثر على القرار السياسي **من ثلاث زوايا رئيسية:**

أ- وجود تهديد لقيم وأهداف ومصالح أطراف الأزمة.

ب- محدودية الوقت المتاح لاتخاذ القرار.

ج- وجود عنصر المفاجأة، بحيث يفاجئ تصاعد الأحداث صانع القرار ومتخذه على حين غرة.

حاول رواد هذه المدرسة قدر طاقتهم إيجاد اجتهادات خاصة نحو تدقيق اتخاذ القرار وقت الأزمة فيما يتعلق بعناصر التهديد، وضيق الوقت والمفاجأة من خلال عدة وسائل منها توفير المعلومات من خلال برامج المحاكاة *Simulation Program* والتحذير من الأزمة *Crisis Warning*. وعلى الرغم من التشابه بين مدرسة النظم ومدرسة صنع القرار في دراسة الأزمة، إلا أن مدارس صنع القرار تركز على مواقف معينة في أوقات معينة وتدرس حالات محددة في أزمات أنظمة الحكم المقارنة.

رابعاً: إدارة الأزمة:

تعني إدارة الأزمة التعامل مع عناصر موقف الأزمة باستخدام مزيج من أدوات المساومة الضاغطة والتوفيقية، بما يحقق أهداف الدولة ويحافظ على مصالحها الوطنية، وهي أيضاً عبارة عن محاولة لتطبيق مجموعة من الإجراءات والقواعد والأسس المبتكرة، تتجاوز الأشكال التنظيمية المألوفة وأساليب الإدارة

الروتينية المتعارف عليها، وذلك بهدف السيطرة على الأزمة والتحكم فيها وتوجيهها وفقاً لمصلحة الدولة. وبالتالي فإن إدارة الأزمة ***Crisis Management*** تعني معالجتها على نحو يمكن من تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف المنشودة والنتائج الجيدة.

ومن بين التعريفات التي قدمت لمفهوم إدارة الأزمة أنها نظام يُستخدم للتعامل مع الأزمة، من أجل تجنب وقوعها، والتخطيط للحالات التي يصعب تجنبها بهدف التحكم في النتائج، والحد من الآثار السلبية"، وبالتالي فلابد أن تشتمل على خطوات لتقليل مخاطر حدوث الأزمة. وتختلف إدارة الأزمة بالمعاني السابقة عن مفهوم "**الإدارة بالأزمة**" *Provocation of Crisis* والذي يعبر عن "آلية تقوم على خلق الأزمة وإثارتها والإعداد

المسبق لها والتخطيط المبكر لوقوعها بهدف تحقيق مصالح محددة، وهي قدرة لا تتوفر إلا لعدد محدود من الدول والمنظمات التي تمتلك من القوة والوسائل ما يمكنها من خلق الأزمة وإدارتها بما يحقق أهدافها.[١]

كانت أزمة الصواريخ الكوبية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق عام ١٩٦٢ نقطة التحول المركزية نحو تحويل إدارة الأزمة إلى حقل علمي مستقل، وبالتالي بحوث السلام. وقد أدرك الجميع، ومن بينهم وزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت مكنمارا أنه من الآن فصاعداً لم يعد هناك ما يُسمى بالإستراتيجية بل إدارة الأزمة. ومنذ ذلك الحين، صارت ألفاظ وأدبيات إدارة الأزمة وإدارة الصراع هي اللغة السائدة في العلاقات الدولية.

١- ولاء البحيري، "إدارة الأزمة"، مرجع سابق، ص ص ١٧-٢٣.

حددت أدبيات دراسة الأزمة الدولية بعض العوامل التي **تُعتبر** مصادر للأزمات الدولية، ومن بينها العوامل الاقتصادية، النزعة العسكرية، أنظمة الأحلاف إلا أن أحد الدارسين وجد من تحليله لسبع حالات دراسية تتمثل في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وحرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل، وأزمة فيتنام، وأزمتي الخليج الأولى والثانية أنه لم يكن لأي من العوامل السابقة دور في اندلاع تلك الأزمات، وأن شخصيات القادة والبيئة النفسية لهم كانت أكثر حسماً.[١]

خامساً: تأثير أزمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على دراسة الأزمة الدولية:

بدت أزمة ١١ سبتمبر٢٠٠١ لأول وهلة أزمة داخلية، إلا أنها مثلت في واقع الأمر نقطة تحول جذرية نحو نظام دولي جديد، سعت الولايات المتحدة إلى تكريسه منذ انهيار

الاتحاد السوفييتي، ويتمثل في العمل على بقاء الوضع الفريد للولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة، حيث استغلت الإدارة الأمريكية أحداث ١١ سبتمبر وحولتها إلى أزمة طاحنة تمسك بخناق النظام الدولي، وتم تصعيد الأزمة إلى حربين ضد أفغانستان والعراق في إطار الحرب الشاملة على "الإرهاب" التي شنتها الولايات المتحدة في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر٢٠٠١م.

كانت أزمة ١١ سبتمبر٢٠٠١ أيضاً عاملاً مهماً في تكريس العديد من المتغيرات ذات التأثير على الأزمة الدولية، والتي أدت إلى تغير النظرة إلى دراسة الأزمة الدولية في الشكل والمضمون والمنهج.

١- John G. Stoessinger, Why Nations Go to War (New York: The Macmillan Press, ١٩٩٣), pp, ٢١١-٢١٨.

ومن أهم تلك المتغيرات ذات الصلة بموضوع الدراسة:[1]

١- الانفرادية في اتخاذ القرار في الأزمة الدولية *Unilateralism*:

اعتبرت الولايات المتحدة وحلفاؤها لأول مرة منذ حرب الخليج الثانية أن الشرعية الدولية لم تعد تسعفها في إدارة الأزمة العراقية، وهو ما مثّل نقلة نوعية في العلاقات الدولية وفي التنظيم الدولي عموماً، وكانت دراسات كثيرة عن الأزمة الدولية قد تنبأت بمثل هذه الانفرادية في اتخاذ القرار الدولي، لتنفيذ السلام الأمريكي على العالم من خلال وسائل الاستعمار القديم كروما وبريطانيا، وذلك من خلال السير في عدد من الاتجاهات بهدف السيطرة على العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة وخصوصاً بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وتعرضت تلك الأفكار انتقادات من جانب معارضي هذا التوجه من خلال تصويره بأنه يسعى إلى تكريس الانفرادية والتوجه العسكري والرئاسة الاستعمارية، في ظل الافتقاد إلى رؤية موضوعية للأمور.

٢- استمرار أحادية القطبية *Polarity*:

المعنى المقصود بالقطبية *Polarity* هو تأثير الدولة المسيطرة على النظام الكوني على الأزمة الدولية، أي العلاقات الارتباطية القائمة بين عدد القوى الكبرى والعظمى في مركز صنع القرار في النظام الدولي عند انفجار الأزمة وإدارتها.

٣-صعود السلام الأمريكي *Pax Americana*

وهو ما يعكس الرؤية الأمريكية لسلام العالم وبالتالي للأزمة الدولية، كما حدث في السلام الروماني والسلام البريطاني من قبل، فالعديد من الأزمات التي

١-د.حسن بكر، إدارة الأزمات الدولية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ص ١٨١-٢٠٩.

نشبت في أعقاب الحرب الباردة تمت بتخطيط أمريكي سواء في البداية أم في النهاية أم في إدارة الأزمة، وكلها تمت وفق المفهوم الأمريكي لسلام العالم، ومن هنا كان تدخل الولايات المتحدة كطرف ثالث في أزمات العالم يستهدف أساساً إنجاز المصالح الأمريكية.

وسواء أكانت الولايات المتحدة تستخدم الإدارة بالأزمات أم إدارة الأزمة الدولية، فالأرجح أنها ستظل لسنوات قادمة تطبع الأزمات الدولية بطابعها القومي (ما هو في صالح الولايات المتحدة لابد أن يكون في صالح العالم بالضرورة). وبمعنى أصح نشر السلام الأمريكي على العالم. وسوف ينعكس ذلك بالضرورة على دراسة الأزمات الدولية مستقبلاً، وبالذات في المدرسة الأمريكية لدراسة الأزمة.

٤ – التحويل *Transformation*

يعني التحويل تأجيل أو نقل وضع الأزمة إلى منطقة أخرى أو مجال آخر أو زمان آخر. وُيقصد به أنه لعجز بعض الدول عن إنهاء أو حل مشاكلها المحلية تتجه لتحويل صراعاتها لأزمات خارجية قد تتسبب في أزمة دولية قد تقود إلى حرب كحرب الخليج الثانية على الجانب العراقي عام ١٩٩٠ أو النموذج اليوغسلافي خلال التسعينيات.

إن الانكفاء للخارج لتغطية مشاكل الداخل هو مبدأ معروف في علم السياسة منذ فترة طويلة، ولكن الجديد هو استخدامه خلال العقد الماضي بطريقة مكثفة. والنتيجة غير المتوقعة أن يزداد عدد الأزمات الدولية للأطراف محل الدراسة بسبب حالة الاستضعاف الهيكلي في النظام الدولي وحالة السيولة التي تتجه إلى الاستقرار النسبي فيه. ومن هنا تتعرض هذه الدول لأن تكون حقل تجارب للعبة الصراع بين الأمم نحو نظام دولي ما. وتنطبق على الولايات المتحدة نفس القاعدة

"الانكفاء **للخارج**". وبما أنها هي العنصر الأقوى والمسيطر في النظام الدولي، فيمكنها التلاعب بمصير هذه البلدان لقاء مكاسب محلية للرئيس في الانتخابات أو لحل مشاكله الداخلية التي يتعرض لها.(١)

وهناك أزمات لا يشعر بها الطرف الآخر المقصود، خصوصاً إذا كانت دولة عظمى، فقد لا يهم مصالحها في شئ أن تتصاعد هذه الأزمة، وربما تستخدمها لأغراض أخرى تحولت إليها على الساحة المحلية أو الدولية، وهو ما يُطلق عليها أحياناً "**الأزمة ذات الجانب الواحد**" *One- Sided Crisis* ولاشك أن تحول الأنظار عن الفشل في "الحرب على الإرهاب"، كما حدث في أفغانستان ونقل الأنظار إلى الحرب على العراق قد يقدم نموذجاً يمثل هذا التحول في السلوك المتعلق بالأزمة.

٥- ازدياد حدة العنف *Violence*

العنف هو المحدد الرئيس لحدة الأزمة. وقد شغلت هذه المسألة جانباً لا بأس به من أدبيات الأزمة الدولية. ويمكن القول إن حدة العنف قد زادت بصورة ملحوظة في

١-لمزيد من التفاصيل أنظر د. سيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث، حلول عملية – أساليب وقائية، سلسلة دليل صنع القرار (٢) (القاهرة: مركز القرار للاستشارات)& د. محمد نصر مهنا، إدارة الأزمات السياسية: قراءة في المنهج (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، ٢٠٠١).

الأزمات الدولية منذ حرب الخليج الثانية مع قلة عدد الأزمات التي تحولت إلى حروب. وهناك عدة أمثلة على ذلك، من بينها حرب الصومال، وحصار العراق ويوغسلافيا وضربهما في التسعينيات من القرن العشرين، والحرب التي خاضها التحالف الأنجلو أمريكي على أفغانستان والعراق في العامين ٢٠٠١، ٢٠٠٣ على التوالي.

تختلف إدارة الأزمة الدولية حسب عدة أبعاد، من بينها نظام القطبية السائد، والموقع الجغرافي ونوع النظام السياسي ونوع الصراع (ممتد أو غير ممتد) ولكن أهم هذه الأبعاد على الإطلاق هو حدة العنف المستخدم وكثافته عند تصعيد الأزمة إلى حرب.

وقد ركزت أدبيات إدارة الأزمة المعاصرة على ثلاث مراحل "تخص صانع القرار" هي على التوالي: العنف في بداية الأزمة، التيقن من مصدر العنف. وبما أن المصدر هو المحور الأساسي في إدارة الأزمة، فقد تركزت حوله معظم الدراسات كمصدر لهذا العنف.

٦- ازدياد دور الطرف الثالث:

دور الطرف الثالث من الأدوار المعروفة في إدارة الأزمة. وثمة علاقة طردية طوال عقد التسعينيات من القرن العشرين بين سرعة حل الأزمات والتدخل الأمريكي كطرف ثالث للحل. ويمكن التمييز هنا في إدارة الصراعات والأزمات بين عدة مستويات مختلفة، أولها عمليات الحل والتسوية والتأجيل والتجنب والإنهاء وثانيها تدخل الطرف الثالث، الذي يأخذ أشكالاً متعددة، منها الإكراه بالقوة

التفاوض، المساومة، الوساطة، التحكيم، المساعي الحميدة، ورش العمل ..الخ، وثالثها وسائل الحل مثل القوات متعددة الجنسيات أو قوات طرف ثالث، أو لقاءات المتخصصين في ورش عمل مشتركة، وإجراءات بناء الثقة، ولقاءات القمة ..الخ.[1]

وعادة ما يكون الطرف الثالث في أي صراع أو أزمة له مصلحة في الحل عن طريق توفير الموارد المالية أو البشرية، كما أنه عادة ما يكون مقبولاً من الطرفين وموثوق به، ومن ثم له القدرة على التأثير نحو الحل. ومن هنا يكون للطرف الثالث عدة مزايا، **من بينها:**

أ- المشاركة الإيجابية الفعالة للوصول إلى اتفاق يرضي الطرفين من خلال برنامج حد أدنى يتجنب المسائل الصعبة الحل، وجدول أعمال زمني لتطوير الاتفاق المشترك.

ب- تخفيف حدة القيود المفروضة على الأطراف الرئيسية للحل.

ج- تخفيض مدة الوصول إلى اتفاق وتكلفته من خلال بعث المرونة في الموقف التساومي بين الأطراف.

وقد لعبت الولايات المتحدة في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة دور الطرف الثالث سواء بمفردها أم مع آخرين أم من خلال المنظمة الدولية كما في يوغسلافيا السابقة والعراق وأفريقيا وغيرها.

ومن خلال متابعة أدبيات الصراع والتعاون منذ نهاية الحرب الباردة، يمكن التأكيد على نتيجتين أساسيتين، فيما يتعلق بالطرف الثالث الأمريكي، **كما يلي:**

١- د.حسن بكر، إدارة الأزمات الدولية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ص ٢٠٥ – ٢٠٨.

أ- أن الدراسة المقارنة لإدارة الأزمات في فترة ما بعد الحرب الباردة تعطي الانطباع بإعادة تدوير دور مجلس الأمن "**وبالتالي السكرتير العام**" في ظل النظام الأحادي القطبية ليكون في خدمة الرؤية الأمريكية لسلام العالم "**السلام الأمريكي**" للتدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء بشكل مستمر.

ت- أن تعاون القوى العظمى والكبرى في التدخل لحل الأزمة الدولية ربما يتم في المراحل الأولى لكنه ينقطع في أعلى درجات الأزمة كما حدث في حرب الخليج الثانية ١٩٩١، والاتفاق على منطقة حظر الطيران في العراق بين الولايات المتحدة وروسيا في عام ١٩٩٢. وفي الأخيرة وقفت روسيا مع أمريكا ولكنها لم تمارس أي نشاط من شأنه تنفيذ القرار. أما التجاوز الأخطر، فتمثل في استغناء

ث- الولايات المتحدة وحلفائها عن الأمم المتحدة لتشن حربها على العراق عام ٢٠٠٣، مثلما فعلت ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية.

٧- تخطي الشرعية الدولية والتحول إلى فرض سياسات الأمر الواقع:

تشكل الحرب الأمريكية على العراق نقطة تحول جوهرية في تاريخ العلاقات الدولية، وبالذات في الشق المتعلق بالتنظيم الدولي، فقد درج النموذج الأمريكي على الارتكاز على الأمم المتحدة في التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى دون إذنها، وذلك بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، سواء فيما يتعلق بتبني قضية عادلة من قضايا الميثاق، أم أخذ قرار من الشرعية الدولية، غالباً من مجلس الأمن ثم بتفويض منها أيضاً تتكون قوات متعددة الجنسية تحت علم الأمم المتحدة وبقيادة أمريكية. تخطت الولايات المتحدة هذه المرة هذا السقف، وذلك على الرغم من محاولة إضفاء شرعية لاحقة على الغزو.

ومـن الملاحـظ أن الحـرب علـى العـراق ستشـكل مـتغيراً محوريـاً في شـكل العلاقات الدولية وجوهرها مستقبلاً، ومن ثم دراسة الأزمة الدولية. ويُلاحظ هنـا أن الولايات المتحدة في إدارتها للأزمة قد تخلت عن العديد من السلوكيات السابقة عبر ما يزيد عن عقد، **ويتضح ذلك فيما يلي:**

- عدم الحـرص على أخذ قـرار بـالحرب أو الالتـزام بقـرارات مـن مجلـس الأمـن الدولي.
- محاولة إضفـاء الشرعية على العدوان بقبـول التـدخل الإنسـاني للمنظمـة بـأثر رجعي.
- عدم قبول وساطة أية أطراف ثالثة.
- عدم الاهتمام بمواقف الحلفاء التقليديين المعارضين في الناتو أو غيرهم.
- عـدم قبـول مبـدأ تـوازن المصـالح مـع الـدول الأخـرى الـذي كـان سـائداً قبـل العدوان.
- عدم الاكتراث بالرأي العام العالمي المعادي للحرب.
- القبول بمبدأ تغيير الأنظمة من الخارج.
- القبـول بتراجـع دور الأمـم المتحـدة إلى الصـفوف الخلفيـة في إدارة الأزمـة الدولية.
- القبول بعودة الاستعمار التقليدي في تسيير الجيوش لشن العدوان على الدول الأخرى.

ومن المتغيرات المعاصرة الأخرى التي أثرت على الأزمة الدولية منذ انتهاء

الحرب الباردة ازدياد أزمات الصراع الممتد *Protracted Conflict- Crisis Model* والارتفـــاع المضـــطرد في الصـــراعات الإثنيـــة "أو العرقيـــة" *Ethnicity* ، واستمرار أهمية الموقع الجغرافي.[1]

ولا شك أن ذلك كله سوف يكون تحدياً ثقيلاً، ليس فقط لتحـولات النظـام الـدولي بـل لبحـوث السلام الدوليـة، الـتي أصـبح عليهـا تغـيير العديـد مـن النظريـات والنماذج والمناهج التي طبقت خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين.

١-لواء د. أحمد محمود عبد الحليم، الأساليب الكمية لتحليل وإدارة الأزمة السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية/ كلية الدفاع الوطني، ١٩٩٦).

الفصـل العـاشر
مكـــافحة الفقـــر في الـــدول اليـــورو متـــوسطية

صدر تقرير مكافحة الفقر في الدول اليورومتوسطية كمتابعة لقمة فالنسيا اليورومتوسطية (نوفمبر ٢٠٠٤)، ويهدف إلى تقييم الحالة الراهنة للفقر في المنطقة اليورومتوسطية، وباكثر تحديدا، في الدول العشرة اليورومتوسطية الغير أوروبية – الجزائر ومصر واسرائيل والاردن ولبنان والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس وتركيا – ومعرفة اسبابه وتوابعه، بالإضافة إلى المجهودات المبذولة والمطلوبة لمحاربته.

الفقر مشكلة اجتماعية توجد في جميع انحاء العالم بدرجات مختلفة من الشدة وفي بيئات مختلفة، ففي بعض البلاد أو المناطق يعني الجوع والموت. ويوجد الفقر في البيئات الفقيرة والبيئات الغنية.

يقال عالميا: يتواجد الفقر مع الوفرة[١]

يتطلب الفقر العالمي مجهودات محلية وقومية بجانب التزام عالمي قاطع تمشيا مع أهداف الألفية للتنمية ٢٠٠٠ – ٢٠١٥ الموضوعة من قبل الأمم المتحدة في ٢٠٠٤[٢]. وبعد خمسة سنوات، كان من المزعج سماع عبارات من مصادر عالية المسئولية، مثل الآتي، من مدير مكتب تقرير التنمية البشرية:

"هذا التقرير (*HDR ٢٠٠٥*) يرسل إشارة واضحة جدا بان معظم أهداف الألفية للتنمية ستضيع في معظم البلاد إذا استمر الاتجاه الحالي"[٣].

١-انظر، على سبيل المثال، "العمل بعيدا عن الفقر"، تقرير المدير العام، منظمة العمل الدولية، جنيف، ٢٠٠٣.
٢- إعلان الأمم المتحدة للالفية، قرار تبنته الجمعية العامة، الامم المتحدة، سبتمبر ٢٠٠٠
اكيفين واتكينز، مدير مكتب تقرير التنمية البشرية ومؤلف تقرير ٢٠٠٦.

لم يعلـق قـرار برشـلونة أهميـة علـى أولويـة محاربـة الفقـر, وقـد آن الأوان وحانت الفرصة لرأب الصدع ووضع المشكلة في مركز الشراكة اليورومتوسطية.

وفي عالم العولمة، يجب أن يفهم الفقر على انه مشكلة عالمية، فكل الدول جزء من المشكلة ولابد أن تكون جزءا من الحل. ويعد هذا أيضا حجر الزاوية لبناء حسن الجوار مع احترام الخيارات والحاجة إلى ادارة جيدة في كل دولة. وأخيرًا، فإن الفقر يحرم الحق الاساسي في الحرية[1].

يتفاعل السلام والتنمية معا، ولمحاربة الفقر فإن المجتمعات تحتاج السلام والعكس بالعكس، فإن الفقر لا يكون مستداما وعادلا في بيئة الفقر والحرمان.

يعـرف الفقـر بصـفة عامـة علـى انـه مفهـوم نسـبي ويزخـر التعريفـات والمنهجيـات. ومـن غـير المتوقـع الوصـول إلى تعريـف مقبـول عالميـا للفقـر ولا أداة لقياسـه، وعـلاوة علـى ذلـك، فـإن للفقـر أبعـاد غـير موضـوعية لا تقـل في صـلتها عـن الموضوعية. ومع ذلك يجب ملاحظة ان احد تأثيرات العولمة هو ان العلامة المميزة لتقييم موقف ما لا يمكنها ان تهمل الحدود القصوى للمشكلة: من ناحية، الذين يعيشون في فقر مدقع يعني الفقر بالنسبة لهم الجوع والموت، ومن ناحية أخرى، الأشخاص والمجموعات الذين يجمعون في أيديهم مستويات غير متكافئة من الثروة والدخل.

في هذا التقرير، يعتبر الفقر كما في تعريف لجنة الأمم المتحدة عن الحقوق الاجتماعيـة والاقتصـادية والثقافيـة" قـد يعـرف الفقـر بأنـه حالـة إنسـانية تتسـم بحرمـان مسـتديم أو مـزمن مـن المـوارد والإمكانيـات والاختيـارات والأمـن والقـدرة الضرورية للاستمتاع

١- انظر، شين، ا (١٩٩٩)، التنمية كالحرية، آنشور للكتب.

بمستوى معيشة مناسب والحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى"([1]) .

باقتراب نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، عبر المجتمع الدولي عن ادراكه الحاجة الملحة لوضع نهاية لمشكلة الفقر المستعصية، حيث عقدت اجتماعات دولية وصدرت وثائق مختلفة للتعبير عن هذا الاهتمام[٢] ومع ذلك فإن قرارات المجتمع الدولي بعيدة كل البعد عن التنفيذ بشكل مرضي، وبالتحديد بسبب نقص الإرادة السياسية[٣].

الفقـــر والتنميــــة

كان الفهم السائد للتنمية لعقود عديدة، أنها نموا اقتصاديا. وكان المفترض أن النمو سيفد شيئا فشيئا إلى الطبقة الفقيرة من السكان ويترجم إلى رخاء للجميع. وفي السنوات الأخيرة، هناك وعي متزايد أن النمو الاقتصادي، برغم انه وسيلة ضرورية وأساسية، يجب ان يتكامل بسياسات تهدف إلى " تنمية بشرية " موزعة ومستدامة، **تعرف بأنها :**

٢- الفقر والميثاق الدولي عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لجنة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الأمم .

١- منظمة التجارة العالمية (نوفمبر ٢٠٠٠)؛ المؤتمر الدولي (مارس ٢٠٠٢) G٨; CNUCED. Conference at Bangkok (April-May ٢٠٠٢) Summit (Xananaskis, June ١- ٢٠٠٢); NEPAD Summit (Durban July ٢٠٠٢); World Summit (Johannesburg, August-September ٢٠٠٢); Universal Declaration of Human Rights, UN, ١٩٤٨.

٢-انظر، على سبيل المثال، "في الحرية الاكبر: نحو التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع"؛ تقرير السكرتير العام؛ الأمم المتحدة؛ الجمعية العامة؛ مارس ٢٠٠٥.

" عمليـة تعظيـم مجـال الخيـارات لـدى النـاس – زيـادة فرصـتهم في التعليـم والرعايـة الصـحية والـدخل والحصـول علـى وظـائف وتغطيـة المجـال الكامـل مـن الخيـارات الإنسـانية مـن البيئـة الطبيعيـة المسـتقرة إلى الحريـة الاقتصـادية والسياسية"[1].

وبطريقـة مشـابهة، أوضـح إعـلان فيينـا (مـؤتمر دولـي عـن حقـوق الإنسـان ١٩٩٣) **أن التنمية حق إنساني:**

" الحق في التنمية هو حق إنساني غير قابل للتحويل كنتيجة لذلك فإن كل انسان وكل الشعوب مؤهلة لان تشارك وتساهم فيه وان تتمتع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بالشكل الذي يدرك معه كامل الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية"[2].

يعرف في هذه المصطلحات، الحق في متطلبات التنمية التي تشمل على نحو بين ان استئصال الفقر هو احد أهداف استراتيجية التنمية، وأن مؤشرات الفقر هي جزء من مجموعة المؤشرات المستخدمة في تقييم التنمية.

مثل هذه الاستراتيجية لا تلغي الحاجة لتعيين أشكال قاسية أو شديدة من الفقر والتي تتطلب إجراء عاجل، ولو كان مؤقتا وذو طبيعة مساعدة، يوجه لمواجهة الحاجات الإنسانية الأساسية العاجلة.

وهكذا، " إن أحد فوائد استخدام طريقة حقوق الإنسان للتنمية هي أنها تركز الانتباه على هؤلاء الذين يتخلفون عن الآخرين في التمتع بحقوقهم، وتتطلب اتخاذ إجراء ايجابي بالنيابة عنهم. وفي الكتابات المنشورة عن حقوق الإنسان،

برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٢؛ نظرة عامة، ص ٢.
١-(٢٠٠٠).Sengupta, A.

يكون هذا الإجراء غالبا في شكل دعم ورعاية شديدي الفقر أو المجموعات الأكثر تأثرا من الفقر في المجتمع". "يتمركز الحق في التنمية حول مفهوم المساواة والعدالة ومع غالبية السكان الفقراء حاليا وحموا من التمتع بمستويات معيشة مرتفعة والقدرة على تحسين أوضاعهم.

يذهب مفهوم الرخاء في هذا السياق إلى ابعد من الأفكار العامة التقليدية عن النمو الاقتصادي إلى زيادة الفرص والقدرات للتمتع بهذه الفرص"[١].

يتوافق هذا المفهوم المتكامل والذي لا يتجزأ للتنمية كحق إنساني مع إطار عمل نظري وتجريبي مترابط منطقيا تفهم التنمية من خلاله، ومعرف استراتيجيا ومراقب ومقيم.

الفقــر في المنطقـــة اليورومتوســطية

كما هو معروف جيدًا، في سبتمبر ٢٠٠٠، أقرت ١٨٩ دولة **إعلان الألفية** الذي يشمل ثمانية أهداف الألفية للتنمية يتم تحقيقها قبل ٢٠١٥. الهدف الأول **هو**: " القضاء على الفقر المدقع والجوع"[٢]

في تقرير الأهداف التنموية للألفية لعام ٢٠٠٦، يلخص نائب السكرتير العام للشئون الاقتصادية والاجتماعية تقييم تنفيذ أهداف الألفية للتنمية وبالتحديد في العبارة التالية: " يوضح التقرير الحالي انه قد حدث بعض التقدم، ويجب أن يوفر هذا الحافز لمزيد من التقدم للأمام، ولكن لا يزال هناك طريق طويل للوصول إلى الاحتفاظ بوعودنا للأجيال الحالية والقادمة "[٣].

---

١ -Sengupta, June ٢٠٠٠.

٢- انظر http://www.un.org/millenniumgoals/.

٣- تقرير الأهداف التنموية للألفية لعام ٢٠٠٦ ,الأمم المتحدة، التمهيد.

في واقع الأمر، أن العقد الذي يفصلنا عن عام ٢٠١٥ عقدا حاسما. ففي عام ٢٠٠٦، معظم الدول تخلفت عن الأهداف التنموية للألفية، والتنمية البشرية غير مستقرة في المناطق الهامة، والتفاوت الاجتماعي عميقة والاتجاه نحو تعميقها أكثر، والتزام الدول الغنية، وفقا لتقارير بيرسون وبراندت، لم ينجز حتى الآن، وقرار تخصيص ٠.٧٪ من إجمالي الناتج المحلي للدول المتقدمة لتنمية الدول الأفقر يظل وعدا غير محقق.

تخصص الدول الغنية في المتوسط ٠.٢٥٪ من إجمالي الدخل القومي للمساعدات التنموية، ويعتبر وعد الاتحاد الأوروبي بتحقيق ٠.٥١٪ حتى ٢٠١٠ مشجعا بصفة خاصة. وبرغم ذلك، حتى في هذه الحالة، سيظل التمويل ناقصا عن الاحتياجات لتحقيق الأهداف التنموية للألفية في الدول النامية، بما فيها دول شرق وجنوب المنطقة اليورومتوسطية. وتعد المبادرات نحو تقليل الفقر وتشجيع التنمية في المنطقة جديرة بالثناء، ولكنها تاخذ وقتا طويلا للغاية ليتم تنفيذها.

استقبل إعلان برشلونة بحماس في المنطقة اليورومتوسطية، وخاصة دول شرق وجنوب المتوسط ، والذي تم تعزيزه ببرامج ميدا ١ وميدا ٢ (على الترتيب، للفترات ١٩٩٥ – ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦)[1]. بعد عشرة سنوات (٢٠٠٥)، لم تتفق النتائج مع طموحات الشركاء من دول شرق وجنوب المتوسط، بينما الشركاء الاوروبيون ارجعوا ذلك لنقص الإدارة الجيدة واحترام حقوق الإنسان والمبادئ الديموقراطية في هذه الدول، وزادت فوائد الميزان التجاري للدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي بشكل كبير عن الغطاء المالي لبرنامجي ميدا ١ و ميدا ٢.

---

١ - انظر http://ec.europa.eu/comm/external_relations/euromed/meda.htm.

وفي هذا الخصوص، فإن الفجوة بين الاتحاد الأوروبي ودول شرق وجنوب المتوسط كبيرة وهناك خطر ازديادها نحو ٢٠١٠ بافتراض أنها عام انشاء منطقة تجارة حرة في المنطقة.

إن الجهود المبذولة على كلا الجانبين ضرورية لإعطاء زخما جديدا للشراكة اليورومتوسطية.

الفقر في الاتحاد الأوروبي

على الرغم من ان هذا التقرير يهتم بالفقر في دول شرق وجنوب المنطقة اليورومتوسطية، إلا أنه من المفيد إعطاء نظرة مختصرة عن الفقر في الاتحاد الأوروبي على المستوى الأكبر.

يجب أن يكون معروفا أنه مهما تحقق من تقدم اقتصادي وبشري في الاتحاد الأوروبي، فإن الفقر، بما في ذلك أشكاله الشديدة، لا يزال موجودا في الاتحاد الأوروبي: وفقا لتقرير المجموعة الاوروبية لعام ٢٠٠٥، عن الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، فإن أكثر من ٦٨ مليون شخص (١٥٪ من عدد السكان) في الاتحاد الأوروبي-٢٥ كانوا أو مهددين بأن يكونوا فقراء في ٢٠٠٤ [١]. وتتراوح معدلات الفقر على المستوى القومي من ١٠ – ٢٠٪.

اكتسبت مسالة التماسك الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي أبعادًا جديدة باضافة مايو ٢٠٠٤، عندما انضمت دول من الكتلة الشيوعية سابقا إلى الاتحاد الأوروبي. وتتصل الاتجاهات المستقبلية بطبيعة الحال بموضوع النمو الأوروبي الرئيسي وأيضا باعادة الهيكلة التي نتجت عن تغيرات الحادثة في الاقتصاد العالمي.

١- المفوضية الأوروبية: rapport ٢٠٠٥ sur la protection sociale et l'inclusion sociale.

ومن ثم فإن الحاجة إلى تعزيز السياسات استهدفت الضمان الاجتماعي.

في ضوء هذه الأحداث، وعلى الرغم من حقيقة أن الحرب ضد الفقر والحرمان تظل داخل مقدرة الدول الاعضاء، وقد طور الاتحاد الأوروبي مجموعة من المبادرات في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، أعلنت سنة ٢٠٠٧ أنها العام الأوروبي للفرص المتساوية للجميع.

من المؤسف، مع ذلك، أن الفقر والحرمان، باستثناء التوظف، تم إقصاؤها من قائمة الأولويات الأصلية لاستراتيجية ليسبون.

تخضع خطط العمل القومي للضمان إلى "الطريقة المفتوحة للتنسيق" التي تاسست في قمة ليسبون، وتحدد هذه الطريقة الأهداف العامة للخطط، ولكنها تترك للدول الأعضاء اختيار الوسيلة والسياسات لتحقيقها. تشجع الطريقة التعاون بين الدول الأعضاء وتوفر إطار عمل أوروبي شامل للبرنامج.

يتضمن البرنامج الأوروبي ثلاث نقاط: البحوث والتعاون السياسي والتعليم المتبادل، وعمل شبكة عمل على المستوى الأوروبي. وتغطي الأهداف المشتركة للبرنامج مدى واسعا من المجالات: المشاركة في سوق العمل وتحديث أنظمة الحماية الاجتماعية؛ والتعليم والتدريب؛ وفقر الأطفال؛ والسكن اللائق؛ والحصول على الخدمات وجودتها؛ والقضاء على العنصرية. ويجب أن تغري الأفعال التي تؤدى أكبر مدى ممكن من أصحاب المصالح، والقطاع العام والخاص، النطاق القومي والمحلي بالإضافة إلى ضحايا الحرمان والذين يواجهون خطورة أن يكونوا محرومين.

تتكامل خطط العمل للاتحاد الأوروبي مع المبادرات الأوروبية الأخرى التي تتناول بشكل مباشر أو غير مباشر مشكلة الحرمان.

وفقا لكثير من لجان *think tanks* والمنظمات الأخرى، فإن التقدم الحادث عن الأفعال التي انطلقت تنفيذا لإستراتيجية ليسبون لمحاربة الفقر ليس واضحا وتعد الإستراتيجية الموضوعة للحرمان الاجتماعي نفسها علامة للتقدم، إذ أنها تضع القضية في المناظرات السياسية وتجعل العوامل ذات الصلة حساسة. ومع ذلك، اعتبر بعض المحللين ان الآليات غير كافية لإحداث نقص جوهري للفقر في الاتحاد الأوروبي. وفي تقرير عام ٢٠٠٥ عن هذا الموضوع، اقترحت المجموعة الأوروبية عددًا معينا من الإجراءات لتحسين الآليات الموجودة.

الفقر في دول شرق وجنوب المنطقة اليورومتوسطية

التركيز الأساسي لهذا القسم هو عرض صورة شاملة للعشرة دول يورومتوسطية من غير دول الاتحاد الأوروبي دول شرق وجنوب البحر المتوسط لتقييم الوضع فيما يخص الفقر ونستبين خصائصها المشتركة كلما أمكن.

على الرغم من النقص الملموس في المعلومات، يركز هذا القسم على النقاط الآتية: وصف مختصر للسمات العالمية لهذه الدول وللمؤشرات الاجتماعية الرئيسية بتركيز خاص على المؤشرات المتعلقة بالفقر وهوية مجموعات الدول بشان خصائص الفقر. كانت الصعوبة الرئيسية هي نقص المعلومات وخاصة من المصادر القومية ليس فقط عن الفقر ولكن أيضا عن بعض المؤشرات الاجتماعية الهامة لتقييم الموقف والوضع التنموي لهذه المجتمعات.

في كثير من النصوص، تندرج غالبية دول شرق وجنوب المتوسط في مجموعة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (*MENA*) والتي، وفقا للبنك الدولي، تعتبر منطقة الدخل المتوسط. وفي عام ٢٠٠٤ م أصدر البنك الدولي تقريرا " ورقة استراتيجية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا " يعتبر البنك الدولي فيه أن هذه

المنطقة تضم ٢٠دولة منها ثمانية غطاها التقرير (الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس)، وأحيانا تعتبر إسرائيل ضمن هذه المنطقة بسبب موقعها الجغرافي ولكن ليس تركيا التي تعتبر أيضا هنا.

تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا متنوعة اقتصاديا، حيث تضم دولا مثل الجزائر وسوريا الغنية في الموارد الطبيعية ولديها وفرة في القوى العاملة؛ ومصر والأردن والمغرب وتونس ذات الندرة في الموارد الطبيعية ولكنها غزيرة العمالة؛ ودول الخليج الغنية في الموارد الطبيعية وبالتحديد البترول، ولكنها مستوردة خالصة للعمالة. إن تغير

الخواص في دول شرق وجنوب البحر المتوسط يؤكد الحاجة إلى الحذر عند أخذ ظاهرة اجتماعية مثل الفقر، وخاصة عند محاولة عمل تعميمات وتفسير البيانات الإحصائية المتحصل على غالبيتها من منظمات دولية والتي تحاول كالمتوقع، إن تناغم المنهج المحدد للمفاهيم. هذا التحذير يجب ان يفهم مادامت هذه البيئات الاقتصادية المتنوعة لم توصف في هذا التقرير.

السكان: بالنظر إلى حجم السكان، من الممكن أن نميز في هذه الدول بين الدول الأكبر (مصر وتركيا والجزائر والمغرب وسوريا) والدول الأصغر (إسرائيل والأردن ولبنان وفلسطين وتونس).

في ٢٠٠٤، كان عدد السكان في دول شرق وجنوب البحر المتوسط أكبر من نصف عدد السكان في دول الاتحاد الأوروبي _ ٢٥ دولة، وينمو هذا العدد بمعدلات عالية نسبيا (على أو فوق ١.٥٪؛ ما عدا لبنان وتونس وتركيا)، بمتوسط ٢.١٪ (انظر الملحق، جدول ١). ووفقا لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، فإن متوسط معدل نمو السكان السنوي هو ١.١٪بالنسبة للعالم، و١.٣٪

للدول النامية، و٠.٥٪ للدول عالية الدخل، و٠.٨٪ للدول متوسطة الدخل، و١.٦٪ للدول منخفضة الدخل[١].

بالنظر إلى تركيبة السكان، تظهر البيانات أن، في ٢٠٠٣، كان حوالي نصف عدد السكان من الاناث. وبخصوص تحليل ريفي – مدني، فبالرغم من أنه يبدو أن هناك اتجاها متناقصا، فإن هناك نسبة عالية من السكان لا تزال تعيش في المناطق الريفية (الاستثناء في الدول الأصغر: إسرائيل ولبنان والأردن) (انظر الملحق، شكل ١). وبالرغم من ذلك، في ٢٠٠٣، فإن أكثر من نصف العدد الكلي للسكان من دول شرق وجنوب البحر المتوسط

تعيش في مناطق مدنية (ماعدا مصر، حيث يعيش ٥٧.٢٪ في مناطق ريفية).

تحليل العمر للسكان يظهر اختلافا واضحا بين دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي EU-٢٥ (انظر الملاحق، جدول ٢ وشكل ٢). في ٢٠٠٣، في المتوسط، بلغت نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٠ – ١٤ وفوق ٦٤ في دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط، بالترتيب، ٣٣.٤٪ و٥.٠٪، بينما في الاتحاد الأوروبي بلغت حوالي ١٦٪ لكلا مجموعتي العمر. وحاليا، في دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط لا يوجد اتجاها نحو زيادة العمر (ماعدا إسرائيل، حيث تبلغ نسبة السكان فوق ٦٤ حوالي ١٠٪ من إجمالي عدد السكان).

١-تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ص .٢٣٥ تشير البيانات إلى تصورات متنوعة البيئة للفترة .٢٠١٥ - ٢٠٠٣

وعلى الجانب الآخر، فإن معدلات الأطفال المعالين([1]) أعلى بالنسبة للبلاد ذات معدلات نمو سكاني أعلى (فلسطين والأردن وسوريا)، باستثناء المغرب مع مضمون معنوي عن فقر الأطفال في هذه البلاد. معدلات المعالين الكلية ([2])تظهر أن تقريبا ٥٠ – ٦٠ شخصا معالين لكل ١٠٠ في سن العمل (١٥-٦٤)، وتعكس بذلك العبء الحقيقي للإعالة على السكان الذين في سن العمل والذي يجب تغييره إما بأنظمة الوفرة في الدول أو باليات التكافل الحرة. سيناقش مضمون هذا العبء لاحقا، في قسم ٧.

الصحة والتعليم: هما المجالان الجوهريان بالنسبة لتحليل الفقر. إذ أن الحصول على الخدمات الصحية الأساسية والتعليم يعتبر شيئا أساسيا لرخاء كل كائن بشري، ويساهم نقص هذه الخدمات في وجود الفقر واستمراره.

تعتبر مدة الحياة عند الولادة، ومعدل إجمالي الخصوبة، ومعدل وفيات المواليد، ومعدل وفيات الأطفال هي أربعة مؤشرات أساسية تستخدم في تحاليل المقارنة عبر البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، يجب الأخذ في الاعتبار سوء تغذية الأطفال – تحت خمسة سنوات – والحصول على مصدر مياه شرب محسن، والصرف الصحي

مدة الحياة عند الولادة ([3])ممكن ان ينخفض بسبب مشاكل مثل المجاعة والحرب والمرض والصحة الضعيفة، ترتفع مدة حياة المولود مع مستوى التطور. ومع ذلك، في مراحل أدنى، قد تتحقق تحسينات مثيرة في مدة حياة المواليد مع

١- معدل الأطفال المعالين هو نسبة السكان في فئة العمر ٠ – ١٤ إلى السكان في فئة العمر ١٥ – ٦٤.

٢- معدل المعالين الإجمالي هو نسبة مجموع السكان في فئة العمر ٠ – ١٤ وأولئك في فئة العمر فوق ٦٥ إلى السكان فئة عمر ١٥ – ٦٤.

١- متوسط مدة حياة الأطفال حديثي الولادة ويستخدم كمؤشر للصحة العامة في بلد.

الإجراءات الأولية في الصحة العامة والصرف الصحي والمعونة الاجتماعية، الخ. تنزع المرأة إلى البقاء على قيد الحياة أطول من الرجل، والسبب وراء ذلك غير مفهوم تماما، ولكن غالبا يرجع إلى اختلافات بيولوجية وأنماط حياة. وتؤكد البيانات بالنسبة لدول دول شرق وجنوب البحر المتوسط، ماعدا إسرائيل، هذه الاختلافات والتي في المتوسط تكون أعلى تماما من متوسط EU-٢٥، وتظهر دول أرقام شبيهة من سنوات الحياة المتوقعة

معدل متوسط إجمالي الخصوبة هو ٢.٦ بالنسبة للعالم، ١.٧ للدول عالية الدخل (قدرت القيمة بالنسبة لدول EU-٢٥، في ٢٠٠٤، بمعدل ١.٥)، ٢.١ للدول متوسطة الدخل، و٣.٩ للدول منخفضة الدخل[1]. بخصوص ترتيب وتصنيف التنمية البشرية، فإن المعدل المتوسط هو ١.٧ للدول عالية التنمية البشرية، و٢.٥ للدول متوسطة التنمية البشرية، و٥.٨ للدول منخفضة التنمية. تكشف بيانات معدل متوسط إجمالي الخصوبة بالنسبة لدول

دول شرق وجنوب البحر المتوسط مجموعاتها وفق للدخل والتنمية البشرية: ماعدا فلسطين (اعتبرت ضمن فئة الدول متوسطة التنمية البشرية)، وتظهر إسرائيل في المجموعة عالية التنمية البشرية ولبنان وتونس والأردن وتركيا والجزائر وسوريا ومصر والمغرب في فئة الدول متوسطة التنمية البشرية.

١- متوسط عدد الأطفال للمراة، بفرض ان معدلات المواليد لسن معين ستظل ثابتة اثناء سنوات انتاجها للاطفال (تعتبر عادة من ١٥ – ٤٩).

معدل وفيات المواليد[١] يستخدم أيضا لمقارنة الصحة والرفاهية عبر البلاد، مع **معدل وفيات الأطفال**[٢] باستخدام بيانات البنك الدولي اتضح انخفاض في كلا المؤشرين في كل دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط، بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٤، ومن ثم يعكس بعض التحسن. التقدم أعلى في بعض الدول (على سبيل المثال مصر والمغرب – برغم أن هذه الدول أظهرت في عام ٢٠٠٠عن كل المجموعة أعلى مستويات من معدلات وفيات المواليد والاطفال –وسوريا وتونس) عن دول أخرى (على سبيل المثال الجزائر).

بمقارنة دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط مع باقي العالم أظهرت المقارنة أن معدلات متوسط وفيات المواليد والأطفال كانت بالترتيب؛ ٥٤ و٨٠ (لكل ١٠٠٠ولادة حية) بالنسبة للعالم، ٥ و٦ للدول عالية الدخل (كما في إسرائيل)، و٢٩ و٣٦ للدول متوسطة الدخل، و٨٠ و١٢٤ للدول منخفضة الدخل بالترتيب[٣].

معدل وفيات الأطفال تعتبر جزئيا انعكاسا **لسوء تغذية الأطفال تحت سن خمسة سنوات**. وتظهر البيانات المتوفرة عن هذا المؤشر وجود ارتباط موجب قوي بين المؤشرين بالنسبة للدول المتاحة عنها بيانات، باستثناء سوريا التي أظهرت قيمة أعلى بالنسبة لسوء تغذية الأطفال، ولكن رقم منخفض نسبيا بالنسبة لوفيات الأطفال بالمقارنة بباقي دول .دول شرق وجنوب البحر المتوسط .

٢- معدل موت الأطفال حديثي الولادة اقل من سن عام بالنسبة لكل ١٠٠٠ ولادة حية.
٣-احتمال الموت بين الولادة وسن خمسة سنوات بالضبط، لكل ١٠٠٠ولادة حية.
١- تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ٢٠٠٥، ص ٢٥٣.

بخصوص **الحصول على مصدر مياه محسن**، تحقق بعض التحسن المتوسط في تركيا (الأعلى)، وتونس والمغرب ومصر، بين ١٩٩٠ و٢٠٠٢. ومع ذلك ، فقد ازداد الوضع سوءا في دول مثل الجزائر والأردن. تصنف الأردن بين العشرة دول الأفقر في العالم، ولهذا تعتمد بشكل كبير على مصادر المياه الخارجية. في إسرائيل ولبنان يمكن لكل السكان الحصول على مصادر مياه محسنة.

فيما يتعلق **بالحصول على صرف صحي محسن**، حدث تقدم ضئيل جدا في فترة ١٢ عاما في كل دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط، باستثناء مصر، ولكنها أظهرت اقل قيمة ١٩٩٠، ومع المغرب تظل كما هي في ٢٠٠٢. يلاحظ أعلى نسبة من السكان (٩٨٪) مع الحصول على صرف صحي محسن في لبنان في ٢٠٠٢.

التعليم والمعرفة: في هذا الخصوص، يؤخذ في الاعتبار معدلات معرفة القراءة والكتابة للبالغين والصغار البالغين ونسب إجمالي المسجلة أسماؤهم في مدارس مجتمعين، مع تحليلات النوع .

معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين[1] يظهر الإنجاز المتراكم للتعليم الابتدائي وبرامج محو الأمية في نقل معرفة المهارات الأساسية للقراءة والكتابة إلى السكان لتمكينهم من تطبيق هذه المهارات في الحياة اليومية والاستمرار في التعليم والاتصال عن طريق نماذج مكتوبة. تحليل النوع في معدل محو أمية الكبار أظهر اختلاف كبير بين النساء والرجال في الدول النامية، مما يوضح الوصول المتحيز للتعليم للمرأة.

١-نسبة السكان من عمر ١٥ عاما فما فوق الذين يستطيعون القراءة والكتابة مع فهم جمل بسيطة قصيرة في حياتهم اليومية.

تكشف بيانات دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط نوعين من التصنيف:(١) يخص محو أمية الكبار الذكور، أكثر من ٩٠٪ (إسرائيل والأردن ولبنان وسوريا وتركيا)، وبين ٦٠ – ٩٠٪ (الجزائر ومصر والمغرب وتونس)؛ (٢) اختلافات النوع أعلى من ١٥٪ (الجزائر ومصر والمغرب وتونس وسوريا وتركيا، بالرغم من أن الأخيرة ممكن اعتبارها مختلف عليها)، واختلافات نوع أقل (إسرائيل والأردن ولبنان).

بخصوص **معدل معرفة القراءة والكتابة للصغار البالغين**[١] تعكس البيانات تحسنا معنويا بالنسبة لكل مجموعة الدول ونقص ملموس في اختلافات النوع، التي لا توجد في حالة إسرائيل والأردن.

بخصوص **نسبة إجمالي المدرجين بالمدارس مجتمعين**(٢)، في خمسة دول من دول شرق وجنوب البحر المتوسط (إسرائيل والأردن ولبنان وفلسطين وتونس) تظهر النساء معدلات اندراج في التعليم احسن من الرجال. وبالرغم من أن هذه النسبة تعكس المكسب التعليمي، إلا أنها لا تعكس جودة نتائج التعليم، حتى عندما تستخدم للفوز بفرص التعليم، فهذه المعدلات ممكن ان تخفي فروق هامة بين الدول، بسبب اختلافات في مدى العمر المتفق مع مستوى معين من التعليم، واثناء البرامج التعليمية.

وهكذا، فإن ميزة المرأة في هذه البلاد من الممكن تفسيرها بهذه الاختلافات في المستويات والمدة، بالإضافة إلى النزاع العسكري كما في فلسطين.

٢-نسبة السكان من عمر ١٥ – ٢٤ عاما الذين يستطيعون القراءة والكتابة مع فهم جمل بسيطة قصيرة في حياتهم اليومية.

٣- عدد الطلبة بمستويات الابتدائي والثانوي والجامعة، كنسبة من السكان في عمر المدرسة الرسمي لهذه المستويات.

بالأخذ في الاعتبار مستويات التعليم الثلاثة، الابتدائي والثانوي والجامعة فإن النسبة المنخفضة في **الاندراج بالمدارس** في مرحلة الثانوي والجامعة في المغرب تعد مقلقة على وجه الخصوص، بالمقارنة بالدول الأخرى من دول شرق وجنوب البحر المتوسط. وتظهر الجزائر أيضا نسبة منخفضة في المستوى الاخير من التعليم.

كما توضح في مقدمة هذا التقرير، يعد الفقر ظاهرة موجودة في كل انحاء العالم بدرجات متفاوتة من الشدة والبيئات المختلفة. ومن ثم تظهر الحاجة إلى الحذر عند التعميم. ومع ذلك، تستخدم بضعة مؤشرات لايجاد بعض المقارنات بخصوص الفقر والتفاوت الاجتماعي

نسبة السكان التى تعيش على اقل من دولار واحد فى اليوم.

هذا المؤشر على علاقة مباشرة مع الهدف الأول من الأهداف التنوية للألفية *MDGs*، والتي تهدف إلى " النزول إلى نصف عدد الأشخاص في العالم الذي يبلغ دخلهم اليومي اقل من دولارًا واحدًا في اليوم، قبل عام ٢٠١٥، وكذلك نصف عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع، وكذلك النزول إلى نصف عدد الأشخاص الغير قادرين على الحصول على مياه شرب آمنة"[١] باستثناء مصر، هذه النسبة تحت ٢٪ ٢٪ بالنسبة لدول دول شرق وجنوب البحر المتوسط مع توافر المعلومات.

ومع ذلك، بإضافة دولارًا آخرًا إلى الأول، تتغير الصورة بشكل مثير. على سبيل المثال، في حالة مصر، ٣.١٪ من السكان يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم والذين يصل عددهم تقريبا إلى ٢.٣ مليون شخص. قبل الوصول إلى حد دولارين في اليوم، ازداد معدل الفقر إلى ٤٣.٩٪، أي تقريبا ٣١.٩ مليون شخص.

١- إعلان الأمم المتحدة للألفية، القراق الذي تبنته الجمعية العامة، الأمم المتحدة، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٥.

نسبة السكان تحت أدنى مستوى من استهلاك أطعمة الطاقة.

هذا هو المؤشر الوحيد المتاح للحرمان من الطعام، ويظهر ان الأردن والمغرب لها أعلى قيمة في المنطقة (٧٪)، وتونس الاقل (٢.٥٪)، بينما باقي الدول (ماعدا إسرائيل وفلسطين، لم تتح عنهم اية بيانات) تظل بين هاتين النسبتين.

i. الفقر النسبي[١]

باستثناء القيمتين الطرفيتين لتونس وفلسطين، تظهر دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط تشابها معينا من القيم حول ١٥ – ٢٠٪، بأعلى قيمة مسجلة في فلسطين (٤٠.٣٪) والأقل في تونس (٤.٢٪). المعدل المتوسط في دول EU-٢٥ في ٢٠٠٤ كان (١٦٪).

ii. معامل جيني.

هذا المؤشر يقيس عم المساواة في الدخل[٢] وبالرغم انه غير متاح بالنسبة لدول دول شرق وجنوب البحر المتوسط، لكن من الممكن مناقشة عدم مساواة شبيهة بشان توزيع الدخل، حيث ان المعامل يتراوح بين ٠٣٢ و ٠.٤٤ بالنسبة للتسعة دول، حيث تتوافر عنها بيانات.

هذه المؤشرات الاجتماعية التي تم تحليلها في هذا القسم لا تعكس فقط حالة جودة الحياة في المنطقة، ولكن أيضا موقف الفقر النقدي بالإضافة إلى الغير نقدي في كل دولة. وفي ضوء هذه المؤشرات، فإن الملامح الاجتماعية السكانية للفقراء في المنطقة من الممكن التعرف عليها من محاولة اجابة بضعة اسئلة تتصل بالموضوع.[٣]

٢- نسبة السكان ذات الدخل اقل من ٦٠% من متوسط حصة الفرد من الدخل.
٣- يختلف بين ٠ و ١، حيث يدل الصفر على المساواة التامة والواحد على التفاوت الاجتماعي التام.
١-مصدر المعلومات تقارير المنطقة وتقارير معينة عن الدولة من هيئات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية أو البنك الدولي. التفاصيل موضحة في قسم المراجع.

هل الفقر ظاهرة ريفية أم مدنية؟ بصفة عامة، حدوث الفقر أعلى في المناطق الريفية بالمقارنة بالمناطق المدنية. ومع ذلك، فإن ظهور وامتداد جيوب الفقر أو أحياء الفقراء الكبيرة في المناطق المدنية يعطي مؤشرًا على أن الفقر في المدن يزداد أيضا بالرغم من القابلية الاقتصادية للفقر أعلى في المناطق الريفية. في واقع الحال، هذه الاتجاهات يعزز بعضها البعض، حيث أن الظروف الاقتصادية الريفية الأعلى تحفز على الهجرة إلى المدن، حيث تظهر مدن الأكواخ أو أحياء الفقراء.

وعلاوة على ذلك، وفي المدن الكبيرة للمنطقة، فإن حدوث الفقر ينزع إلى التطور من النمط الريفي – المدني إلى ان يكون نمطا إقليميا جغرافيا. على سبيل المثال في مصر، تطورت البنية الاقتصادية من الوضع التقليدي لتؤثر في توزيع الدخل الإقليمي ليتعدى التقسيم الريفي – المدني وأصبح اختلاف الفقر والتفاوت الاجتماعي عبر الإقليم ذو دلالة أكبر بكثير مع كونه الأسوأ في الوجه القبلي، سواء في المناطق الريفية أو المدنية. □

وفي تركيا، بالرغم من أن هناك اختلافات صغيرة في القابلية وحدوث الفقر بين المناطق الريفية والمدنية، فانه من الممكن ملاحظة اختلافات لها شانها في حدوث الفقر بين أقاليم البلد. وعموما، يمكن القول أن هناك مفاضلة مكانية قوية في الرفاهية بين وداخل الأقاليم، ليس هذا فقط بشان الثروة والموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية، ولكن أيضا في طريقة توزيع الخدمات الاجتماعية والعامة. هذا البعد يستقرئ ويعزز الاختلافات الإقليمية.

أ- **هل الفقر له علاقة بالنوع؟** مفاهيميا، يعد تأنيث الفقر مفهوما حديثا يلقي الضوء على حساسية المرأة للظروف الاقتصادية، حيث تشكل المرأة تقديرًا ٧٠٪ من

الفقراء و٢/٣ من الأمية في العالم، وهناك أدلة على أنها تتاثر بشكل حاد عن الرجل بأي تغيرات اقتصادية. وتقريبا في كل الثقافات، تعمل المرأة غالبا عدد ساعات أطول من الرجل ومع ذلك، يظل معظم عملها بدون تقييم، ودون اعتراف به وغير مقدر.

لا يختلف عامل نوع الفقراء في دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط عن هذه المفاهيم العامة:

(١) معدلات فقر النساء اصبحت أعلى من معدلات الرجال في كل البلاد .

(٢) عندما تتولى المرأة مسئولية **"رب الأسرة"** فإن حدوث الفقر يميل إلى الزيادة بسبب تأثيرات قلة وصول المرأة إلى التعليم والى سوق العمل. وهكذان بطريقة أو باخرى، فإن تفاعل الفقر مع النوع ينتج دائرة كريهة حيث الأطفال الاناث في الأسر الفقيرة يحرمن حتى من التعليم الأساسي في فترة الطفولة، ستحرم بشكل كبير من مقومات سوق العمل عندما تكبرن، وهكذا، فإن النساء وأطفالهن قدرت عليهن حياة الفقر.

ب-**هل الفقر متعلق بخصائص الوظيفة؟** يعتقد دائما ان الاشكال التقليدية للفقر ترتبط بالبطالة، ويرى البعض أن الحلول تكمن في إيجاد وظائف لهذه القطاعات من المجتمع. وما نواجهه الآن هو ظهور أشكال جديدة من الفقر، تسمى " **الفقراء العاملون** "، الذين يعينون في وظائف بمرتبات منخفضة وشاذة غالبا في القطاع الحر للاقتصاد. هذا التقييم قد دعمته أدلة من دراسات الفقر في دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط، مشيرًا إلى النسب المنخفضة من البطالة بين الفقراء. ومن جانب أخر، فانه في المناطق الريفية والمدنية من هذه الدول، هناك وجود ذو دلالة للفقر بين النساء خارج

القوى العاملة.وعلاوة على ذلك، وأخذا في الاعتبار ان حوالي ٤/٥ من الفقراء يعيشون في أسر يعمل عائلها في المنطقة. لذا يمكن القول أن المشكلة الرئيسية ليست فقط في الوظيفة أو فرص العمل، في ذاتها، وإنما أيضا أنواع الوظائف وظروف العمل والأجور المتماثلة. وحيث أن الفقراء العاملين يضطروا إلى

قبول ظروف العمل والأجور المتاحة مهما كانت، فإن رخائهم يكون خاضعا للدائرة البشعة. وكما يمكن التوقع، فانه يمكن ملاحظة حدوث أقل للفقر بين أولئك المعينين في القطاع العام، بينما ٣/٤ من الفقراء معينون في القطاع الخاص، حيث يسود القطاع الحر، والوظائف الغير مستقرة والأجور المنخفضة.

يمكن القول أن الخصائص المهنية ترتبط بمخاطر الفقر. حيث تكشف بيانات سوق العمل بالنسبة لدول دول شرق وجنوب البحر المتوسط أن فئة المتحصلين على أجور اسبوعية يسودون على أشكال الوظائف الأخرى (تقريبا نصف العمالة الكلية: أي ٥٠.٦٪ بالنسبة لتركيا، و٤٩.٣٪ لسوريا).

في المناطق الريفية، العمال العاطلين والموسميين مبتلين بالفقر أكثر من عمال اليوميات والأجور الاسبوعية، بينما فقراء المدن يعملون كعمال يومية وحرفيين (لا يستاجرون الآخرين ويعملون منفردين)، وخاصة في الخدمات والبناء. عموما تتركز النسبة الأكبر من الفقراء العاملين في الزراعة والبناء.

ج- **هل الفقر متعلق بخصائص الأسرة؟** في المنطقة ككل، الأسر الأكبر التي تشمل كبارًا في السن وأطفالا من المحتمل أن تكون أفقر من الأسر الأصغر. وذلك ببساطة بسبب أن الأسر الأكبر تحصل على حصة فرد أقل في الموارد، في عبارة مطلقة بالرغم أن بعض السلع الانتاجية يشترك فيها كل أعضاء الأسرة. النزعة العامة هي أن الفقر يقترن بالعمر: فالأطفال الأصغر سنا هم الأفقر، والبالغين النشيطين ليسوا مثلهم فقرا، وكبار السن أكثر فقرا من

د- البالغين، ولكن ليسوا فقراء كالأطفال. وفي هذا السياق، فانه من الطبيعي أن وجود الأطفال يزيد مخاطر الفقر أكثر من وجود أعضاء مسنين.

للأسف، لا توجد معلومات متاحة عن انتقال الفقر بين الأجيال. ويعد تحليل هذا الموضوع مناسبا، وخاصة في دراسة الفقر التقليدي، والذي عادة ما تكون طويل الأجل بطبيعتها. إن أهمية تمييز الفقر طويل الأجل عن الفقر الحديث تكمن في حقيقة أن الأخير يتطلب اجراءات اضافية للتغلب على نتائج الفقر على شخصية وسلوك وثقافة الفقراء. هذه النتائج قد تعيق بشكل خطير نتائج ما تم بالفعل لمحاربة الحرمان وأسباب الفقر، ويجب ان يتم التعامل معها منذ البداية الأولى لأي برنامج أو سياسة لمكافحة الفقر.

ما قيل في هذا القسم يظهر أن مجموعة الدول التي يجرى عليها التحليل ليست متجانسة. فالجوانب المشتركة في نمط الفقر تسير جنبا إلى جنب مع الجوانب إلى بها جوانب ذات صلة بالأمر بين دول المنطقة. فكلا من الميزات المشتركة والمختلفة يجب أن تؤخذ في الحسبان في صياغة أي توصيات.

١. أسباب الفقر

خلال العشرين سنة الأخيرة، يدعي رؤساء المؤسسات العالمية أن العولمة المستندة على مبدأ التنظيم الذاتي للسوق تحدث بشكل أساسي تأثيرات ايجابية نتجت عن ايرادات أعلى تولدت عن انتاجية أعلى. في حقبة الثمانينات، تأكد أن السياسات النقدية المقيدة وخفض عجز الموازنة يسمح فقط بنمو إجمالي الناتج القومي *GNP* ويزيد فرصة الوظائف. لهذا الغرض، تم ابتكار مصطلح "التنمية المستدامة " واستخدامه. وعرف النموذج، بعد سنوات قليلة، بـ "اتفاق واشنطون"، وتبنته مؤسسات دولية وخارج الحدود في تداخلاتها العملية.

اهمل هذا الاطار المفاهيمي سلسلة من الظواهر السلبية الناتجة عن منطقه الداخلي نفسه: امتداد التفاوت الاجتماعي؛ وعجز الطلب الجماعي أن يتكيف " اوتوماتيكيا " مع المستويات المحتملة للانتاج؛ والتوزيع الغير عادل للمكاسب المتحصلة من كلا من

التخصص ومن تخصيص المدخرات؛ وخسارة مناصب العمل بسبب المنافسة المدمرة من خلال اقتصاديات متقدمة أكثر؛ هبوط كنتيجة منطقية في عرض الخدمات الادارية العامة، في تعريف المعايير البيئية ومبادئ امن العمل؛ الخ. كل هذه الظواهر السلبية أصبحت في نهاية الأمر عوامل فاصلة للنمو الغير مستقر والهش والذي تواجهه الآن بعض الدول.

تطرح العولمة اسئلة جديدة، تتطلب توجيهها بطريقة عالمية حماية حقوق العمال، وأمان السلع الاستهلاكية، ومفهوم التنمية المستدامة، واهتمامات شبيهة أخرى تتطلب البحث عن ميزان بين النمو الاقتصادي الدائم، واستغلال الموارد وحماية البيئة، وبين حماية حقوق الإنسان العالمية الأساسية وحماية الاختلاف الثقافي- ليس الدين الأجنبي وحده – الذي تطور إلى علاقات اقتصادية دولية مشوهة لولبية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية - ولكن أيضا التنظيم الضعيف للتجارة الدولية تحتم سياسات قومية ودولية وفوقومية كافية لجعل التجارة مفيدة لكل الأطراف المشتركة.

يأخذنا الاطار العام إلى مناقشة أسباب الفقر في المنطقة اليوروموتوسطية بعض منها داخلي، بينما الآخر يجب التفكير فيه عالميا.

بالرغم من أن ، على كل الأصعدة، تعرف المنطقة أنها غنية نسبيا بمواردها الطبيعية، فإن كثير من دول المنطقة تواجه تحديات لها شانها من ناحية الفقر والحرمان الاجتماعي.

يؤدي تحليل الاسباب الداخلية للفقر إلى التقييم الاتي:

- **يرتبط الفقر بشكل وثيق مع التنمية الاقتصادية**. بالرغم من التنوع الاقتصادي داخل المنطقة، وفيما يخص حصة الفرد من الدخل، والنمو والتركيب الاقتصادي، فإن بعض المتشابهات تبدو واضحة. أثر التباطؤ الاقتصادي في التسعينات في

حدوث الفقر في المنطقة. وفي معظم الحالات، يعزى الأداء الضعيف إلى الانخفاض في نمو القطاع الزراعي والنمو الغير كفء في القطاعات غير الزراعية (مثل التصنيع والخدمات) ليمتص تأثيرات الانخفاض في القطاع الزراعي التقليدي. وهكذا، يمكن أن يقال أن الأداء الاقتصادي البطئ أدى إلى انخفاض في مستويات المعيشة للأسر وإلى زيادة في الفقر، باعتبار النسبة الكبيرة من السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية.

تظل هناك حالتان كاستثناء ؛ فلسطين وتركيا- ففي فلسطين، أكثر من ثلاث سنوات منعدم الاستقرار السياسي والانغلاق دفعت الاقتصاد إلى أزمة وأثر ذلك بشكل خطير على ظروف المعيشة والفقر. وفي تركيا، تاثير الازمة الاقتصادية في ٢٠٠١ بالرغم من كونها مالية بطبيعتها، زاد قابلية الفقر للسكان وأولئك الذين يعيشون فوق خط الفقر[١].

- **تأثر الفقر أيضا بالهجرة المتبادلة المدعمة، والتمدن والتوسع في الاقتصاد الحر**. هذا الموضوع لَه علاقة وثيقة بالتنمية الإقتصاديةِ. حيث لم تعد الزراعة كافية لدعم المعيشة، خصوصاً للفلاحين المعدمين والمنتجين الصغارِ (الذين لا

١-البنك الدولي ٢٠٠٤؛ البنك الدولي ٢٠٠٥.

يستطيعون أيضا الإستفادة من سياسات دعم الأسعار المختلفة المقدمة في التسعينيات)، وأولئك الذين يعيشون على الهوامش هاجروا من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية للبحث عن فرص العمل والدخل. في كافة أنحاء المنطقة، في اواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات شهدت توسعا في الوظائف المدنية من خلال الوظائف الغير مستقرة وتتطلب مهارة منخفضة وبأجور منخفضة، التي، من ناحية، زادت إشتراك قوة العمل ولكن، من ناحية أخرى زادت قابلية الفقر حيث أن الدخل المتوفر من هذه الوظائف كان غير منتظم ومؤقت.

يجب أن يذكر أيضا التوسع في الاقتصاد الحر المقترن بالتباطؤ في القطاعات غير الزراعية، خصوصا في التصنيع، بالإضافة إلى البطالة المتزايدة في المراكز الحضرية. وهكذا، بين العوامل التي تحدد النواميس الخاصة بالفقر في المنطقة، لا يجب أن نركز فقط على الإرتباط بين البطالة وحدوث الفقر، لكن أيضا الركود وتدهور الأجور والتوسع في الوظائف الغير مستقرة والحرة.

- **نمو البطالة**. بالرغم من أن العوامل المختلفة تترابط ولا يجب أن تؤخذ منفصلة، يجب ملاحظة أن نمو البطالة عامل اخر يؤثر في الفقر في المنطقة.

في عبارات بسيطة، يشير هذا العامل إلى عجز النمو الإقتصادي في ضمان إيجاد وظائف، ويرجع ذلك ليس فقط إلى التغيرات التكنولوجية الموفرة للعمالة ولكن أيضا إلى ممارسات التعاقد من الباطن الذي يفتح فرصا للوظائف الحرة. وهكذا، بالرغم من أن المشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم قد تكون حاسمة لإيجاد وظائف على المستوى المحلي، إلا أنها أيضا من المحتمل ان تصبح جيوب الوظائف الحرة، حيث أن كثير من الفقراء العاملين لديهم وظائف.

كما ذكر أعلاه، مهما تكن وثاقة صلة العوامل الداخلية للفقر، فإن أسباب الفقر لا يمكن أن تفهم تماما في عالمنا المعاصر بدون الآخذ في الحسبان متضمنات المحيط العالمي. في هذا الخصوص، يجب البدء بتأكيد عدمِ الأمان والإضطراب طويل الأمد الذي يؤثر على البعض من بلدانِ المنطقة، بسبب النزاعات التي لَها وضع إقليمي لكنها أوسع كثيرًا في منشاها ومضمونها.

بالإضافة إلى التركيز على دور السلامِ المستدام في تحقيق التنمية، يجب الأخذ في الاعتبار بعض الجوانب العالمية الأخرى، **تحديدا الاتي:**

<u>لم تثبت العولمة فائدتها لكل الدول والشعوب</u>. لم يثبت العاملان اللذان يذكران عادة لوضيح نمو وتحول السوق العالمي – التحرر المالي والإبداع التقني – قدرتهما في تحقيق هذا الهدف، في غياب التنظيم الملائم.

- **<u>لم ينظر إلى مشكلة الدين الأجنبي في البلاد النامية كمصدر للظلم الاجتماعي وعدم الاستقرار الاقتصادي</u>**. لم يتبنى الاتجاه المستمر لعولمة السوقِ القواعد الجديدة المطلوبة لضمان أن العولمة قَد تعمل كآلية لضمان وتحرير جنوب العالم.

ويضع الدين المتزايد البلاد الفقيرة تحت ظروف متزايدة من التفاوت الاجتماعي بالمقارنة بالدول الصناعية الدائنة في الوقت الذي يشوه العلاقات الاقتصادية الدولية والتطور الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية.

إن الدين الخارجي لهذه الدول لَه تأثير سلبي أيضاً على إقتصاديات الدول الدائنة، فبقدر ما يعوق التوسع في التبادل التجاريِ وتوسيع أسواقِ البلدان الغنية فانه يفيد الوظائف الخاصة ويساهم في تقييد تدفقِ الهجرة. كنتيجة لذلك، حتى أولئك الذين لا يقرون القيم مثل التنمية والتضامنِ يجِب أن يقروا بالمنافع العامة لدعم الدول الأفقرِ.

عندما تطور زيادة الدين خارج أي سياق قانوني تم التفاوض والاتفاق عليه عالمياً، يضعف ذلك سيادة الدولة ذات السيادة، ويقود الدول المدينة في اتجاه التمزق حيث تصبح غير قادرة على ضمان توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. وهكذا تقوض حقوق الإنسان الأساسية – أي الحق في الحياة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – بالإضافة إلى التكافل الإنساني.

- **التبادل التجاري غير المتوازن مع الاتحاد الأوروبي**. يعد التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي أساسيا. حيث تاخذ اوروبا حوالي ٥١٪ من صادرات دول جنوب

البحر المتوسط وتورد لها حوالي ٥٣٪ من وارداتها- يستمر شركاء البحر المتوسط في طلب، بدون نجاح، انفتاح اكبر لمنتجاتهم الزراعية في السوق الأوروبية، بسبب أهمية هذه المنتجات في هذه الدول ولانهم يتوقعون ميزات تنافسية على هذه المنتجات.

- **استثمار أجنبي غير كاف**. إن المستوى المنخفض للإستثمارات الأجنبية غير كاف والقاعدة المنتجة لهذه الدول تبدو غير ملائمة لدعم نمو دول شرق وجنوب البحر المتوسط وتحفيز عرضها المشروطَ في الأسواقِ. منذ ١٩٩٧، يتدفق استثمار سنوي مشترك، ينبع معظمه من الاتحاد الأوروبي، ويتارجح بين ٦ و١٢ بليون دولارِ. بالمقارنة مع إجمالي الناتج المحلي لهذه الاقتصاديات نجد ان هذا ضعيف جدًا، ويساعد بالكاد لمعادلَة المعدلات المنخفضة للتوفير الداخلي أَو لتمويل العجز التجاري الرئيسي والدين الخارجي العالي الذي يؤثر على هذه الدول.

علاوة على ذلك، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر (*FDI*) في المنطقة يعطي تركيزا جغرافيا عاليا. من ١٩٩٧-٢٠٠٣، ٧٥ ٪ من الاستثمارات تركزت في أربعة دول: مصر وإسرائيل والمغرب وتركيا. تبرز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول سلوكا متقلبا بعض الشئ، يعكس تاثير المشروعات الاستثمارية الرئيسية المنفذة ضمن سياق عمليات الخصخصة في سنوات معينة.

وجه الاستثمار الأجنبي اساسا، خاصة في دول المغرب، إلى القطاعات التقليدية مثل الطاقة، القطاع الأساسي، والنسيج والملابس، وإلى حد أقل، السياحة.

قد يفسر النمو المنخفض للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة البحر الأبيض المتوسط جزئيا بحقيقة أن ضعف هذه الدول فيما يتعلق بعناصر الإقتصاد الكلي ومناخ الأعمال والمخاطر السياسية، قد تكون أكثر تأثيرًا من المنافع التي يعرضونها للانتقال إلى مكان أخر. قد يفسر هذا تفضيل المستثمرين لأوربا الشرقية ودول آسيوية معينة.

مع هذا، في السنوات الأخيرة، تطبق دول شرق وجنوب البحر المتوسط سياسات لجذب الإستثمار الأجنبي في محاولة لتسخير العملية المتزايدة لعولمة الإنتاج. تنظر عديد من الدول في المنطقة إلى جذب الإستثمار الأجنبي كبديل لقطاعِ الطاقة وإلى الإعتمادِ على الصادرات النفطية، وبادر البعض منهم منافسة مع المناطقِ الأخرى من العالم لكي تجذب الإستثمار الرأسمالي وتحسن مناخ الإستثمار.

جهود محاربة الفقر في دول شرق وجنوب البحر المتوسط

تعد محاربة الفقر مهمة معقدة، لَيس فقط لأنها تحتاج لمواجهة الجوانب المختلفة، ولكن أيضا لأنها تتضمن اشتراك مختلف العوامل: الدولة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والهيئات الدولية. ولا يوجد نمط موحد لتصميم الجهود نحو محاربته.

توجد مجموعة من البرامج المختلفة استهدفت المجموعات الضعيفة في دول شرق وجنوب البحر المتوسط: دعم المواد الغذائية ، وبرامج القروض متناهية الصغر برامج الأشغال العمومية، والتحويلات النقدية والعينية. ولَيست كل هذه برامج حكوميةَ، لكن البعض تم تطويره وتمويله بالتعاون مع هيئات دولية، ومنظمات غير حكومية نشطة أيضاً.

بالرغم من أن البرامجِ التي تبنتها الهيئات الدولية الرئيسية (تحديدا، برنامج الأمم المتحدة للإنماء، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي) تبدو أنها تتبع الإستراتيجية الدولية لتلك المؤسسات لمحاربة الفقر، وتظهر التجربة في دول شرق وجنوب البحر المتوسط ان هذه البرامج تعمل بالتعاون الوثيق مع الجهود المحلية.

وهكذا، أصبح صعبا تعريف أنواع الجهود المختلفة نحو محاربة الفقر وفقا للعاملين فيه، باعتبار الأعمال المتبادلة المبذولة. بالرغم من أن تنوع دول شرق وجنوب البحر المتوسط يجعل من الصعب التعميم، فإن هذه الجهود ممكن أن يقال أنها تتبع نمط عام.

وفي هذا الخصوص، وتبعا لنوع التحليل الذي قام به البنك الدولي[1]، والذي اعتمد على التمييز بين الآليات الرسمية والحرة، ستجرى دراسة عن الجهود القومية المبذولة وستناقش. وفضلاً عن عرض قائمة كاملة للبرامج المنفذة في المنطقة، هذه الدراسة ستوجه للفئات الرئيسية التي شوهدت على نحو شائع في دول[2] شرق وجنوب البحر المتوسط.

١-٧ الآليات الرسمية:

١-١-٧ اليات داخل نظام الحماية الاجتماعي: في دول شرق وجنوب البحر المتوسط، تطورت نظم الحماية الاجتماعية من خلال نموذج النمو الاقتصادي في القطاع العام، حيث توفر المساعدات الاجتماعية والخدمات عن طريق الدولة. من خلال هذا الاطار، ممكن التعرف على ثلاث مجموعات من الآليات الرسمية: (ا) برامج المعونة الاجتماعية، (ب) برامج التامينات الاجتماعية (ج) برامج سوق العمالة النشطة.

(ا) برامج المعونة الاجتماعية تشمل الإجراءات التالية:

- برامج عمل عامة، شغل عمومي، صممت لخلق الوظائف المؤقتة للعاطلين بينما تم توفير البنية التحتية للمجتمعات الفقيرة، داخل دول شرق وجنوب البحر المتوسط، قدمت الجزائر ومصر هذه البرامج في التسعينيات، بإجراءات تعديل هيكلية. ومع ذلك، فإن تونس والمغرب لديها تقليد أطول في هذا المجال.الحقيقة أن البرامج في الغالب تعتمد على المعونات تعوق

١-البنك الدولي، ٢٠٠٢ ا

٢-مصدر المعلومات تقارير المنطقة وتقارير معينة عن الدولة من هيئات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة للإنماء أو البنك الدولي. التفاصيل موضحة في قسم المراجع.

توجيه الحاجات المعينة للمجتمعات الفقيرة.

- الأموال الاجتماعية. كميزة مشتركة لأنظمة الحماية الاجتماعية الرسمية هذه الأموال وجدت (أما من الحكومات أَو من قبل المتبرعين) لإكمال الإنفاقِ

الاجتماعي العام التقليديِ، وهي تغطى مدى واسع من البرامج، من البنية الأساسية للصحة والتعليم إلى تنمية المجتمع والتمويل متناهي الصغر وتستخدم مجموعة مختلفة من الوسطاء[١]. داخل دول شرق وجنوب البحر المتوسط، ممكن النظر الى وكالة التنمية الإجتماعيةِ الجزائرية، والصندوق الإجتماعي للتنمية المصري، تنمية مجتمع الضفة الغربية وغزة ومشروعات المنظمات الغير حكومية على أنها الأمثلةَ الرئيسيةَ الثلاثة. ومن المؤكد، أنه بالرغم من أن أهمية الأموال الاجتماعية في نظام الحماية الاجتماعي الشامل أو إيجاد الوظائف في المنطقة متنوعة وتظل معظم الوقت محدودة، فإنه ينظر لمعظم الأموال أنها ناجحة من ناحية المخرجات[٢].

- التحويلات النقدية والعينية يتم توفيها من الحكومات القومية، عادة ما تدار بشكل عام ولكن، في بعض الحالات، بالاشتراك مع المؤسسات الخيرية المحلية (مثل المغرب). تشمل التحويلات العينية المساعدات الغذائية من خلال المدارس (تونس)، والمعونات الغذائية لكبار السن والمعاقين (المغرب) والمعونة الغذائية للعاطلين (تركيا)، والبرامج الغذائية للأمهات والأطفال(المغرب وتونس)، ومراكز التدريب للفقراء والاميين، والفتيات المهمشات، وملاجئ للاطفال في سن المدرسة والايتام (المغرب وتركيا).

١- البنك الدولي، ٢٠٠٢.
٢-البنك الدولي، ٢٠٠٢.

وتشمل التحويلات النقدية مساعدات لكبار السن والمعاقين (الجزائر ومصر وتونس وتركيا) ومعونات عاطلين للأسر الفقيرة ذات الحاجة (الأردن وتونس وتركيا).

- الدعم الغذائي- شكل هذا الدعم لعقود عديدة عنصرًا هامًا لأنظمة الحماية الاجتماعية الرسمية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تتراوح البرامج من الدعم الكلي إلى الأنظمة الموجهة ذاتيا وبرامج التموين إلى شبكات الأمان الموجهة، ولكنها تشمل فقط القمح ودقيق القمح (ماعدا في تونس، حيث يوفر لب الدقيق)، وزيت الطعام والسكر، يوجه غالبا كتخفيض في الاسعار للمستهلكين. وكاتجاه عام، يلاحظ أن الإنخفاض في الانفاق العام بهذه البرامج في المنطقة خلال التسعينات معظمه بسبب الإجراءات الاصلاحية التي ظهرت في إزالة الدعم (الجزائر)، نقص السلع المدعومة وحاملي بطاقات التموين (مصر)، واحلال المعونات النقدية محل الدعم (الأردن) وتقديم أليات ذاتية الاختيار من خلال تنويع الجودة (تونس)[1].

(٢) برامج التامين الاجتماعي تشمل الاتي:

- نظام المعاشات- حددت معظم دول المنطقة نظام معاشات (*PAYG*). وتواجه هذه الانظمة تحديات شديدة بخصوص اساءة استخدام الأموال المحصلة من الأقساط وفي معظمها دفع الحكومة ديونها بمعدلات عائد سالبة وتعمل التحولات البشرية الكبيرة على زيادة معدلات التبعية، والبناء

١-اقبال، ٢٠٠٦.

المؤسسي الضعيف للأنظمة. لا يمكن النظر إلى المعاشات على أنها آلية فعالة لمحاربة الفقر، ليس بسبب مبلغ المعاش، والذي يمكن القول أنه عالى وكريم، ولكن لأن التغطية قاصرة على الأقسام الرسمية للاقتصاديات القومية.

- تامين البطالة- تعتبر هذه البرامج أكثر حداثة في المنطقة. وكما يمكن أن يقال[1]، فإن ظروف عدم التاكد داخل نواميس سوق العمل تؤثر على الاتفاقيات التمويلية للنظام، وفي تحديد مبلغ المساهمة، مدة ومستوى الاستفادة، ومعدلات الاحلال.

وعلاوة على ذلك، فإن نظام تامين البطالة يتعلق أيضا بالقسم الرسمي لسوق العمل و، هكذا، تحولت لتصبح أقل فعالية في محاربة الفقر مواجهة بذلك أولئك الذين تركوا خارج الاقتصاد الرسمي.

- برامج التمويل متناهي الصغر- يدار غالبا من المنظمات الغير حكومية وتوسعت في العقد الأخير توسعا له شانه. وتعتمد على أساس منطقي يهدف إلى " **دعم وصول الاسر الفقيرة إلى الخدمات التمويلية الرسمية** "، وتشبه هذه البرامج طريقة المساهمة في التنمية بصفة عامة، ومحاربة الفقر بصفة خاصة بتوفير فرص للفقراء حتى يعتمدوا ذاتيا على انفسهم على المدى الأطول. وتقوم الهيئات الدولية بدعم التوسع في هذه البرامج، وخاصة برنامج الأمم المتحدة للانماء. ويمكن القول أن توفير الخدمات التمويلية للفقراء يزيد دخل الأسرة والأمن الاقتصادي، ويبني الأصول ، ويقلل

٢- البنك الدولي، ٢٠٠٢.

الحساسية الاقتصادية للفقر، ويوجد طلب على السلع والخدمات الأخرى (مثل التغذية والتعليم والرعاية الصحية)، ويحفز الاقتصاديات المحلية[1]. بالأخذ في الاعتبار دول شرق وجنوب البحر المتوسط، كما ذكر بعاليه، يعد التوسع في برامج التمويل المتناهي الصغر واضحا، ليس فقط في النمو ذو الدلالة للانتشار إلى أبعد الحدود، ولكن أيضا في هيمنة المنظمات الغير حكومية اعتمادا على أموال المنح.

(٣)برامج سوق العمل النشطة تشمل الاتي:

- المساعدة في البحث عن وظيفة، والتي تغطي بشكل أساسي خدمات المشورة وتحديد الأماكن. ويمكن القول ان هذا البرنامج يصل إلى جزء من القوى العاملة بسبب،

ليس فقط لانهم يعملون من خلال سجلات العاطلين في هيئات التوظيف، ولكن أيضا نقص أنظمة وتقنيات المعلومات الملائمة.

- التدريب المهني يغطي البطالة طويلة الأجل واعادة التدريب للعمال الذين تم تخفيضهم. وينظر إلى ذلك على أنه لم يعد أنجح من برامج مساعدة البحث عن وظيفة، حيث أن العجز الرئيسي ينبع من النقص في أماكن العمل بعد التدريب. يظهر الدليل الدولي أَن هذه البرامجِ تعمل جيدًا في مجال التوسعِ الإقتصاديِ أَو عندما تنفذ كحجم صغير ومستهدف باحكام[2].

١-براندزما وبورجرجي، ٢٠٠٤.
١-البنك الدولي، ٢٠٠٢.

- دعم الاجور، غالبا ما يستخدم لدعم الباحثين عن عمل لأول مرة بتحويلات مباشرة للعمال والمؤسسات. التاثير الصافي لهذا الإجراء يظل غامضا. وكمثال، تظهر التجربة الجزائرية ان الدعم الموجه للعمال ذوي المهارات المنخفضة أقل من الحد الأدنى للأجور، وتعطى المؤسسات حافز لتشغيل العاطلين- ويمكن القول أن المؤسسات تستخدم هذه البرامج لتعيين العمال الذين كانوا سيعينون على أية حال فضلا عن العاطلين[1] لذا فإن أثر هذه البرامج على محاربة الفقر يظل محدودًا تماماً.

١-٢-٧ اليات خارج نظام الحماية الاجتماعي:

يغطى الصحة والتعليم ودعم الأسعار والتنظيمات.

ا) الصحة:

هناك تحسن ذو دلالة في مستويات المعيشة والحالة الصحية للسكان في المنطقة، بينما تظل التغيرات عبر البلد. ومن الشائع تماما تأكيد الرابط بين الحالة الصحية والفقر،

حيث أنه يفترض أنه ملازم للدخل المنخفض والصحة العامة الضعيفة ونقص مياه الشرب الأمنة والتغذية الضعيفة والاكتساب الضعيف للتعليم بالإضافة إلى نقص الوصول إلى الخدمات الصحية. ويعتبر التامين الصحي سائدًا في كل البلاد، بدرجات متفاوتة، حيث أن الخدمات الصحية تعتبر جزءًا من أنظمة التامين الاجتماعي- وتغطي الانظمة العامة موظفي القطاع العام والعمال المعينين رسميا مع وجود عدم تكافؤ معنوي في التغطية، ليس فقط بالنسبة لعمال القطاع

٢-البنك الدولي، ٢٠٠٢.

الخاص الغير رسمي، الذين يشكلون " **الفقراء العاملين** " بالمجتمعات، ولكن أيضا لبعض المناطق الريفية داخل المنطقة. وكما يعرف في كثير من الدول متوسطة الدخل، إن المستويات العالية من الانفاق الخارج من الجيوب يخلق عبءًا اضافيًا على الأسر الفقيرة، التي تخصص حصة أعلى من ميزانياتهم لخدمات الرعاية الصحية. على سبيل المثال، في الجزائر، حصة الانفاق على صحة الأسرة بالنسبة لافقر ١٠٪ من سكان المناطق الحضرية هي ثلاث مرات أعلى من اغنى ١٠٪ بينما هذه الحصة تتضاعف بالنسبة لسكان الريف. وفي تونس، النفقات الصحية، كحصة من إجمالي نفقات الأسرة، بالنسبة لافقر ٥٪ من سكان المدن تصل إلى ١.٢٪ من إجمالي النفقات، بينما بالنسبة لسكان الريف، تزيد حصة الإنفاق إلى حوالي ٢.١٪[١].

٢)التعليم

في المنطقة، حققت الدول تعليم إبتدائي شامل وتحسينات في التعليم الثانوي والإندراج فيه. ومع ذلك، كما في حالة الصحة، فإن الوصول إلى التعليم ونوعيته أمرًا مشكوكا فيه بشكل كبير حيث أنه لا توجد سياسات تعليمية مترابطة. يتزامل مع هذا الزيادة في حالات ترك المدرسة والإعادات، حيث أن كثير من حالات الترك هم أطفال من

١-البنك الدولي، ٢٠٠٢.

أسر فقيرة ومن المحتمل أن ينضموا لسوق العمل الحر خلال أوقات الضيق الاقتصادي- وحيث أنه لا توجد سياسات مؤسسية موجهة بشكل خاص إلى الأطفال الفقراء، ستظل حالات القصور هذه كما هي- في مصر، معدل الإندراج في المدرسة بالنسبة للاطفال في أعلى خمس يظل فوق ٨٠٪، بينما معدل الإندراج في أفقر خمس الأسر هو حوالي ٥٨٪ و بالمقارنة مع ٨٥٪ في المناطق الحضرية[١].

i. دعم الاسعار والتنظيمات

١. دعم المياه- تجاوبا مع ندرة المياه الطبيعية في المناطق الريفية، فإن هذا الدعم غالبا يهدف إلى التغلب على المشكلة في حالة المنتجات المتعلقة بالتصدير. ويقول البعض ان هذا الدعم اوجد عدم فعالية بالنسبة للري عند مقارنة تكلفة مياه الري مع القيمة المضافة من الانتاج الزراعي[٢] بخصوص انعكاس ذلك على القطاعات الأفقر في المجتمع، فإن النظام يتضمن تكاليف أعلى وحالات نقص عندما يقترن ذلك مع عدم ملاءمة البنية الأساسية.

٢. دعم البنية الأساسية والنقل- بالرغم من تنوع البرامج لتوفير البنية التحتية الأساسية والنقل للفقراء داخل دول شرق وجنوب البحر المتوسط ، فإن الممارسة الشائعة هي الاحتفاظ بالسعر منخفضا، لضمان الوصول والقدرة على الشراء- ومع ذلك، " خدمة الفقراء أصبحت فقيرة " حيث إن البنية الأساسية وجودة الخدمات اصبحت تالفة، لأن الايرادات أقل من نفقات الصيانة، بينما يزداد الطلب. ومن

١- البنك الدولي، ٢٠٠٢.
٢-البنك الدولي، ٢٠٠٢.

المنطقي أيضا القول أن النقص في الخدمات الأساسية غالبا ما يتركز في المناطق الريفية الفقيرة، ليس فقط بسبب القدرة الأقل لمجموعات السكان الفقراء على تمويل هذه الخدمات ولكن أيضا بسبب أنهم يملكون تاثير سياسي أقل للضغط من أجل استثمارات مدعومة.

٣. مراقبة أسعار السلع الزراعية-نظراً لخضوع الانتاج الزراعي في المنطقة للتغيير نتيجة لظروف الطقس والمناخ، يتم حماية الفلاحين بدعم إنتاجي (معظمه في شكل تحويلات) في شكل ضمان حد أدنى من الأسعار، وأسعار توريد وتسليم إجبارية للسلع التي تحتكرها الدولة أو أسعار الدقيق والتي تصل إلى ما يفوق الأسعار المرجعية ودعم المدخلات للأسمدة أو البذور المحسنة التي تهدف إلى نشر التكنولوجيا الجديدة. لا يعطى البرنامج أولوية للمجموعات الأكثر احتياجاً والفقيرة من سكان الريف- ولهذا، يمكن القول بأن المزارع الكبيرة هي التي تستفيد من تلك الإجراءات، لأن المزارع الصغيرة منصبة على الزراعات الصغيرة ولا تستفيد من برامج الدعم هذه لعدم توفر فرصة الوصول إلى الأسواق.

٢-٧ الآليات غير الرسمية:

أ- إدارة المحفظة الريفية:

يعيش جزء كبير من الفقراء في المنطقة في المناطق الريفية، وفي الواقع ، نادراً ما تصل آليات المساعدة الاجتماعية الرسمية إلى تلك الجماعات. إضافة إلى أن سكان الريف نادراً ما يستخدمون الخدمات الأساسية مثل الصرف الصحي والماء والخدمات العامة الخاصة بالصحة والتعليم. في مثل هذه الظروف ، كاستراتيجية وقائية، تطور الأسر الزراعية آلية إدارة المحفظة فيما يتعلق بإنتاج المحاصيل والمواشي، وموارد عمالة الأسر الزراعية. وتعتبر موارد العمالة العنصر الهام لأنه يتم توظيفها خارج المزرعة بشكل مؤقت أو موسمي،

إما في الزراعة أو في المناطق الحضرية، لأن هؤلاء يميلون إلى إيجاد مصدر دخل أسري معقول رغم أنها مؤقتة أو غير منتظمة. وأيضاً، عند اعتبار تركيب الإنتاج الزراعي فيما يخص حجم المزرعة يمكن لشخص ما القول بسهولة بأن الدخل خارج المزرعة بالنسبة للمنتجين الصغار (أي المزارع صغيرة الحجم مثل ما في تونس وتركيا) عادة ما يكون أكبر من الدخل في داخل المزرعة.

ب- دعم الأسرة والأقارب

تعتمد الأسر على الأقارب والعائلات للتغلب على الأزمات والحصول على الدعم من الموارد. وينظر البنك الدولي إلى هذه الأنواع من العلاقات على أنها "**حيوية**"[١]، حيث يتم التغلب على جميع المخاطر بشكل فردي أو تبددها عن طريق رأس المال الاجتماعي المحسن للفقراء[٢] في حالة فشل الفرد في ذلك. ولهذا، يؤكد هذا الاتجاه بشكل أساسي على إدارة مخاطر الأفراد مع تقوية العلاقات الاجتماعية، بدلاً من تدخلات الدولة التي دائما ما يكون مشكوك بها في المجتمعات الفقيرة. وهذا ليس لإنكار أهمية آلية الدعم هذه، لكن لتوضيح الاتجاه الحالي للفقر وعدم المساواة في المنطقة التي قد تضعف الدعم العائلي (عامة يأخذ شكل تحويلات من الأطعمة والمواشي وغيرها) عند عجز الأقارب المعتادين على تقديم المساعدة للمحتاجين على القيام بذلك نظراً لاحتياجهم أيضاً[٣].

١- البنك الدول، ٢٠٠٢، صفحة ٥٠.

٢-يشير رأس المال الاجتماعي إلى القيم الجماعية العلاقات الاجتماعية' والنزعات التي تنشأ من هذه العلاقات لعمل أشياء لبعضها البعض(بتنام، ٢٠٠٠).

١-انظر بوجرا وكيدر، ٢٠٠٣ـ دراسة حالة في تركيا، والبنك الدولي، ٢٠٠٤أ، للضفة الغربية وغزة، أشكال مختلفة من أمثلة الدول الأخرى، توضح هذه الدراسة ضغف آليات الدعم غير الرسمي في مخيمات اللاجئين كنتيجة للتشتت وفقد الملكية.

المساعدات الخيرية

في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تمثل المساعدات الخيرية جزءاً هاماً من شبكة الأمان. إما بدفع الزكاة ومؤسسات الوقف[1] أو عن طريق الكنائس المحلية المستندة إلى الجمعيات الخيرية، ينتشر مثل هذا النوع من المساعدات في المنطقة جزئياً بسبب نقص أو عدم كفاية مؤسسات شبكات الأمان الجيدة لحماية الفقراء. هذه المساعدات ليست دائمة وتعطى على أساس خاص ولا يمكن للفقراء الاعتماد على مثل هذا النوع من المساعدات غير النمطية والتمييزية. وتوضح الأدلة أنه في حالة فلسطين، حيث تنتشر أنماط المساعدة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية تقدمها الجمعيات الأهلية والخيرية باستخدام الموارد المجمعة من الزكاة والوقف، حماية اجتماعية برعاية الدولة تزداد مع زيادة إمساك السلطة الفلسطينية بزمام الأمور.[2]

في بداية القسم ٦- "**أسباب الفقر**" – تم التأكيد على بعض الدلالات والتحديات الهامة التي يجب على العالم النامي مواجهتها، في سياق الاقتصاد المعولم. وتلك هي أعظم التحديات التي على الانسانية مواجهتها ولا يمكن معالجتها بشكل مناسب بالسياسات الوطنية وحدها. مطلوب إجراءات على المستوى العالمي تتضمن الإصلاح الحتمي للمؤسسات الدولية ذات الصلة والتي يبدوا عليها الآن عدم قدرتها على معالجة تلك المشاكل بشكل فعال. في القسم الآخير، تم تقديم بعض التوصيات في هذا الشأن.

٨ -نحو بناء المستقبل:

٢- الزكاة هي المدفوعات الإلزامية الوحيدة على الأغنياء للفقراء في رمضان والوقف هو مؤسسات خيرية يؤسسها الأغنياء لتوفير المساعدة أو لدعم أنشطة معينة مثل التعليم، إلخ. للفقراء.
٣-البنك الدولي ٢٠٠٢

١-٨ الفقر والتنمية

التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية هي أهم وسيلة لمكافحة الفقر. والنمو المستدام شرط ضروري للتغلب المضطرد على بلاء الفقر.

كان من الواضح أن تقليل عدد الأشخاص العائشين في فقر تام في العالم بنسبة ١٣٧ مليون، الذي حدث أثناء عقد التسعينات ١٩٩٠-٢٠٠٠، كان سببه الأساسي هو التقدم في الصين والهند. وأثناء تلك الفترة، زاد الفقر التام في العديد من المناطق الأخرى، خاصة في دول الصحراء الأفريقية (بزيادة قدرها ٨٢ مليون في ١٠ سنوات)[١] التنمية غير متساوية مطلقاً بين الدول وفي داخلها. □

ولهذا فإن الرهان ليس التنمية وحدها، لكن تنمية عادلة ومتماسكة.

لقد تغير تحد التكافل في العقود الآخيرة. وبعيداً عن الإجراءات التي تستحق التقدير التي اتخذتها أعداد كبيرة من الجمعيات الأهلية، يجب أن تعالج السياسات الكلية ليس فقط اهتمامات الاقتصاديات الصغيرة -رغم ضرورتها- بل الاحتياجات الحقيقية والمتغيرة ومشاكل الناس أيضاً.

حاول الاتحاد الأوربي الاستجابة لهذا التحدي الذي يواجهه، بتبني استراتيجية لشبونه، استناداً إلى المحاور البيئية والاقتصادية والاجتماعية. ركزت الاستراتيجية على المعرفة كمحرك أساسي للتقدم. ولهذا يمكن النظر للتنمية البشرية ليس على أنها عبء لكن وسيلة للتنمية متاحة للجميع. مثل هذا الاتجاه ليس حصرياً للدول المتقدمة. مع بعض التعديلات التي قد تكون ضرورية، يوصى بها للدول الفقيرة أيضاً.

١- OIT فبراير ٢٠٠٤.

التحسين في الاستقلال الشخصي ضروري لكنه لا يجب أن يعوق الترابط والاحتياجات المتبادلة بين الأشخاص. يتطلب الاتجاه الجديد نحو التنمية فهم عواقب الاختيارات الشخصية للبدء بتأثيرات الاختيارات الاستهلاكية للأغنياء على حساب الفقراء. **ويتضمن التحدي الأخلاقي الذي يواجهه العالم أشخاص وجماعات وحكومات وتساؤلات على جميع مستويات القرار؛ محلياً ووطنياً وعالمياً.**

٢-٨ مكافحة الفقر واستراتيجية الاقتصاد الاجتماعي

من المتعارف عليه أن عملية برشلونة رغم غناها وفائدتها، إلا أنها لم تعط توكيداً خاصاً على مكافحة الفقر. من الحقيقي أن بعض محاورها تتضمن تأثيراً إيجابياً غير مباشر على الفقر، لكنه لا يعط هذا الهدف الأولوية. وعلاوة على ذلك**لا يبدوا الفقر على أنه إهتمام أساسي في الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.**

على كل دول وضع سياستها الخاصة بها، لكن يجب تواجد استراتيجية يورومتوسطية مشتركة. **يجب يكون لبعثة مراقبة مكافحة الفقر الوضع المطلوب لسماعها على مستوى صناع السياسية الحكوميين.**

حددت الأمم المتحدة أهدافاً واضحة للحد من الفقر، وتحديداً في سياق إعلان الألفية. **سيكون من الصعب فهمه إذا ظلت دول حوض البحر المتوسط بعيدة عن الزخم العالمي حول السعي الأساسي نحو تحقيق العدالة والسلامة في العالم.** وهذا يدل وفوق كل شيء على الإرادة السياسية.

حماية استقلال كل دولة في اختيار الوسائل لتحقيق الهدف، تبدو الأهداف التالية مقبولة على نطاق واسع:

- تلبية الحاجات الاأساسية لسكان العالم (من بين الأشياء الغذاء والماء والرعاية الصحية والتعليم والإسكان والبيئة)؛

- البرنـامج التعليمـي للأطفـال مـن العـائلات الفقـيرة (تسـاوي الفـرص في الوصول والنجاح)؛
- عمل مقبول للجميع؛
- الحماية الاجتماعية والإرشاد للباحثين عن عمل؛
- إعـادة تشـجيع أنظمـة الحمايـة الاجتماعيـة، مـوفرة الفوائـد الاجتماعيـة الأساسية وضمان الحد الأدنى من الدخل لأكثر الفئات حرماناً؛
- سياسـة الأسرة (علاقتهـا بـالعمل، الـدور التعليمـي للأسر، المدارس بـالنسبة للآباء، سياسة العمل المنزلي)؛
- سياسة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والشيوخ، تشجيع استقلالهم؛
- مكافحة الانماط الجديد من الاستغلال والاتجار بالبشر.

وبـالنظر إلى هذه الأهداف، يجب أن يكـون هنـاك اهتمـام بتشـجيع المواطنـة للفقراء.

من أحد صفات الفقر أنه يؤدي إلى فقدان الفقير لجميـع أشكال القـدرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويجب أن ينقل البرنامج الذي يكافح الفقر إلى الفقـراء مسـؤولية كـونهم مـواطنيين "عـاديين" ويـتحكمـون في حيـاتهم ومسـتقبلهم بأنفسـهم. وهـذا يـدل علـى **أن الفقـير يجـب أن يكـون أول عامـل في تطـوير نفسـه والمشاركة في القرارات التي تخصه.**

وعادة ما تنظر الفكرة العامة عن المواطنة إلى أن الحقوق المدنية والسياسة فقط. ومع ذلك، لا تنفصل تلك الحقوق عن ما يسمى "**المواطنة الاجتماعية**"، المعنية أساساً بـالحقوق الاقتصادية والاجتماعيـة- من ناحيـة أخرى، من الواضح بشكل متزايد أنه يجب تكلمة الديمقراطية الممثلة مع بعض أبعاد المشاركة الديمقراطية لتحسين مشاركة جميع المجموعات الاجتماعية في عملية التنمية.

٣-٨ تحديد أفضل طرق مكافحة الفقر

جلبت تنمية الاقتصاد العالمي تغييرات اقتصادية واجتماعية تؤثر بشدة على مجتمعات حوض البحر المتوسط، وعلى كل دولة إيجاد طريقة اتخاذها للإجراءات، ولا يمكن أن يتضمن الإجراء العالمي نموذجاً جاهزاً مفروضاً على سياقات ومواقف مختلفة. وهذا التنوع في الظروف والخبرات يتطلب سياسات اجتماعية واقتصادية على المستوى الوطني.

وفي الواقع، كما هو موضح أعلاه، يجب أن تكون كل دولة مسؤولة عن إيجاد أسلوب إدارتها الخاص بها. ومع ذلك، يمكن أن تقدم استراتيجية منسقة من دول حوض البحر المتوسط دعماً جوهريا وإطاراً عاماً للمبادرات الوطنية.

وأحد ميزات التغييرات الحالية هو اقتصاد السوق الحر المتجه نحو العولمة السريعة موجداً وبشكل مطرد لثقافة جديدة للأنشطة الاقتصادية وحتى للعلاقات الانسانية، وتولد هيمنة المنطق المالي عملية تهميش واستبعاد للأقسام الضعيفة من السكان، ضاربة الأشكال التقليدية للترابط وتؤذي كثيراً الأشخاص الذين لا يستطيعون كسب معيشتهم بأنفهسم. وخاصة هذه هي حالة الشباب العاطلين **عن العمل والأشخاص المعالين بسبب الإعاقة أو السن. من الهام فهم واستئصال الآليات التي تترك جزءاً من المجتمع بجانب الطريق من أجل التنمية.**

إن الاتحاد الأوروبي لا يهرب من هذه القضية ويواجهها، وتحديداً في استراتيجيته الشاملة، والمنافسة بين الطلب على التنافسية ومتطلبات السياسة الشاملة. تتعرض دول جنوب وشرق البحر المتوسط مباشرة للمنافسة الاقتصاديةبل من الصعب عليها تأسيس

أولويات اجتماعية تضمن مستقبل وتماسك مجتماعاتها. في الواقع، رغم أن الفقر المطلق أقل درامية في تلك الدول عنه في بعض المناطق الآخرى من العالم، نمو إجمالي الناتج المحلي للفرد بطيئ جداً ومعدلات البطالة مرتفعة جداً خاصة بين الشباب.[1]

الفقر يضر بالمجتمع ككل. يعد الأسلوب الذي يتم معالجة مواقف الفقر في أي حالة هو مؤشر العدالى في هذا المجتمع. فهو ميزة ثقافية وبنية أخلاقية لهوية المجتمع.

يجب النظر إلى مكافحة الفقر على أنها سعي مشترك لشعوب حوض البحر المتوسط وتحدد بوضوح كما هو في عملية برشلونة.

٤-٨ إشراك من يعانون من الفقر المفرط

الفقر ليس حالة متجانسة- فيوجد أنواع مختلفة من الفقر منها أكثر الأنواع خطورة الفقر المفرط والفقر طويل المدى. الفقر ليس موقف حرمان بدني فقط. إنه يؤثر على الفقير في جميع مناحي حياته الشخصية والبدنية والنفسية والثقافية والسلوكية. فهو يقلل من الثقة بالنفس واحترام الذات. وكلما اشتد الفقر وطالت مدته كلما زاد تأثر الشخص بهذا الموقف بدجة قاسية.

القمة الدولية للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن – مارس ١٩٩٥) كانت واضحة في تقرير أن "**الفقر المفرط هو إهانة لشرف الإنسانية**"[2].

١- تقرير Femise ٢٠٠٥.

-١- الأمم المتحدة، تقرير عن حقوق الانسان والفقر المفرط، مقدم من المراسل الخاص السيد/ ليندرو ديبوسي، يونيو ١٩٩٦.

إن عملية تحديد الأشخاص المعرضين للفقر أو المتضورين جوعاً لتضمينهم في المشاريع تؤكد أنه هذه المشاريع تعالج مشاكل الاستثناء بما يضمن عدم تخلف أي شخص.

وعلى نطاق أوسع، تواجه برامج مكافحة الفقر صعوبات بالغة في الوصول إلى هؤلاء الأكثر حاجة. ولهذا، فإن الحاجة إلى معلومات كمية وكيفية أفضل عن المجموعات الأفقر في كافة المجتمعات، والحاجة إلى تقييمات كمية وكيفية للفقر المستمر وفعالية وفشل استراتيجيات التخلص منه والحاجة لضمان اتخاذ الإجراءات المطلوبة بالشراكة مع أكثر الجماعات تعرضاً للفقر، بدلاً من التركيز على الفقراء المتوسطين. إذا كنا بصدد إنشاء شبكة أمان اجتماعية للجميع، فيجب العمل على البدء بهؤلاء غير المعترف بهم وغير المسموع عنهم وغير المرئيين.

أكثر الجماعات تضرراً مختفية من الأحصاءات. غير مرئيين لمن يقوموا بتسيير سياسية التنمية، وفي خطر دائم من تجاهلهم. أو حتى سحقهم بواسطة عملية التنمية. وعلاوة على ذلك، نمو التفاوت داخل الجماعات المتضررة، بدرجة كبيرة غير ظاهر في التقييمات الحالية. ومع ذلك، الفقراء في مجموعهم ومن منهم في فقر مفرط، خاصة، المتضررين في حق الحرية الأساسي. في الواقع، الحق في الحرية لا يمكن فهمه دون تلبية الشروط الضرورية لممارسته، وأولها إمكانية تلبية احتياجات الانسان الأساسية.

إحدى الصعوبات الموجودة في مكافحة الفقر، الأحوال الاقتصادية غير المرضية وتكاسل المشاركين المعنيين. **انخفاض مستوى الإجراءات الوطنية والأوروبية ضد الفقر، تعد مؤشر إلى سبب التكاسل.**

مكافحة الفقر ليست قضية أمان اجتماعي أو رفاهية فقط، بل تتضمن سياسة عاملة وسياسات خاصة على المستوى الوطني، بالإضافة إلى الحاجة إلى الاتجاه العالمي نحو الفقر على المستوى الدولي.

لن يتراجع الفقر المفرط ما لم يشعر جميع المواطنين داخل البلد وعبر حوض البحر المتوسط بالمشاركة. رغم كل المجهودات، المجموعات المتأثرة مباشرة في جميع الدول، أي

ضحايا الفقر والاستبعاد، نادراً ما يشتركوا في التعريف والتطبيق والتقييم للأهداف والإجراءات المتخذة. فمشاركتهم، حسب خبراتهم الشخصية، ليس مرضياً عنها.

٥-٨ الحوكمة:

تعتمد كفاءة الجهود المبذولة لمكافحة الفقر في منطقة اليورومتوسط –إلى حد كبير- على الحوكمة الرشيدة، أي على التنظيم الجيد للإدارة العامة والتعاون المتجانس مع الشركاء الاجتماعيين، والمجتمع المدني والهيئات الدولية.

ويجب التعامل مع ظاهرة المركزية المفرطة المصحوبة بالاقتصاد الحر ونقص الشفافية في التعامل بين القطاع العام والخاص بحيث تقل تكلفة سياسات مكافحة الفقر وتزيد انتاجيتها.

وستساعد المشاركة النشطة للشركاء الاجتماعيين والجمعيات الأهلية كثيراً في إنشاء نظام العلاقات التعاقدية بين الحكومة والمجتمع لتمكين المنظمات الدولية من تأسيس اتصال مباشر مع المناطق الفقيرة بشكل أكبر.

قد نتمكن من فهم الحوكمة الرشيدة بشكل أفضل بتمييز الاتجاه الحقيقي عن اتجاه أداة التنفيذ.-حيث يعتبر الاتجاه الحقيقي احترام الحقوق والحرية وتوسيعها مسألة وراثية في عملية التنمية، وأن الفقر يدل على نكران الحريات والحقوق الأساسية. ويركز اتجاه أداة التنفيذ على فعالية الحقوق والحريات كأدوات محضة. وبإتباع الاتجاه السابق، ضمن برنامج الأمم المتحدة للتنمية (*UNDP*) حقوق الإنسان في المفهوم الأساسي للتنمية المستدامة.

ويجب بذل مجهود خاص لتسهيل تكامل القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي. ويمكن أن تشجع عملية تبسيط الأنظمة والقواعد في دول الاتحاد الأوروبي وشرق وجنوب البحر المتوسط المضمنة في عملية برشلونة على دخول الأنشطة غير الرسمية في الاقتصادي الرسمي المهيكل.

وعلى ناحية أخرى- إن التضارب في القوانين واللوائح أو عدم وجودها يوجد التعقيد الإداري ويشجع الفساد. ويوجد لدى دول شرق وجنوب المتوسط قوانين كثيرة وصعبة التفسير. والنتيجة الخطيرة لهذا الموقف هي ظهور مناخ انعدام الثقة في النظام ومصداقية هياكل الدولة.

ولهذا فإن تبسيط القوانين واللوائح والتدريب المطور للموظفين المدنيين ومعايير انتقائهم المرتفعة، وتأسيس وكالات مستقلة بها موظفين مناسبين لضمان تنفيذ برامج مكافحة الفقر بأسلوب شفاف، هي بعض من السمات الرئيسية التي يجب أن تتضمنها جهود تحسين الحوكمة الرشيدة.

الحوكمة الرشيدة مناسبة بشكل متوازن على المستوى الدولي. ومن إحدى أكثر المشاكل خطورة للحوكمة العالمية هي عدم العدالة بين القوة الاقتصادية للدول. وتترجم عدم العدالة هذه إلى نقاط قوة في التفاوض تختلف بحدة بين الدول الغنية والفقيرة.

وفيما يلي بعض التوصيات الخاصة بهذا الأمر.

٦-٨ دور المجتمع المدني المنظم

إن دور الحكومة والقطاع الخاص في محاربة الفقر معروف جيداً. وهو كاف للتأكيد هنا دور المجتمع المدني المنظم.

وبغض النظر عن المستوى (المحلي أو الوطني أو ما وراء الدولي)، تعرف الجمعيات أساساً على أنها مجموعات من الأشخاص في تفاعل مستمر مع بعضها البعض، تحركها الهيئات والعلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، تميل في بعض الأحيان إلى تشجيع تجمع الأشخاص في مجموعات معينة. والمجمتع المدني أحد أكثر المؤسسات تمثيلاً مقابل تلك المجموعات.□

أحد الأهداف الثلاثة لإعلان برشلونة هو "التقارب بين الناس عبر الشراكة الاجتماعية والإنسانية الهادفة لتشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين الجمعيات المدنية"[١] ولهذا، فقد تم تأسيس الدور النشط المحتمل للجمعيات المدنية وخصوصاً المجتمع المدني المنظم، كأداة تشجيع لتسوية العلاقات والتعاون في سياق الشراكة اليورومتوسطية، التي تم تمثيلها في معظم الأحوال بالمجالس الاقتصادية والاجتماعية والهيئات المماثلة، على أعلى مستوى متوقع. ويمكن أن تلعب هذه الهيئات أيضاً دوراً حاسماً وتحدياً في سياق الشراكة اليورومتوسطية فيما يخص التغييرات الواردة بواسطة العولمة، وتحديداً في تحويل العديد من القضايا من المستوى الوطني إلى العالمي.

١- الشراكة اليورومتوسطية/عملية برشلونة

يجب أن يتم تشجيع تطوير مجتمع مدني منظم حيوي بقوة. ويجب ضمانه بالتشريع الذي يتيح للمواطنين تحمل المسؤولية الجماعية بحرية في قضايا تهم الناس. فهذا الأمر عامل حاسم في مكافحة الفقر لأنه يسمح للأطراف والأشخاص المعنيين ذوي النوايا الحسنة باتخاذ إجراءات مباشرة على الأرض.

ويجب أن تكون الأحوال الاقتصادية والاجتماعية محددة وتؤثر على قدرة كل شخص في ممارسة حقوق المواطنة. ورغم أن الديمقراطية السياسية مدركة بحق كعامل رئيسي في الديمقراطية، لا يجب أن تتجاهل القوات الأساسية في المجتمع المدني. ويقلل ضعف المجتمع المدني من الديمقراطية السياسية.

ويجب الإعتراف أنه في وجود المجتمعات الحالية، توجد مجموعات كثيرة معنية تنتمي إلى المجتمع المدني المنظم تفوق الشراكات الاجتماعية "**التقليدية**" (جمعيات أصحاب العمل والعمال). ومع ذلك، تستمر الجمعيات المدنية في لعب دور رئيسي في حوار

اجتماعي لا يزال آلية رئيسية في الديمقراطية التشاركية. ولهذا، فإن حرية الجمعيات ضرورية وتتطلب ضمانات قانونية حاسمة والتعددية هي علامة لهذه الحرية.

٧-٨ صندوق النقد الدولي

وفي الدول الناشئة، تثير الأزمات المالية مقاطعة تدفق الموارد التي تلمس الأساس الضروري للتنمية وتوجد عمليات هبوط العائدات الدرامية. وقد تتفاقم عمليات هبوط العائدات بشكل أكبر بالعروض التشغيلية لصندوق النقد الدولي المطالبة بمساعدة البلد المعني. وفي الواقع، من بين الحلول التي يعرضها صندوق النقد الدولي بشكل تقليدي، تبرز عادة زيادة معدلات الفائدة الداخلية وتقليل الواردات. لقد ثبت بالتأكيد تنافر تلك الأجراءات.

القضايا التالية هي بعض القضايا الأخرى العديدة. ولقد لفتت الانتباه مؤخراً.

القضية الأولى تتعلق بالسؤال التالي: هل تعد الموارد المالية المتوفرة من قبل صندوق النقد الدولي الكافية لمواجهة أزمات السيولة إجراءاً مقنعاً لمعالجة المواقف الحرجة؟

الفصل الحادي عشر

دور التحليل الإستراتيجي لأبعاد بيئة التحكم المؤسسي في استمرارية المنظمة وتجنب الأزمات المالية

استخدام مفهوم التحليل الاستراتيجي في تحديد أبعاد التحكم المؤسسي:

نجح مفهوم التحكم المؤسسي في تطوير و تحسين العلاقة بين المنظمة والعديد من الجهات المهتمة بأمورها كالمستثمرين، والموردين، والعاملين، والمدققين، وأسواق المال وغيرهم.

ويعتبر التحكم المؤسسي استجابة إستراتيجية للوحدة الاقتصادية مقابل المخاطر التي تتعرض لها، حيث يشير (*Levitt, ١٩٩٩, p. ٢*) إلى أن مفهوم التحكم المؤسسي هو مفهوم واسع المجال يستخدمه المشرعون والمستثمرون والمحاسبون وأعضاء مجلس الإدارة ويعرف بأنه مجموعة من العمليات التي لا غنى عنها لتحقيق الفاعلية السوقية، أي أن التحكم المؤسسي هو همزة الوصل بين إدارة المنظمة ومديريها وبين نظام التقارير المالية فيها. ونستنتج من ذلك بان التحكم المؤسسي هو علاقة بين عدد من الأطراف والمشاركين التي تؤدي إلى تحديد توجه وأداء المنظمة. و يعتمد النظام الفعال للتحكم المؤسسي على مجموعة من الضوابط الداخلية والخارجية، حيث تساهم الضوابط الداخلية في تحديد العلاقة بين الإدارة والمساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وأصحاب المصالح، ولكي تنجح هذه الضوابط لابد من تدعيمها بالأبعاد الخارجية للتحكم المؤسسي والمتمثلة بالبعد الاقتصادي، والبعد البيئي والبعد الاجتماعي. واستنادا إلى التحليل الاستراتيجي **يمكن عرض هذه الضوابط والأبعاد على النحو الآتي :**

أولا: جوانب القوة والضعف (الأبعاد الداخلية)

أ- مسؤولية مجلس الإدارة :

وصف (Monks & Minow, ٢٠٠١, p.٢٢) مجلس الإدارة بأنه الرابط بين الأشخاص الذين يوفرون رأس المال والأشخاص الذين يستخدمونه لخلق قيمة للمنظمة. **وتتمثل العناصر الأساسية لدور مجلس الإدارة ب:**

- ✓ مراجعة الاستراتيجيات الرئيسة للمنظمة والمصادقة عليها.
- ✓ مراقبة أعمال المدير التنفيذي.
- ✓ الإشراف على تطوير وتنفيذ إستراتيجية المنظمة.
- ✓ مراقبة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية.
- ✓ مراقبة الأنشطة وكافة العمليات لضمان عدالة المعاملة بين كافة الأطراف ذات الصلة بنشاط المنظمة.

إن أداء أعضاء مجلس الإدارة لدورهم السابق الذكر يعتبر جانب قوة أما جانب الضعف فيتمثل فيما دأبت عليه غالبية مجالس الإدارة في أن يكون دورها شكلي وغير فاعل ولا يساهم في وضع الخطط الإستراتيجية، حيث يكتفي العديد من أعضاءها بحضور الاجتماعات والاستماع إلى وجهات نظر الجهات التنفيذية وصاحبة القرار اليومي دون أن يكون لها دورا هاما في وضع إستراتيجية المنظمات وخططها وتحديد البدائل لتجاوز الحالات السلبية التي تعيشها تلك الوحدات. وبسبب الانهيارات الكبيرة التي تعرضت لها العديد من الشركات قامت لجنة (*NACD, ٢٠٠٠a, p.١٤*) بإلزام أعضاء مجلس الإدارة بمقياسين قانونيين هما مقياس واجب الرعاية، ومقياس واجب الولاء.

حيث يتطلب المقياس الأول من أعضاء مجلس الإدارة الآتي:

- ✓ العمل بإخلاص ووفاء عالي.
- ✓ حق الاطلاع على كافة القضايا التي تخص المنظمة بغض النظر عن كونها سرية أو علنية.
- ✓ حضور الاجتماعات بشكل منتظم.
- ✓ الالتزام بتقديم التقارير المالية المطلوبة بالتوقيت المناسب والسرعة الممكنة.
- ✓ الإيمان المطلق بجدوى عملهم في المنظمة.

أما مقياس واجب الولاء فهو يتطلب:

- ✓ عدم استغلال الموقع لتحقيق الأرباح أو المكاسب الشخصية.
- ✓ العمل لأفضل منفعة لصالح الوحدة الاقتصادية وليس للصالح الذاتي.
- ✓ أن يكون موضع ثقة ونزاهة في أداءه لأعمال المنظمة.

١- نظم الرقابة الداخلية:

يرى بعض الباحثون أن التحكم المؤسسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالرقابة الداخلية ويعد مرحلة من مراحل تطورها إذ أن مفهوم التحكم المؤسسي يرتكز على بعض المقومات المتمثلة بالهيكل التنظيمي والإدارة، والرقابة، والصلاحيات والمسؤوليات. وتعتبر هذه المقومات جزء من بيئة الرقابة الداخلية، ففي آخر تعريف للرقابة الداخلية (حسب معايير التدقيق الصادرة عن *AICPA*) أنها مجموعة من السياسات والإجراءات التي يتم تصميمها لإمداد الإدارة بتأكيد مناسب على أن الأهداف الأساسية للشركة سوف يتم تحقيقها ويطلق على هذه السياسات والإجراءات بعناصر الرقابة الداخلية (أرنز ولوبك، ٢٠٠٢، ص ٣٧٨). وفي عام (٢٠٠٢) أصدرت (*OECD*) تقريرها الموسوم (*Conflicts Of Interest* in *the Accounting and Auditing System Environment*) والذي

خلصت فيه إلى أن الرقابة الفعالة على المخاطر تتطلب إدارة فعالة ومؤثرة في الوحدة الاقتصادية وإن تناقض المصالح بحاجة لأن يدار ويوازن مع محاولة تقليل هذا التناقض لكونه مطلب من مطالب السوق لغرض توفير الثقة الضرورية لاستثمار الأموال في المنظمات (OECD, ٢٠٠٢, p. ٢). كما وقد سبق لهذه المنظمة أن أصدرت في عام (١٩٩٢) تقرير يتضمن مقياس يمكن من خلاله تقويم أنظمة الرقابة الداخلية وتحسين الأداء وشملت في هذا التقرير العناصر الرئيسة للرقابة الداخلية متمثلة ببيئة الرقابة وتقويم المخاطر، وأنشطة الرقابة، ونظم المعلومات والاتصالات، والسيطرة، ودور هذه العناصر الخمسة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالإذعان للقوانين والتعليمات وموثوقية التقارير المالية، وفاعلية العمليات التشغيلية.

٢- نظم المعلومات والاتصالات:

فتح التطور الحديث في تكنولوجيا المعلومات بشكل عام وشبكة المعلومات الدولية بشكل خاص المجال أمام إمكانيات جديدة لتحسين التحكم المؤسسي وذلك عن طريق تبادل المعلومات مما يساعد المساهمين في التغلب على مشاكل العمل وجعل المستثمرين الدوليين على اطلاع بأنشطة التحكم المؤسسي (OECD, ٢٠٠١, P. ٧) ولجأ الباحثون إلى استخدام مصطلح تقنية المعلومات ليشيروا من خلاله إلى البيئة التقنية الحديثة المتمثلة بالأجهزة والمعدات والبرمجيات وشبكات الاتصال التي تتعامل مع المعلومات (Turban & et. al., ٢٠٠٢, p. ٢٢ ; ثابت، ٢٠٠٥، ص ٦٦).

وتعد تقنية المعلومات والاتصالات من أهم الموارد المعرفية في الألفية الثالثة وتتجسد أهميتها بوصفها أحد عوامل الإنتاج المعاصرة التي تضاف إلى العوامل التقليدية للإنتاج، كما أنها ابرز معالم التغيير المتسارع في بيئة المنظمات والتي أسهمت في تحسين أداء مختلف أنشطتها ومنها الأنشطة المحاسبية والتمويلية، وبهذا أن التقدم التقني

الحديث قد طور جميع أوجه وظائف المحاسبة بما في ذلك القياس الاقتصادي والإبلاغ المالي والتخطيط، فضلاً عن تطوير إجراءات الرقابة الداخلية وأساليب التدقيق.

٣- قيم المنظمة:

الأخلاقيات بشكل عام هي مجموعة من المبادئ أو القيم والتي يمكن تمثيلها بالقوانين والقواعد التنظيمية ومواثيق العمل للمجالات المهنية مثل المحاسبين ومواثيق السلوك للمنظمات المختلفة، ويعد تواجد السلوك الأخلاقي في المنظمات أمرا هاماً لكونها المادة التي تعمل على تماسك المنظمات داخل المجتمع.

ويفترض أن تكون القيم السائدة في المنظمة جزءاً أساسيا من استراتيجياتها وعليه فكلما نجحت مجالس الإدارة في تحديد وتوضيح هذه القيم والتثقيف عليها كلما اقتربت المنظمات من تحقيق أهدافها الإستراتيجية، فعلى سبيل المثال المساءلة العادلة لجميع المساهمين بضمنهم الأقلية يساهم في وضع إطار عمل فعال للتحكم المؤسسي، وكذلك اعتماد الشفافية وصدق التعبير في الإفصاح عن المعلومات، وتحقيق المساءلة لكل مستوى إداري داخل التنظيم، وتحديد أسس المكافآت بشكل علمي بعيداً عن المحسوبية.

ثانياً: الفرص والتهديدات (الأبعاد الخارجية):

حدد (*Morrison,* ٢٠٠٢, p. ٢٠) الأبعاد الخارجية التي تؤثر وتتأثر بالتحكم المؤسسي والتي يمكن أن تشكل فرص إذا ما أحسنت المنظمات تكييف عواملها الداخلية لمواكبة تلك التغيرات أو تشكل تهديدات في حالة عدم استغلالها بشكل صحيح، **وتتلخص هذه الأبعاد بالآتي**:

١- المتغيرات السياسية والقانونية:

ويرى فيها (*Hunger & Wheelen , ١٩٩٨, p. ٥٤*) مجموعة القوى التي تحدد السلطة وتعد القيود وتحافظ على القوانين والتشريعات واهم متغيراتها قوانين حماية البيئة

وقوانين الضرائب، وتشريعات التجارة الالكترونية، والاستثمارات الأجنبية وقوانين العمل، والمعايير الدولية المحاسبية والرقابية والاستقرار الحكومي ويؤكد أن المنظمات تتلمس تأثير الحكومة من خلال الأنظمة والقوانين الخاصة بشرعية وجودها وعملياتها اليومية وعلى الإداريين عند تحديدهم استراتيجياتهم الأخذ بنظر الاعتبار هذه المتغيرات وما تصدره الدولة من تشريعات وقوانين وأي تغيرات مستقبلية محتملة فيها.

٢- المتغيرات الاقتصادية:

تتنامى أهمية إتباع القواعد السليمة للتحكم المؤسسي لتحقيق الآتي :-

- ✓ ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين والمساهمين على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم مع العمل على الحفاظ على حقوقهم وخاصة حقوق الأقلية.

تعظيم قيمة أسهم المنظمات وتدعيم منافستها في أسواق المال العالمية وخاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة وحدوث لاندماجات.

- ✓ التأكد من كفاءة تطبيق برامج الخصخصة وحسن توجيه الحصيلة منها إلى الاستخدام الأمثل منعاً لأي من حالات الفساد التي قد تكون مرتبطة بها.
- ✓ توفير مصادر تمويل محلية أو عالمية للمنظمات من خلال الجهاز المصرفي أو أسواق المال وخاصة في ظل تزايد سرعة حركة انتقال التدفقات الرأسمالية.
- ✓ تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المنظمات العاملة في الاقتصاد ودرء حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

- وتشير المتغيرات الاقتصادية إلى خصائص وتوجهات النظام الاقتصادي الذي تعمل فيه المنظمة والذي يؤثر في رسم وصياغة استراتيجياتها، وتتمثل هذه العوامل الاقتصادية: معدل النمو الاقتصادي، وهيكل الاستثمارات المحلية والأجنبية ومعدلات الفائدة، وعرض النقود، ومعدلات التضخم، ومستويات البطالة.

ويساهم التحكم المؤسسي في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في الأزمات المالية من خلال ترسيخ مجموعة من معايير الأداء لتدعيم الأسس الاقتصادية في الأسواق وكشف حالات التلاعب والفساد وسوء الإدارة وبالشكل الذي يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في هذه الأسواق والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة بها (*Winkler,* ١٩٩٨, p. ١٠).□

٣- المتغيرات الاجتماعية والثقافية:

تؤثر المنظمات وتتأثر بالحياة العامة لأفراد المجتمع وان أداءها يمكن أن يؤثر على الوظائف والمدخرات ومستويات المعيشة، وغيرها من الأمور المرتبطة بحياة

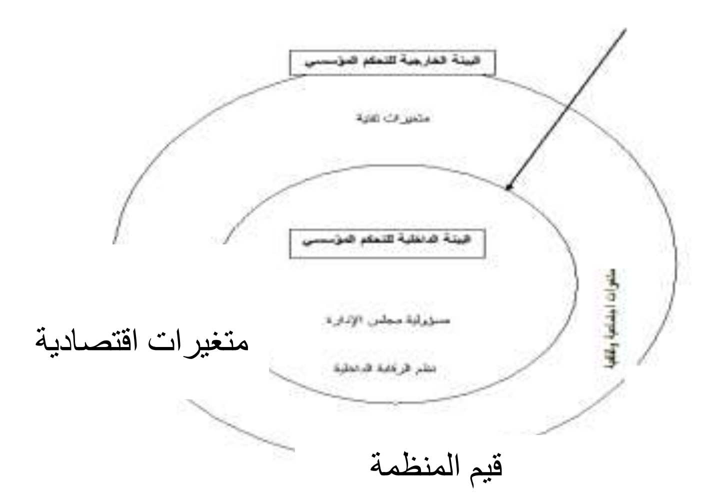
الأفراد والمنظمات بالمجتمع، ومن ثم مساءلة المنظمات عن مدى التزامها في الإطار الأشمل لرفاهية وتقدم المجتمع (Winkler , 1998, p. 7).

وفي رأي (Hunger & Wheelen, 1998, pp. 54 - 55) تتمثل المتغيرات الاجتماعية والثقافية بالقيم والعادات والتقاليد في المجتمع ومن أمثلتها التغيرات في نمط المعيشة وبنسب نمو السكان والثقافة والتعلم والتدريس. ويظهر تأثير هذه المتغيرات في الموارد البشرية التي تحصل عليها المنظمة من المجتمع وفي مقدرتها التسويقية والوظائف التي يمكن أن تؤديها ويكون ذلك التأثير في صورة فرص وتهديدات.

٤- المتغيرات التقنية:

يعد التطور التقني من خلال متغيراته من أهم التحديات التي تواجه المنظمات، ويعتمد مستقبل المنظمات وتطويرها على إدراك هذه التحديات والتي يتضح أثرها في العمليات التشغيلية، **ومن أمثلة هذه المتغيرات**: النفقات الإجمالية على البحث والتطوير، وحماية الاختراعات، والمنتجات الجديدة، وتحسين الإنتاجية. هذا ويبين الشكل رقم (١) التحليل الاستراتيجي لإبعاد بيئة التحكم المؤسسي.

شكل رقم (١): التحليل الاستراتيجي لأبعاد بيئة التحكم المؤسسي



جوانب القوه والضعف

نظم المعلومات والاتصالات

الفرص والتهديدات

مساهمة التحكم المؤسسي في استمرارية المنظمات و تفادي الأزمات المالية:

يمثل التحكم المؤسسي القواعد الموضوعة لإدارة الشركات من خلال مجلس الإدارة من اجل حماية مصالح كل الأطراف المهتمة بالتعامل مع الشركة. ويساعد التحكم المؤسسي السليم على خفض المخاطر في المنظمات وتخفيف احتمالات تعرضها للازمات المالية، ووصول أسهمها في الأسواق المالية، ورفع قيمة أسهمها ويحسن التحكم المؤسسي من نوعية وكفاءة القيادة في المنظمة. وفي البداية كان الاهتمام في التحكم المؤسسي ينصب على النواحي المالية الهامة، إلا أن اهتمام المستثمرين تجاوز هذا الأمر، فهم يرغبون في التعرف على مستقبل المنظمة ومقدرتها على البقاء، ولن يتم ذلك إلا بالوقوف على أهداف المنظمة واستراتيجياتها والخطط المستقبلية لها من اجل تطوير انجازاتها وتحسين جودة إنتاجها.

إن معرفة مستوى التحكم المؤسسي في المنظمة أو في المنظمات الاقتصادية في بلد ما يعد مؤشر واضح ودليل ثابت عن مصير هذه المنظمات ومدى إمكانية تعرضها للازمات المالية والحالة التي ستؤول إليها في المستقبل، ذلك لأن نجاح أو فشل المنظمات إنما يعكس نجاح أو فشل الاقتصاد الكلي في البلدان التي تعمل فيه.

وقد أشار المعيار الدولي للتدقيق إلى المؤشرات التي يمكن أن تتعلق باستمرارية المنظمات، كالمؤشرات التشغيلية مثل فقدان مديرين أساسين بدون القدرة على تبديلهم، وخسارة أسواق رئيسية أو حقوق امتيازات أو تراخيص أو موردين أساسين، وصعوبات في الحصول على العمالة أو المواد، إضافة إلى المؤشرات المالية والمؤشرات الأخرى مثل التغير في التشريعات او السياسات الحكومية. ويلعب المدقق الخارجي دوراً رئيسياً في الكشف عن مدى استمرارية المنظمات الاقتصادية من خلال مراجعة محاضر اجتماعات الإدارة، وشروط الاتفاقيات المختلفة، ومراجعة الأحداث اللاحقة وغيرها من إجراءات أخرى، فإذا لم يقتنع بقدرة المنظمة على الاستمرار يمكن أن يفصح عن ذلك من خلال تقريره حيث يعتبر تقرير المدقق المنتج الملموس والمحصلة النهائية لعملية التدقيق .